المملكة المغربية
وزارة الشباب والثقافة والتواصل
قطاع الثقافة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⵉ ⴷ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⵍ
ⴷ ⵜⴷⵓⵔⵉ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴼⵓⵍ
ⵜⴰⵙⵔⴰⴹⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⵍ

Royaume du Maroc
Ministère de la jeunesse, de la Culture et de la Communication
Département de la Culture

أبحاث في الكتاب العربي المخطوط

4
الجزء الرابع

إعداد وتنسيق وتحرير
عبد العزيز الساوري

أبحاث
في الكتاب العربي المخطوط

إعداد وتنسيق وتحرير
عبد العزيز الساوري

الجزء الرابع

عنوان الكتاب: أبحاث في الكتاب العربي المخطوط

التصفيف: دار الحديث الكتانية – طنجة بيروت

الناشر: وزارة الثقافة والشباب والرياضة (قطاع الثقافة) – الرباط المملكة المغربية

الطبع: مطبعة دار المناهل – الرباط

رقم الإيداع القانوني: 2021MO3516

الرقم الدولي المعياري للكتب (ردمك): 978-9920-692-26-7

الفـهرس

المحور الرابع: من نوادر المخطوطات..... 5

يعلـى بـن مصـلين وكتـاب مختصـر أجوبـة القـرويين: دراسـة في التعريـف بالمؤلِّـف والمؤلَّـف

الحسن شـجيد 7

كتاب شرح الأحكام للإمام ابن صاحب الصلاة

إدريس العلمي السجلماسي 49

الفقيه أبو عبد الله ابن العطار وكتابه الوثائق والسجلات

مصطفى المعتصم..... 105

التعريـف بنسـخة خطيـة عتيقـة مـن مخطـوط «ري الظمـآن في عـدد آي القـرآن» لأبـي عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتَوْري (ت834هـ)

الحسن الوزاني 139

رواية الداودي وكريمة المروزية بقراءة وسماع أبي زُرعـة عـن أبيـه الحـافظ زيـن الـدِّين العراقي لصحيح الإمام البخاري

عبد المجيد خيالي..... 153

النشم المذهب العزيز في الجمع بين الملاك والوجيز: كتاب مخطوط في علوم القرآن

عبد الله محمد الزيات 173

المحور الخامس: قراءات في كتب مخطوطة 189

التعريف بمخطوط: «التقريب لكتاب التمهيد على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد» للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت671هـ)

نوح العمراني 191

التعريف بمخطوط «التعريف بالشيخ الحوات» لأحمد الزكاري

امحمد رحماني 203

الشواهد في إثبات خبر الواحد للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي الأندلسي (ت:463هـ)

أنيس سالم 215

كتب الألعابِ السِّحرِيَّة وخِفَّة اليَد مصدرًا لقراءة التاريخ زهر البساتين في علم المشاتين لمحمد بن أبي بكر المصري الزرخوني (الزرغوري أو الزرغوني) المتوفى نحو (852هـ)

عمرو عبد العزيز منير 241

مدارجُ التّعليم: نظرة إصلاحية في المناهج الدراسية من خلال وثيقة مخطوطة للعلامة المحدث محمد عبد الحي الكتاني (ت1382هـ)

يونس بقَيان 253

قراءة في مخطوط «شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم» لحسين بن إبراهيم المالكي الأزهري (ت1292هـ)

نزهة الحيداوي 279

شروح حماسة أبي تمّام في الأندلس - شرح الجرجاني نموذجًا

محمد باسل عيون السود 303

المحور الرابع
من نوادر المخطوطات

يعلى بن مصلين
وكتاب: «مختصر أجوبة القرويين»[1]
دراسة في التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف

الحسن شجيد

باحث في العلوم الشرعية وتحقيق التراث

تقديم

يؤرخ الكتاب لفترة مهمة من فترات تاريخ المغرب الأقصى، ولعل ما حملني على تخصيص هذا المقال بالتعريف بالكتاب وصاحبه، ما وجدته أثناء رحلتي في تحقيقه من تخصيص فقهاء «**جزولة**» بالجواب عن صعاب المسائل، واتخاذ قولهم مذهبا يعتمد عليه ويحتكم إليه، بل قد حملت بعض فتاوى الكتاب إثارات دالة على أن سلطة الإفتاء في ذلك العهد لم تسند إلا إليهم وبجنبهم فقهاء مصمودة، وما إخال اعتماد نقل الجواب عن بعض المسائل من كتاب «إجماع فقهاء جزولة» وكتاب «تقييد طلبة جزولة» إلا دليلا على ما تقدم تقريره. كما أن الكتاب يكشف عن كوكبة من هؤلاء الأعلام الجزوليين، لم يرد فيما قبل خبر عنهم، ولم يكشف لهم عن أثر إلا ما حمل بين

(1) العنوان الكامل للكتاب هو: «كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل أهل البادية وأهل الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد، اختصار يعلى بن مصلين المصمودي». تم تحقيق الكتاب ودراسته كأطروحة دكتوراه بكلية الشريعة بأكادير من قبل الباحث «الحَسَـن شجيد» وتحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور «محمد الوثيق» سنة 2019م.

دفتي هذا الكتاب، ومن جملتهم: أبو محمد تميم بن رخا، ويزيد بن تيري، ويونس بن مغيث، وأبو عبد الله محمد بن رخا، ويليسا دون بن وزغاغ، وأبو عبد الله محمد بن الحسن الرعيني القروي، وأبو القاسم القرشي، وأبو محمد عبد العزيز القروي، وأبو مروان عبد الملك بن ورزگ، وأبو زكرياء يحيى بن ملا، وحبيب بن رخا ومحمد بن عثمان..، وآخرون.

لقد كانت لهؤلاء يد في صياغة جوابات عن معضلات اجتماعية، كانت نساء لمطة وجزولة وماسة يعانين منها جراء انتشار الأعراف الفاسدة والعادات المنحرفة في تلك البقاع، أدت بهن إلى الحرمان من جملة من الحقوق التي كفلتها الشريعة الغراء. وقد حملت بعض الأجوبة ما يدل على الاجتهاد الجماعي لهؤلاء الفقهاء في البت في مثل هذه المشكلات، فانتشرت لهم مؤلفات أو تقاييد باسم الإجماع، كإجماع طلبة جزولة[1] أو تقييد فقهاء مصمودة وجزولة[2]..

(1) ورد في المسألة 476 من مسائل الديوان ما نصه: «ومن كتاب «إجماع طلبة جزولة»: إن المرأة إذا خرجت من عند زوجها، ونقت بدنها وصبغت رجليها بالحناء ولبست أرفع الثياب وتزينت أو تطيبت بكل الطيب، وخرجت إلى السوق أو الوليمة، وكانت بين السفهاء والأرذال حتى غابت الشمس، أو مر على وصولها إلى دار زوجها أو أبويها ثلث الليل أو أكثر، أو كانت تبيت الليل كله في الوليمة، ولا يدري زوجها ما فعلت، أنها لا تستحق من صداقها إلا ما قدر لها الثقات العدول أنه صداق مثلها، وتعاوض بعشرة دنانير ونحوها، لأن عائشة رضي الله عنها منعت لهن الخروج إلى المسجد للصلاة، فكيف الخروج إلى الأسواق أو الولائم على تلك الحال المتقدمة. فإذا كان صداق المرأة ساقطا عن الزوج فكذلك النفقة، وكذلك التي هربت من زوجها وكانت على الصفة المذكورة لا نفقة لها لأجل عدم الاستماع لما لهن على النفوس من الغيرة ومحبة الصيانة والحياء الواجب عليهن لقول النبي ﷺ: «من لم يعف فليس منا».

(2) جاء في المسألة 470 من مسائل الكتاب ما نصه: «ومن تقييد فقهاء مصامدة وجزولة: وقد تذاكروا في مجلس أبي الربيع سليمان بن محمد بن إبراهيم، وأبي محمد تميم بن رخا وأبي مروان عبد الملك بن ورزگ، وأبيه أبي عبد الله محمد بن رخا وأبي زكرياء يحيى بن ملا ومحمد بن عثمان، وغيرهم من القضاة والفقهاء، تذاكروا في أعلى صداق نساء جزولة ولمطة وماسة، حتى اتفقوا على إعلائه =

غير أن هذه الإجماعات مما فقد أثره، ولم يُذع خبره، إلا ما جادت به نتف ونقول من فتاوى هذا الديوان، فبقيت دالة على رسوخ فقهاء مصمودة وجزولة من المغرب الأقصى في فترة من فترات تاريخه، فكثر الالتفات إليهم في حل المعضلات، فكانت إجماعاتهم تلك مما يحتكم إليه، وعد هذا الأمر سببا في تقييدها وظهورها. ويدل لهذا الأمر أيضا ما استبطنته بعض كتب الفتاوى من اعتماد ترجيحات فقهاء وقضاة مصمودة وجزولة في بعض الاختلافات، ومن ذلك ما أورده الويداني في بيع الثنيا حين قال: «وقضاة الجزوليين جوزوا ذلك في أحكامهم وأجوبتهم، وجعلوا تصرفهم بأعواض الأرض في بلادهم كتصرف أهل الفلوس بفلوسهم لضيق البلد، لله درهم، لقد أحسنوا وسدوا هذه الذريعة»[1]. فما السر وراء الاعتماد على أقوال الجزوليين في هذه الفترة بالذات؟ ولم اعتبر إجماعهم دون غيرهم؟ وما العلاقة التي جمعتهم بالمصامدة حتى صاغوا تقييدا شمل فقهاء مصمودة وجزولة كما سلف ذكره؟..

كلها أسئلة اخترت أن أكشف اللثام عنها في هذا المقال. لكن قبل الجواب عن هذا الأمر، سأحاول أن أقصر الكلام في هذا العدد عن التعريف بالكتاب أولا وصاحبه، إذ هو المنفذ لنبش ما في دفتيه من حقائق.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف

ينتمي صاحب الكتاب «يعلى بن مصلين المصمودي الرجراجي» إلى فترة زمنية من فترات المغرب الأقصى لَمَّا يكشف عن جانب مهم من حقائقها إلى الآن، إنها فترة التأسيس للمدرسة المالكية المغربية على يد هؤلاء الجلة من العلماء الذين بذلوا غاية

= ثلاثين دينارا من أجل قلة الحياء الذي هو أصل الإيمان (2)، وليس فيهن السمع والطاعة. فهذا ما أطلق عليه في المذهب.

(1) أجوبة الويداني: 107.

الوسع واستفرغو الجهد والطاقة في توطيد أسس هذه المدرسة وتدعيمها علما وعملا. فكانت الرباطات أولى مؤسساتهم، وارتبط اسم بعضها بأسمائهم، فهذا رباط شاكر قد اتخذه صاحب الكتاب مستقره، ومنطلق دعوته وكفاحه، فجاهد الملل المنحرفة، والطوائف الضالة، فكانت ثورته ضد هذه النحل ثورة الفقهاء، وسلطته سلطة الفقهاء، إذ إن أغلب الذين كانوا تحت إمرته كانوا من فقهاء المغرب الأقصى وتلامذة ابن أبي زيد القيرواني، وما تولى أمرهم إلا لمكانته بينهم وبين القبائل المجتمعة، هذه المكانة التي انفرد أبو علي صالح المصمودي بذكرها في كتابه قائلا: «وكان المسجد الأقدم بأغمات وريكة مسجد (ايغِيلْ)[1] في وسط المدينة ثم يلي ذلك المساجد التي بناها تلامذة أبي محمد، لأنهم جعلهم الله سببا لإطفاء فتنة برغواطة الذين قاموا بالمغرب نحو ثلاثمائة سنة، لأن أول قيامهم في حدود خمسين ومائة من الهجرة إلى قريب من أربعمائة. فلما وصله تلامذة أبي محمد، أخذوا يقاتلون كفار برغواطة، وذلك لأنهم شاوروا أبا محمد في ذلك فقال لهم: إن كانت لكم بهم مقدرة فجاهدوهم وقدموا منكم. ثم قال لهم: أيكم أكثر قبيلة؟ فقالوا: داود بن يملول الصنهاجي[2]، ثم يليه يحيى بن

(1) وردت هذه اللفظة في نسخة الخزانة الوطنية هكذا (الفيل) وعقب الدكتور محمد الصالحي عليها أثناء تحقيقه للكتاب بقوله: «في النسخة12399إيغيل، وهو كلمة أمازيغية وتعني الذراع، وفي النسخة 6999 ونسخة النوحي إيغل، وانفردت نسخة الخزانة العامة بالفيل، وبذلك قرأها الأستاذ التوفيق تبعا لما في نسخة الخزانة العامة بالرباط. والراجح أن إيغيل كما في النسخة الأولى هو الصحيح، تبعا لما جاء عند البيدق في معرض حديثه عن خروج ابن تومرت من غمات نْ وايلان إلى غمات ءُوريكة، قال: فنزل- أي ابن تومرت- بموضع منها يقال له إيغيل، وكان يقرئ الطلبة بجامع واطاس بن يحيى، بموضع من ناحية المغرب مما يلي الصحن..- أخبار المهدي بن تومرت، بتحقيق عبد الحميد حاجيات، ص:44. وفي النسخة التي بتحقيق عبد الوهاب بنمصور: فنزل بموضع منها يقال له إيغليل.. (كتاب القبلة لأبي علي صالح المصمودي: ص.63، بتحقيق الدكتور محمد الصالحي -قيد الطبع-).

(2) ضبطه العلامة المنوني أثناء حديثه عن تلاميذ ابن أبي زيد ب داود بن يملو فقال: وقد أخذ عن إمام القيروان مجموعة مهمة من المصامدة، وكان الذين رحلوا منهم إلى ابن أبي زيد يرجعون إلى عدة =

ويديفاو الصادي من بلد هسكورة، ثم يعلى بن مصلين الرجراجي.. فقدموا داود بن يملول حتى قتل، ثم يحيى بن ويديفاو حتى قتل، ثم ابنه حتى مات، وقدموا يعلى بن مصلين وهو الذي بنى مسجد شاكر »[1].

ينضاف إلى هذه المنزلة التي تحدث عنها أبو علي صالح، مكانة أخرى كانت ليعلى بين فقهاء القرويين، هي المكانة العلمية. فقد ائتمنه أهل المغرب الأقصى على دينهم حينا من الدهر، لـمَّا حـمَّلوه أمر الإجابة عن فتاواهم ونوازلهم المستجدة، فكان يحملها مرة إلى شيخه ابن أبي زيد القيرواني مباشرة، ومن ذلك قوله: «وسألته عن بلد المصامدة ربما لم يكن فيه سلطان، يوجب الحدود على الفساق والفسدة والسراق، وشاربي الخمر وغيرهم. هل للعدول وفقهائهم أن يقيموا الحدود إذا لم يكن لهم سلطان، ويبيعوا أموال اليتامى والغيب والسفهاء؟ قال: ذلك لهم. كل بلد لا سلطان فيه، أو فيه سلطان يضيع الحدود أو سلطان غير عدل، فعدول هذا الموضع وأهل العلم يقيمون الحدود في جميع ما ذكرت، ويقومون مقام السلطان»[2]. ومرة يرسلها إليه كتابة كسؤاله عن خدمة النساء أزواجهن[3] ودفع الزكاة لغير العدل من الولاة[4]، وسؤاله إياه عن حال قبائل المغرب وما هم فيه من استحلال الدماء وهتك الأعراض وغصب الأموال بسبب الفتن والاقتتال[5]...

فلما كان خبر هذا العَلَم على ما وصفت، ودوره في التأسيس للمذهب على ما

= فروع من قبيلهم الأعظم، وحسب المعروف منهم: كان من صنهاجة: داود بن يملو.. (ملامح العلاقات الثقافية بين المغرب وتونس للمنوني، مجلة المناهل، ع 06 ص. 234).

(1) القبلة: 64-65-66.

(2) المسألة 291 من مختصر أجوبة القرويين.

(3) تراجع المسألة بنصها في الديوان تحت رقم 70.

(4) تراجع المسألة بنصها في الديوان تحت رقم 71.

(5) تراجع المسألة بنصها في الديوان تحت رقم 88.

ذكرت، ارتأيت أن أخصه بهذا الوجيز من القول، ملم بسيرته وآثاره، مُجَل لعلمه وأحواله، وغيرها مما خفي أو اضطرب من أخباره، فإليه:

اسمه وكنيته ونسبه

أبو عبد الرحمان يَعْلى بن مصلين المصمودي الرجراجي. ومّصلَّين بميم ساكنة عليها شد وصاد تنطق زايا مفخمة ساكنة[1]، تليها لام مفخمة مفتوحة عليها شد وياء ساكنة، وإزْلَّيْن اسم أمازيغي مفرده أَزْلاَّي بمعنى العِقد، وهو بهذا الوصف منسوب لأمه[2]، وقد يكون نسبا حقيقيا[3]، كما يمكن أن يكون لقبا لها أي ذات العقد الكثير، مما يرجح كونه رمزا دالا على مكانة سامقة ليعلى بن مصلين، أهلته ليوضع في حاقِّ موضعه بين قبائل رجراجة[4]. غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التسمية لم تتفق عليها المصادر المتقدمة جميعا، بل اختلف بعضها في إيرادها اختلافا يولد إشكالات متجددة. فمنهم من سماه يعلى بن واصل، ومنهم من عده يعلى بن واطل[5]، ومنهم من

(1) ضبطها بذلك الأستاذ أحمد التوفيق في ترجمته له في كتاب (التشوف: 52). وقد زكى ما ذكره التوفيق ما ضبطت به هذه الكلمة في جميع مواضع ورودها في النسخة الأصل، بوضع ثلاث نقط تحت حرف الصاد، إيماء إلى أنها تنطق زايا وإن كتبت صادا.

(2) حدثني بذلك أحد أدباء رجراجة ومثقفيهم ومؤرخيهم، الأستاذ المتقاعد الطيب الصويري، بعد أن زرت مكتبته الخاصة بمنزله بالصويرة، وأمدني بنسخة عتيقة من مختصر أجوبة القرويين وهي النسخة الأميرية كما سيأتي توضيح ذلك وبيانه في موضعه.

(3) لما أورده ابن خلدون من كون هذا الاسم قد أطلق فيما قبل على أحد أجداد صنهاج أصل الطائفة الصنهاجية قبل الإسلام فقال: وأما المحقّقون من نسّابة البربر، فيقولون: هو صنهاج بن عاميل بن زعزاع بن قيمتا بن سدور بن مولان بن مصلين بن يبرين.. (العبر: 6/ 201).

(4) أورد ذلك أبو علي صالح حين شاوروا أبا محمد في قتال برغواطة، فكان من مرجحات اختياره لقيادة الجند قوله: أيكم أكثر قبيلة قالوا: داود بن يملول الصنهاجي، ثم يليه يحيى بن ويديفا الصادي من بلاد هسكورة، ثم يعلى بن مصلين الرجراجي.. (مخ القبلة: ص 66، التشوف: 52).

(5) سلوة الأنفاس: 3/ 369.

جعله يعلى بن واصلي[1]، وبعض نسخ الكتاب انفردت بجمال الدين يعلى بن عبد ربه[2]، وأخرى بجمال الدين يعلى بن عبد ربه بن مصلين الرجراجي[3]، مما يستوجب سؤالا مفاده: هل ما يذكره بعض المؤرخين المغاربة والرجراجيون منهم خاصة هو عينه مترجمنا يعلى بن مصلين الرجراجي؟ إن كان الأمر كذلك، فما دعوى صحة كونه من الرجال الرجراجيين السبعة المشهورين عند فئام من الناس بالصحبة؟

مما يلحظه القارئ في مختلف المظان التي تقدمت بين يدي هذا الباب، كونها وإن اختلفت في إيراد اسم يعلى بمختلف التسميات التي تقدمت، وعد بعضها له من الرجال السبعة، إلا أنها في جانب آخر قد اتفقت بشأنه في أمور:

- كونه من أهل رجراجة وبالضبط من منطقة «أمسكن».
- انتماؤه لرباط شاكر.
- قتاله طائفة بورغواطة.

إن هذه المعطيات ترجح اتفاق المسمى واختلاف التسميات، فيعلى بن مصلين هو نفسه الذي يذكره المؤرخون بتلك الأسماء المختلفة، وهو عينه الوارد في جملة من عدوا من الرجال السبعة الرجراجيين[4]، ولذا قال قائلهم: والسيد يعلى رضي الله عنه هو ابن واطل، ويقال له واصل ومصلين **بن** طلحة بن إسماعيل بن مروان بن علقمة. وشذ السعيدي الرجراجي بذكر نسب آخر جامع لهذه التسميات فقال: سيدي يعلى بن

---

(1) المعسول: 7/ 16.

(2) أوردته بهذا الاسم إحدى نسخ الخزانة الناصرية بتمكروت المحفوظة تحت الرقم 1652، ونسخة آل سعود أيضا.

(3) مما وجدته مقيدا في عنوان نسخة أرسلها بها إلي الباحث الفاضل والمحقق المقتدر مشكورا عبد العزيز الساوري من الرباط..

(4) ثم التعرض لهذا الأمر في موضعه من تحقيق الكتاب.

واطل بن مصلين..[1]، غير أن الراجح من ذلك كله ما تقدم في بداية هذا المطلب.

أما كنية يعلى بن مصلين، فلم تذكر له المصادر المتقدمة كنية يعرف بها أو تذكر له، غير أن ما مما كشفه هذا الديوان التصريح بكون يعلى كان يكنى بين فقهاء القرويين ب: «أبي عبد الرحمن»، وقد صرح بذلك في موضعين من الكتاب:

-الأول: في انتهاء الجزء الأول قائلا: «تم الجزء الأول من سماع أبي عبد الرحمن يعلى بن مصلين روايته عن أبي محمد وأبي موسى».

-الثاني: في بداية الجزء الثالث قائلا: الجزء الثالث من جواب أبي عبد الرحمان روايته عن علي بن محمد القابسي وعيسى بن مناس وأبي عمرو العتاب وعبد الله بن محسود رضي الله عنهم.

وقد عزز هذه الكنية ما حواه مخطوط «تحفة الرغائب في أحكام أسرار الشريعة» لمؤلفه أبي حامد المصمودي، في إطلاق أبي عبد الرحمن كنية على يعلى بن مصلين في أكثر مسائل الكتاب، فمنها:

-قوله في اللوحة 13: جواب أبي عبد الرحمن يعلى بن مصلين: وسألته عما لقطه الناس.. وفي موضع آخر من اللوحة نفسها قال: وسألت الشيخ أبا عبد الرحمان يعلى عن زكاة الفريضة... وسئل أبو عبد الرحمان عما عجز عنه الناس..

-قوله في اللوحة 78: وسألت أبا عبد الرحمن يعلى عن الراعي يسترعي..

-قوله في اللوحة 125: «وسئل أبو عبد الرحمن عن بلد..

ثانيا: مولده ووفاته

لقد ضنت المصادر المتقدمة في محاولة تحديد تاريخ مولد يعلى بن مصلين، فلم

(1) ذكره عبد الله بن محمد السعيدي في السيف المسلول: 42. وهو الوحيد الذي ذكر نسبه منتهيا إلى علقمة. (رجراجة وتاريخ المغرب لمحمد السعيدي: 10).

تشر أي منها لذلك، الأمر الذي أحوجنا لمحاولة تقدير زمن ولادة هذا الإمام، خاصة وأنه ذكر ضمن جملة الآخذين عن الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله[1]، وكلهم رحمهم الله لا يعرف تاريخ ولادتهم على وجه التعيين إلا ما اجتهد في تحديده للبعض منهم كأبي عمران الفاسي[2] ووكاك اللمطي[3]. وما ذُكر بشأن الغموض في تحديد تاريخ ولادة من تقدم من تلامذة ابن أبي زيد رحمه الله، فإنه يسري كذلك على الفقيه النوازلي يعلى بن مصلين المصمودي، إلا أنه كغيره قد احتفت بميلاده قرائن أسهمت في تقريب زمن مولده، ومنها:

-كونه من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني (386هـ)، بل قد قيل بأنه أقدم تلامذة ابن أبي زيد من المغاربة[4].

-ذكره ضمن جملة الآخذين عن ابن أبي زيد ممن عرفوا، كوكاك بن زلو اللمطي وداود بن يملول وعبد الله بن تاليلت، وهو ما أشار إليه أبو صالح عبد الحليم في كتاب القبلة[5]، وزكاه من المعاصرين الأستاذ الدكتور «المهدي السعيدي» فأشار وهو بصدد

(1) ذكر ذلك غير واحد من الفقهاء وغيرهم كالمنوني (انظر قبس من عطاء المخطوط المغربي: 518) والحسن العبادي (فقه النوازل في سوس: 65) وأبي علي المصمودي في كتاب (القبلة: لوحة 16) والتسولي في (الجواهر النفيسة: 335-336).

(2) حكى الدكتور محمد البركة في مقدمة تحقيقه لفتاوى أبي عمران الفاسي اختلاف الترجمات في تحديد تاريخ ولادة أبي عمران ورجح ما ذكره عياض أنه ولد سنة 365هـ انطلاقا مما اتفق عليه من تاريخ وفاته وما ذكر أنه عاشه من خمس وستين سنة (انظر فتاوى أبي عمران الفاسي: 21).

(3) حكى الدكتور المهدي السعيدي أثناء حديثه عن الحركة العلمية بسوس ما يفيد عدم القطع في ذكر تاريخ ولادة وكاك بن زلو اللمطي شيخ مؤسس دولة المرابطين، ما جعله يرجح ولادته بسنة 350هـ و360هـ (ينظر بحث حركة الإصلاح المالكي بالمغرب ودور وگاگ بن زلو اللمطي خلالها لفضيلة الدكتور. المهدي السعيدي، منشور بالموقع الإلكتروني www.machahid24.com).

(4) إلى ذلك أومأ الباحث الحسين أكروم حين جعل يعلى بن مصلين ممثلا للحلقة الأولى في ربط المغرب بالقيروان قبل أبي عمران الفاسي.. (أجوبة القابسي: 1/ 299).

(5) انظر كتاب القبلة، ص 65.

التأصيل لعودة وكاك من القيروان قائلا: «ولما عاد وكاك أدراجه من القيروان في بداية القرن الخامس الهجري عرج على أغمات وأوريكة حيث وجد من سبقه من زملائه ممن أخذوا من القيروان من أمثال يعلى بن مزلين ويحيى بن ويدفا الزادي وداود بن يملول..»[1].

-تزعمه قتال البورغواطيين الذين قاموا من سنة 150هـ إلى قريب من 400هـ[2].

-روايته عن علي بن مناس (ت390هـ) والقابسي(ت403هـ) وأبي محمد بن أبي زيد (386هـ) وأبي عمرو العتاب، وعبد الله بن محسود (ت401هـ)[3]..

هذه المرجحات كلها تجعل زمن مولد أبي عبد الرحمان يعلى بن مصلين سابقا عن غيره من التلاميذ المغاربة الآخذين عن ابن أبي زيد رحمه الله، لعلة ورود ما يدل على روايته عن أقران ابن أبي زيد كعيسى بن مناس والقابسي، ولم يرد في الديوان ما يدل على روايته عن أبي عمران الفاسي(430هـ) المتأخر عن هؤلاء جميعا، بل قد ورد في كتاب «القبلة» و«الجواهر النفيسة» ما يدل على سبقه وتقدمه على وجاج بن زلو اللمطي الآخذ عن ابن أبي زيد وأبي عمران الفاسي، فلذا كان مقدما في قيادة الجند ضد البورغواطيين. فاعتبارا لذلك يمكن تقدير زمن مولد يعلى بن مصلين بمبتدئ المائة الرابعة. وبهذا التحديد تتفق الشواهد التي أوردناها وتتجه المرجحات التي عرضناها.

أما فيما يتعلق بتاريخ وفاته، فإني لم أجد فيما بسط من مظان، ما يشفي الغليل أو يبرئ العليل، وكما ضنت تلك المصادر بذكر ميلاده، فإنها لم تَجُد كعادتها في أمثاله بذكر وفاته في نظرائه، بل اكتفت بإشارات هنا وهناك، حاز قصب السبق في إيرادها الأستاذ أحمد التوفيق في ترجمته ليعلى بن مصلين في قوله: «وهو الذي بنى مسجد رباط

(1) المدارس العتيقة وإشعاعها الأدبي والعلمي بالمغرب: 26.

(2) على ما ذكره التسولي في كتابه الجواهر النفيسة: 335.

(3) بناء على ما ورد في هذا الديوان قيد التحقيق.

شاكر، وكان ذلك في قرابة نهاية المائة الرابعة للهجرة»[1]. وإن كانت إشارته هذه لا توحي دلالتها إلى تحديد دقيق لسنة وفاته، بقدر ما تحدد زمن بنائه وتجديده لرباط شاكر الذي كان منطلق غزواته وحروبه ضد البورغواطيين، غير أنها قد تكون كافية إن أضيف إليها التسليم بتحديد بعض المصادر نهاية فتنة البورغواطيين بقرابة سنة 400هـ[2] وإن كان هذا التحديد مرجوحا عند بعض المؤرخين[3].

فمهما يكن من أمر، فقد ثبت بما تقدم أن يعلى بن مصلين قد كان ثالث ثلاثة انتدبهم أبو محمد لقتال البورغواطيين، فقتل سابقوه، ولم يُذكر في المصادر أنه قتل معهم بعد أن تسلم لواء الجهاد، بل ذكرت مصادر أخرى أنه كرر غزوهم مرات ومرات، ولو لم تكن غزواته تلك مكللة بالانتصارات عليهم، ما كلف نفسه عناء بناء الرباط واتخاذ الطبل رمزا لتكرر غزوهم مرات عدة. فاعتبارا لذلك لا يبعد أن يكون ابن مصلين قد وافته المنية في إحدى تلك الغزوات أواخر المائة الرابعة.

ثالثا: رحلته وشيوخه

لا شك أن الموطن الجامع لمن تقدمت رواية يعلى عنهم في هذا الديوان هي حاضرة القيروان، فكان هذا الملحظ بداية رسم معالم رحلة ابن مصلين وانحصارها في التوجه إليها في مرحلة من مراحل حياته، غير أنه يمكن تفريعها إلى قسمين اثنين:

رحلة طلب: فقد كانت حاضرة القيروان وجهة المغاربة لطلب العلم عموما، والمالكي خصوصا، لما تمتاز به هذه المدينة دون غيرها من ميزات، فقد «كانت أعظم

(1) انظر هامش ص 51 من كتاب التشوف.

(2) انظره في الجواهر النفيسة: 335.

(3) ذكر في معلمة المغرب أن انتهاء فتنة البورغواطيين، إنما كان على يد يوسف بن تاشفين في القرن الخامس الهجري (معلمة المغرب: 4165-4166).

مدينة بالمغرب وأكثرها تجارا وأموالا، وأحسنها منازل وأسواقا، وكان فيها ديوان جميع المغرب، واليها تجبى أموالها وبها دار سلطانها»[1]، كما كانت محط العلم بوجود مالك الصغير فيها، فلذا لم تصرح المصادر في رحلة مترجمنا يعلى بن مصلين العلمية إلا إليها، وقد استنبطت الخطوط العريضة لرحلته تلك من خلال ملحظين اثنين:

أولهما: التصريح بكونه من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني: ذكر ذلك صالح بن أبي صالح المصمودي أثناء تلخيصه أقوال العلماء في قبلة أهل المغرب الأقصى[2].

ثانيهما: التصريح بسماعه من ابن أبي زيد وفقهاء حاضرة القيروان: إذا كان السماع في العرف الفقهي لا يدل إلا على ما تُلُقي بالسمع وثبت بالنص من غير احتياج لاستعمال العقل[3]، فإن التصريح بسماع يعلى بن مصلين من ابن أبي زيد وغيره من فقهاء القيروان على ما ورد في مختلف عناوين أجزاء الكتاب، ليدل دلالة قاطعة للشكوك أن لابن مصلين رحلة إلى حاضرة القيروان. فقد ورد في نهاية الجزء الأول من مختصر هذه الأجوبة قوله: «تم الجزء الأول من سماع أبي عبد الرحمان يعلى بن مصلين روايته عن أبي محمد وأبي موسى»، وفي بداية الجزء الثالث قال: «الجزء الثالث من جواب أبي عبد الرحمان روايته عن علي بن محمد القابسي وعيسى بن مناس وأبي عمرو العتاب وعبد الله بن محسود رضي الله عنهم».

رحلة استفتاء: قد حمل هذا المجموع النوازلي بين دفتيه قرائن أفضت إلى تناول رحلة ابن مصلين من جهة أخرى، متمحورة حول الإجابة عن مدلهمات أمور العامة

(1) صورة الأرض، ابن حوقل: 1/ 96.

(2) تقدم سوق هذا النص أعلاه، ينظر أيضا في كتاب القبلة لأبي علي صالح: ص 64، والجواهر النفيسة: 335-336).

(3) معجم لغة الفقهاء: 249.

والخاصة بالمغرب الأقصى. وقد حملت بعض أجوبة الكتاب إشارات دالة على سفر ابن مصلين إلى تونس طلبا للفتوى في نوازل بلده. ففي المسألة 825 ما يفيد ذلك ويؤكده حين عبر بلفظة «منذ قدمت» ونص المسألة ما يلي: وسألت التونسي عن إقامة الجمعة في بلدنا هذا بعد أن وضعت السكنى لهم فيها، وبالذي أجاب به الفقهاء الذين ترددوا على بلادكم منذ قدمت..» وفي المسألة 88: «وقد سأل يعلى بن مصلين عبد الله بن أبي زيد عن حال قبائل أهل المغرب، ووصف له حالهم وفتنتهم واستحلالهم الدماء والأموال؟ قال أبو محمد: وأما ما ذكرتَه مما عندكم في أقصى المغرب من الحرب بين الناس..».

شيوخه وتلاميذه:

من الشيوخ الذين عرض لهم الكتاب وثبت من خلاله أخذ يعلى بن مصلين عنهم، ما يلي:

1- **أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني**[1]: ذكر عنه القاضي عياض في ترجمته أنه الوجهة التي كانت الرحلة إليها من الأقطار، فكثر الآخذون عنه، ومؤلفاته شاهدة على علو كعبه في الفقه والإفتاء، توفي رحمه الله 386هـ. وقد كان في وقته قبلة المغاربة في الطلب والتحصيل العلمي، فلذا كثر الآخذون منهم عنه، وكان من جملتهم يعلى بن مصلين الرجراجي بل كان من السباقين، مما أهله لحظوة له عنده لم تكن لغيره، فكان يسأله ويستفتيه بعد أن انتهى من سماعه عنه. وكانت غالب فتاواه أسولة عن حال بعض قبائل أهل المغرب وما انتشر بينهم من الظلم والغصب والعدوان جراء الفتن والاقتتال. ولا عجب أن اختار يعلى للجواب عنها شيخه ابن أبي زيد من جملة من ذكر له من الشيوخ فهو البصير بالرد على أهل الأهواء[2] وله في ذلك تآليف وأخبار.

(1) للاطلاع على ترجمته المفصلة ينظر ترتيب المدارك: 6/ 215-216-217، معالم الإيمان: 3/ 109.
(2) ذكر ذلك عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك: 6/ 215.

2- **أبو موسى عيسى بن مناس**[1]: لم يظهر فيما تقدم من المظان ما يدل على كون عيسى بن مناس من جملة شيوخ يعلى بن مصلين، غير أنه ثبت التصريح بسماعه منه في «مختصر أجوبة القرويين». فقد ورد في تمام الجزء الأول منه قوله مُكَنيا به: «تم الجزء الأول من سماع أبي عبد الرحمان يعلى بن مصلين روايته **عن أبي** محمد وأبي موسى»، وورد في مفتتح الجزء الثالث التصريح بما نصه: «الجزء الثالث من جواب أبي عبد الرحمان روايته عن علي بن محمد القابسي وعيسى بن مناس...»، وفي بداية الجزء الثاني قال: «جواب ابن مناس..»، وقد تجد في بعض فتاوى الكتاب اقتران اسم ابن أبي زيد بعيسى بن مناس في الإجابة، بل يعقد لهما عنوانا واحدا كقوله في المسألة 24: «جواب أبي محمد وعيسى..»، وكل ذلك من العلامات الظاهرة على أن يعلى قد سمع من عيسى بن مناس كسماعه من ابن أبي زيد، لما تواتر أنه كان معتمد أهل القيروان في الإفتاء والتدريس بعد ابن أبي زيد، وقد توفي سنة 391هـ.

3- **أبو الحسن علي بن محمد القابسي**: دل سماع ابن مصلين من القابسي وروايته عنه على مشيخته وأخذه عنه، فقد ورد في الجزء الثالث من الكتاب: «الجزء الثالث من جواب أبي عبد الرحمان روايته عن علي بن محمد القابسي..»، بل ورد جواب القابسي في مستهل مسائل الكتاب بعد تقييد عنوانه فجاء فيه قوله: «جواب أبي الحسن علي بن محمد القابسي..» ولا غرابة في كون القابسي ثالث ثلاثة أخذ عنهم ابن مصلين بالقيروان وسمع منهم وروى عنهم، فقد كان القابسي إلى جانب مناس أعمدة الفقه بعد ابن أبي زيد في القيروان. ولذا قال الدباغ بعد أن حكى شهادة الشيرازي لابن مناس بأنه كان الاعتماد عليه في القيروان في الإفتاء والتدريس بعد ابن أبي زيد: «قلت:

(1) ترجمته في معالم الإيمان: 3/ 128، ترتيب المدارك: 7/ 104، معجم المؤلفين: 8/ 34.

ولا يقال في هذا نظر مع وجود الشيخ أبي الحسن القابسي، لأنه لا مانع أن يكون كل منهما مفتيا»[1]. فلما امتنع استحالة كونهما معا مفتيين بعد ابن أبي زيد، امتنع أيضا استحالة كون يعلى بن مصلين قد سمع منهما معا في القيروان بعد ابن أبي زيد رحمه الله. وهو ما تدل عليه قرائن السماع التي حكيت عنه في هذا الكتاب.

4- أبو عمرو العتاب: من الذين ورد سماع يعلى بن مصلين عنهم: الإمام أبو عمرو العتاب فقد جاء في هذا الديوان ما نصه: «الجزء الثالث من جواب أبي عبد الرحمان روايته عن علي بن محمد القابسي وعيسى بن مناس وأبي عمرو العتاب..» وقد أورد له القاضي عياض ترجمة مقتضبة جدا غير أنها أفادت كونه من تلاميذ الإمام القابسي، سماه مرة بأبي عمرو ابن العتاب[2] ومرة بأبي عمر عثمان أبو العتاب[3]، الفقيه القروي المدرس، لم يرد في ترجمته إلا ما ذكره عنه عياض، ولا تعرف له تاريخ وفاة.

5- عبد الله بن محسود[4]: قد أشير إليه ضمن الشيوخ الذين روى عنهم ابن مصلين في الكتاب، فمن ذلك قوله «الجزء الثالث من جواب أبي عبد الرحمان روايته عن علي بن محمد القابسي وعيسى بن مناس وأبي عمرو العتاب وعبد الله بن محسود». وفي مفتتح أجوبته قال: «ومن جواب ابن محسود». وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن محسود الهواري، قاضي فاس وإمامها، رحل إلى القيروان وأخذ عن ابن أبي زيد القيرواني، توفي سنة: 401هـ وقيل: 341هـ[5].

---

(1) معالم الإيمان: 3/ 128.

(2) ترنيب المدارك: 1/ 495- 496.

(3) ترتيب ا المدارك: 2/ 37، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 2/ 831.

(4) انظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: 3/ 196-197، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس: 2/ 95، المستفاد في مناقب العباد: 1/ 235.

(5) ذكر ذلك ابن أبي زرع في كتابه حين قال: «وفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، توفي القاضي العدل الورع الصالح عبد الله بن محسود الهواري بمدينة فاس..» (الانيس المطرب: 1/ 111).

بقيت الإشارة إلى أنه قد ذكرت بين أثناء هذا الديوان أجوبة لفقهاء آخرين من أهل القيروان كأبي القاسم عبد الخالق بن شبلون وأحمد بن نصر الداودي وأبي هارون الصديني وأبي وجوارس.. وغيرهم، ولم أدرجهم ضمن شيوخ ابن مصلين لانتفاء القرائن الدالة على ذلك في الكتاب إشارة أو تلميحا. فغاية ما يُطمأن إليه هؤلاء الخمسة السالف ذكرهم، وإن كان في النفس شك يشبه اليقين أن هؤلاء المذكورين أعلاه، إنما هم في جملة شيوخه كالشهب استنار بها ابن مصلين في سواد ظلمات الفتن التي عصفت بالمغرب وأهله في فترة من فتراته، وما بسط أعلاه هو غاية ما جادت به المصادر وأعانت في تسطيره الأنامل، فحسب ما ذكر أن كان دليلا يكفي في التحقق من مكانة ابن مصلين في مقام العلم والإفتاء الذي بلغ فيه شأوا بعيدا.

تلاميذه:

لقد جف مداد التاريخ في بث أسماء تلاميذ يعلى بن مصلين وأخبارهم، أو شيء من أنبائهم، غير أن القرائن كفيلة بالقطع في توافر عددهم وترجيح كثرتهم، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- تعاطي العلماء المغاربة الأوائل الآخذين عن ابن أبي زيد القيرواني لمهمة التدريس والعطاء العلمي، وذاك شأن أبي عمران الفاسي ووكاك بن زلو اللمطي.. وغيرهم، إلا أنه لم تعرف لهم تراجم على الجملة، إلا أسماء منهم معدودة. فهذا وكاك بن زلو قد أخبر عنه شيخه أبو عمران الفاسي ووصفه بقوله: «إني أعرف ببلاد نفيس من أرض المصامدة فقيها حاذقا تقيا ورعا لقيني وأخذ عني علما كثيرا وعرفت ذلك منه واسمه وكاك بن زلو اللمطي من أهل السوس الأقصى، وهو الآن يتعبد ويدرس العلم ويدعو الناس إلى الخير في رباط هناك، وله تلاميذ جمة يقرأون عليه

العلم»[1]. فهذا النص صريح الدلالة في توافر التلاميذ الجاثمين بين يدي وكاك تلميذ ابن أبي زيد غير أن التاريخ لم يحفظ لنا من أسمائهم سوى عبد الله بن ياسين التمنارتي وأبنائه الثلاثة ياسين ويحيى وأبي علي[2]. وهذا الأمر يسري على ابن مصلين أيضا فهو العالم الذي أفاد من فطاحل علماء القيروان ابن أبي زيد والقابسي وابن مناس.. وغيرهم. وحاشاه أن يكتم شيئا قد أخذه عنهم أو يعرض عن نشره وبثه بعد انصرافه.

• بناؤه رباط شاكر[3]، ولا شك أن دلالة الرباط في التاريخ ثلاثية الأبعاد: جهادية وتعليمية وروحية. وذلك كله لنشر الإسلام وتعاليمه وعلومه، والذوذ عن حياضه، وترسيخ سلوكه في النفس الإنسانية. فلذا كانت أغلب الرباطات التي أسست في القرون الأولى بالمغرب رباطات منها انطلقت تعاليم الإسلام السمح ومنها تخرج العلماء والفقهاء وفيها أخذ طلبة العلم عن شيوخهم مبادئ الدين وعلومه. فهذا عبد الله بن ياسين التمنارتي أخذ العلم عن وكاك بن لو اللمطي في رباط نفيس حتى تضلع منه في مختلف الفنون أهله لتأسيس دولة اجتثت جذور الفتن من أصولها، ونشرت تعاليم الإسلام بين الخاصة والعامة[4]. فبهذه القرائن أيضا يستدل على أن يعلى بن مصلين لما بنى رباط شاكر ما كان همه من ذاك مجرد اعتباره منطلقا لغزواته ضد البورغواطيين، وإنما اقترن أيضا بتعليم الطلبة ما أخذه من معين العلم آنذاك، يقينا منه أن القضاء على تلك الفتن لا يتحقق بالسيف وحده بل لا بد أن يقترن بالفكر.

• لقد ضم الديوان بين دفتيه أسولة نسب الجواب فيها ليعلى بن مصلين، وعقد

(1) الأنيس المطرب بروض القرطاس: 123.

(2) انظر بحث د المهدي السعيدي بعنوان: «حركة الإصلاح المالكي بالمغرب ودور وكاك خلالها» بالموقع الالكتروني: www.machahid24.com.

(3) انظر معلمة المغرب: 4242.

(4) العبر لابن خلدون: 6/ 243.

لها باب موسوم بـ «جواب يعلى بن مصلين»، الأمر الذي يدل على أن يعلى قد انتصب كغيره من فقهاء القرويين للتدريس والإفتاء، ولا ريب أن هذه الأسئلة إما أن تصدر من طلبة هذا الشأن المتخصصين به الملازمين للتحصيل العلمي في رباطه أو من طرف العامة وعموم الناس. ويكفي هذا دليلا على انتصاب يعلى للتدريس والإفتاء والعطاء العلمي.

تلك إذن بعض القرائن الدالة على تلمذة الكثيرين عنه وإن جهلت أسماؤهم، وطمست أخبارهم، وطويت آثارهم، عسى أن يسفر البحث في قادم الأيام عن كشف اللثام عنهم، كما أسفر اليوم عن تحقيق أصل من أصولهم، وأن تكشف تصاريف القدر عن تاريخ جلي لهذا العلَم المنيف، وتسهم في التحقق من آثاره وتآليفه ليوضع في مصاف المتقدمين من أعلام المدرسة المالكية المغربية.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤَلَّف

لعل الدوافع التي حفزت الخوض في غمار تحقيق هذا الكتاب متوافرة، قد أتيت على ذكر جلها في موضعه[1]، غير أن ارتباط الكتاب بعيون نوادر الفقه المالكي، ونسبته إلى أحد أعلامه ورواده من أهل المغرب الأقصى كان أهمها على الاطلاق، فما يؤم البحث بعثه ويتقصد إحياءه هو التعريف به وبصاحبه، فهو بذلك شريف الموضوع أنيق المسموع، إنه مختصر نوازلي مستوعب، منسوب أصله إلى مالك الصغير العلامة ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ)، ومختصره إلى تلميذه المغربي المصمودي الرجراجي

(1) أقصد أثناء تحقيق الكتاب لنيل درجة الدكتوراه، وهو موسوم بعنوان «مختصر كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل أهل البادية وأهل الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان ليعلى بن مصلين المصمودي -تحقيق ودراسة-، وقد أنجزته تحت إشراف شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور محمد الوثيق بكلية الشريعة بأكادير. والكتاب قيد الطبع.

يعلى بن مصلين. وفيما يلي ومضات تعريفية بالكتاب، عنوانا، ونسبة، ووصفا لنسخه، وتقويما لمضمونه وفحواه.

عنوان الكتاب

لم آل جهدا في سبيل الوصول إلى نسخ الكتاب المنتشرة في مختلف الخزائن العامة والخاصة، فاجتمع عندي منها ما يربوا عن التسع، وقد سلكت في أمر تحقيق عنوانها ونسبتها إلى صاحبها مسلكين هما:

1- ما نصت عليه كتب النوازل والفهارس:

لا شك أن هذا الديوان النوازلي كان معتمد المالكية قديما وحديثا، وخاصة منهم من انتصبوا للإفتاء وألفوا فيه التآليف، يدل لذلك ما ذكره الحسن العبادي في وصفه إياه بقوله: «ويكثر النقل عنها..»[1]. وفي سياق تعليق الأستاذ أحمد التوفيق على اعتماد الكيكي عليه قال: «هذا الكتاب ذكر مرارا في النص الذي ينقل منه الكيكي، ونصه مما لم نقف عليه»[2]. وقد اشتهر اختصارا باسم «أجوبة القرويين».

إن محاولة استقراء مواطن وروده في تلك التآليف، لتكشف أنه نادرا ما تأتي إحالتهم عليه باسم «الفصول» أو «سؤالات أهل المغرب»، وغالبا ما ترد عندهم باسم «أجوبة القرويين» أو «نوازل القرويين». وكل النقول التي استقوها من هذه العناوين مبثوثة بين دفتي هذا الديوان، مما يؤكد أنه المراد. ففي مواهب الجليل قال الحطاب: «ومن كتاب الفصول: سقوط نفقتها مدة هروبها وما تركت عند الزوج فما له غلة يستأجر عليه»[3]. وقال عليش: «في مسائل أبي عمران الفاسي وكتاب الاستيعاب

(1) يقصد أجوبة القرويين. (انظر فقه النوازل في سوس: 65).
(2) نوازل الكيكي: 54، الهامش 3.
(3) مواهب الجليل: 4/ 188.

وكتاب الفصول فيمن باع حرا ماذا يجب عليه، قال يحد ألف جلدة ويسجن سنة»[1]. وورد في موطن آخر عند الحطاب قوله: «قال في مسائل أجوبة القرويين في القائل لرجل: بع سلعتك من فلان؛ لأنه ثقة ومليء فوجده بخلاف ذلك، فقال: لا يغرم شيئا إلا أن يغره، وهو يعلم بحاله.»[2]. وقد نقل أحد المشارقة نصا للجزولي قال فيه: قال الجزولي: ورأيت في بعض أجوبة القرويين: سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى مناد ثوبًا ليبيعه..»[3]. وفي الفوائد الجمة أيضا ورد النقل من هذا الديوان باسم أجوبة القرويين فقال صاحبه: «وأما إذا لم يعرف الصبي شيئا لا حروفا ولا هجاء ولا غير ذلك، فلا حذقة له، قاله سحنون في أجوبة القرويين»[4].

أما في كتب النوازل فيكثر النقل من فتاوى هذا الديوان، مرة باسم «نوازل القرويين» وأخرى باسم «أجوبة القرويين» وثالثة باسم «كتاب الفصول». ففي الفوائد الجميلة، قال الشوشاوي: «وقال أبو محمد في كتاب الفصول: ولا تجوز شهادة المعلم مطلقا»[5]، وفي أجوبة الويداني وردت الإحالة عليهما معا مما يوهم أنهما متغايران، وهو لا شك وهم من المحقق، فقد قال: «قال أبو عمران الفاسي: ومن كتاب الفصول وكتاب أجوبة القرويين فيمن باع إرثه..»[6]. كما انفرد الكيكي بالإحالة على هذا الديوان بعنوان قريب من الذي تحمله نسخه، فقال: «ومن كتاب الفصول فيما أجاب فيه

---

(1) منح الجليل: 7/ 126.

(2) مواهب الجليل: 4/ 438 وتكررت هذه المسألة عنده ناقلا إياها من أجوبة القرويين أيضا. انظر ج 5/ 284. وأوردها عليش أيضا من المصدر نفسه (منح الجليل: 5/ 160).

(3) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين: 297.

(4) الفوائد الجمة: 505-507.

(5) الفوائد الجميلة: 304، وقد صحفت الفصول في الفوائد إلى الأصول. كما وردت الإحالة في الكتاب على هذا الديوان باسم أجوبة القرويين (انظر مثلا ص: 288-289-290).

(6) أجوبة الويداني: 180، وورد في مواضع أخرى باسم أجوبة القرويين. (انظر ص: 160-191).

فقهاء القرويين لابن أبي زيد..»[1]. وممن كانت لهم أيضا إحالات على هذا الديوان باسم أجوبة القرويين الونشريسي[2] والتملي[3].. ووردت الإحالة عليها عند محمد بن عياض[4] والتسولي[5].. وغيرهم باسم «نوازل القرويين».

ولم يبق من المحيلين على هذا الديوان إلا المفهرسون لما استبطنته الخزائن العلمية من نوادر المخطوطات، فنظروا في العناوين المبثوثة في نسخ هذا الديوان وأثبتوها له، فجاءت تلك العناوين وافية لمضمون الكتاب مستوعبة لمحتواه. وذاك عمل «محمد المنوني» الذي أثبت عنوانا موحدا للنسخ الثلاث التي احتفظت بها الخزانة العلمية للزاوية الناصرية بتمكروت وسماها: «مسائل الجبال الذين لا والي لهم ولا سلطان» ليعلى بن مصلين الرجراجي، وفي ملاحظاته ذكر أنها اختصار لكتاب الفصول في أجوبة القرويين[6]، كما سبق وأن أشار ضمن حديثه عن أنفس ما اختزنته الخزانة الناصرية من نوادر المخطوطات «مختصر كتاب الفصول» اختصار يعلى بن مصلين الرجراجي من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني[7]. وتبع «المنوني» في هذا الصنيع كل من الدكتور محمد العلمي[8] وحميد لحمر[9] في فهرسيهما.

---

(1) نوازل الكيكي: 54، واكتفى في مواطن أخرى بذكره مختصرا فقال في ص 66 من نوازله: «وهذا اختصار من أجوبة القرويين من غير استيعاب لكل ما قيل..».

(2) المعيار: 6/ 118.

(3) النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين: 176.

(4) مذاهب الحكام: 104.

(5) أجوبة التسولي في مسائل الأمير عبد القادر: 135.

(6) دليل مخطوطات الزاوية الناصرية: 102.

(7) دليل مخطوطات الزاوية الناصرية: 38 وانظره أيضا في كتابه قبس من عطاء المخطوط المغربي للمنوني: 518.

(8) الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي: 606.

(9) فهرس مخطوطات الخزانة العلمية بتازة: 1/ 311.

2- ما نصت عليه النسخ في عناوينها:

إن الغرض هنا الاستعانة بما ورد من اختلاف بعض النسخ في تقييد عنوان الكتاب، رفعا للشك وجلبا لليقين في توحيد العنوان وتدقيقه. فالملاحظ إذن أن النسخ بمجموعها متفقة في صياغة عنوان الكتاب إلا ما كان من النسخة المصرية التي شذت عن باقي النسخ في صياغة العنوان، وإن كانت لا تخالفها في صياغة المضمون، الأمر الذي يؤكد وهم الناسخ في ذلك فجعله مخالفا لبقية النسخ. هذا ورغم خلو النسخ جميعها من مقدمة المؤلف التي تساعد في الغالب في اكتشاف العنوان الذي أطلقه صاحبها على كتابه، فإن جميعها تشير في نهايتها إلى أن الكتاب من مختصرات الفصول، إلا ما كان من النسخة الأميرية التي لم يكتمل نسخها، أو النسخة الأصل التي أشارت إلى اكتمال الديوان دون ذكر اسمه بلفظ «وبه تم جميع الديوان». أما باقي النسخ فإما أن تشير في تمامها إلى كتاب الفصول أو أجوبة القرويين. ففي (س) ورد بلفظ» وتم كتاب أجوبة القرويين بحمد الله وحسن عونه» وفي (ن1) ورد بلفظ: «تم كتاب الفصول بحمد الله وحسن عونه» وفي (ج): «كمل كتاب الفصول بحمد الله وحسن عونه». وهذه الإشارات في نهاية النسخ إنما هي اختصار للعنوان الطويل الذي يرد بديلا عن مقدماتها المفقودة.

هذا، وبعد استقراء المعطيات المتقدمة من مواردها، أجدني بمحل من الاطمئنان والاقتناع بأن تسمية هذا الديوان بكتاب «الفصول» أو «أجوبة القرويين» أو «نوازل القرويين»..، إنما هو محض اختصار وتخفيف على اللسان، للعنوان الطويل المبثوث في نسخ القسم الأول من هذا الديوان والمتفقة في كونه: «كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل أهل البادية وأهل الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد وهي اختصار ليعلى بن مصلين المصمودي»، ولا يضر القارئ أو

الناقل اختصاره وجعله في كلمة ككتاب «الفصول» أو اثنتين كـ«أجوبة القرويين» أو «نوازل القرويين»، وذاك سيرا على عادتهم في اختصار المؤلفات الطويلة العناوين، كالنوادر والزيادات أو المقدمات الممهدات.. وغيرها من الأمهات. غير أنه يضر القارئ اللبيب والناقل الأريب أن يجعل كتاب الفصول وأجوبة القرويين كتابين يستقل أحدهما عن الاخر، فذاك محض أوهام النساخ وبعض المحققين[1].

نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

أما فيما يتعلق بقرائن صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه من الديوان نفسه، فإن أول ما يمكن للقارئ أن يلحظه استقلال بعض النسخ في عناوينها بالتصريح بنسبة كتاب الأصل - أي الفصول- لابن أبي زيد القيرواني، والمختصر منه ليعلى بن مصلين المصمودي، ففي النسخة الأميرية ورد العنوان بلفظ: «كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل أهل الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد، وهي اختصار ليعلى بن مصلين المصمودي رضي الله عنه».

وفي نسخة المسجد الأعظم بتازة بلفظ: «كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل أهل الجبال، الذين لا وال لهم ولا سلطان، قد غمرهم الجهل وكثرة المغاورة والغصوب، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد رحمه الله، وهي اختصار من غير استيعاب جميعه، وهو سفر كبير، وفيه علم كثير، نفع الله به مؤلفه يعلى بن مصلين». وهو العنوان نفسه الذي قيدت به نسخة محفوظة بخزانة الباحث السوسي الدكتور «محمد علوان».

وفي إحدى نسخ خزانة تمكروت بلفظ: «كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل الجبال الذين لا وال لهم ولا سلطان، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد وهي اختصار ليعلى بن مصلين المصمودي رضي الله عنه».

---

(1) كالمسمى أحمد بن علي الدمياطي محقق «أجوبة الويداني» فقد فصل في بعض المسائل بينهما قائلا: ومن كتاب «الفصول» وكتاب «أجوبة القرويين» (انظر أجوبة الويداني: 180).

أما النسختان المتبقيتان من خزانة تمكروت فتستقلان بإثبات العنوان نفسه، مع نسبته إلى مؤلف باسم جمال الدين يعلى بن عبد ربه بصيغة: «كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين في مسائل أهل البادية وأهل الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان، اختصار جمال الدين يعلى بن عبد ربه». وهو العنوان الذي تحمله نسخة آل سعود أيضا. واستقلت نسخة مدني بها الباحث الفاضل عبد العزيز الساوري، وهي من مصورات جائزة الحسن الثاني للمخطوطات بالعنوان نفسه مع نسبته إلى جمال الدين يعلى بن عبد ربه بن مصلين المصمودي، وتبقى النسخة المصرية عارية عنهما معا مستقلة بعنوان «كتاب الفصول في علم الأصول، وكتاب فيه أجوبة أبي الحسن القابسي».

إن هذا التباين الحاصل في عناوين نسخ هذا الديوان رغم اتحادها في مضمونه، ليجعل إشكال بحث صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف شائكا أكثر، إذ المنزع الوحيد الذي بقي للبحث المصير إليه بعد تعذر قواعد التحقيق التقليدية في التوصل لصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، هو معيار التصريح بذلك في الكتاب. غير أنه يمكن دراسة هذا التباين من خلال تقسيم هذه النسخ إلى أقسام ثلاثة:

1- قسم ورد فيه التصريح بنسبة كتاب الفصول لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله، ونسبة مختصره ليعلى بن مصلين.

2- قسم اقتصر فيه على إيراد اسم المختصر دون أصله، وهو جمال الدين يعلى بن عبد ربه.

3- قسم لا نسبة فيه للكتاب إلى أحد، واستقل بالإشارة بوجود أجوبة القابسي فيه.

القسم الأول من نسخ الكتاب:

إن دلالة عنوان النسخ المرتبة في هذا القسم واضحة وصريحة في نسبة كتاب الفصول في أجوبة القرويين إلى ابن أبي زيد رحمه الله، وإن كانت الأخبار بشأن آثاره العلمية مشتهرة مستفيضة لا ذكر فيها لمؤلف باسم الفصول في أجوبة القرويين[1]، كما أن الكتاب بنفسه لا يضم أجوبة ابن أبي زيد لوحده حتى يستقل بنسبة الكتاب إليه، غير أن ذلك لا يمنع من نسبته إليه، إذ هو المراد بالسؤال والمقصود منه الجواب، فلذا غلبت أجوبته فيه على أجوبة غيره، فنسب الكتاب إليه. وهذا الصنيع شبيه بصنيع سحنون في «المدونة»، فقد استبطنت أقوال فقهاء وعلماء كمالك وابن القاسم وغيرهما، إلا أنها نسبت إلى مالك وإن لم تكن له يد في صياغتها ولا علم بأمرها، وتلك القاعدة في كتب الفتاوى والنوازل إلا ما شذ منها وندر.

كما لا يبعد أن يكون الكتاب في أصله رسائل أجاب من خلالها ابن أبي زيد على أسولة أهل المغرب التي وجهها يعلى بن مصلين إليه كما يتضح ذلك من خلال الديوان نفسه، ثم ضمنها ابن مصلين أجوبة غيره من فقهاء القيروان الذين توجه إليهم بالسؤال أيضا كالقابسي وغيره، حتى صار الكتاب ديوانا نوازليا قل نظيره. ولذا لا ينفك الأستاذ «عبد الهادي حميتو» حين يتحدث عن هذه الأجوبة عادا إياها رسالة من رسائل ابن أبي

(1) هذا على جهة تفصيل تلك الآثار، وإلا فقد أجمل عياض القول فيها قائلا: «وإليه كانت الرحلة من الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه. وهو الذي لخص المذهب، وضم كسره، وذبّ عنه. وملأت البلاد تواليفه» (ترتيب المدارك: 6/ 216). وعلق بعض الباحثين على قول عياض بكثرة تواليف ابن أبي زيد القيرواني فقال: إن هذه التواليف التي ملأت البلاد، حسب قول عياض لا نعرف إلا القليل من أسمائها، ولم يصلنا منها إلا النزر اليسير.. لقد ضاعت فيما ضاع لنا من تراث علمي كثير قديما في الحروب التي شاهدتها القيروان، وخاصة إثر الهجمة البربرية لبني هلال، وحديثا فيما ذهب من تراثنا من قبل تجار المخطوطات من الغربيين والدائرين في فلكهم» (أبو محمد بن أبي زيد، حياته واثاره: 335).

زيد التي قل اشتهارها ولم يصل إلينا شيء منها، كـ«رسالته إلى أهل سجلماسة في تلاوة القرآن»، و«رسالة فيمن تؤخذ عنه قراءة القرآن»، و«رسالة طالب علم».. فقال: «هذه -أي أجوبة القرويين- رسالة كثيرة الورود في فتاوي المحضرة وما يتصل بها، ويبدو أنها مجموعة أجوبة جمعها من جمعها تحت هذا العنوان لتشابه موضوعاتها..»[1].

فلا ينبغي إذن أن يفهم من نسبة كتاب الفصول في أجوبة القرويين إلى ابن أبي زيد نسبة تأليف وصياغة، وإنما هي نسبة قول وعبارة. ولعل عدم التمييز بين هذين الأمرين هو الذي أوقع بعض الفقهاء في التحذير من هذه الأجوبة ونسبتها، فلذلك حكى الهلالي[2] عن القَوري[3] قوله: «أجوبة ابن سحنون لا يجوز الفتوى بما فيها ولا عمل عليها بوجه من الوجوه... وكذلك أجوبة القرويين وكذلك أحكام ابن الزيات...وقد رأيت جميع تلك التآليف ولا يشبه ما فيها قولا صحيحا»[4]. وفيما وجد من شرح المختصر للشيخ الزقاق: «حذر الأشياخ من الفتوى من أحكام ابن الزيات والدلائل والأضداد المعزو إلى أبي عمران، ومختصر التبيين المعزو إلى ابن أبي زيد لأنها أباطيل وفتاوى الشيطان، وهي موضوعة غير صحيحة النسبة»[5].

ولعله السبب نفسه الذي أوقع الأستاذ «عبد الهادي حميتو» في الاضطراب بين

---

(1) حياة الكتاب: 307-310، قراءة الامام نافع: 1/ 55.

(2) أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد الهلالي السجلماسي، آخر حفاظ المغرب، له شرح على مختصر خليل وإضاءة الأدموس في معرفة اصطلاح القاموس، وشرح نظم الشيخ عبد السلام بن الطيب القادري في علم المنطق، توفي 1175هـ. (إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع 1/: 15).

(3) الحافظ أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي نسبا، المكناسي دارا ومولدا، القَوري شهرة ولقبا، آخر حفاظ المدونة بفاس والامام المفتي بها، أخذ عنه ابن غازي المكناسي ومن في طبقته فأعلى. توفي 872هـ. (درة الحجال في أسماء الرجال: 2/ 295).

(4) نور البصر: 252.

(5) نوازل القصري: 4/ 169، بوطليحية: 103، الهامش 3.

نسبة الأجوبة إلى ابن أبي زيد وعدمه، فقد قال مرة: «وتوالت الرسائل من لدن أئمة العلم بالقيروان في هذا الموضوع -أي التعليم، فكتب فيه أبو محمد بن أبي زيد عدة رسائل منها: رسالة فيمن تؤخذ عنه تلاوة القرآن، ورسالة إلى أهل سجلماسة في تلاوة القرآن وأجوبة القرويين»[1]. وقال مرة أخرى معلقا على أجوبة القرويين: «هذه رسالة كثيرة الورود في فتاوى المحضرة وما يتصل بها، ويبدو أنها مجموعة أجوبة جمعها من جمعها تحت هذا العنوان لتشابه موضوعاتها..»[2].

كما يمكن أن تكون دعاوى التحذير منطلقها الخلط الواقع في بعض نسخ هذه التآليف لقدمها فامتدت إليها يد النسخ مرارا وتكرارا حتى مسخت، بسبب تعرض الكتاب لكثرة التداول بالزيادة والتعديل والتحريف أحيانا حتى صارت النسخ التي وقع عليها الإمام القوري وغيره شديدة الاضطراب فحكم عليها بما تقدم من كلامه. وهذا الأمر قد صادفته في رحلة تحقيق الكتاب[3].

ويمكن الاستدلال على نسبة «الفصول في أجوبة القرويين» إلى ابن أبي زيد أيضا، بارتباط اسمه بهذا التأليف عند أهل الفتوى، فقد صرح الكيكي بنسبته إليه قائلا: «ومن كتاب الفصول فيما أجاب فيه فقهاء القرويين لابن أبي زيد..»[4]، وفي أجوبة الويداني قال: «ومن كتاب أجوبة القرويين سئل سيدي عبد الله بن أبي زيد رحمه الله فيمن باع جميع ماله في صفقة واحدة..»[5]، وفي موضع آخر منها قال: «وفي كتاب الاستيعاب: يجوز للمعلم الخروج متى شاء ويجوز لأصحابه أيضا إخراجه متى شاؤوا، وقاله أيضا

(1) قراءة الإمام نافع عند المغاربة: 1/ 55.

(2) حياة الكتاب وأدبيات المحضرة: 307.

(3) قد أشار العبادي أيضا إلى وقوع الفساد مبنى ومعنى في إحدى نسخ هذا الديوان التي عثر عليها فقال: «ولكنها كثيرة الأخطاء جدا إلى درجة فساد المعنى في كثير منها..» (فقه النوازل في سوس: 66).

(4) نوازل الكيكي: 54.

(5) أجوبة الويداني: 160.

ابن أبي زيد في أجوبة القرويين»[1]. وفي الفوائد الجميلة، قال الشوشاوي: «وقال أبو محمد في كتاب الفصول ولا تجوز شهادة المعلم مطلقا»[2]. وقال الجزولي: «ورأيت في بعض أجوبة القرويين سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى مناد ثوبًا ليبيعه..»[3]. وفي مذاهب الحكام قال محمد - أي ابن القاضي عياض-: «ورأيت في نوازل القرويين سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل له ساقية..»[4]، وفي الفتاوى التي جمعها الأستاذ حميد لحمر لابن أبي زيد قال: «وفي نوازل القرويين سئل أبو محمد بن أبي زيد عمن اشترى لامرأته قنطار كتان..»[5].

فهذه القرائن بمجموعها تومئ إلى ارتباط أصل هذا الديوان باسم ابن أبي زيد القيرواني، ففهم من ذلك نسبته إليه في عناوين بعض نسخه. فإذا كان الأمر كذلك، وعلم وجه نسبة الكتاب إلى ابن أبي زيد، فإن الجامع لهذه الأجوبة وناقلها على ما هي عليه اليوم غير معروف، وفي هذا يقول التسولي: «نصّ أهل المذهب في غير ما كتاب «كنوازل القرويين» فقد نقلها جامعها عن أبي عمران الفاسي أن من له مال قبل رجل من سرقة أو غصب..»[6]. وذكر الحسن العبادي أثناء تعليقه عن أجوبة القرويين: «لعل أجوبة القرويين تعتبر أول مجموعة معلومة لعلماء القيروان، ويكثر النقل عنها، ولا يعرف الآن جامعها ولا حجمها، لأننا لم نقف على النسخة الأصلية منها وإنما وقفنا على مختصر منها..»[7]. وذاك ما حاولت جاهدا بلوغه فلم أظفر من ذلك إلا

(1) أجوبة الويداني: 191، وانظره أيضا في الفوائد الجميلة: 293.

(2) الفوائد الجميلة: 304.

(3) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين: 297.

(4) مذاهب الحكام في نوازل الأحكام: 104، وفي موطن آخر قال: ورأيت في نوازل القرويين أن أبا الحسن القابسي سئل عمن ضرب بطن دابة أو أمة حامل.. (مذاهب الحكام: 86).

(5) فتاوى ابن أبي زيد: 2/ 307.

(6) أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد: 135.

(7) فقه النوازل في سوس: 65.

بنسخ كلها مختصرات لهذا الكتاب المفقود، ويبقى لغز الكشف عن جامع هذا الديوان مرتبطا بالظفر بأصل الديوان، فعسى الله أن يمن فيما بعد بكشفه، كما من بهذا المختصر الذي أبقاه أثرا عليه.

فإن كان أصل الكتاب كما تقدم، فإن مختصره على غير ذلك، ذلك أن مختصِر هذا الديوان معروف وهو يعلى بن مصلين المصمودي الرجراجي تلميذ ابن أبي زيد القيرواني. وقرائن كونه كذلك مستندة إلى ما بث تصريحا في عناوين نسخ هذا القسم، ينضاف إليها ما يمكن تسميته بالقرائن الموازية الدالة على أن ابن مصلين قد اختصر كتاب «الفصول في أجوبة فقهاء القرويين»، وفي مقدمتها ما أورده العلامة «الحسن العبادي» في كتابه بقوله: «وإذا لم يعرف جامع هذه الأجوبة فمختصرها معروف الاسم وهو يعلى بن مصلين الرجراجي»[1]، وقد صرح بذلك العلامة المنوني أيضا، عادا هذا الديوان من نفائس ما احتفظت به الخزانة الناصرية وسماه: «مختصر كتاب الفصول» اختصار يعلى بن مصلين الرجراجي، من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني[2].

وما قيل في نسبة الأصل إلى ابن أبي زيد، يقال في نسبة المختصر إلى يعلى بن مصلين المصمودي، فزيادة على التصريح بنسبة مختصر الفصول إليه في عناوين النسخ، يلاحظ التصريح بالسؤال منه حينا، وبالسماع أحيانا أخرى من ابن أبي زيد القيرواني والقابسي وغيرهما من فقهاء القرويين. كما يلحظ أيضا التصريح بمكاتبة يعلى ابن مصلين في كثير من الوقائع التي تقع في بلده المغرب، فيتوجه فيها بالسؤال لشيوخه القيروانيين. فلا شك إذن أن هذا المختصر من بقايا تلك السماعات والأسولة التي كان ابن مصلين يستفتي فيها شيوخه في مرحلة مضطربة من تاريخ المغرب الأقصى. وقد

(1) فقه النوازل في سوس: 65.

(2) دليل الخزانة الناصرية: 38.

ذكر غير واحد أن للمغاربة أسولة وجهوها لابن أبي زيد، ففي مذاهب الحكام قال محمد: «ورأيت في سؤالات أهل المغرب لأبي الحسن القابسي..»[1].

وساق الأستاذ أحمد التوفيق نقلا عن مخطوط بعنوان كتاب «الأنساب» لمجهول، رسالة قدمها المؤلف بقوله: «وكتب قوم من أهل المغرب الأقصى إلى الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني رضي الله عنه يعلمونه بما يقع في بلادهم من سفك الدماء وتعصب القبائل بعضهم على بعض فجاوبهم بهذه الرسالة..»[2]. غير أنه لم يتم في النصين معا أو غيرهما تخصيص من تولى الكتابة لابن أبي زيد، حتى ورد التصريح في أجوبة القرويين بأنه يعلى بن مصلين المصمودي، ولم يكن الكتاب متعلقا بأحكام الدماء فقط بل كانت مسائله مختلفة، ففي المسألة 70 من هذا الديوان قال: «وكتب إليه يعلى بن مصلين يسأله عن خدمة النساء أزواجهن، فكتب إليه: قرأت ما كتب في خدمة النساء يعني الزوجات، وأنه ذكرت فيه المبالغة من أصحابنا. وليس عليها من خدمة البيت قليل ولا كثير، إذا كان الزوج مليا..». وفي المسألة 88 قال: «وقد سأل يعلى بن مصلين عبد الله بن أبي زيد عن حال قبائل أهل المغرب، ووصف له حالهم وفتنتهم واستحلالهم الدماء والأموال؟ قال أبو محمد: وأما ما ذكرتَه مما عندكم في أقصى المغرب من الحرب بين الناس..»، وبناء على هذه المعطيات يمكن القول بأن أجوبة القرويين كانت في أصلها رسالة جامعة لمجموعة من فتاوى أهل المغرب، وجهها يعلى بن مصلين لابن أبي زيد القيرواني وغيره من فقهاء القيروان كالقابسي وابن محرز.. ممن ذكروا في هذا الديوان، فنسبها ابن مصلين في أصلها لابن أبي زيد لأنه المقصود بها أصالة، ثم اختصرها رحمه الله، ففقد الأصل وبقي المختصر. ولذا لم يتوان «المنوني» في نسبة هذا المختصر ليعلى بن مصلين في فهارسه، فقد ذكر في مقدمة

(1) مذاهب الحكام في نوازل الأحكام: 316.

(2) المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: 59.

حديثه عن مخطوطات الفقه كتاب مختصر كتاب الفصول اختصار يعلى بن مصلين الرجراجي من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني وهو يتناول أجوبة فقهاء القرويين عن مسائل سكان الجبال الذين لا ولي لهم ولا سلطان[1].

فبناء على ما تقدم من معطيات كشفت عنها نسخ هذه القسم، يمكن النزوع إلى خلاصة مفادها:

4- إن أصل هذا الديوان منسوب لابن أبي زيد القيرواني، ومختصره منسوب لتلميذه يعلى بن مصلين المصمودي، نسبة صدور وقول، لا نسبة تأليف وتدوين.

5- أصل الكتاب رسائل أجاب من خلالها ابن أبي زيد القيرواني والقابسي وغيرهما من فقهاء القيروان على الوقائع التي تحدث في بلاد المغرب الأقصى خلال القرن الرابع الهجري.

6- القرائن - من داخل النص وخارجه- دالة على أن مختصر الديوان هو يعلى بن مصلين المصمودي، باعتباره الحلقة الأساس في توجيه فتاوى أهل المغرب إلى شيوخه، وتوصله بالأجوبة منهم، فلا بد أن يكون له دور في بيانها للناس اختصارا وشرحا وتفسيرا.

7- تعاقب السنين على هذه الأجوبة، من القرن الرابع الهجري إلى الآن كان سببا في امتداد أيدي النساخ إليها استدراكا واستدلالا وتوسيعا واختصارا، بل وأحيانا مسخا وإفسادا وتزييفا وخلطا. ولا يبعد أن يكون هذه التزييف والخلط واقعا في تلك الفترة خاصة إذا علمنا الحالة السياسية التي كان المغرب يعاني منها آنذاك. ويؤيد هذا الطرح ما يمكن أن يلاحظ في القسم الثاني المتعلق بنسخ هذا الديوان. كما يؤيده وصول إحدى هذه النسخ إلى دار السلطان وهي النسخة الأميرية التي تزينت ذيولها بتعليقات سعيد بن

(1) قبس من عطاء المخطوط المغربي للمنوني: 518، وأورده كذلك في دليل الخزانة الناصرية: 102-210، محيلا على نسخه الثلاث بالخزانة.

عبد المنعم الحاحي (ت953هـ)[1] ثم وصلت إلى حفيده في فترة حكمه بتارودانت يحيى الحاحي(ت1035هـ)[2]. فلا يبعد أن تكون هذه الأجوبة آنذاك دستورا يتكأ عليه للنظر في أحوال الأمة، خاصة وأنها مشخصة في كثير من مسائلها للحالة السياسية في المغرب.

القسم الثاني من نسخ الكتاب:

لقد تقدم فيما سلف أن القسم الثاني من نسخ الكتاب متفقة في إيراد العنوان تاما مع نسخ القسم الأول، وتختلف عنه في عدم التنصيص على نسبة أصله إلى ابن أبي زيد، بل وفي عزو مختصره إلى علم سمي بجمال الدين يعلى بن عبد ربه، وذاك ما سيلحظه الناظر في نسختي الخزانة الناصرية بتمكروت ونسخة مكتبة آل سعود[3]. مع ما يمكن أن يلاحظ في الاختلاف البين في عدد لوحات هذه النسخة مقارنة مع نسخ القسم الأول. فهل يا ترى يمكن أن يكون هذا المختصر منسوبا لعلَمين، يعلى بن مصلين وجمال الدين يعلى بن عبد ربه؟ أم أن الأمر محض اختلاف في الأسماء واتفاق في المسمى؟

سؤال قد سبقني إلى سبر أغواره، وكشف جانب من أسراره، الباحث الدكتور «الحسين أكروم» حين ضمن أطروحته «فتاوى الإمام القابسي» أسولة متعلقة ببحث نسبة كتاب الفصول إلى مؤلفه[4]، وقد ساقه إلى ذلك اعتمادها له في جمع فتاوى الإمام

(1) أبو عثمان سعيد بن عبد المنعم المناني الحاحي، إمام الطريقة. أحيا بعصره من السنة رسوما دارسة وأظهر أعلاما طامسة، وأزال المناكر، وعطل البهتان، وانتعش به أمر الإسلام وعقائد الإيمان. توفي سنة 953هـ. (الفوائد الجمة: 153، دوحة الناشر: 102).

(2) أبو زكرياء يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي. له مشاركة في الفنون: الحديث والعربية والعروض والتصوف.. قام لجمع الكلمة والنظر في مصالح الأمة إلى أن توفي سنة 1035هـ بقصبة تارودانت. (الفوائد الجمة: 157-158، معلمة المغرب: 3269).

(3) سيأتي بيان ذلك وتفصيله أثناء وصف نسخ الكتاب.

(4) أجوبة القابسي: 1/ 327-328.

القابسي رحمه الله، فخلص إلى أن يعلى بن مصلين هو نفسه جمال الدين يعلى بن عبد ربه، معتمدا في ذلك على اتفاق الاسمين في يعلى، وجمال الدين إنما هو من الألقاب التي لم تُعهد عند المغاربة في ذلك الوقت، فلذلك لم يلقب به ابن مصلين في نسخ القسم الأول.. ومما يؤيد هذا الطرح أيضا احتمال لحوق التحريف بهذا العلَم من قِبل النساخ الذين عمي عليهم فهم أو استيعاب اسم المؤلف «يعلى بن مصلين أو مزلين»، فكتبوه بابن عبد ربه، مثلما ينادى على من لا يعرف في زماننا بمحمد أو الشريف أو غير ذلك من الألقاب الممدوحة. ويؤيد هذا التوجيه أيضا كون العلامة «محمد المنوني» قد نسب هذه المختصرات بنسخها الثلاث الموجودة في خزانة تمكروت ليعلى بن مصلين[1]، رغم أن نسختين منها تحمل اسم جمال الدين يعلى بن عبد ربه. ليبقى القول الفصل في هذا الأمر للنسخة المصورة من جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والتي قيدت اسم مختصر أجوبة القرويين بـ«جمال الدين يعلى بن عبد ربه بن مصلين المصمودي». وبها رفع الإشكال عن اسم مختصر الديوان بكون يعلى بن مصلين هو نفسه جمال الدين يعلى بن عبد ربه.

فتحصل إذن من مجموع ما تقدم، أن نسخ هذا القسم مختصرات لمختصر الفصول ليعلى بن مصلين المصمودي، وإن لم يشر إلى ذلك صاحبها في مقدمة النسخ وعناوينها، غير أنه قد صرح غير واحد في مقدمات بعض النسخ التي تم العثور عليها بكون الاختصار على مختصر الفصول حاصلا، وفي ذلك يقول الأستاذ «الحسن العبادي» أثناء تعريفه بإحدى نسخ هذا الديوان: «وقد عثرت على نسخة أخرى من مختصر هذه الأجوبة في مكتبة خاصة بأكادير، مخطوطة في نحو خمسين صفحة من القطع المتوسط، أوله قال الفقيه عبد الله بن الحسن: هذه المسائل جلبتها واختصرتها

(1) انظر دليل مخطوطات الخزانة الناصرية: 102.

من بعض نسخ أجوبة القرويين..»[1]. مما يدل على أن المسمى بالفقيه «عبد الله بن الحسن» كانت له يد في إعادة صياغة مختصر الفصول ليعلى بن مصلين المصمودي، وهذا الأمر حاصل في بقية المختصرات، إذ إن كثرة تداولها كان سببا في وفرة الملاحظات والتعقيبات والاستدراكات على جنباتها، مذيلة بها مسائلها، وذلك من قبيل: (فافهم، فافهم تصب، فافهم وتأمل مقصود عمر، فافهم هذه المسألة مع التي تقدمت تصب إن شاء الله، فافهم أيضا هذه المسألة...).

هذا وإن مما يزكي هذا الطرح كذلك، ما عثرت عليه في أُخرة البحث من مجموع يضم مخطوطا في الوثائق لأبي إسحاق الغرناطي ملحقا بلوحات قليلة من مختصر الفصول ورد في مقدمته: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذه جملة من المسائل اختصرتُها من كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد وهو اختصار ليعلى بن مصلين المصمودي رضي الله عنه..». فكانت هذه الوثيقة رغم نقصانها فتحا تأكد من خلالها تعرض هذا الديوان للاختصار مرات عديدة وكرات مديدة. غير أن من تلك المختصرات من حفظ لابن أبي زيد أصل الكتاب وليعلى بن مصلين اختصاره، ومنها التي حفظت له العنوان دون ذكر صاحبيه فحل محلهما أسماء أُخَر، فظن الظان أنها لغير يعلى بن مصلين، وذاك صنيع نسخ هذا القسم.

(1) قال العبادي في تتمة تعليقه على هذه النسخة التي ذكرها: ولكنها كثيرة الأخطاء جدا إلى درجة فساد المعنى في كثير منها، وتبتدئ بقوله: وسئل عن كذا فقال، بدون ذكر السائل ولا المجيب، وفي بعضها التصريح بالمجيب، وهو غالبا أبو عبد الله محمد بن أبي زيد القيرواني أو سحنون أو القابسي، ولم يصرح بالسائل الحقيقي أو المختصر إلا في المسألة السادسة حيث قال: وسأل يعلى بن مصلين أبا محمد عبد الله بن أبي زيد عن حال قبائل المغرب، ووصف له حالهم وفتنتهم واستحلالهم الدماء والأموال..» ويضم هذا المختصر مائة وثلاثا وخمسين مسألة. وفي نهايته يقول انتهى المقصود، وبلغ المراد في المسائل المقتطفات من بعض نسخ أجوبة القرويين حسبما وجدتها بحمد الله وحسن عونه، واسم الناسخ عيسى بن أبي زيد التامري، وتاريخ النسخ يوم الاثنين 18 جمادى الأولى 1043هـ (فقه النوازل في سوس: 66).

القسم الثالث من نسخ الكتاب:

تأتي في القسم الثالث نسخ تحفظ بين دفتيها أجوبة القرويين المتقدمة في نسخ القسم الأول والثاني، غير أنها مستقلة بعناوين لا تمت لمضمونها بصلة، وذاك صنيع نسخة القاهرة التي تحمل عنوان: «كتاب الفصول في علم الأصول، وكتاب فيه أجوبة أبي الحسن القابسي»، ونسخة تمكروت المستقلة بعنوان «الجواب الأول في جواب أبي الحسن علي بن محمد القابسي رضي الله عنه». فهذه النسخ رغم استقلالها بهذه العناوين المخالفة تماما لنسخ القسمين المتقدمين، إلا أنها لا تستقل بذكر أجوبة القابسي فقط، وإنما تحمل بين دفتيها أجوبة فقهاء القرويين كما في النسخ الأخرى، وإن وقع بينها وبين تلك النسخ اختلاف في نسق ورودها وترتيبها. ولا يبعد أن يكون واضعوا هذه العناوين قد وقعوا في التزييف الساذج الذي يعد الجهل سببه[1].

فبالمقارنة البسيطة بين متن هذه النسخ وعناوينها الموضوعة لها يلحظ الناظر عدم المطابقة بين عنوان النسَخ ومتنها، وهو ما تفطن له جامع فتاوى القابسي حين قال معلقا على نسخة تمكروت: «والحق أن تسمية المجموع بأجوبة القرويين أبلغ وأدق من التسمية الأولى – أي أجوبة القابسي–..»[2]. ولهذه العلة كان هذا المجموع مقصد كل من نوى جمع أجوبة أحد فقهاء القيروان[3]، ولو كان متعلقا بالقابسي وحده ما كان لهم ذلك.

خلاصة الأمر إذن فيما تقدم من تفصيل وبيان لنسخ هذا الديوان، أمكن أن نقرر

(1) قال عبد السلام هارون: وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنوانا يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل. (تحقيق النصوص ونشرها: 43).

(2) أجوبة القابسي: 1/ 283.

(3) قد اعتمده الدكتور حميد لحمر في جمع فتاوى ابن أبي زيد القيرواني على هذا المجموع أيضا (انظر فتاوى ابن أبي زيد القيرواني: 1/ 106).

بجزم أن كتاب الفصول في أجوبة فقهاء القرويين منسوب إلى ابن أبي زيد القيرواني رسالة منه إلى أهل المغرب على غرار رسالته إلى أهل سجلماسة في تعلم قراءة القرآن. وهي رسائل ضمت أسئلة أهل المغرب الأقصى حملها إليه تلميذه يعلى بن مصلين المصمودي المتوفى أواخر المائة الرابعة، ثم قام باختصارها فنسب الاختصار إليه، وقد ضمنها أيضا جوابات شيوخه القرويين من أمثال القابسي وابن مناس ومن أتى على ذكرهم وصرح بسماعه منهم بين أثناء هذا الديوان. كما يمكن أن نقرر لما تقدم من اعتبارات بأن مختصر الفصول الذي دَونه يعلى بن مصلين قد امتدت إليه الأيدي على مر السنين، فأخضعته لتعديلات وتعقيبات تشهد لها عملية المقابلة التي تمت على جميع النسخ التي عثرت عليها واعتمدتها في عملية التحقيق، حتى وصلت إلينا نسخه بهذا الشكل الذي يصعب معه الجزم بأنها وبهذه الصيغة التي هي عليها الآن خالصة ليعلى بن مصلين المصمودي، كما كانت في الوهلة الأولى من تلقيه أجوبة القرويين على أسئلة أهل المغرب جبالا وبوادي.

ثبت المصادر والمراجع

1- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام بن سودة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي بيروت. الطبعة الأولى: 1417هـ/ 1997م.

2- أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، علي بن عبد السلام التُّسُولي (ت: 1258هـ)، تحقيق: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1996م.

3- أجوبة الويداني، حققه وضبطه أبو الفضل الدمياطي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى: 1436هـ/ 2010م.
4- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، علي بن أبي زرع الفاسي، تحقيق: عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية -الرباط- الطبعة الثانية: 1420هـ/ 1999م.
5- بوطليحية، محمد النابغة الغلاوي (ت1245هـ)، تحقيق: بحيى بن البراء، مؤسسة الريان-بيروت، الطبعة الثانية: 1425هـ/ 2004م.
6- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون (ت1408هـ)، مؤسسة الحلبي، الطبعة الثانية: 1385هـ/ 1965م.
7- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق: محمد بن شريفة وآخرون، مطبعة فضالة-المغرب-، الطبعة الأولى.
8- التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، ابن الزيات التادلي (ت617هـ)، تحقيق: أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء-، الطبعة الثانية: 1997م.
9- جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية-دبي-، الطبعة الأولى: 1423هـ/ 2002م.
10- جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، علي الجزنائي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية الرباط 1991م.
11- الجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة، علي بن عبد السلام التسولي المعروف بنوازل التسولي، نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم 12574.
12- حياة الكتاب وأدبيات المحضرة، صور من عناية المغاربة بالكتاتيب والمدارس

القرآنية، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، الطبعة الأولى: 1427هـ/ 2006م.
13- درة الحجال في أسماء الرجال، ابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة)-المكتبة العتيقة (تونس). الطبعة الأولى: 1391هـ/ 1971م.
14- الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، محمد العلمي، منشورات مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي التابع للرابطة المحمدية للعلماء، ضمن سلسلة دلائل ومعاجم وموسوعات، الطبعة الأولى: 2012م.
15- دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، محمد المنوني، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 1405هـ/ 1985م.
16- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ابن عسكر الحسني الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي، الرباط: 1397هـ/ 1977م.
17- رجراجة وتاريخ المغرب، محمد السعيدي الرجراجي، منشورات جمعية البحث -الرباط-، الطبعة الأولى: 1425هـ/ 2004م.
18- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: الشريف محمد بن حمزة الكتاني.
19- السيف المسلول فيمن أنكر على الرجراجيين صحبة الرسول، عبد الله بن المقدم الرجراجي السعيدي، معهد الشعبي الإسلامي -الصويرة-، الطبعة الأولى: 1987م.
20- صورة الأرض، محمد بن حوقل (توفي بعد:367هـ)، دار صادر -بيروت-، 1938م.
21- العبر وديوان المبتدإ والخبر في أحوال العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، عبد الرحمان بن خلدون(ت808هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر-بيروت-، الطبعة الثانية: 1408هـ/ 1988م.

22- فتاوى الإمام ابن أبي زيد القيرواني مالك الصغير، جمع وتحقيق: حميد لحمر، دار اللطائف -القاهرة- الطبعة الأولى: 2012م.

23- فتاوى العلامة أبي الحسن القابسي(ت403هـ)، جمع وتوثيق ودراسة: الحسين أكروم، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب، الطبعة الأولى: 1438هـ/ 2017م.

24- فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوى أبي عمران الفاسي(ت430هـ)، جمع وتحقيق: محمد البركة، مطبعة أفريقيا الشرق -الدار البيضاء- سنة: 2010م.

25- فقه النوازل في سوس: قضايا وأعلام، الدكتور الحسن العبادي، منشورات كلية الشريعة -أكادير-، الطبعة الأولى: 1420هـ/ 1999م.

26- فقه النوازل في سوس: قضايا وأعلام، الدكتور الحسن العبادي، منشورات كلية الشريعة -أكادير-، الطبعة الأولى: 1420هـ/ 1999م.

27- فهرسة مخطوطات الخزانة العلمية بالمسجد الأعظم بتازة، جمع وتصنيف: عبد الرحيم العلمي، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، الطبعة الأولى: 2002م.

28- الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة، أبو زيد عبد الرحمان التمنرتي، تحقيق: اليزيد الراضي، دار الكتب العلمية -بيروت، طبعة 2007م.

29- الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، أبو علي الرجراجي الشوشاوي، تحقيق: إدريس عزوزي، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، سنة: 1409هـ/ 1989م.

30- قبس من عطاء المخطوط المغربي لمحمد المنوني دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1999م.

31- القبلة، أبو صالح عبد الحليم المصمودي، تحقيق الدكتور محمد الصالحي، الكتاب قيد الطبع.

32- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، مقوماتها البنائية ومدارسها

الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 1424هـ/ 2003م.
33- قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، حسين بن إبراهيم المغربي(ت1292هـ)، المكتبة التجارية الكبرى -مصر-، الطبعة الأولى: 1356هـ/ 1937م.
34- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912م)، أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة -الدار البيضاء-، الطبعة الثالثة: 1432هـ/ 2011م.
35- المدارس العتيقة وإشعاعها الأدبي والعلمي بالمغرب، المدرسة الإلغية بسوس نموذجا، المهدي بن محمد السعيدي، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 1427هـ/ 2006م.
36- مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، القاضي عياض وولده محمد، تحقيق: محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية: 1997م.
37- المستفاد في مناقب العُبَّاد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، أبو عبد الله التميمي الفاسي(ت603هـ)، تحقيق: محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، الطبعة الأولى: غشت 2002م.
38- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أبو زيد عبد الرحمان الدباغ(ت696هـ)، تعليق: ابن عيسى التنوخي، مكتبة الخانجي -مصر-، الطبعة الثانية: 1388هـ/ 1968م.
39- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت1408هـ)، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي -بيروت-.
40- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: 1408هـ/ 1988م.
41- المعسول، محمد المختار السوسي، مطبعة النجاح، الطبعة الأولى: 1380هـ.

42- معلمة المغرب، من إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر مطابع سلا، 1410هـ/ 1989م.
43- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والاندلس والمغرب، الونشريسي، تحقيق: محمد عثمان، عالم المعرفة للنشر والتوزيع سنة 2011م.
44- ملامح العلاقات الثقافية بين المغرب وتونس، محمد المنوني، مجلة المناهل، العدد 06، إصدار وزارة الشؤون الثقافية بالرباط، (1396هـ/ 1976م).
45- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، أبو عبد الله الحطاب(ت954هـ)، دار الفكر، الطبعة الثالثة: 1412هـ/ 1992م.
46- مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال، محمد الكيكي (ت1185هـ)، تحقيق: أحمد التوفيق، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1997م
47- نوازل القصري، للامام القصري، اعتنى به أبو الفضل الدمياطي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 2009م.
48- النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين، عبد الله بن داود التملي (ت1073هـ)ـ تحقيق: رضوان الحصري، دار ابن حزم -بيروت-، الطبعة الأولى: 1437هـ/ 2016م.
49- نور البصر في شرح المختصر أو إتحاف المقتنع بالقليل في شرح مختصر خليل، أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي(ت1175هـ)، تحقيق: عبد الكريم قبول، دار الرشاد الحديثة -الدار البيضاء-، الطبعة الأولى: 1434هـ/ 2013م.

كتاب شرح الأحكام للإمام ابن صاحب الصلاة
تقديم وتعريف

إدريس العلمي السجلماسي
باحث في التراث العربي المخطوط

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فيقول القاضي أبو بكر ابن العربي واصفا مصائب نزلت بالعلماء بالأندلس في طريق الفتوى لما كثرت البدع، وذهب العلماء وتعاطت المبتدعة منصب الفقهاء: «واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل... ولولا أن طائفة نفرت إلى دار العلم، وجاءت بلباب منه، كالأصيلي، والباجي، فرشت من ماء العلم على القلوب الميتة، وعطرت أنفاس الأمة الزفرة، لكان الدين قد ذهب»[1].

إنها طائفة أهل الحديث التي أقامت للحديث وعلومه في الغرب الإسلامي صرحا عاليا، نطقت بسموقه رجالاتُه وآثارُهم.

وفي مضمار ذلك يأتي هذا البحث للتعريف بأثر من تلك الآثار، وهو كتاب «شرح الأحكام» لابن صاحب الصلاة، أحد علماء المغرب والأندلس الذين اعتنوا بفقه الحديث النبوي.

(1) العواصم من القواصم: (366 -367).

وقد كسرت البحث فيه بهذه الورقات على أربعة أنحاء:

1. مقدمة في نشأة مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي.
2. وفصل في بحث تعريف مؤلف كتاب شرح الأحكام.
3. وفصل في بحث موضوع الكتاب وطريقته.
4. وفصل في وصف نسخ مخطوط (شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة).

مقدمة في نشأة مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي

حالة الحديث في الأندلس قبل الظهور

لم يظهر الحديث بالأندلس، علمـًا مستقلا بذاته، إلا بعد ظهور مدرسة الحديث التي أسسها بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح، وإنما كان الغالبُ على أهل الأندلس، قبل ذلك، حفظَ رأي مالك وأصحابه.

وذلك أن الطبقة الأولى من أصحاب مالك الأندلسيين، لم تعتن بالحديث عنايتها بمسائل مذهب مالك، وفي مقدمة هؤلاء: أبو محمد الغازي بن قيس (ت.199 هـ)، وقيل: إنه كان يحفظ الموطأ ظاهرًا[1]، وزياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بزياد شبطون (ت.204 هـ)، سَمِع من مالِك المُوطَأ[2]. وهو أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس[3].

وقرعوس بن العباس بن قرعوس (ت.220 هـ)، قال ابنُ الفَرَضِي: «وكان عِلْمُهُ المسائلَ على مذهب مالك وأصحابه، ولا علم له بالحديث»[4].

(1) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي: (387/1).
(2) ابن الفرضي: (182/1-183).
(3) تاريخ ابن يونس المصري: (87/2).
(4) ابن الفرضي: (413/1).

وكذا فقيهُ الأندلس أبو عبد الله عيسى بن دينار القرطبي (ت.212 هـ) قال ابن أيمن: «هو الذي علم المسائل أهل مصرنا وفَتَّقَهَا»[1]. وعاقلُها يحيى بن يحيى الليثي (ت.234 هـ)، وكان يفتي برأي مالك بن أنس لا يدع ذلك إلا في القنوت في الصبح، فإنه تركه لرأي الليث.[2] وأبو القاسم أصبغ بن خليل القرطبي (ت.273 هـ) دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما، قال ابن الفرضي: «ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفةٌ بطرقه، بل كان يباعِدُه ويطعن على أصحابه، وكان متعصبا لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم، وبَلَغَ به التعصُّبُ لأصحابه أن افتعل حديثًا في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، ووَقَفَ النَّاسُ على كذبه فيه.. وكان معاديا للآثار، شديد التعصب للرأي»[3].

ومع ذلك فإن الأندلس قد وُجد فيها طائفة ممن كانت لهم عناية بالحديث وأهله، فقد دخل إليها منهم معاوية بن صالح بن عثمان الحضرمي الحمصي (ت.158 هـ) في وقت مبكر سنة (123 هـ)، وافدا عليها من حمص، وكان فقيها، رَاوِيَةً عن الشاميين، واستقضاه الإمامُ عبد الرحمن بن معاوية بقرطبة[4].

ورَوَى محمد بن حارث الخشني عن يحيى بن يحيى قال: أول من دخل الأندلس بالحديث: معاوية بن صالح الحمصي[5].

وكان من أهل الأندلس: داود بن جعفر بن أبي صغير القرطبي، كتب عنه مُطَرِّفُ بن قيس نحوًا من ثلاثة آلاف حديث أو أكثر[6]. وأبو محمد مصعب بن عمران

(1) ابن الفرضي: (373/1).
(2) ابن الفرضي: (176/2).
(3) ابن الفرضي: (93/1-94).
(4) قضاة قرطبة لمحمد بن حارث الخشني: (30). ابن الفرضي: (137/2).
(5) قضاة قرطبة: (31).
(6) ابن الفرضي: (169/1).

الهمداني، روى عن الشاميين والمدنيين، وكان قاضيا بقرطبة للأمير هشام بن عبد الرحمن، وكان لا يقلد مذهبا، ويقضي ما رآه صوابا[1].

ولكنهم كانوا قلة لم يظهروا، ولم يكن لهم أثر يذكر في إقامة صرح الحديث في الغرب الإسلامي، لِما تَقَدَّمَ أنه غلب على أهله حفظُ رأي مالك وأصحابه، حتى انصرفوا عن النظر في السنن والآثار.

بل إنه حتى بعد أن رجع بقي بن مخلد من رحلته بكُتُبِ الحديث، وَجَدْنَا مَنْ أَنْكَرَ عليه ذلك، لكنهم لم يفلحوا في وقف الغيث الذي أصاب أرضَ الأندلس الطيبة فأنبتت الكلأ والعشب الكثير.

قال أبو عبد الله الحميدي (ت.488 هـ) في وصف الأمير محمد بن عبد الرحمن الأموي صاحب الأندلس (ت.273 هـ): قال لنا أبو محمد علي بن أحمد - يعني ابنَ حزم الأندلسي: «وكان محبًا للعلوم، مُؤْثِرًا لأهل الحديث، عارفًا، حَسَنَ السيرة؛ ولما دخل الأندلُسَ أبو عبد الرحمن بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ بكتاب (مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة) وقُرِئَ عليه، أنكرَ جماعَةٌ من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستَشْنَعُوهُ، وبَسَطُوا العَامَّةَ عليه، ومنعُوهُ مِنْ قراءَتِهِ، إلى أن اتَّصَلَ ذلك بالأمير محمَّدٍ، فاستحضَرَهُ وإيَّاهُمْ، واسْتَحْضَرَ الكتَابَ كُلَّهُ، وجَعَلَ يتصَفَّحُهُ جُزْءًا جُزْءًا، إلى أن أتى على آخره، وقد ظَنُّوا أَنَّهُ يُوافِقُهُمْ في الإنكار عليه، ثم قال لخازن الكتب: هذا كتاب لا تَسْتَغْنِي خِزَانَتُنَا عنه، فانظر في نَسْخِهِ لَنَا؛ ثم قال لبقي بن مخلَد: انْشُرْ عِلْمَكَ، وارْوِ مَا عِنْدَكَ مِنْ الْحَدِيثِ، واجْلِسْ للناس حتى ينتفعوا بك. أوْ كَمَا قَالَ، ونهاهم أن يتعرضوا له»[2].

ولقد بلغ بهم العداء لأهل الحديث مبلغه، حتى قال أحدهم، وهو أصبغ بن

(1) ابن الفرضي: (133/2).

(2) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: (31). رسائل ابن حزم الأندلسي (ملحقات): (192/2)، والنقل فيه عن الجذوة.

خليل: «لَأَنْ يَكُونَ فِي تَابُوتِي رَأْسُ خِنْزِيرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أن يَكُونَ فيه مُسْنَدُ ابْنِ أبي شَيْبَةَ»[1].

قال محمد بن حارث الخشني: «وذَكَرَ محمد بن وضاح، قال: قال لي يحيى بن معين: جمعْتُمْ حديثَ معاوية بن صالح؟ فقلت: لا، قال: وما مَنَعَكُمْ مِنْ ذلك؟ قلت: قَدِمَ بلدا لم يكن أهلُه يومئذ أهْلَ علم، قال: ضَيَّعْتُمْ واللهِ عِلْمًا عَظِيمَا... وقال محمد بن عبد الملك بن أيمن: ورأيت حديث معاوية بن صالح، بالعراق، أعز شيء. ولقد قال لي محمد بن أحمد بن أبي خيثمة: لَوَدِدْتُ أن أدخل الأندلسَ حتى أُفتش عن أصول كتب معاوية بن صالح. قال ابن أيمن: فلما انصرفت إلى الأندلس طلبت أمهاته وكُتُبَهُ فوجدتُها قد ضاعت بسقوط همم أهلها[2].

بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح يؤسسان مدرسة الحديث بالأندلس[3]

ثم إنه في أواخر القرن الثالث الهجري، تَبَدَّلَ الزمان بظهور مدرسة الحديث بالأندلس، يحمل لواءها الإمامان القرطبيان: أبو عبد الرحمن بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ (ت.276هـ)، وأبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي (ت.287 هـ).

أَمَّا الخِيَامُ فَإِنَّهَا كَخِيَامِهِمْ وَأَرَى نِسَاءَ الحَيِّ غَيْرَ نِسَائِهَا

قال ابن الفرضي: «وبقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثا ورواية، وأنكر عليه أصحابه الأندلسيون عبد الله بن خالد ومحمد بن الحارث وأبو زيد ما أدخله من كتب

(1) ابن الفرضي: (94/1).

(2) قضاة قرطبة: (30).

(3) ألف في هذا الموضوع أستاذنا الدكتور نوري معمر، رحمه الله، كتابه «محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد»، وهو رسالته التي تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، عام 1396هـ-1976م. وطبعت عام 1403هـ نشرة مكتبة المعارف بالرباط.

الاختلاف وغرائب الحديث وأَغْرَوْا به السلطان وأخافوه به، ثم إن الله بمنه وفضله أظهره عليهم وعصمه منهم، فَنَشَرَ حَدِيثَهُ وقَرَأَ للناس رِوَايَتَهُ، فَمِنْ يَوْمئِذٍ انْتَشَرَ الحديثُ بالأندلس. ثم تلاه ابن وضاح، فصارت الأندلس دار حديث وإسناد، وإنما كان الغالبُ عليها قبل ذلك حِفْظَ رأْيِ مالكٍ وأَصْحَابِهِ»[1].

وقال: «وبمحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث»[2].

وبذلك وُضِعَت الأُسُسُ لبناء صرح مدرسة أهل الحديث، اتجاها مستقلا بذاته، أرضها ما أدخله المؤسسان، ومن سار سيرهما من الراحلين الأوائل، من كتب الحديث وغيره، وما جادت به قرائحهم من تواليف صارت قواعد الإسلام.

قال الإمام ابن حزم في ذكر بعض تواليف الأندلس: «وفي تفسير القرآن: كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد، فهو الكتاب الذي أقطع قطعا لا أستثني فيه أنه لم يؤلف في الاسلام تفسيرٌ مثلُه، ولا تفسيرُ محمد بن جرير الطبري ولا غيره. ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة، رضي الله تعالى عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنف ومسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحدٍ قبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله في الحديث وجودة شيوخه، فإنه روى عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلا ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير. ومنها مُصَنَّفُهُ في فضل الصحابة والتابعين ومن دونهم، الذي أربى فيه على مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق بن همام، ومصنف سعيد بن منصور وغيرها، وانتظم علماً عظيما لم يقع في شيء من هذه. فصارت تآليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها، وكان متخيراً لا يقلد أحداً، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل، رضي الله تعالى عنه، وجاريا

(1) ابن الفرضي: (108/1).

(2) ابن الفرضي: (18/2).

في مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمن النسائي، رحمة الله عليهم»[1].

وكان ممَّا انفَرد به بقِيّ بن مَخلد ولم يُدخله سِواه: مصنف أبي بكر بن أبي شيبة، رحمه الله، بتمامه، وكتاب الفقه لمحمد بن إدريس الشافعي الكبير، بكماله، وكتاب التاريخ لخليفة بن خياط، وكتابه في الطبقات، وكتاب سيرة عمر بن عبد العزيز، رحمه الله، للدّورقي[2].

وقد استطاع بقي أن يُصَيِّرَ الأندلسَ دَارَ حَدِيثٍ، وأن يُوسع لأهلها عباءة الحديث بعد أن كانت لديهم ضيقة، وأن يصمد في وجه المحن التي أصابته في سبيل ذلك، وما لقيه من الفقهاء من العداء، ومنهم الثلاثة أصحاب قصته، وقد تقدمت مختصرة: أبو محمد عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل (ت.256هـ) رأسُ المالكية بالأندلس والقائمُ بها والذابُّ عنها، قال ابن الفرضي: «وهو كان أَشَدَّ أصحابِهِ على بَقِيّ بن مَخْلَد»[3]. وأبو عبد الله محمد بن الحارث بن أبي سعيد(ت260هـ)، قال ابن الفرضي: «وكان أحد الثلاثة القائمين على بقي بن مخلد، إلا أنه كان أجلهم في قصته»[4]. وأبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى بن برير (ت258 هـ)[5].

قال ابن العربي في بَقِيّ: «رحل فلقي علماء الأمة، وسادة العلم، ورفعاء الملة، كأحمد بن حنبل، وأَكْرِم، فارتبط، وظَفِرَ فاغْتَبَطَ، وجاء بعلم عظيم، ودين قويم، ولم يكن له أن يرتبط بمذهب أحد، وقد كان رَقِيَ من العلم يَفَاعَهُ، مع تفنن في العلوم..

(1) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي: (2/178-179).
(2) ابن الفرضي: (1/108-109).
(3) ابن الفرضي: (1/251).
(4) ابن الفرضي: (2/10).
(5) ابن الفرضي: (1/301).

واستأثر بمذهب لإمامته ولم ير أن يقلد أحدا، فَرَمَتْهُ القُرْطُبِيَّةُ عن قوس واحد»[1].

ومع بقي محمَّدُ بن وضاح، قال ابن الفرضي: «وكان محمدُ بن وضَّاح عالما بالحديث، بصيرا بطرقه، متكلما على علله، كثير الحكاية عن العُبَّاد، وَرِعًا، زَاهِدًا، فقيرًا مُتَعَفِّفًا، صَابِرًا على الإسماع، محتسبا في نشر علمه، سمع منه الناس كثير، ونفع الله به أهل الأندلس»[2]. وقال فيه الذهبي: «الحافظ الكبير، محدث الأندلس مع بقي»[3].

وكان ابن وضاح دون بقي، درجة، مع أنه قد سبقه بأُوْلَى رحلتيه، لكنه لم يكن مذهبه فيها طلبَ الحديث، وإنما كان شأنه الزهدَ وطلبَ العُبّاد، ولو سمع في رحلته هذه لكان أرفع أهل زمانه درجة وأعلاهم إسنادا[4]. ولذلك ذكره الحافظ شمس الدين السخاوي في طبقة بعد طبقة بقي بن مخلد، من طبقات المتكلمين في الرجال[5].

و يُضم إليهما الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الخشني القرطبي (ت268 هـ)[6]، وهو أحد أعمدة مدرسة الحديث بالأندلس، وقد أدخل إليها كثيرا من حديث الأئمة، وكثيرا من اللغة، والشعر الجاهلي رواية. ومن ذلك كتب الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام مثل كتاب الغريب، ومصنف سفيان بن عيينة.

قال ابنُ الفرضي: «ولم يكن عند الخشني كبير علم بالفقه؛ إنما كان الغالب عليه حفظ اللغة، ورواية الحديث، وكان ثقة في ذلك مأمونا»[7]. وقد ناله من المحنة ما نال بقي بن مخلد.

---

(1) العواصم من القواصم: (366-375).
(2) ابن الفرضي: (18/2).
(3) سير أعلام النبلاء: (445/13).
(4) ابن الفرضي: (17/2).
(5) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ، للسخاوي: (338). أربع رسائل في علوم الحديث، بعناية أبو غدة: (107-108).
(6) ابن الفرضي: (16/2).
(7) ابن الفرضي: (17/2).

أول الغيث قطر ثم ينهمر

كان أولئك هم ولاةَ الحديث والقائمين على صرحه بالغرب الإسلامي إبان نشأته، ثم تلتهم طبقة أخرى متصلة بهم سلكوا مسلكهم، واقتفوا أثرهم، واهتدوا بهديهم، أمعنوا في الرواية والحفظ، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنن والمذاكرة والتصنيف.

ومن هؤلاء: أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القرطبي (ت340 هـ)[1].

سمع بقرطبة من الكبار: بقي بن مخلد، وأبي عبد الله الخشني، ومحمد بن وضاح، ومطرف بن قيس، وأصبغ بن خليل، ورحل إلى المشرق مع محمد بن عبد الملك بن أيمن، ومحمد بن زكريا بن أبي عبد الأعلى، سنة (274 هـ) فسمع من خلائق بمكة وبغداد ومصر والقيروان، ثم انصرف إلى الأندلس بعلم كثير، ومال الناس إليه في تاريخ أحمد بن زهير بن أبي خيثمة، وكتب ابن قتيبة، وكانت المَوْرِدَةُ عليه في هذه الكتب دون صاحِبَيْهِ. وطَالَ عُمره فَسَمِعَ منهُ الشّيُوخ، والكُهُول، والْأَحَدَاث، وأَلْحَقَ الصِّغَارَ الكبَارَ في الْأَخْذِ عَنْهُ، وكَانَتْ الرّحْلة في الأَنْدَلُس إلَيْهِ، وفي المَشْرِق إلى أَبِي سَعِيد بن الأعرابي، وكَانَا مُتكافِيَيْنْ في السِنِّ. وكان قاسم بن أصبغ بصيرا بالحديث والرجال، نبيلا في النحو والغريب والشعر، وكان يُشَاوَرُ في الأحكام[2].

وفي تواليفه يقول الإمام ابنُ حزم، في معرض التنويه والمفاخرة، وذكر فضائل الأندلس: «ومنها في الحديث مصنف أبي محمد قاسم بن أصبغ بن يوسف بن ناصح، ومصنف محمد بن عبد الملك بن أيمن، وهما مصنفان رفيعان، احتويا من صحيح

(1) ابن الفرضي: (406/1).

(2) ابن الفرضي: (407-408).

الحديث وغريبه على ما ليس في كثير من المصنفات، ولقاسم بن أصبغ هذا تآليفُ حِسَانٌ جِدًّا، منها أحكام القرآن على أبواب كتاب إسماعيل وكلامه، ومنها كتاب المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى، وهو خيرٌ منه انتقاءً، وأنقَى حديثًا، وأعلَى سَنَدَا، وأكثرُ فائِدَةً. ومنها كتاب في فضائل قريش وكنانة، وكتاب في الناسخ والمنسوخ، وكتاب في غرائب حديث مالك بن أنس مما ليس في الموطأ»[1].

ومَعَ قاسم بن أَصْبَغَ بَلَدِيُّهُ وصَاحِبُهُ في الرحلة: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج القرطبي (ت330 هـ)، سمع بالأندلس من محمد بن وضاح، ومحمد بن عبد السلام الخشنيّ، ومن صاحبه قاسم بن أصبغ، ورحل معه إلى المشرق سنة (274 هـ) يصحبهما ابن أبي عبد الأعلى محمد بن زكرياء اللخمي القرطبي (ت.322 هـ)[2]، ورَجَعَ بعلم كثير. قال ابن الفرضي: «وكان فقيها عالما، حافظا للمسائل والأقضية، نبيلاً في الرأي، مُشاوراً في الأحكام، صَدْرًا فيمن يُستفتى، وَولي الصلاة بعد أحمد بن بَقِيَّ القاضي. وكان ذا جلالة، وكان ضَابِطًا لكُتُبِهِ، ثقةً في روايته، وأَلَّفَ مُصُنَّفًا في السنن على تصنيف أبي داود أخذه الناس عنه»[3].

وذكر ابنُ خير الإشبيليُّ مصنفَ ابنِ أَيْمَنَ في السنن، مع مصنف قاسم، في جملة ما روى في فهرسته فقال: «وهُوَ كِتَابٌ مُتْقَنٌ حَسَنٌ»[4].

ثم قال: «قال أبو علي- يعني الحافظ الغساني-: وكان قاسم بن أصبغ ومحمد بن عبد الملك بن أيمن قد رحلا جميعا من الأندلس، ووَصَلَا إلى العراق سنة (276 هـ) فوجدا أبا داود السجستاني قد توفي قبل وصولهما بيسير، مات سنة خمس وسبعين، فلما

(1) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها (رسائل ابن حزم): (179/2).
(2) ترجمته عند ابن الفرضي: (44/2).
(3) ابن الفرضي: (52/2-53).
(4) فهرسة ابن خير: (103).

فاتهما أبو داود، عَمِلَ كُلُّ واحد منهما مصنفا في السنن على تراجم كتاب أبي داود، وخرَّجَا الحديثَ مِنْ روايتهما عن شيوخهما، وهما مصنفان جليلان، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن ممن جمع الفقه والحديث رحمهما الله»[1].

وبمحمد ابن أيمن وصاحبِه قاسم بن أصبغ استَتَبَّ في الأندلس أمرُ مدرسة الحديث التي أسسها بقي بن مخلد، ومحمد بن عبد السلام الخشني، ومحمد بن وضاح، رحم الله الجميع.

وحق في ذلك قول بقي بن مخلد: «لقد غرست لهم بالأندلس غرسا لا يُقلع إلا بخروج الدجال»[2].

ثم توالت بعدهم الطبقات من أعلام الحديث الذين حملوا راية السنة في تلك الديار، وذَبُّوا عن الآثار، ونشروا هدي سيد المصطفَيْن الأخيار، صلى الله عليه وآله وسلم ما تعاقب الليل والنهار.

ومن هؤلاء: قاسم بن ثابت السرقسطي (302 هـ)، ومحمد بن حارث الخشني (361 هـ)، وابن الطحان الأندلسي (384 هـ)، وأبو محمد الأصيلي (392 هـ)، وخلف بن القاسم ابن الدباغ (393 هـ)، وأبو المطرف ابن فطيس (402 هـ)، وأبو الوليد ابن الفرضي (403 هـ)، وأبو الحسن القابسي (403 هـ)، وأبو المطرف القنازعي (413 هـ)، وابن الحذاء (416 هـ)، وابن بطال القرطبي (449 هـ)، والحافظ ابن عبد البر (463 هـ)، وابن حزم (456 هـ)، وأبو الوليد الباجي (474 هـ)، وأبو علي الجياني (498 هـ)، وأبو عبد الله الحميدي (488 هـ)، وأبو علي ابن سكرة الصدفي

(1) فهرسة ابن خير: (104).

(2) سير أعلام النبلاء: (291/13).

(514 هـ)، وأبو العباس الداني (532 هـ)، والإمام المازري (536 هـ)، والقاضي ابن العربي (543 هـ)، والقاضي عياض (544 هـ)، وأبو القاسم ابن بشكوال (578 هـ)، وعبد الحق الإشبيلي ابن الخراط (581 هـ)، وأبو القاسم السهيلي (581 هـ)، وأبو الحسن ابن القطان الفاسي (628 هـ)، وأبو الخطاب عمر ابن دحية السبتي (633 هـ)، وأبو الربيع الكلاعي (634 هـ)، وأبو العباس النباتي ابن الرومية (637 هـ)، وأبو عبد الله ابن الأبار (658 هـ)، وأبو العباس ابن فرح الإشبيلي (699 هـ)، وأبو الفتح اليعمري ابن سيد الناس (734 هـ)، وغيرهم طبقات وأمم من كل عصر ومصر، في المغرب والأندلس.

وقد تنوعت آثار أولئك الأعلام في الحديث وعلومه بين مؤلفات في المتون وجمع الروايات وتصنيفها، وأخرى في نقد الأسانيد، وأخرى في أسماء الرجال وتواريخهم، وعلم الجرح والتعديل، وأخرى في معرفة علل الحديث، وأخرى في مصطلح الحديث وأنواعه، وأخرى في فقه الحديث واستخراج فوائده وقواعده. ومنهم من ألف في أنواع من ذلك، ومنهم من جُمع له كل ذلك، فحاز قصب السبق والقدح المعلى.

وقد عرف الغرب الإسلامي عناية بالغة من علمائه بفقه حديث رسول الله ﷺ وتهَمُّمًا ظاهرا بمعرفة أحكامه، فعكفوا على كتب الحديث يشرحونها، ويستخرجون أسرارها، ويحلون غوامض مشكلاتها. وبدأ التأليف فيه منذ القرن الثالث، واستمر إلى القرون المتأخرة، وتناول أصول الحديث، كالموطأ والصحيحين، والسنن الأربعة، وغيرها من مصنفات السنة النبوية.

ومن ذلكم البحر الزاخر من تراث المغاربة في فقه حديث رسول الله ﷺ، كتاب «شرح الأحكام» لمؤلفه ابن صاحب الصلاة.

فصل في بحث تعريف مؤلف كتاب شرح الأحكام

أما المؤلف فإنه، في الذي اطلعت عليه من نسخ هذا الكتاب، هيّان بن بيّان، لا يُعرف مَنْ هُوَ، ولا يُعرف أَبُوهُ، فليس بين يدي من اسمه إلا أنه نسب إلى الخطة التي كان يتولاها أبوه: «**صاحب الصلاة**»، وهي خطة عرفت في الأندلس، كما عرفت في غيره من البلاد الإسلامية، واشتهر بها أعلام كثيرون تحفل بهم كتب التراجم والتاريخ الطبقات.

وقد وردت هذه العبارة «**صاحب الصلاة**» في الحديث والأثر، وأريد بها معنى غير معنى الخطة والوظيفة.

روى الترمذي عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ شَيْءٍ يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ، وَإِنَّ صَاحِبَ حُسْنِ الخُلُقِ لَيَبْلُغُ بِهِ دَرَجَةَ صَاحِبِ الصَّوْمِ وَالصَّلاَةِ»[1].

والمراد بصاحب الصلاة في الحديث: الذي يتقرب إلى الله بالنوافل فضلا عن الفرائض، ويداوم عليها.

أخرج محمد بن نصر المروزي عَنْ قَيْسِ بن أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: رَأَى بِلَالٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رَجُلًا يُصَلِّي لَا يُتِمُّ رُكُوعًا وَلَا سُجُودًا فَقَالَ بِلَالٌ: «يَا صَاحِبَ الصَّلَاةِ لَوْ مُتَّ الْآنَ مَا مُتَّ عَلَى مِلَّةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»[2].

وأراد بصاحب الصلاة: المصلي، الذي هو في صلاة.

وأما ما ورد في كتب التراجم من وصف فلان بأنه «**صاحب الصلاة**»، فالمراد به

---

(1) سنن الترمذي: (536/3) أبواب البر والصلة، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الخُلُقِ. وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

(2) تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي: (902/2).

أنه ولي خطة الإمامة في الصلاة، ليقوم بشؤونها وما به يقوم أمرها، كغيرها من الخطط التي كانت مرتبة لإدارة شؤون الدولة الإسلامية، قديما، فكانوا ينسبون كل صاحب خطة إلى خطته التي وليها، سواء كانت خطة دينية شرعية، أو خطة سياسية، أو خطة حربية.

وقد تكلم الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت.808 هـ) في مقدمته على خطة إمامة الصلاة وقَدْرِهَا، وكيف انتقلت من استئثار الخلفاء بها إلى غيرهم عن طريق الاستنابة، حتى صار من يتولاها يسمى (**صاحب الصلاة**).

قال: «فاعلم أنّ الخطط الدّينيّة الشّرعيّة من الصّلاة، والفتيا، والقضاء، والجهاد، والحِسبة، كلّها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة، فكأنّها الإمام الكبير والأصل الجامع، وهذه كلُّهَا متفرّعة عنها وداخلة فيها؛ لعموم نظر الخلافة وتصرُّفها في سائر أحوال الملّة الدّينيّة والدّنيويّة، وتنفيذ أحكام الشّرع فيها على العموم.

فأمّا **إمامة الصّلاة** فهي أَرْفَعُ هذه الخُطَط كُلِّها، وأَرْفَعُ من المُلْك بخصوصه المندرج معها تحت الخلافة. ولقد يشهد لذلك استدلال الصّحابة في شأن أبي بكر، رضي الله عنه، باستخلافه في الصلاة على استخلافه في السياسة في قولهم: ارتضاه رسول الله، ﷺ، لديننا أفلا نرضاه لدنيانا؟ فلولا أنّ الصلاة أَرْفَعُ من السياسة لما صحّ القياس. وإذا ثبت ذلك فاعلم أنّ المساجد في المدينة صنفان: مساجد عظيمة كثيرةُ الغاشية، مُعَدَّةٌ للصّلوات المشهودة، وأخرى دونها مختَصَّةٌ بقوم أو مَحَلَّةٍ، وليست للصّلوات العامّة. فأمّا المساجدُ العظيمة فأَمْرُهَا راجِعٌ إلى الخليفة أو مَنْ يُفَوِّضُ إليه من سلطان أو من وزير أو قاضٍ، فيُنَصِّبُ لها الإمامَ في الصلوات الخمس، والجمعة، والعيدين، والخسُوفين، والاستسقاء، وتَعَيُّنُ ذلك إنّما هو مِنْ طريقِ الأَوْلَى والاستحسان، ولِئَلَّا يَفْتَاتَ الرَّعَايَا عليه في شيءٍ مِنْ النَّظَر في المصالح العامّة. وقد يقول بالوجوب في ذلك من يقول بوجوب إقامة الجمعة، فيكون نَصْبُ الإمام لها عنده واجِبًا. وأمّا المساجد

المختصّة بقوم أو مَحَلَّةٍ فَأَمْرُهَا رَاجِعٌ إلى الجيران، ولا تحتاج إلى نظر خليفة ولا سلطان، وأحكامُ هذه الولاية وشُرُوطُهَا والمولَّى فيها مَعْرُوفَةٌ في كتب الفقه، ومَبْسُوطَةٌ في كتب الأحكام السلطانيَّة للماورديّ وغيره، فلا نُطَوِّلُ بذِكْرِهَا. ولقد كان الخلفاء الأوّلون لا يُقَلِّدُونَهَا لغيرهم من النّاس، وانْظُرْ مَنْ طُعِنَ من الخلفاء في المسجد عند الأَذَانِ بالصلاة وتَرَصُّدَهُمْ لذلك في أوقاتها، يَشْهَد لك ذلك بمباشرتهم لها، وأنّهم لم يكونوا مُسْتَخْلِفِينَ فيها. وكذا كان رجالُ الدَّوْلة الأُمَوِيَّة مِنْ بَعْدِهِمْ اسْتِئْثَارًا بها واسْتِعْظَامًا لِرُتْبَتِهَا. يُحْكَى عن عبد الملك أنّه قال لحاجبه: قد جَعَلْتُ لك حِجَابَةَ بابي إلّا عن ثلاثة: صاحِبِ الطّعام؛ فإنّه يَفْسُدُ بالتأخير، والأذانِ بالصَّلَاة؛ فَإِنَّهُ دَاعٍ إلى الله، والبَرِيدِ؛ فَإِنَّ في تَأْخِيرِه فَسَادَ القَاصِيَةِ. فَلَمَّا جاءَتْ طبيعةُ المُلْكِ وعوارِضُهُ مِن الغِلْظَة والتَّرَفُّع عن مساواة النّاس في دينهم ودنياهم، اسْتَنَابُوا في الصَّلَاة، فكانوا يستأثرون بها في الأحيان، وفي الصَّلَوَات العامَّة كالعيدين والجمعة إشادَةً وتنويهًا، فَعَلَ ذلك كثيرٌ مِنْ خُلَفَاءِ بني العَبَّاس والعُبَيْدِيِّينَ صَدْرَ دَوْلَتِهِمْ»[1].

و وُجد من الخطط، إلى جانب خطة صاحب الصلاة:

- **خطة الأحكام**: فقالوا عن فلان: (صاحب الأحكام)[2]، (كان مشاورا في الأحكام)[3]، (نظر في الأحكام)[4]، (تولى خطة الأحكام وارتسم بها)[5]، (ولاه الناصر أحكام القضاء)[6]، (ولي الأحكام ببلده)[7]، (ابن صاحب الأحكام)[8].

---

(1) مقدمة ابن خلدون: (2/603- 604).

(2) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبّار، تحقيق الأبياري: (76).

(3) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي: (1/44).

(4) الصلة لابن بشكوال: (1/64).

(5) التكملة: (59).

(6) ابن الفرضي: (1/47).

(7) التكملة: (104).

(8) التكملة: (244). صلة الصلة، لابن الزبير الغرناطي: (5/385) الملحق. الذيل والتكملة، لابن عبد الملك: (6/77).

- **خطة الوثائق**: وقالوا عن فلان: (كان صاحب وثائق)[1]، (كان يعقد الوثائق)[2]، (ولي خطة الوثائق السلطانية)[3]، (صاحب الوثائق)[4].

- **خطة المظالم**: وقالوا: فلان (صاحب مظالم سحنون)[5]، (ولي مظالم القيروان)[6]، (صاحب المظالم)[7]، (صاحب أحكام المظالم)[8].

- **خطة الأحباس**: ووصفوا فلانا بأنه (صاحب الأحباس)[9]، (كان يتولى الأوقاف)[10]، (ابن صاحب الأحباس)[11].

- **خطة الشرطة**: وقالوا: فلان (صاحب الشرطة)[12]، (ولي أحكام الشرطة)[13]، (ولاه المستنصر بالله أحكام الشرطة)[14]، (تقلد أحكام الشرطة)[15].

- **خطة السوق**: وقيل: فلان (ولي السوق)[16]، (ولي أحكام السوق)[17]، (ولاه

---

(1) ابن الفرضي: (24/1). التكملة: (34).
(2) ابن الفرضي: (195/1).
(3) الصلة: (139/1 و296).
(4) التكملة: (41) و(174).
(5) تاريخ علماء إفريقية، لمحمد بن حارث الخشني: (192).
(6) تاريخ علماء إفريقية: (217).
(7) تاريخ علماء إفريقية: (298).
(8) الصلة: (489/2).
(9) قضاة قرطبة، لمحمد بن حارث الخشني: (140).
(10) ابن الفرضي: (342/1).
(11) الغنية، للقاضي عياض: (59). فهرس ابن عطية: (42).
(12) قضاة قرطبة: (98). الصلة: (245/1).
(13) ابن الفرضي: (62/1 و208).
(14) ابن الفرضي: (410/1).
(15) الصلة: (465/2).
(16) قضاة قرطبة: (151).
(17) ابن الفرضي: (62/1 و80). الصلة: (163/1).

ابن أبي عامر أحكام الحسبة المدعوة عندنا بولاية السوق)، نقله ابن بشكوال عن الحسن بن محمد القبشي في ترجمة ابن المشاط[1].

- **خطة الرد**: فقالوا: فلان (تقلد خطة الرد)[2]، (صاحب خطة الرد)[3]، (ابن صاحب الرد)[4].

- **خطة الشورى**: وقالوا: فلان (كان مشاورا في الأحكام)[5]، (ولي الشورى بقرطبة)[6]، (شُوورَ في ألمرية)[7]، (رقاه المؤيد بالله إلى خطة الشورى)[8]، (كان فقيها مشاورا ببلده)[9].

ووُجِد أيضا **صاحب الخمس**، فقالوا: فلان (ابن صاحب الخمس)[10]، و**صاحب المدينة**[11]، و**صاحب الخيل**[12]، و**صاحب الرسائل**[13].

وغير ذلك مما تحفل به كتب التاريخ والخطط والتراتيب الإدارية للدولة الإسلامية في المغرب والأندلس.

---

(1) الصلة: (296/1).

(2) الصلة: (37/1).

(3) الصلة: (114/1).

(4) الذيل والتكملة: (232/1/5). صلة الصلة: (119/4).

(5) ابن الفرضي: (80/1 و294).

(6) الصلة: (22/1).

(7) الصلة: (57/1).

(8) الصلة: (87/1).

(9) الصلة: (138/1 و162).

(10) الغنية: (166).

(11) قضاة قرطبة: (110، 113، 119، 148).

(12) قضاة قرطبة: (58).

(13) قضاة قرطبة: (143) وفيه: «فتى من أصحاب الرسائل».

و قد يجمع الواحد بين عدة وظائف منها، فيقال: فلان (صاحب الصلاة والخطبة والأحكام)[1].

و أما خطة «**صاحب الصلاة**»، فإنها لم تكن معروفة في المغرب والأندلس فقط، بل عرفت في المشرق أيضا، فقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمة بشر بن موسى بن صالح الأسدي، أنه لما مات صلى عليه محمد بن هارون بن العباس الهاشمي صاحب الصلاة[2].

و في النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، في حوادث سنة سبع وثلاثمائة، قال: «وفيها توفي الفضل بن عبد الملك الهاشمي العباسي البغدادي، وكان صاحب الصلاة بمدينة السلام»[3].

إلا أن هذا الوصف «صاحب الصلاة»، اشتهر في الغرب الإسلامي، وبخاصة في الأندلس أكثر من غيره، يدل على ذلك كثرة وروده في كتب التأريخ لرجال الأندلس، بحيث لا يكاد يخلو منه كتاب من تلك الكتب، فمما ورد في ذلك قولهم عن فلان: (صاحب الصلاة)[4]، (صاحب صلاة بلده)[5]، وقد يسمون ذلك البلد فيقولون: (صاحب صلاة سوسة)[6]و(صاحب الصلاة بباجة)[7]و(صاحب صلاة

(1) التكملة، تحقيق عبد السلام الهراس: (237/3) و(214/3).

(2) تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي: (87/7) و(468/9)، في ترجمة أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، وفيه حين مات: «وصلى عليه مطلب الهاشمي صاحب الصلاة في جامع الرصافة».

(3) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن ابن تغري بردي الأتابكي: (197/3).

(4) قضاة قرطبة: (46-127-145-172). علماء إفريقية: (180). الصلة: (92/1 و169 و266). التكملة: (76).

(5) ابن الفرضي: (17/1).

(6) علماء إفريقية: (291).

(7) ابن الفرضي: (24/1).

بحاضرة إلبيرة)[1]، كما قالوا: (صاحب صلاة موضعه)[2]، (صاحب صلاتهم)[3]، (تقلد خطة الصلاة)[4]، (صاحب صلاة الفريضة)[5]، (تولى الصلاة والخطبة بجامع طليطلة)[6]، (ابن صاحب الصلاة)[7].

وإذْ قد تَبَيَّنَ أن مؤلف كتاب «**شرح الأحكام**»، موضوع البحث، نُسِبَ إلى خطة أبيه الذي كان صاحب صلاة موضعه يؤم الناس في الفريضة وقد يكون خطيبهم في الجمعة أيضا، فلنبحث من يكون ابن صاحب الصلاة هذا من بين عدد كثير من المترجمين أصحاب الصلاة وأبنائهم، الذين حفلت بهم كتب تواريخ الرجال والطبقات.

ولن أسبح في بحر عريض عميق ممن حمل ذلك الاسم لأبحث عن صاحبنا هيّان بن بيّان، فأرفع جهالة عينه، لأنه قد كفانا مؤونة ذلك حين انتقى مصادره من مجال يمتد في الزمان من نهاية القرن الرابع الهجري إلى نصف السادس، وبذلك أحال البحر نهرا، عسى أن أجده وأكشف حقيقته.

فإن آخر من نقل عنهم ابنُ صاحب الصلاة في مؤلفه، وفاةً، هو القاضي عياض السبتي، وقد توفي سنة (544 هـ)، ولذلك فإنه لا يمكن أن يكون المؤلف من أهل القرن الخامس فما دونه، بل هو من أهل النصف الآخِرِ من القرن السادس فما بعده.

---

(1) ابن الفرضي: (338/1).

(2) ابن الفرضي: (25/1).

(3) ابن الفرضي: (351/1).

(4) الصلة: (38/1).

(5) الصلة: (173/1).

(6) الصلة: (70/1).

(7) الصلة: (216/1). الذيل والتكملة: (95/1/1) و(467/2/1)و(32/1/5) و(82/6).صلة الصلة: (382/5) الملحق.

وإذا كان صاحبنا أندلسيا، وهذا أغلب الظن، فإن مجال البحث ينتهي بنا عند نهاية القرن التاسع حين سقوط غرناطة سنة (897 هـ)، فنحن إذن، في مجال يمتد ثلاثة قرون وقريبا من نصف القرن، لكنه يضيق قليلا إذا علمنا أن القواعد الأندلسية الكبرى، التي كانت سوقُ العلم بها قائمة نافقة، وطبقات العلماء متواترة متوافرة، قد سقط معظمها في نهاية العصر الموحدي حين ضعفت المقاومة أمام قوى إسبانيا النصرانية المتحدة، إذْ سقطت قرطبة في شوال سنة (633 هـ)، وما أدراك ما قرطبة؟ هي يومئذ حاضرة الأندلس الكبرى وعاصمة الغرب الإسلامي، كانت- خلال ما يزيد على خمسة قرون- مثوى للفضل والمعرفة، ومرتوى للطلبة والعلماء. وفي صفر سنة (636 هـ) سقطت بلنسية، كبرى قواعد شرقي الأندلس وثُغُوره، تلا ذلك سقوط عدد من المدن القريبة، مثل: جزيرة شُقَر أواخر سنة (639 هـ)، ودانية في ذي الحجة سنة (641)، وجيّان سنة (643 هـ)، وشاطبة في صفر سنة (644 هـ)، وإشبيلية عام (646 هـ)، ومرسية سنة (664 هـ). واستطاع المسلمون في الأندلس أن يحافظوا على بعض المناطق في جنوبي الجزيرة الأندلسية، حيث قامت مملكة غرناطة «الأندلس الصغرى» سنة (635 هـ)، وعُمّرت مدة قرنين ونصف[1].

وسقوطُ تلك القواعد الكبرى وَضَعَ حدًّا للعلم والعلماء بها، فبقيت مملكة غرناطة تحمل مشعل العلم خلال القرنين السابع والثامن، مرحلة النضج الفكري في هذه المملكة، وإنما كان القضاء الأخير على العلم بالأندلس، كما يقول الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، في القرن التاسع حين استحوذ الجلالقة على غالب الجزيرة، فسقطت العلوم وآخرها علم اللسان[2].

(1) التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، عبد الرحمن علي الحجّي: (472) فما بعدها.

(2) أليس الصبح بقريب: (79).

إذن، فقد ضاقت مساحة بحث تعريف صاحبنا ابن صاحب الصلاة، في المكان بسقوط تلك القواعد العظمى، وفي الزمان بالفراغ الفكري الذي أصاب الأندلس في غياب السلم واشتداد وطأة النصارى على مملكة غرناطة في القرن التاسع، وبقي لنا القرنان السابع والثامن مع نصف السادس.

وخلال هذه المدة وُجد من العلماء الذين حملوا اسم «ابن صاحب الصلاة» عدد كثير، ومنهم، فيما تحصل لي بعد البحث في كتب التراجم والفهارس التي وصلت إليها يدي:

1. أحمد بن الحسن بن محمد بن الحسن القشيري، من أهل قرطبة، يعرف بابن صاحب الصلاة، ويكنى أبا جعفر، سمع من أبي بكر ابن العربي وأخذ عنه جامع الترمذي وغير ذلك وكان من أهل الحديث والإتقان لما رواه، حدث عنه ابنه أبو عبد الله، وأبو عبد الله الشنتيالي الخطيب، وغيرهما[1].

2. يحيى بن عبد الله بن فتوح الحضرمي، من أهل دانية، يُعرف بابن صاحب الصلاة، ويكنى أبا زكرياء، من أهل الآداب واللغة، روى عنه ابنه الأستاذ أبو محمد المعروف بعبدون، (ت.550 هـ)[2].

3. أحمد بن يوسف بن إسماعيل ابن صاحب الصلاة، من أهل باجة، يكنى أبا جعفر، من رواة الحديث وأهل العناية به، (ت.557 هـ)[3].

4. عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن فتوح بن محمد بن يحيى بن عبد الله الحضرمي النحوي، من أهل دانية، وأصله من قرية بالمة من جزء بيران، يعرف بابن

(1) التكملة: (104). الذيل والتكملة: (95/1/1).
(2) التكملة: (172/4).
(3) التكملة: (94).

صاحب الصلاة، ويكنى أبا محمد، ويشهر بعبدون، توفي ببلنسية بعد صلاة الظهر من يوم الأحد مستهل رجب سنة (578 هـ)[1].

5. عمر بن يحيى بن الفضل، من أهل باجة، يُعرف بابن صاحب الصلاة، ويكنى أبا حفص، حَدَّثَ عنه عقيل الخولاني[2].

6. أبو عمرو عثمان ابن صاحب الصلاة، شارح الأحكام الصغرى، من أهل العلم والدين والرياسة على أهل بلده، قتله عبد المومن بن علي عملا فيه بوصية إمامه المهدي محمد بن عبد الله إذ قال له: «اقتُله فإن صفير الصاد من قوله لي: اشتغل بخويصة نفسك، في أذني حتى الآن». وكانت وفاة عبد المومن سنة (558 هـ)[3].

7. عبد الملك بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الباجي، يكنى أبا مروان وأبا محمد، ويعرف بابن صاحب الصلاة، وهو صاحب التاريخ، (ت. بعد 594 هـ)[4].

8. محمد بن أحمد بن خلف الأنصاري، مالقي، وجعله ابن الزبير إشبيليا، أبو عبد الله، ابن صاحب الصلاة، توفي بعد عصر يوم الأحد لثمان بقين من شوال (598هـ)، وقد نَيَّفَ على الثمانين[5].

9. محمد بن أحمد بن الحسن بن محمد بن الحسن القشيري، من أهل قرطبة، يعرف بابن صاحب الصلاة، ويكنى أبا عبد الله، سمع من أبيه ومن أبي القاسم بن بشكوال، حدث عنه ابن الطيلسان، توفي سنة (607 هـ)[6].

---

(1) التكملة: (274/2).

(2) التكملة: (156/3). قارن بـ (32/4).

(3) بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ليحيى بن خلدون: (116/1 و171).

(4) التكملة: (85/3). الذيل والتكملة: (32/1/5). وهو صاحب كتاب «المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين» الذي حققه الدكتور عبد الهادي التازي، رحمه الله، وطبع ببيروت سنة 1964م.

(5) الذيل والتكملة: (628/2/5). التكملة: (79/2). صلة الصلة: (382/5) الملحق.

(6) التكملة: (96/2).

10. محمد بن حسن بن محمد بن يوسف بن خلف الأنصاري، ويقال فيه محمد بن حسن بن محمد بن عبد الله بن خلف بن يوسف، من أهل مالقة، يعرف بابن صاحب الصلاة وبابن الحاج، ويكنى أبا عبد الله سَمِعَ أَبَا عبد الله بن الفخار، وَأَبا مُحَمَّد عبد الْحق بن بُونُه، وعبد المنعم ابن الفرس، ورحل حَاجًّا فلقي فِي طَرِيقه أَبَا مُحَمَّد عبد الْحق بن عبد الرَّحْمَن الأشبيلي نزيل بجاية وَسمع مِنْهُ، وبالاسكندرية أَبَا عبد الله بن الْحَضْرَمِيّ، وَأَبا الْمفضل بن دَلِيل الْكِنْدِيّ، وَلَقي بِمَكَّة أَبَا إِبْرَاهِيم الخجندي، وَأَبا عبد الله بن أبي الصَّيف اليمني، وَأَبا إِبْرَاهِيم التّونسِيّ، وَأَبا حَفْص الميانشي المجاورين فَأخذ عَنْهُم، وقفل إِلَى بَلَده وَحَدَّثَ، وَأخذ عَنْهُ من الجلة أَبُو القَاسِم الملاحي، وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَان بن حوط الله: سَمِعت عَلَيْهِ أَجزَاء من رِوَايَته. وكان مُقرِئًا صَدْرًا في أئمّة التجويد، محدِّثًا مُتقِنًا ضابطًا، نبيلِ الخَطِّ والتقييد، ديِّنًا فاضلًا، وصَنَّفَ في الحديث، وخَطَبَ بجامع بلدِه، وأمَّ في الفريضة به زمانًا، واستمرَّت حالُه على نَشْر العلم وبثِّه وإفادتِه إلى أنْ أكرَمَه الله بالشهادة في وَقيعةِ العُقَاب، يومَ الاثنين منتصَف صَفَر تسع وست مئة (609 هـ)، وذُكِر عنه من الثّبوتِ ذلك اليومَ وطلَبِ الشهادة والحضِّ على الجهاد ما دلَّ على إخلاصِه وصِدقِ يقينِه، نفَعَه اللهُ ورضيَ عنه[1].

11. محمد بن إسماعيل بن محمد، إشبيلي، ابن صاحب الصلاة. كان فقيها عاقدا للشروط، عدلا، حيا سنة (612 هـ).[2]

12. إبراهيم بن مجاهد بن محمد اللخمي من أهل حصن الماشَّة، عمل شاطبة، يُعرف بابن صاحب الصلاة، ويكنى أبا إسحاق، روى عن أبي الحسن بن هذيل، وأبي

(1) أعلام مالقة، لأبي عبد الله بن عسكر، وأبي بكر بن خميس: (125). التكملة: (99/2). الذيل والتكملة: (166/6). المرقبة العليا، لأبي الحسن البناهي: (115). الديباج المذهب، لابن فرحون: (284/2). معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: (216/9).

(2) الذيل والتكملة: (132/6).

عبد الله بن عبد الرحيم، وأَقْرَأَ القرآنَ وأُخِذَ عنه. قال ابن الأبار: ورأيت السماع منه مؤرخا بشهر رمضان سنة إحدى وعشرين وستمائة (621 هـ)[1].

13. محمد بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن الأزدي، من أهل شاطبة، يكنى أبا عبد الله، ويُعرف بابن صاحب الصلاة، أخذ عن أبي الحسن بن هذيل قراءة نافع، وسمع منه كثيرا من كتب أبي عمرو المقرئ، وَتُوفِّي ببلنسية فِي شَوَّال سنة (625هـ)[2].

14. عياش بن محمد بن أحمد بن خلف بن عياش الأنصاري، من أهل قرطبة، يكنى أبا بكر، ويعرف بالشنتيالي، روى عن أبيه صاحب الصلاة أبي عبد الله، وَعَن جده لأمه أبي الْقَاسِم بن غَالب الشراط، وخاله أبي بكر غَالب، وَأخذ عَنْهُم الْقرَاءَات، وَسمع من أبي الْعَبَّاس بن الْحَاج وَغَيرهم، وَولي الْخطْبَة بالجامع الْأَعْظَم بقرطبة قبل تغلب الرّوم عَلَيْهَا. توفي بمالقة في سنة (640هـ)[3].

15. محمد بن محمد الأمي أبو بكر ابن صاحب الصلاة الغرناطي، قال ابن الخطيب: ولد سنة 663 هـ وكان من أهل الخير وكتّاب الشروط ببلده، مكرما عند الخاصة والعامة رديء الخط جدا وأُقْعِدَ بأخرة وضعف بصره فلازم منزله ذاكرا لله إلى أن مات في شهر رجب سنة (705 هـ)[4].

16. أحمد بن محمد صاحب الصلاة المالقي، لازم الأستاذ أبا عمرو ابن منظور، مات شهيدا بالطاعون في ربيع الثاني سنة (750 هـ)[5].

---

(1) التكملة: (143/1).

(2) التكملة: (128/2). معرفة القراء الكبار: (488/2). برنامج الوادي آشي (38، 182، 290). الذيل والتكملة: (67/6).

(3) التكملة: (37/4).

(4) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني: (519/5).

(5) الدرر الكامنة: (317/1).

وقد نظرت في تراجم هؤلاء فلم أجد ما يدل صريحا على أن أحدهم هو صاحب تأليف «شرح الأحكام»، سوى ما ورد في (بغية الرواد) في ترجمة أبي عمرو عثمان ابن صاحب الصلاة، الذي قتله عبد المومن بن علي بوصاة إمامه المهدي بن تومرت، مِنْ وَصْفِه بأنه (شارح الأحكام الصغرى)، وهذه قرينة قوية غير أنها لا تفي بتحصيل الغرض، ولذلك فإن مؤلف شرح الأحكام يبقى مجهول الاسم في الموجود لدينا من نسخ المخطوط.

لكن وجدت الدكتور عبد الهادي التازي (ت.1436 هـ)، رحمه الله -وهو الذي كان قد دلني على هذا المخطوط، وناولني نسخة مصورة من جزئيه التاسع والعاشر، ورغَّبني في الإقدام على التعريف به وتحقيقه، بشفاعة أستاذي فضيلة الدكتور محمد يسف، حفظه الله- قد ذهب إلى أن المراد بابن صاحب الصلاة مؤلف هذا الكتاب، هو أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف بن خلف الأنصاري المالقي ويعرف أيضا بابن الحاج، الشهيد بوقعة العقاب يوم الاثنين 14 صفر 609 هـ، وقد سلف ذكرُه.

وقد فصَّل الدكتور التازي الحديث عن ذلك في بحث ألقاه في الجلسة الرابعة عشرة من مؤتمر الدورة الخامسة والستين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، يوم الأحد 3 ذي الحجة 1419هـ الموافق 21 مارس 1999م، بعنوان: (مخطوطة في الطب النبوي بمكناس، لابن صاحب الصلاة)، ونشرته مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عددها 90، سنة 2000م: (ص197-228).

ثم نشره أستاذنا في كتاب سماه «الطب النبوي من المشرق إلى المغرب» حيث تناول مخطوط ابن صاحب الصلاة «شرح الأحكام»، وأخرج منه نص باب في الطب، من الجزء العاشر، في طائفة من المؤلفات المغربية والمشرقية في الطب النبوي. وقد ناولني جزءا من أصل كتابه الذي تولت طبعه ونشره مطبعة المعارف الجديدة بالرباط سنة 1420 هـ / 2000م. وكان قد سبق له أن حقق كتاب «المن بالإمامة» في تاريخ

الموحدين، لأبي مروان عبد الملك بن محمد، الذي عرف بابن صاحب الصلاة، أيضا (ت. بعد 594 هـ)، وذلك ما بعث الدكتور التازي على الاهتمام لأمر هذا المخطوط «شرح الأحكام»، لكون صاحبه يحمل اسم شهرة صاحب المن بالإمامة، مع ظن أن يكونا لمؤلف واحد.

وقد مال الدكتور عبد الهادي التازي إلى القول بأن المراد بابن صاحب الصلاة هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف المالقي، اعتمادا على إشارة -كما صرح به[1]- وردت في أوسع ترجمة له في الذيل والتكملة، وهي أنه «**صَنَّفَ في الحديث**»، كما نجدها في ترجمته من الديباج المذهب.

ولست أطمئن إلى هذا الرأي من أستاذنا الدكتور عبد الهادي التازي، رحمه الله؛ لأن ما بَنَاهُ عليه لا ينهض حجة كافية في إثبات نسبة الكتاب ورفع الإبهام عن مؤلِّفِه؛ فإن كون ابن صاحب الصلاة هذا صنف في الحديث لا يلزم منه أنه صنف كتابا في شرح الأحكام، بل يحتمله كما يحتمل أن يكون صنف في مصطلح الحديث، أو جمع كتابا في متونه، أو شرح غريبه، أو صنف في رجاله، أو غير ذلك من فنون علم الحديث.

ثم إن الكتاب لم نعثر له على مقدمة في النسخة الموجودة لدينا، حتى نتبين منها ما يمكن أن يفيدنا اسم مؤلفه، وليس فيه من الناسخ ما يدلنا على ذلك.

وإذا كان الدكتور التازي قد عدَّ تلك القرينة المذكورة آنفا، دليلا على أن أبا عبد الله محمد بن حسن المالقي، الشهيد بوقعة العقاب سنة هـ(609 هـ)، هو مؤلف «شرح الأحكام»، فإنني وجدت قرينة قد تكون أقوى من تلك، ولكنها هي أيضا لا تنهض حجة على إثبات ما نريده، وذلك ما جاء في ترجمة ابن صاحب الصلاة هذا من

(1) مخطوطة في الطب النبوي بمكناس، لابن صاحب الصلاة، للأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: العدد 90: (ص201).

أنه رحل حَاجًّا فلقي فِي طَرِيقه أَبَا مُحَمَّد عبد الْحق بن عبد الرَّحْمَن الأشبيلي نزيل بجاية[1] وَسمع مِنْهُ. كما ورد في ترجمة عبد الحق من الديباج المذهب أنه أملى على محمد بن حسن بن عبد الله بن خلف الأنصاري، وهو ابن صاحب الصلاة هذا، جملة في ذكر تواليفه[2]. وورد تلميذا لعبد الحق في إسناد الغبريني إليه[3].

(1) هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي، من أهل اشبيلية يكنى أبا محمد ويعرف بابن الخراط، روى عن أبي الحسن شريح بن محمد وأبي بكر بن مدير، وجماعة. نزل بجاية بعد الخمسين وخمسمائة فنشر بها علمه وبرع في التصنيف والجمع، وكان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته وأوهامه، وله تواليف كثيرة مفيدة منها: الأحكام الكبرى، والوسطى، والصغرى. توفي ببجاية بعد محنة نالته من قبل الولاة في العشر الأواخر من ربيع الآخر سنة 582 هـ. التكملة:120/3. صلة الصلة: (4/4) عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة، لأبي العباس الغبْرِيني: (41). ترجمته في الديباج المذهب: (59/2). تذكرة الحفاظ: (481/1). سير أعلام النبلاء: (198/21). شذرات الذهب: (271/4). ومن تواليفه: كتاب (الأحكام الشرعية الكبرى)، قال الشيخ محمد بن جعفر الكتاني: «في ست مجلدات انتقاها من كتب الأحاديث». وهي بأسانيد المصنفين، وقد يسوق الأحاديث بأسانيده. قال: «ولعبد الحق أيضا (الأحكام الوسطى) في مجلدين، قال في شفاء السقام: وهي المشهورة اليوم بالكبرى، ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته في ما نعلم، و(الأحكام الصغرى) في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب، أخرجها من كتب الأئمة: الموطأ والستة، وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد، قد نقلها الأثبات وتناولها الثقات، في مجلد، وعليها شرح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني عرف بالخطيب (ت.781هـ)». الرسالة المستطرفة للكتاني: (178-179). وشَرَحَ الأحكام الصغرى، أيضا، الإمام أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي، عرف بابن بزيزة (ت.662 هـ). نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي: (268). شجرة النور الزكية: (190). هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي: (581/1). معجم المؤلفين: (239/5). وكذا الشيخ صدر الدين محمد بن عمر ابن المرحل وابن الوكيل المصري (ت.716). كشف الظنون: (19/1-20). طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: (233/2). وشرع في شرحها، أيضا، الإمام محمد بن علي بن عبد الواحد كمال الدين أبو المعالي المعروف بابن الزملكاني (ت.727). طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: (291/2). ومعجم شيوخ أبي عبد الله الذهبي: (540).

(2) الديباج المذهب: (60/2).

(3) عنوان الدراية: (44).

فلا يبعد أن يكون ابنُ صاحب الصلاة هذا، وهو تلميذ عبد الحق الإشبيلي، شَرَحَ أحكامَهُ الصغرى، لا سيما وقد وجدتُ قرينة أخرى في نسخة الخزانة الملكية، وهي أنه كُتب في أول السفر الخامس منها، ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم.. صلى الله.. الخامس [من] الأسفار لشرح أحكام عبد الحق»[1] وكُتب على لوحة العنوان بخط مخالف لخط الناسخ، لعله خط مالك النسخة، ما يلي: «هذا الشرح هو للشيخ أبي محمد بن بزيزة، شرح به الأحكام الصغرى لعبد الحق، وعبد الحق هو عبد الحق بن عطية صاحب التفسير»، وعلى هذا الكلام اعتمد من وضع بطاقة هذا المخطوط ليصنفه في فهرس الخزانة الملكية، فإنه قد كتب عليها: «شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق، تأليف عبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة»، لكن بعد التفتيش تَبَيَّنْتُ أنه نسخة من شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة، تضم السفرين الخامس والسادس، لا ما كُتب على البطاقة.

وأما ما كتبه صاحب النسخة، فإنه كلام غريب مضطرب، فإن عبد الحق بن عطية ليس له كتاب في الأحكام، وكل من ترجم له إنما ذكر من تواليفه كتابين فقط هما التفسير والفهرسة، وإنما المرادُ عبد الحق ابنُ الخراط الإشبيلي.

وكَوْنُ الكتاب شرحًا لابن بزيزة غَلَطٌ ظاهر، وإلا لم يكتب الناسخ عليه أنه شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة، في هذه النسخة وغيرها، مع أن ابن بزيزة له شرح لأحكام عبد الحق الصغرى، لكنه لم يعرف باسم «ابن صاحب الصلاة» حتى يقال إن الكتاب من تأليفه، ثم إن النقل عن ابن بزيزة كثير في كتب الأئمة، كالحافظ في الفتح، في مواضع كثيرة، والإصابة، والسيوطي في شرحه على النسائي، وفي تنوير الحوالك، والزرقاني في شرح الموطأ، وهم ينقلون عنه بتعيين مصدر النقل وهو «شرح الأحكام

(1) شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط رقم (5084)، السفر الخامس: (اللوحة 1).

لعبد الحق»، ويظهر من تلك النقول أنها ليست على نسق شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة، فإن غالبَه إن لم يَكُنْ كُلّه، نُقُولٌ من كتب غيرِهِ باللفظ تارة، وبالمعنى تارة أخرى، بخلاف طريقة شرح ابن بزيزة، ففيه ما هو منقول، وفيه ما هو من كلامه.

فالكتاب إذن هو لابن صاحب الصلاة لَا لِابْنِ بزيزة. وهل يكون ابنُ صاحب الصلاة هذا هو الذي تقدم أنه من تلاميذ عبد الحق الإشبيلي، وهو الرأي الذي ذهب إليه الدكتور عبد الهادي التازي؟

في نفسي مَيْلٌ إلى إثبات ذلك، ولكن القرائن التي اجتمعت لدَيَّ السَّاعَةَ لا تنهض حجة للقول به، فأنا أتوقف فيه حتى يثبت بقرينة قوية ما يرفع جهالة صاحبنا.

قد مضى الكلام على تعريف المؤلف.

وهل الكتاب هو شرح لأحكام عبد الحق أم لا؟ هذا ما سأبحثه في الجهة الأخرى.

فصل في بحث موضوع الكتاب وطريقته

الذي يغلب على الظن وأرجحه أن الكتاب هو شرح لأحكام عبد الحق، لما قدمته مما كتب في أول الخامس منه، ولأنه غالبا ما يطلق اسم عبد الحق ويراد به أبو محمد ابن الخراط الإشبيلي، كما هو استعمال ابن حجر في الفتح وغيره، ثم لأني قابلتُ أبواب «شرح الأحكام» لابن صاحب الصلاة بأبواب «الأحكام الشرعية» لعبد الحق[1]، فوجدتها على نسق واحد إلا في مواضع قليلة، كما في نسخة الخزانة الحسنية التي اشتملت على السفرين الخامس والسادس من شرح الأحكام، فقد وقع فيها تقديم باب

(1) اعتمدت من نسخ الأحكام الشرعية لعبد الحق: بالخزانة العامة: نسخة رقم (1862ك)، الجزء الأول والثاني، من الوسطى، وبالخزانة الحسنية: نسخة رقم (5380) الجزء الخامس والسابع، ونسخة رقم (10999)، الجزء الأول والثالث، من الكبرى، ونسخة رقم (5682)، الجزء الأول، وهي من الوسطى أيضا، ونسخة منها، كاملة في مجلد إلا أنه سقط من آخرها باب الفتن والشروط، وتحمل رقم (235).

الصلح والجزية على باب النكاح، وهو في «الأحكام» جاء بعده، ولكنه لا يضر، بل إن عناوين الأبواب في الأصل هي نفسها في الشرح.

ثم قابلت بين أحاديث بعض أبواب الكتابين، فوجدتها واحدة فيهما.

كل ذلك يجعلني أجزم بأن الكتاب هو شرح لأحكام عبد الحق الإشبيلي، يُضاف إلى الشروح الأخرى التي وضعت عليه.

وهو كذا مذهب الفقيه محمد المنوني (ت.1420 هـ) رحمه الله، في كتابه (قبس من عطاء المخطوط المغربي)[1].

مصادر ابن صاحب الصلاة في شرح الأحكام:

وإذا صرفنا النظر عن تعريف المؤلف إلى النظر في مُضَمَّن الكتاب، نجده لا يخلو من فائدة، ولا يَعْرَى عن منفعة، فإنه ضم نصوصا من مؤلفات كبار في فقه الحديث، كلها اليوم مطبوعة منشورة بأيدي الناس.

فقد اعتمد ابن صاحب الصلاة، في بناء شرحه للأحاديث وبيان أحكامها، حسب ما وُجد من أجزاء الكتاب، على تسعة مصادر، في السِّفْر الذي هو من الأسفار الأولى، وفي السفرين التاسع والعاشر، ووجَدْتُ له مصدرا آخر زائدا على تلك التسعة، في السفرين الخامس والسادس، تلك عشرة كاملة. وربما يكون له مصادر أخرى فيما لم نصل إليه من سائر أجزاء الكتاب.

وهذه المصادر تمتد في الزمن من نهاية القرن الرابع إلى نصف السادس، وأصحابها أئمة أعلام كبار من اللغويين والفقهاء والمحدثين، وهم:

1. أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي (ت.388هـ)[2].

---

(1) قبس من عطاء المخطوط المغربي: (948/2).

(2) ترجمته في: معجم الأدباء: (1205/3). معجم البلدان: (414/1). وفيات الأعيان: (214/2). تذكرة الحفاظ، للذهبي: (209/3). سير أعلام النبلاء: (23/17). العبر، للذهبي: (41/3). البداية والنهاية: =

2. أبو عبيد أحمد بن محمد العبدي الهروي (ت.401 هـ)[1].

3. أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت.421 هـ)[2].

4. أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي (ت.449هـ)[3].

5. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت.463 هـ)[4].

6. أبو الوليد سليمان بن خلف التميمي الباجي (ت.474 هـ)[5].

7. أبو الحسن علي بن محمد الربعي اللخمي (ت.478 هـ)[6].

= (324/11). طبقات الحفاظ: (404/1). كشف الظنون: (108/1-545)، (1005/2-1032-1205-1410-1439-1739-1908). النجوم الزاهرة: (199/4). معجم المؤلفين: (62/2).

(1) ترجمته في: معجم البلدان: (322/1). وفيات الأعيان: (95/1). سير أعلام النبلاء: (146/17). العبر: (77/3). البداية والنهاية: (344/11). طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: (84/4). طبقات المفسرين للأدنه وي: (95). شذرات الذهب: (161/2). كشف الظنون: (1205/2-1206-1207). معجم المؤلفين: (150/2).

(2) ترجمته في: تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب: (31/11). وفيات الأعيان: (219/3). سير أعلام النبلاء: (429/17). العبر: (151/3). البداية والنهاية: (32/12). الديباج المذهب، لابن فرحون: (261). شذرات الذهب: (223/2). معجم المؤلفين: (222/6).

(3) ترجمته في: ترتيب المدارك: (160/8). الصلة: (394/2). سير أعلام النبلاء: (47/18و63). العبر: (221/3). الديباج المذهب: (298). شذرات الذهب: (283/2). كشف الظنون: (119/1). معجم المؤلفين: (87/7). شجرة النور: (114).

(4) ترجمته في: جذوة المقتبس، للحميدي: (344). رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم، ضمن «رسائل ابن حزم الأندلسي»: (179/2). ترتيب المدارك: (127/8). الصلة: (640/2). سير أعلام النبلاء: (153/18). العبر: (257/3). البداية والنهاية: (104/12). الديباج المذهب: (440). شذرات الذهب: (314/2).

(5) ترجمته في: ترتيب المدارك: (117/8). الصلة: (197/1). السير: (535/18). العبر: (282/3). البداية والنهاية: (122/12). الديباج: (197). شذرات الذهب: (344/2).

(6) ترجمته في: ترتيب المدارك: (109/8). معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، للدباغ وابن ناجي: (199/3). الحلل السندسية في الأخبار التونسية، لمحمد بن الوزير: (336). الديباج: (298). شجرة النور: (117). معجم المؤلفين: (197/7).

8. أبو الوليد محمد أحمد بن أحمد بن رشد الجد القرطبي (ت.520 هـ)[1].

9. أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت.536 هـ)[2].

10. أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي الأندلسي ثم السبتي (ت.544 هـ)[3].

وقد صرح المؤلف بأسماء مصادره عن هؤلاء الأئمة إلا الخطابي فسمى مصدره عنه «كتاب الخطابي»، وابن بطال، وسمى مصدره عنه «كتاب ابن بطال». وجعل لهذه المصادر رموزا وعلامات، لعله أراد أن يستغني بها عن التطويل بذكر أسماء مؤلفيها، فجعل للمعلم (ز)، ولإكمال المعلم (ع)، ولكتاب الخطابي (ط)، ولكتاب ابن بطال (ب)، وللاستذكار (س)، وللمنتقى (ج)، ولشرح الرسالة لعبد الوهاب (هـ)، وللبيان والتحصيل (ش)، وللغربيين (و)[4]، وفي السفرين الخامس والسادس زاد تبصرة اللخمي ورمز لها (ص)[5].

وهذا تعريف بهذه المصادر العشرة لابن صاحب الصلاة في شرح الأحكام:

---

(1) ترجمته في: الغنية، للقاضي عياض: (54). الصلة: (546/2). سير أعلام النبلاء: (501/19). العبر: (47/4). الديباج: (373). شذرات الذهب: (62/2). معجم المؤلفين: (228/8).

(2) ترجمته في: فهرس عبد الحق ابن عطية: (107). الغنية: (65). فهرسة ابن خير: (165 – 210). معجم البلدان: (40/5). وفيات الأعيان: (285/4). سير أعلام النبلاء: (104/20). العبر: (100/4). الديباج: (374). شذرات الذهب: (114/2). أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري: (165/3). تقديم الشيخ محمد الشاذلي النيفر لكتاب المعلم بفوائد مسلم للمازري، ففيه ترجمة له مفصلة: (1/8 – 104).

(3) ترجمته في: التعريف بالقاضي عياض لولده محمد، جميعه. الصلة: (429/2). وفيات الأعيان: (483/3). سير أعلام النبلاء: (212/20). العبر: (122/4). الديباج: (270). أزهار الرياض في أخبار عياض، جميعه. شذرات الذهب: (138/2). وغير هذه المصادر كثير أحصاه الشيخ محمد بن تاويت الطنجي في تقديمه لترتيب المدارك.

(4) شرح الأحكام: ج10 لوحة 1.

(5) شرح الأحكام: ج5 لوحة العنوان، وانظر في النقل عن تبصرة اللخمي: شرح الأحكام: 4/5-8-90، و(253/6-254).

1. كتاب الخطابي:

تقدم أن ابن صاحب الصلاة لم يصرح باسم كتاب الخطابي الذي نقل منه في «شرح الأحكام»، وإنما وسمه بـ«كتاب الخطابي» لكن عند مقابلة نقوله وجدت أن المراد به كتاب «معالم السنن»، ورمز له بحرف (ط).

وهو مؤلف في شرح سنن أبي داود[1]: أوضح فيه الخطابي ما أشكل من متون ألفاظ كتاب السنن، وشرح ما استغلق من معانيه، وأبان وجوه أحكامه. وهو مطبوع. وقد لخصه الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة (765 هـ)، وسماه «عجالة العالم من كتاب المعالم»[2].

2. كتاب الغريبين:

وصفه ابن الأثير فقال بعد أن ذكر جهود العلماء قبله في هذا الفن: «فلما كان زمان أبى عبيد أحمد بن محمد الهروي، صاحب الإمام أبي منصور الأزهري اللغوي، وكان في زمن الخطابي، وبعده وفي طبقته، صنف كتابه المشهور السائر في الجمع بين غريبي القرآن العزيز والحديث، ورتبه مقفى على حروف المعجم، على وضع لم يسبق في غريب القرآن والحديث إليه، فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها وأثبتها في حروفها وذكر معانيها.. ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدمه عصره من مصنفي الغريب، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن في واحد من الكتب المصنفة قبله، فجاء كتابه جامعا في الحسن بين الإحاطة والوضع، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب.. فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار، وصار هو العمدة في غريب الحديث

(1) فهرسة ابن خير: (170). كشف الظنون: (545/1).
(2) كشف الظنون: (1005/2).

والآثار..»[1]. وعليه أدار ابن الأثير كتابه، إلى جانب كتاب «المغيث في غريب القرآن والحديث»، لأبي موسى المديني. وقد طبع كتاب الغريبين بتحقيق محمود محمد الطناحي، سنة (1390 هـ) بالقاهرة، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي.

وسماه ابن صاحب الصلاة، ورَمَزَ له بحرف (و).

3. شرح الرسالة لعبد الوهاب:

اعتمد ابن صاحب الصلاة شرح القاضي عبد الوهاب على الرسالة لابن أبي زيد القيرواني (ت.386 هـ)، وسماه ورمز له بحرف (هـ). وهو أول شرح للرسالة كما ذكر أبو العباس أحمد بن محمد القلشاني (ت.863 هـ) في شرحه لها المسمى «تحرير المقالة في شرح الرسالة»[2]، وقد احتفل القاضي بالرسالة فمدحها في أبيات فقال[3]:

رسالةُ علم صاغها العَلَمُ النهد ... قد اجتمعت فيها الفرائض والزهدُ

أصول أضاءت بالهدى فكأنما ... بدا لعيون الناظرين بها الرُّشدُ

وفي صدرها علمُ الديانة واضحًا ... وآدابُ خيرِ الخلق ليس لها نِدُّ

لقد أَمَّ بانيها السدادَ فذِكْرُهُ ... بها خالدٌ ما حَجَّ واعتمر الوفدُ

ومن شرح الرسالة نسخة بالخزانة العامة بالرباط (رقم 625 ق)، تشتمل على الأجزاء: الثالث والرابع والخامس. وقد طبع منه قطعة في جزئين تشتمل على بعض أبواب الصلاة وأبواب الصيام والزكاة والحج والعمرة، نشرتها دار ابن حزم سنة 1428 هـ.

---

(1) النهاية: (1/8- 9).

(2) أنظر تقديم الدكتور أحمد سحنون لكتاب تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة لأبي عبد الله الحطاب: (38).

(3) معالم الإيمان: (112/3).

4. كتاب ابن بطال:

رمز له ابن صاحب الصلاة بحرف (ب)، وسماه «كتاب ابن بطال»، وبمقابلة نقوله وجدت أنه ينقل من شرحه على صحيح البخاري. وقد أكثر النقل منه بحيث فاق به النقل من غيره.

والكتاب طبع بتحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، طبعة دار الرشد في الرياض سنة 1420هـ.

5. الاستذكار:

وسَمَّاهُ ابن صاحب الصلاة ورَمَزَ له بحرف (س).

وهو كتاب (الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار)، للحافظ ابن عبد البر القرطبي قصد به أن يشرح فيه الموطأ على وجهه ونسق أبوابه، وفي ذلك يقول في مقدمة الاستذكار، مبينا طريقته فيه: «أما بعد فإن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به من إخواننا، نفعهم الله وإيانا مما علمنا، سألونا في مواطن كثيرة مشافهة، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتبة، أن أصرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأحذف لهم منه تكرار شواهده وطرقه، وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللَّذَيْن قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد، بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه، واختاره من أقاويل سلف أهل بلده، الذين هم الحجة عنده على من خالفهم، وأذكر على كل قول رسمه وذكره فيه، ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه، حتى يتم شرح كتابه الموطأ مستوعبا مستقصى، بعون الله، إن شاء الله، على شرط الإيجاز

والاختصار، وطرح ما في الشواهد من التكرار، إذْ ذلك كله مبسوط في كتاب التمهيد، والحمد لله»[1].

والكتاب مطبوع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ونشر دار قتيبة بدمشق ودار الوعي بحلب، عام 1414.

6. المنتقى:

وسمَّاهُ ابن صاحب الصلاة ورَمَزَ له بحرف (ج).

ألفه أبو الوليد الباجي لشرح الموطأ، وهو أوسط شروحه عليه، قال المقري: «ذهب فيه مذهب الاجتهاد، وإبراز الحجج، وهو مما يدل على تبحره في الفنون»[2]، وهو مطبوع.

7. التبصرة:

لأبي الحسن اللخمي، قال القاضي عياض: «له تعليق كبير على المدونة، سماه (التبصرة)، مفيد حسن، وهو مغرى بتخريج الخلاف في المذهب، واستقراء الأقوال، وربما تبع نظره، فخالف المذهب فيما ترجح عنده، فخرجت اختياراته في الكثير عن قواعد المذهب»[3].

و قد قال بعض المغاربة في مدح ألفية ابن مالك، مُعَرِّضًا بتبصرة اللخمي[4]:

لقد مَزَّقَتْ قَلْبِي سِهَامُ جُفُونِهَا كَمَا مَزَّقَ اللَّخْمِيُّ مَذْهَبَ مَالِكِ

(1) مقدمة كتاب الاستذكار.
(2) نفح الطيب: (77/2).
(3) ترتيب المدارك: (109/8).
(4) نفح الطيب: (232/2).

والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، وإصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، طبعة دار ابن حزم عام 1433 هـ.

اعتمده ابن صاحب الصلاة وسماه ورمز له بحرف (ص)، وهو المصدر المتم العشرة، ينقل منه في السفرين الخامس والسادس، وليس منه شيء في التاسع والعاشر، ولا في السفر الذي يعد في الأسفار الأولى.

8. «البيان والتحصيل» و«المقدمات الممهدات»:

تقدم أن ابن صاحب الصلاة اعتمد كتاب «البيان والتحصيل» لابن رشد، وسمَّاه ورمز له بحرف (ش)، حسب ما ورد في اللوحة الأولى من السفر العاشر، لكن عند المقابلة وجدت أن بعض نقوله، وعددها أربعة، ليست في البيان والتحصيل وإنما هو في «المقدمات الممهدات»، بل إن غالب ما ينقله من البيان موجود في المقدمات بلفظه، وهو في البيان بمعناه، أو مختصراً.

وعليه فهو ينقل من الكتابين معا لا من أحدهما، وهما مطبوعان منشوران بأيدي الناس.

9. المعلم بفوائد مسلم:

اعتمده ابن صاحب الصلاة في شرح الأحكام، وسماه ورمز له بحرف (ز)، وهو من الأعمال المغربية في العناية بصحيح الإمام مسلم، فريد في بابه، وهو من أول شروح مسلم؛ لأنه لم يسبقه سابق إلى شرحه، وإنما شرحه بعض معاصريه مثل شرح أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت.529 هـ)، واقتصر فيه على الغريب وسماه (المفهم في شرح غريب صحيح مسلم)، وشرح قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن

محمد الأصفهاني الحافظ ت.535 هـ)، وشرحه هذا أكمل به شرح ابنه الذي اخترمته المنية سنة (526 هـ)، قبل أن يتم شرحه للصحيحين، فأتمه والده قوام السنة[1].

ولم يكتب لهذين الشرحين البقاء كما كتب لشرح المازري المسمى (الـمُعْلِم بفوائد مسلم)، ولم يؤلفه صاحبه وإنما أُخذ عن دروسه، فهو من إملائه تلقاه عنه بعض تلاميذه، فمنه ما نقل باللفظ، ومنه ما نقل بالمعنى، وجاء في أوله: «هذا كتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن علي المازري، رضي الله عنه، حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج، رحمه الله، في شهر رمضان المكرم من سنة تسع وتسعين وأربعمائة، منقولا ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيده الله، وأكثره بمعناه»[2]، فلم يكن الإمام يقصد إلى تأليفه، وإنما كان السبب فيه أنه قرئ عليه كتاب مسلم في السنة المذكورة، فتكلم على نقط منه، فلما فرغ من القراءة عرض عليه الأصحاب ما أملاه عليهم فنظر فيه وهذبه، فهذا كان سبب جمعه[3].

والكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، طبعة دار الغرب الإسلامي عام 1408.

10. إكمال المعلم بفوائد مسلم:

اعتنى القاضي عياض بكتاب الإمام المازري «المعلم»، فألف كتابه «إكمال المعلم»، قاصدا به أن يكمل ما تعلق بصحيح مسلم من جميع الوجوه. فكانت طريقته

(1) المعلم: (126/1).

(2) المعلم: (181/1).

(3) أنظر التكملة: (312/2)، ترجمة عبيد الله بن عبد الله ابن عيشون المعافري.

أن يذكر ما ذكره الأصل، وهو المعلم، ثم يعقب عليه بكلامه، وانصرفت عنايته إلى تتميم شرح المعاني الحديثية، والعناية بالكلام على الإسناد[1].

واعتمده ابن صاحب الصلاة في شرح الأحكام، وأكثر النقل منه، وهو في ذلك يأتي بعد كتاب ابن بطال، وسمَّاه ورَمَزَ له بحرف (ع). وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، ونشرته دار الوفاء بمصر، سنة 1419 هـ.

منهج ابن صاحب الصلاة في شرح الأحكام:

الكتاب مرتب على أبواب الفقه، على ترتيب أصله الأحكام الصغرى لابن الخراط، فيورد المؤلف ما تحت الباب من الحديث ويُتبعه بما قيل في فقهه مُصَدَّرا بعلامة مصدره، وأحيانا ينقل النص بدونها.

وأما طريقة النقل عن مصادره فتارة باللفظ، وهو الغالب عليه، وأخرى بالمعنى.

وتتفاوت النقول بين طويل وقصير، وقد يشغل الطويل صفحات تصل أحيانا إلى ثلاث، وقد وقع له التكرار في مواضع.

والكتاب خلو من كلام مؤلفه، فليس فيه إلا كلام غيره ممن نقل عنهم، إلا ما كان من كلام يربط بين تلك النقول، كقوله: «وقد تقدم هذا»، وقوله: «قد مضى الكلام في السلام وما يتعلق به، وأما المصافحة»، ونحوه، وبعده يضع علامة النقل، ثم يورده، وقوله: «أما التسليم على النساء فيأتي ذكره»، وما أشبه ذلك.

على أن نقل المؤلف من مصادره يُعد اختيارا له فيُنَزَّلُ منزلة رأيه ومذهبه.

---

(1) المعلم: (1/133- 135).

فصل في وصف نسخ مخطوط شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة

وقفت من نسخ المخطوط على ما يلي:

✓ **نسخة خزانة الجامع الكبير بمكناس:**

وتشتمل على ثلاثة أجزاء:

1. جزء من الأجزاء الأولى، برقم (355).

عدد أوراقه (124) ورقة من القطع الكبير. مسطرته 19/ 26 وتضم اللوحة منه 29 سطرا، متوسط كلمات كل سطر بين 20 و23 كلمة.

وهذا الجزء خال من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

وهو في حالة سيئة، قد أكلَتْ حواشِيَهُ الأَرَضَةُ وذهب غالبُ سطوره، فلا يُقرأ إلا وسط لوحاته، وهو مبتور الأول والآخر. وأوله، فيما يُقْرَأُ منه قولُ المؤلف: «... وقوله فإنما هو شيطان. الحديث»[1].وآخره الكلام على تحية المسجد والإمام يخطب يوم الجمعة. ويشتمل على بعض أبواب الصلاة، وهي:

-باب ذكرتُ أول الموجود منه قبلُ، لا يعرف عنوانه.

-باب في الجمع والقصر.

-باب ذكر صلاة الخوف.

-باب في الوتر وصلاة الليل.

(1) يظهر أنه يشرح حديث أبي سَعِيدٍ الخدري رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». البخاري في كتاب الصلاة: بَابٌ: يَرُدُّ المُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

-باب في ركعتي الفجر وصلاة الضحى والتنفل في الظهر والعصر والمغرب والعشا.

-باب في صلاة الاستسقا.

-باب في صلاة الكسوف.

-باب لم يسم، مضمون الكلام فيه عن سجود التلاوة، مبتور الأول.

-باب في الجمعة. مبتور الآخر، وبه انتهى الموجود من هذا الجزء.

2. الجزءان التاسع والعاشر في مجموع برقم (130):

منه مصورة على شريط (ميكروفيلم) رقم (7035) بالخزانة العامة، بالرباط.

عدد أوراق هذا المجموع (230) ورقة من القطع الكبير. مسطرته 20/ 28 وتضم اللوحة منه 27 سطرا، متوسط كلمات كل سطر بين 20 و23 كلمة. مكتوب بخط مغربي مجوهر مقروء، باللون الأسود وكتبت بالأحمر عناوين الأبواب وعلامات المصادر. أصابته الأرضة في بعض لوحاته. ولا يعرف اسم ناسخه ولا تاريخ نسخه. وهو مبتور أول التاسع وآخر العاشر.

وفي بعض لوحاته بياض في مواضع منها: في الجزء التاسع: لوحات: 17-19-22-271-276-278. وفي الجزء العاشر: لوحات: 6-24-42-46-123-126-141.

وهذه النسخة مقابلة على الأصل أو على نسخة مقابلة على الأصل، يدل على ذلك وجود رمز المقابلة، كما في الجزء العاشر لوحات: 2-3-15-17-23-40-166، وغيرها.

وقد اشتملت على رموز استعملها الناسخ، منها رمز التخريج واللَّحَق للساقط من المتن.

فأما الجزء التاسع: فهو في (140) ورقة، مبتور الأول. أوله: «.. أن له مالا غيرهم ووجه قول ابن نافع تعلقه بلفظ حديث إسماعيل ابن علية وحماد بن زيد..»، وآخره: «.. كما ذكرنا في الزنى تم السفر التاسع من شرح الأحكام للفقيه ابن صاحب الصلاة والحمد لله رب العالمين يتلوه بحول الله وقوته في العاشر باب حد الخمر وصلى الله على مولانا محمد وءاله وصحبه وسلم»، ويشتمل على الكتب التالية:

-كتاب لا يعرف عنوانه، وهو في البيوع، يقع في 61 لوحة، من اللوحة 1 إلى 61.

-كتاب الديات والحدود، في 136 لوحة، من اللوحة 61 إلى 196.

-باب في حد الزاني، في 51 لوحة، من اللوحة 196 إلى 246.

-باب في القطع، في 35 لوحة، من اللوحة 246 إلى 280.

وأما الجزء العاشر: فهو في (90) ورقة، مبتور الآخر. أوله في ثاني لوحة بعد لوحة العنوان والفهرس: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على مولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم باب الحد في الخمر قوله عن حضين بن المنذر أبو ساسان. ع حضين بالضاد معجمة..»، وآخره: «ب وزعم بعض أهل البدع أن قوله عليه السلام لا عدوى يعارض.. فيكون.. ذلك يصحح».

-وأبوابه الإثنا عشر التي اشتمل عليها، كما يظهر من المكتوب على اللوحة الأولى، لا توجد كلها، لأن آخر باب يوجد في الكتاب هو «باب في الطب»، وقد ذهب آخره، وذهب معه ثلاثة أبواب أخرى هي: «باب في قتل الحيات والوزغ»، و«باب في السعادة والشقاوة والمقادير»، وباب في الرؤيا»، فبقي من الكتاب تسعة أبواب هي:

-باب الحد في الخمر، في 14 لوحة، من اللوحة 2 إلى 15.

-باب في الأطعمة، في 26 لوحة، من اللوحة 15 إلى 40.

-باب في الأشربة، في 26 لوحة، من اللوحة 40 إلى 65.

-باب في اللباس والزينة، في 53 لوحة، من اللوحة 65 إلى 117.

-باب في الأسماء والكنا، في 7 لوحات، من اللوحة 117 إلى 124.

-باب في السلام والاستيذان، في 19 لوحة، من اللوحة 124 إلى 142.

-باب في العطاس والتثاؤب، في 8 لوحات، من اللوحة 142 إلى 150.

-باب في الأمراض وما يصيب المسلم، في ثمان لوحات، من اللوحة 150 إلى 157.

-باب في الطب، الباقي منه في 24 لوحة، من اللوحة 157 إلى 180.

✓ **نسخة الخزانة الحسنية بالرباط:**

في مجموع برقم (5084) يضم السفرين الخامس والسادس، وتاريخ نسخه كما بآخر السادس: «أواسط جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وتسعمائة» 991هـ. ويقع في (284) لوحة، مسطرته: 20/ 30، عدد الأسطر في اللوحة 31 سطرا، متوسط كلمات السطر بين 20 و23 كلمة. أوراقه مخرومة الحواشي أصابَ الخرْمُ المكتوبَ في بعضها. وعلى الحواشي في لوحاته توقيفات وطرر وتعليقات، مبدوءة بعلامة: «قف» أو «ط». مكتوب بخط مغربي مجوهر، على ورق من القطع الكبير، متنه باللون الأسود، وأسماء وعناوين الأبواب، وعبارة: «قوله»، بالأحمر. وخط هذه النسخة شبيه بخط نسخة مكناس بل قد يكون لنفس الناسخ.

فأما السفر الخامس: فيقع في (135) لوحة (من 1 إلى 135). أوله بعد لوحة العنوان والفهرس: «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله... الخامس... الأسفار لشرح أحكام عبد الحق. كتاب الحج. في معرفة اشتقاق اسم الحج». وآخره: «تم السفر الخامس يتلوه بحول الله بقية الجهاد المذكور فيه بعد هذا قوله كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وأشجع الناس والحمد لله رب العالمين».

ويشتمل على كتاب الحج وكتاب الجهاد.

وأما السفر السادس: فيقع في (149) لوحة (من 136 إلى 284). أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم.. صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، باب قوله كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وأشجع الناس». وآخره: «تم السفر السادس بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد نبيه وعبده ورضي الله عن الأئمة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده وسلم وشرف وكرم، أواسط جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وتسعمائة».

ويشتمل على: بقية كتاب الجهاد، وباب الصلح والجزية، وكتاب الأيمان والنذور، وكتاب الصيد والذبائح والضحايا والعقيقة، وباب في العقيقة، وباب في الختان، وكتاب النكاح.

فعسى الله أن يأتي بالفتح منه لكشف حقيقة مؤلف هذا الكتاب وتحقيقه ونشره في الناس، والله الموفق لا رب سواه.

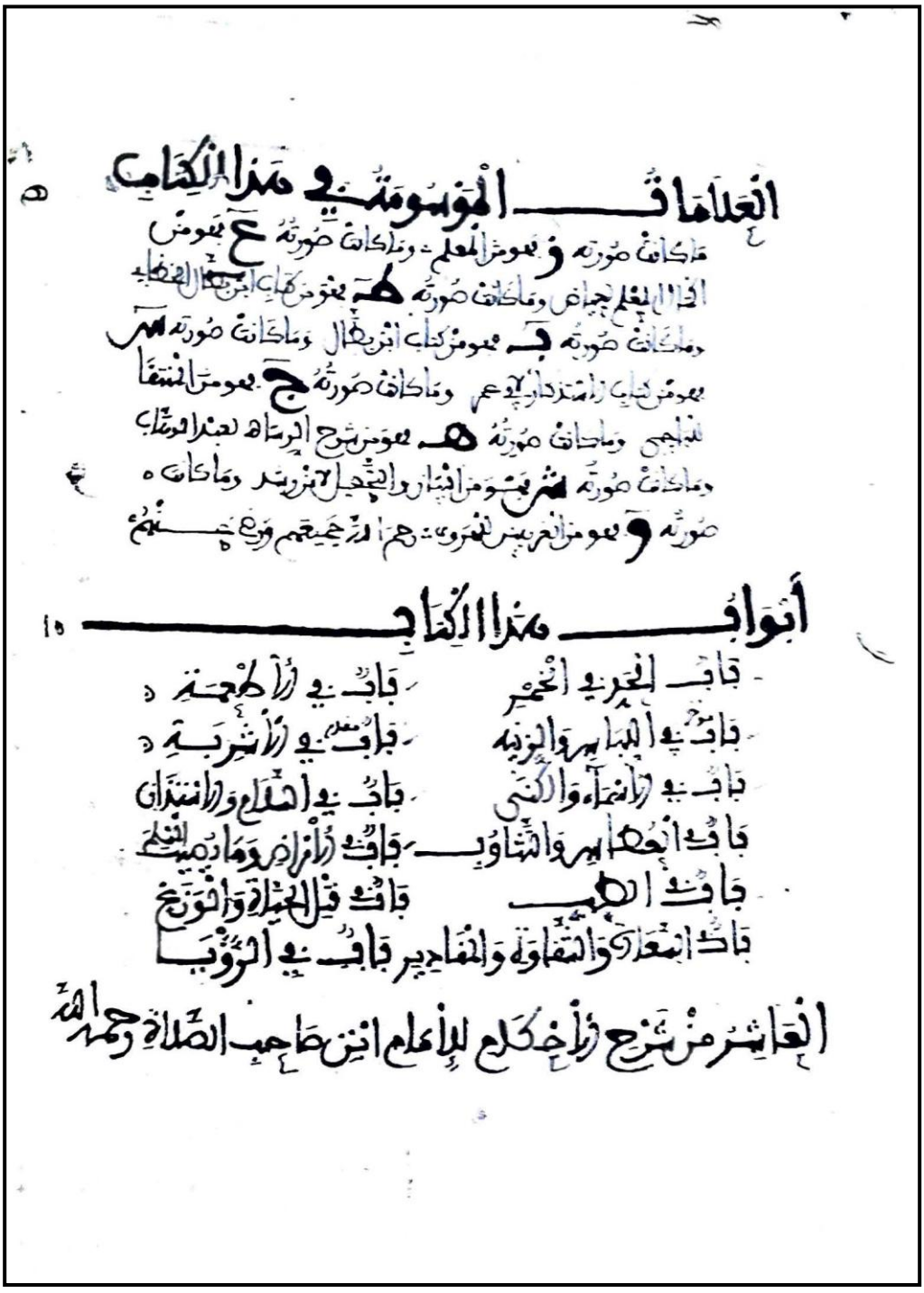

لوحة العنوان من السفر العاشر لشرح الأحكام لابن صاحب الصلاة – نسخة مكناس

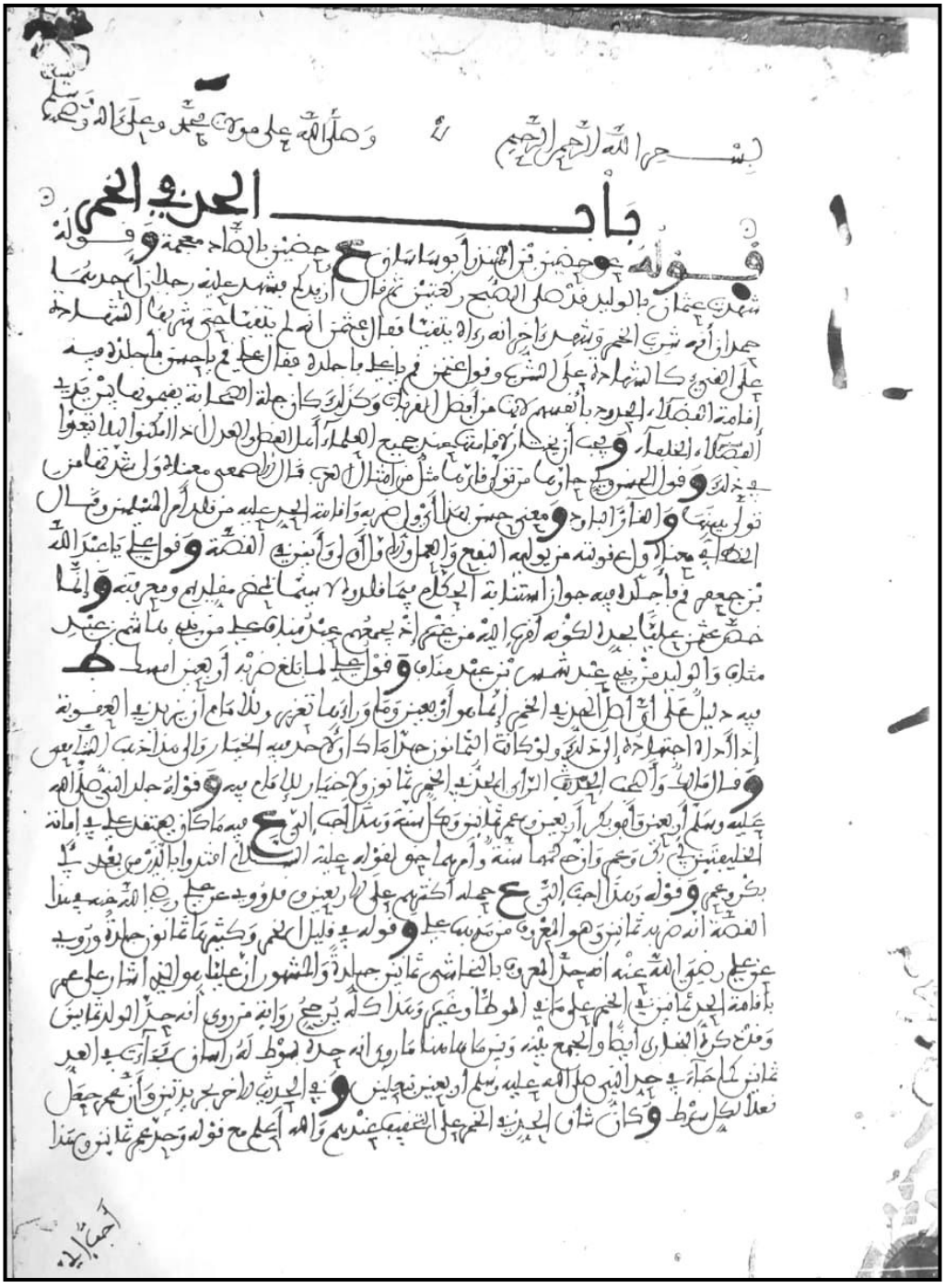

اللوحة الأولى من السفر العاشر لشرح الأحكام لابن صاحب الصلاة – نسخة مكناس

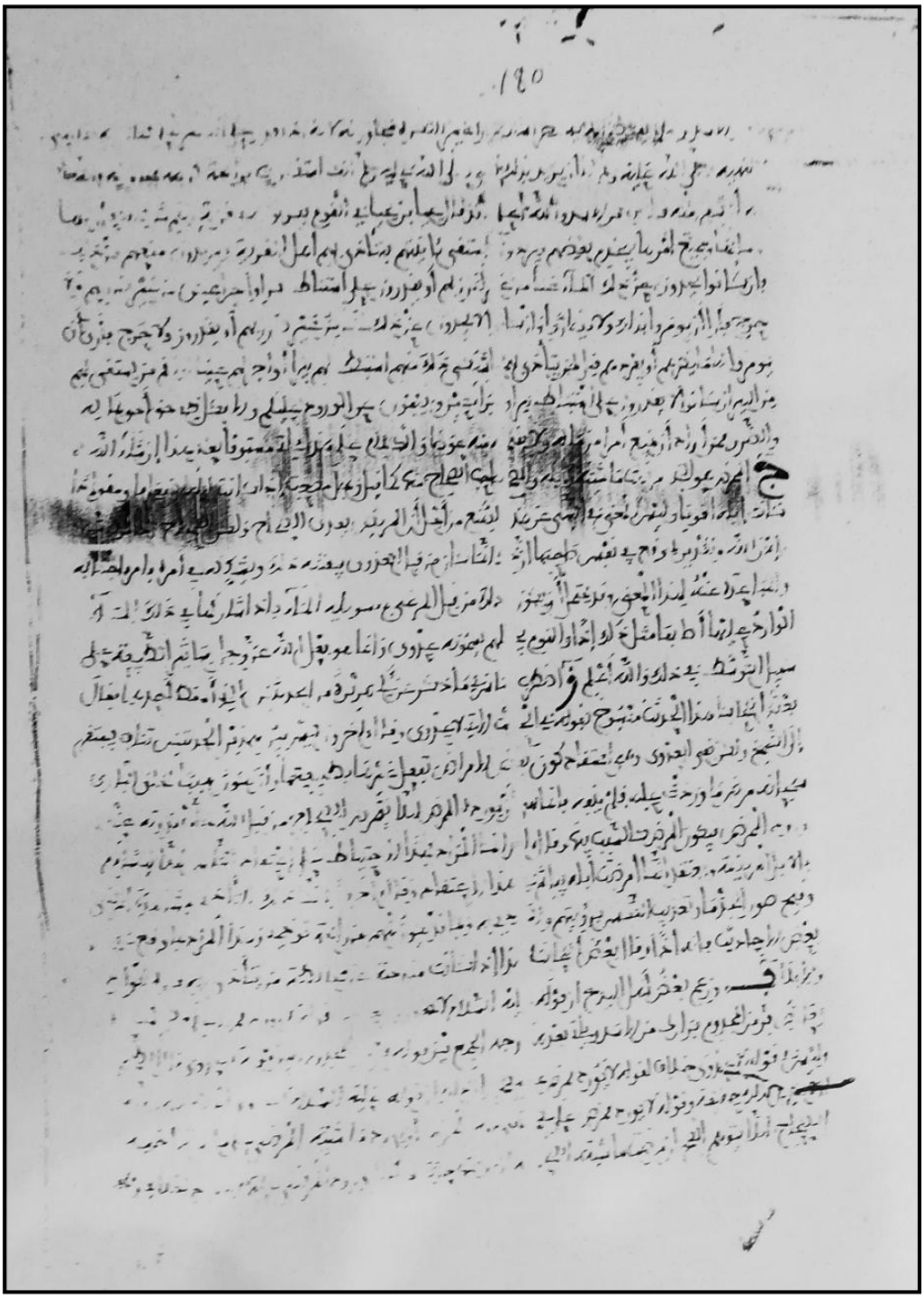

اللوحة الأخيرة من السفر العاشر لشرح الأحكام لابن صاحب الصلاة – نسخة مكناس

فهرس المصادر

المخطوطة:

1. الأحكام الشرعية لعبد الحق الإشبيلي:

-نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (1862ك)، الجزء الأول والثاني.

-نسخة الخزانة الحسنية رقم (5380) الجزء الخامس والسابع.

-نسخة رقم (10999)، الجزء الأول والثالث.

-نسخة رقم (5682)، الجزء الأول.

-نسخة من الوسطى، كاملة رقم (235).

2. شرح الأحكام لابن صاحب الصلاة:

-نسخة خزانة الجامع الكبير بمكناس، في مجموع برقم (130) ولها مصورة على شريط (ميكروفيلم) رقم (7035) بالخزانة العامة بالرباط، وتضم السفرين التاسع والعاشر.

-نسخة أخرى بنفس الخزانة، برقم (355)، وتضم جزءا من الأجزاء الأولى، في أبواب الصلاة.

-نسخة الخزانة الحسنية في مجموع برقم (5084) يضم السفرين الخامس والسادس.

3. شرح الرسالة للقاضي أبي محمد عبد الوهاب البغدادي، نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم (625ق).

المطبوعة:

4. أخبار الفقهاء والمحدثين، لمحمد بن حارث الخشني، تحقيق آبيلا ولويس مولينا، مدريد 1992م.
5. أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الخامسة، 1410 هـ.
6. أزهار الرياض في أخبار عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، بين المغرب والإمارات.
7. أعلام مالقة، لأبي عبد الله بن عسكر وأبي بكر بن خميس، تقديم وتخريج وتعليق: الدكتور عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
8. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ، للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،1407 هـ.
9. إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الأولى، 1419 هـ.
10. أليس الصبح بقريب للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.
11. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.
12. برنامج الوادياشي شمس الدين محمد بن جابر، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980م.
13. بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، لأبي زكريا يحيى بن خلدون، تحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية بالجزائر، 1400 هـ.

14. تاريخ ابن يونس المصري، لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
15. التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، عبد الرحمن علي الحجّي، دار القلم، الطبعة الخامسة، 1418 هـ.
16. تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، الترجمة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1403هـ/ 1983م.
17. تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي ابن الفرضي، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1408 هـ.
18. تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت.
19. تاريخ علماء إفريقية، لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني الأندلسي، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1415 هـ.
20. تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة لأبي عبد الله الحطاب، تحقيق أحمد سحنون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1409 هـ.
21. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، حيدر آباد الدكن 1955م.
22. ترتيب المدارك للقاضي عياض، تحقيق جماعة من العلماء، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى، (1965م –1983م).
23. التعريف بالقاضي عياض لولده محمد.

24. تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1406 هـ.
25. التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، الطبعة الأولى، 1410 هـ.
26. التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله ابن الأبار القضاعي، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر بيروت، 1995م.
27. الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
28. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحُمَيْدِي، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، 1429 هـ.
29. الحلل السندسية في الأخبار التونسية، لمحمد بن الوزير.
30. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية، 1972م.
31. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون إبراهيم بن نور الدين، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.
32. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري (ت.799)، تحقيق وتعليق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

33. الذيل والتكملة، لابن الملك المراكشي، السفر السادس، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م.
34. الذيل والتكملة، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الأول، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت.
35. الذيل والتكملة، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الخامس، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
36. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الرابعة، 1406 هـ.
37. رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1981م.
38. سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة التاسعة، 1413 هـ.
39. شجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف، دار الفكر.
40. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، حققه محمود الأرناؤوط.
41. شرح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
42. صلة الصلة لأبي جعفر ابن الزبير الغرناطي، تحقيق عبد السلام الهراس، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

43. الصلة، لأبي القاسم خلف ابن بشكوال، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414 هـ.

44. طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ.

45. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، الطبعة الثانية، 1992م.

46. طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، تحقيق عبد العليم خان عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ.

47. طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

48. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1948م.

49. عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة، لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، الغبْرِيني، حققه وعلق عليه عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1979م.

50. العواصم من القواصم، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الاشبيلي، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

51. الغنية، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، 1402هـ.

52. فهرس ابن عطية، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ.

53. فهرسة ابن خير أبي بكر محمد الإشبيلي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

54. قبس من عطاء المخطوط المغربي، للفقيه محمد المنوني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1999 م.

55. قضاة قرطبة، لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني الأندلسي، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1415.

56. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية بيروت، 1413هـ.

57. مخطوطة في الطب النبوي بمكناس، لابن صاحب الصلاة، للأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: العدد 90، سنة 2000م.

58. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس) لأبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد البناهي، نشر ليفي بروفنسال، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984 م.

59. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لأبي زيد عبد الرحمن الدباغ وابن ناجي وأبي الفضل ابن ناجي، تصحيح وتعليق إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية، 1388هـ.

60. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبد الله شهاب الدين عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.

61. معجم البلدان، لأبي عبد الله شهاب الدين عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.

62. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957م.

63. معجم شيوخ أبي عبد الله الشمس الذهبي، تحقيق روحية عبد الرحمن السيوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.

64. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للشمس الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.

65. المعلم بفوائد مسلم للإمام أبي عبد الله المازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1992 م.

66. مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة، مارس 2014 م.

67. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن ابن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

68. نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، تأليف سالم بن عبد الله الخلف، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ/ 2003م.

69. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري، تحقيق إحسان عباس دار صادر بيروت، 1968 م.
70. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، عناية وتقديم الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، 2000.
71. هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى بغداد، طبعة إسطنبول، 1951م.
72. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لشمس الدين ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، 1968.

الفقيه أبو عبد الله ابن العطار القرطبي (ت 399هـ) وكتاب الوثائق والسجلات

مصطفى بن الحبيب المعتصم
أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – ورزازات
وباحث في التراث الفقهي المالكي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد: فإن علم الوثائق والشروط من أشرف العلوم قدرا، وأعلاها منزلة، إذ به تصان الأعراض وتحفظ الأموال والحقوق، وبه تحسم الخصومات، وتفض النزاعات، وما فتئ أهل العلم ينوهون به في مجالسهم، ويشيدون به في كتبهم.

وفي ذلك يقول ابن بري: «وقد سلف للأئمة رضي الله عنهم اعتناء بكتب الوثائق، وانتحله أكابر المفتين، وأهل الشورى من كبار الأندلسيين، وغيرهم»[1].

وقال ابن فرحون: «هي صناعة جليلة شريفة، وبضاعة عالية منيفة، تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية، وحفظ دماء المسلمين وأموالهم، والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم، ومجالسة الملوك والاطلاع على أمورهم وعيالهم، وبغير

(1) المنهج الفائق للونشريسي (35/2).

هذه الصناعة لا ينال أحد ذلك، ولا يسلك هذه المسالك»[1].

وقال الونشريسي: «اعلم أن علم الوثائق من أجل العلوم قدرا، وأعلاها إنافة وخطرا، إذ بها تثبت الحقوق، ويتميز الحر من الرقيق، ويتوثق بها، ولذا سميت معانيها وثاقا، وقد وقعت الإشارة إلى كثير من مقدماتها ولواحقها في كتاب الله ﷻ»[2].

ولهذه المنزلة العظيمة، والمرتبة الرفيعة لعلم الوثائق اتجهت إليه عناية العلماء منذ فجر الإسلام، وكثرت فيه التصانيف وتعددت، ودونت فيه الدواوين واختلفت، وكان لأهل الأندلس في ذلك القِدْح المعلّى، والنصيب الأوفر من العناية والاهتمام، وبزوا غيرهم في إتقان أصوله، وضبط قواعده، وإحكام مسائله، وكانوا من أكثر الناس له فهما، وأحسنهم له إتقانا، وأرغبهم له تدريسا، وأجودهم له تصنيفا، فحازوا قصب السبق وصار الناس بعدهم عالة عليهم، وفيه انتهت الرياسة إليهم.

ومن بين الفقهاء الذين نبغوا في هذا الفن، وبزوا فيه غيرهم، الفقيه المشاور أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن العطار الأموي القرطبي ت399 هـ، الذي كانت له فيه القدم السابقة، والمزية الظاهرة، والغرة الواضحة، بما تميز به من قوة الحفظ، وجودة الفهم. فقد جلّى العديد من مشكلاته، وكشف الكثير من مخبآت مكنوناته ولطائف نكته، كل ذلك من حفظه وإملائه. وانتفع الناس بتألفيه «الوثائق والسجلات» وعولوا عليه في التدريس والتفقه.

وقد جاءت هذه الدراسة لتميط اللثام عن هذا الكتاب الذي طاله النسيان وغشيه التشويه والنقصان، لعل أنظار الباحثين تتجه إليه فتمتح من معينه، وتنتفع بدقيق مكنونه

(1) تبصرة الحكام لابن فرحون (282/1).
(2) المنهج الفائق (31/2).

-دراسة وفهما واستنباطا- ولا شك أن كتاب «الوثائق والسجلات» جدير أن يكون محط اهتمام الباحثين وقبلة للدارسين من مختلف التخصصات والمجالات سواء كانت شرعية أو لغوية أو اجتماعية، وذلك لارتباطه بالفقه العملي التطبيقي في علاقته بالمجتمع الأندلسي خاصة.

وقد انتظمت محاور هذا الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلِّف، ويضم:

المحور الأول: ترجمة مختصرة لابن العطار.

المحور الثاني: مزلته العلمية، وثناء العلماء عليه.

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلَّف، ويضم:

المحور الأول: عنوان الكتاب، ودواعي تأليفه.

المحور الثاني: منزلة الكتاب وقيمته العلمية.

المحور الثالث: مصادر الكتاب، ومنهج المؤلف فيه.

الفصل الثالث: نسخ الكتاب الخطية.

المحور الأول: نسخة تيدسي العتيقة.

المحور الثاني: نسخة القرويين.

الفصل الأول: التعريف بالمؤلِّف

المحور الأول: ترجمة مختصرة لابن العطار.

أولا: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده.

هو محمد بن أحمد بن عبيد الله بن سعيد الأموي القرطبي[1] الأندلسي المكنى بأبي عبد الله المعروف بابن العطار[2].

كانت ولادة ابن العطار سنة 330هـ في بيت كانت أسرته تسكنه بربض بن مَكْيَس[3] عند مقبرة الكلاعي مجاور الرملة.

ثانيا:شيوخه وتلاميذه.

أ-شيوخه:

1- أبوه أحمد بن عبد الله بن سعيد الأموي.

2- أبو عثمان سعيد بن أحمد بن عبد ربه[4] توفي سنة 342هـ، وقيل: سنة 356هـ.

---

(1) نسبه القفطي في المحمدون الشعراء وأشعارهم (ص68) إلى طرطوشة فقال: من أهل طرطوشة، وهو تصحيف، والصواب نسبته إلى قرطبة، وإليها ينسب في كل المصادر التي ترجمت له.

(2) انظر ترجمته في الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (108/2) وجذوة المقتبس للحميدي (ص122-123) وترتيب المدارك للقاضي عياض (148/7) والمحمدون الشعراء وأشعارهم للقفطي (ص68) وتاريخ الإسلام للذهبي (806/8) والديباج المذهب لابن فرحون (231/2).

(3) كذا في الصلة (109/2) بتحقيق بشار عواد معروف ط دار الغرب الإسلامي، وفي ط مكتبة الخانجي للصلة (460/1) بتحقيق السيد عزت العطار الحسيني: بربض أبي عيسى.

(4) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي(202/1) وترتيب المدارك للقاضي عياض (141/6-142) والديباج المذهب (392/1).

3- أبو عيسى الليثي[1]: توفي ليلة الثلاثاء لثمان خلت من رجب سنة 367هـ.

4- أبو بكر ابن القوطية[2]: توفي سنة 367هـ.

5- أبو عبد الله بن الخراز: توفي يوم الأحد لسبع خلون من شوال سنة 369هـ.

6- أبو عبد الله محمد بن خراسان الصقلي النحوي: مات بصقلية سنة 386هـ[3].

ب- تلاميذه.

1- أحمد بن محمد بن سعيد الأموي يكنى أبا عمر، ويعرف بابن الفراء [4].

2- أحمد بن محمد بن ملاس الفزاري يكنى أبا القاسم توفي سنة 435هـ[5].

3- أحمد بن إسماعيل بن دُلَيم القاضي الجَزِيري: من جزيرة ميورقة يكنى أبا عمر[6].

4- أمية بن يوسف بن أسباط من أهل قرطبة[7].

5- حكم بن محمد بن حكم بن محمد الجذامي: توفي صدر ربيع الآخر سنة 447هـ[8].

6- حيون بن خطاب بن محمد: من أهل تطيلة؛ يكنى أبا الوليد[9].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس (190/2) وسير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (267/16-268).

(2) تاريخ علماء الأندلس (78/2-79) وجذوة المقتبس (ص76) وترتيب المدارك (296/6-297).

(3) المقفى الكبير للمقريزي(622/5-623) وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (121/2) وبغية الوعاة للسيوطي(99/1) والمكتبة العربية الصقلية نصوص في التاريخ والبلدان والتراجم والمراجع جمعها وحققها المستشرق الإيطالي ميخائيل أماري(ص664-665).

(4) الصلة لابن بشكوال (87/1).

(5) الصلة لابن بشكوال (92/1).

(6) الصلة لابن بشكوال (94/1).

(7) الصلة لابن بشكوال (169/1).

(8) الصلة لابن بشكوال (210/1).

(9) الصلة لابن بشكوال (1/ 218).

7- خلف بن مسلمة بن عبد الغفور: من أهل أقليش وقاضيها، يكنى أبا القاسم[1].

8- خلف مولى يوسف بن بهلول: يعرف بالبِرْيَلي، يكنى أبا القاسم، ت 443هـ[2].

9- خلف بن محمد بن باز القيسي القرطبي الوراق، توفي سنة 437 هـ[3].

10- عبد الرحمن بن عبد الله بن حماد المجريطي، يكنى أبا المطرف، توفي سنة 407 هـ[4].

11- عبد الرحمن بن أحمد بن العاصي: يعرف بابن الْمُطورة القرطبي، توفي سنة 444هـ[5].

12- عمر بن عبيد الله بن يوسف الذهلي: من أهل قرطبة يكنى أبا حفص[6].

13- غالب بن محمد بن عبد الرحمن الهواري الأشوني: سكن إشبيلية يكنى أبا تمام[7].

14- قاسم بن محمد بن سليمان بن هلال القيسي: من أهل طليطلة يكنى أبا محمد[8].

15- محمد بن جماهر الحجري: من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله، توفي سنة 424هـ[9].

---

(1) الصلة لابن بشكوال (235/1).
(2) الصلة لابن بشكوال (1/ 237).
(3) الصلة لابن بشكوال (238/1).
(4) الصلة لابن بشكوال (407/1).
(5) الصلة لابن بشكوال (425/1).
(6) الصلة لابن بشكوال (12/2).
(7) الصلة لابن بشكوال (76/2).
(8) الصلة لابن بشكوال (95/2).
(9) الصلة لابن بشكوال (143/2).

16- محمد بن عبد الرحمن العثماني اللغوي. ويعرف بابن شِق حبّة. توفي سنة 443هـ[1].

17- هشام بن سليمان القيسي السائح: من أهل طليطلة، توفي سنة 420هـ[2].

18- هشام بن غالب بن هشام الغافقي الوثائقي، توفي سنة 438هـ[3].

19- يحيى بن عبد الله القرشي الجمحي الوهراني: توفي سنة 430 أو 431هـ[4].

ثالثا: وفاته.

توفي ابن العطار -رحمه الله- عقب ذي الحجة سنة تسع وتسعين وثلاث مائة (399هـ)، ودفن -رحمه الله- في مقبرة ابن عباس في آخرها، وصلى عليه القاضي أبو العباس ابن ذكوان، وكان الجمع في جنازته عظيما، وانتاب قبره طلاب العلم أياما، ختم قراؤهم فيها بحضرته القرآن عدة ختمات، فوزعوها بينهم، قال ابن حيان: «وذلك أمرٌ ما عهدناه من قبل عندنا»[5].

المحور الثاني: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه

أولا: منزلته العلمية.

كان ابن العطار -رحمه الله- عالما متضلعا مستبحرا[6]، خاض بحار العلم، وغاص على أسراره، فاستجلى غوامضه، واستخرج مخبآته، واستقرأ دقائقه، فبز فقهاء

(1) الصلة لابن بشكوال (160/2).

(2) الصلة لابن بشكوال (293/2).

(3) الصلة لابن بشكوال (296/2).

(4) الصلة لابن بشكوال (312/2).

(5) الصلة لابن بشكوال (109/2) وترتيب المدارك للقاضي عياض (158/7).

(6) الصلة لابن بشكوال (108/2).

وقته مع توافر عددهم، ولم يستطع أحد من أقرانه بلوغ منزلته ومكانته، وكان -رحمه الله- متفننا في علوم الإسلام، لا نظير له[1]، وكان آية في اللسان، ربانيا في الفقه، حاذقا بالشروط، بصيرا بالوثائق، عالما بالفتوى، من أهل الشورى، جيد الشعر، عارفا بالفرائض والحساب.

ولم يكن -رحمه الله- لينال هذا الفضل إلا بعون الله تعالى وتوفيقه، ثم بِهمة عالية، وجهد متواصل، وصبر وجلد، مع ما فتح الله تعالى عليه به من فهم، وحفظ، ونباهة، وذكاء، فأتاح له كل ذلك - بعد توفيق الله- مزاحمة الكبار من أهل العلم والفقه حتى شهد له أهل زمانه وغيرهم بالرسوخ والتفنن.

ثانيا: ثناء العلماء عليه.

حلاه ابن بشكوال بالفقيه المستبحر[2]، وقال: «كان فقيها عالما متيقظا، متفننا في العلوم، أديبا شاعرا، ذكيا نبيها نحويا، بصيرا بالفتوى، مقدما في الشورى، عارفا بالفرائض والحساب، واللغة والإعراب، مقدما في ذلك كله، رأسا في معرفة الشروط وعللها، متقنا لها، مستنبطا لغرائبها، مدققا لمعانيها، لا يجاريه في ذلك أحد من أهل عصره...» [3].

ونقل القاضي عياض في مداركه: «قال ابن حيان: كان هذا الرجل متفننا في علوم الإسلام ربانيا في الفقه لا نظير له حاذقا بالشروط وأملى فيها كتابا عليه معول أهل زماننا اليوم وكان يفضل فقهاء وقته بمعرفته بالنحو واللسان... وذكره الفقيه أبو عبد الله بن

(1) ترتيب المدارك (148/7).
(2) الصلة لابن بشكوال (108/2).
(3) الصلة لابن بشكوال (109/2).

عتاب فقال: ومحل أبي عبد الله في العلم معروف وهو به موصوف ولقد كان فقيها موثقا لم يحفظ أنه أخذ عليها أجرا»[1].

وقال الذهبي: «كان حافظا متيقظا أديبا شاعرا ذكيا نحويا بصيرا بالفتوى عارفا بالفرائض والحساب واللغة والإعراب رأسا في الشروط وعللها مدققا لمعانيها لا يجاريه فيها أحد»[2].

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلَّف

المحور الأول: عنوان الكتاب، ودواعي تأليفه.

أولا: عنوان الكتاب.

لم تتفق مصادر ترجمة ابن العطار على عنوان واحد لكتابه، فقد ذكر فيها بعناوين مختلفة منها:

1- «**الوثائق والسجلات**»: وقد نص عليه ابن خير في فهرسته[3]، وذكره بهذا الاسم ثم ساق سنده إليه، وعليه كان معول الباحثين الاسبانيين شالميتا وكورنيطي في إخراجهما للكتاب بهذا العنوان، ثم اشتهر بين الباحثين المعاصرين[4] بتلك التسمية.

---

(1) ترتيب المدارك للقاضي عياض (148/7).

(2) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (806/8).

(3) الفهرسة لابن خير (ص 311).

(4) انظر كمثال على ذلك: المقال الذي نشره عبد العزيز الدباغ بمجلة دعوة الحق عدد337 تحت عنوان: كتاب الوثائق والسجلات، ود. عبد اللطيف أحمد الشيخ في كتابه: التوثيق لدى فقهاء المذهب المالكي بإفريقية والأندلس من الفتح الإسلامي إلى القرن الرابع عشر الهجري (ص347). وأطروحة د. محمد بن الطالب حركة علم التوثيق في قرطبة بالأندلس (ص211).

2- «**الوثائق**»:

وهذه التسمية وقفت عليها في الأصول المخطوطة: كالنسخة الأصل المعتمدة في التحقيق نسخة تيدسي، ونسخة القرويين، وكذلك ما ذكر في وصف النسخة التي فقدت حرقا في مكتبة تورينو بإيطاليا، كلها أثبتت عنوان الكتاب باسم وثائق ابن العطار، ففي آخر النسختين الأوليتين في قيد ختامهما ما يفيد هذه التسمية، أما في نسخة تورينو بإيطاليا فقد وردت تسميته ب«وثائق ابن العطار» على حد وصف نالينوا مفهرس الخزانة.

والغريب أن كل من نقل عن ابن العطار يذكر كتابه بعنوان «الوثائق» منسوبا إليه دون ذكر لفظ السجلات، ولعل ذلك راجع إلى طلبهم الاختصار والاكتفاء باللفظ الدال على غالب ما في الكتاب وهو الوثائق والاستغناء به عن ذكر السجلات التي لم تشغل إلا حيزا يسيرا في آخر أجزاء الكتاب

هذا وقد ذكر كتاب الوثائق لابن العطار بعنوان آخر، وهو:

3-«**كتاب الشروط وعللها**»:

وقد نص على هذه التسمية البغدادي في كتابيه هدية العارفين، وإيضاح المكنون، وذلك عقب ترجمته لابن العطار، فقال في الهدية: «... صنف كتاب الشروط وعللها»[1].

وقال في الإيضاح: «كتاب الشروط وعللها لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبيد الله بن سعيد الأموي المعروف بابن العطار»[2].

(1) هدية العارفين للبغدادي (58/2).

(2) إيضاح المكنون للبغدادي (306/2).

وتبعه في تلك التسمية رضا كحالة في معجمه، فقال في ترجمة ابن العطار: «... من آثاره كتاب الشروط وعللها»[1].

وهذا العنوان لا تصح تسمية الكتاب به، وهو متأول مما ذكر في مصادر ترجمة ابن العطار من كونه كان رأسا في الشروط وعللها، خاصة ما قاله ابن بشكوال في كتابه الصلة: «كان... رأسا في معرفة الشروط وعللها متقنا لها مستنبطا لغرائبها مدققا لمعانيها... وجمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول الناس في عقد الشروط عليه، ويلجأون إليه»[2].

4- «**الوثائق المجموعة**»:

بهذه التسمية ذكرت في كتاب «تاريخ التراث العربي»[3] لفؤاد سزكين، وهو خطأ بين، مرده إلى اعتماد المؤلف على ما في خزانة القرويين بعنوان الوثائق المجموعة تحت رقم 470 الذي يضم نسختين منسوبتين إلى ابن العطار.

-النسخة الأولى وتمثل ما بقي من الجزء الثاني من الوثائق والسجلات لابن العطار، وهذه لاشك في صحة نسبتها إليه من خلال المقارنة بينها وبين نسخة تيدسي.

-النسخة الثانية وهي الجزء الثالث من الوثائق المجموعة، يدل على ذلك ما ورد في آخرها بخط الناسخ في قيد الختام: «تم السفر الثالث من الوثائق المجموعة بحمد الله وعونه وصلى الله على... محمد نبيه وعبده، يتلوه في أول الرابع إن شاء الله وثائق العمرى والصدقة والهبة وما وراء ذلك». وقد نُسبت خطأ إلى ابن العطار، وهي في

(1) معجم المؤلفين لرضا كحالة (287/8).
(2) الصلة لابن بشكوال (109/2).
(3) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (مجلد 1- جزء175/3).

حقيقة الأمر ترجع إلى ابن فتوح، لأن «الوثائق المجموعة» إذا أطلقت فيقصد بها وثائق ابن فتوح، أما ابن العطار فلم يعرف له كتاب بهذه التسمية، وكتابه الذي اشتهر به هو الوثائق والسجلات.

ومما يدل على أن هذه النسخة نسبت خطأ إلى ابن العطار[1] ما ذكر أعلاه من أن الجزء الرابع منها يضم وثائق العمرى والصدقة والهبة وما وراء ذلك، فإن سلمنا أن هذه النسبة صحيحة فإن هذه الأبواب لا توجد في الجزء الرابع من كتاب الوثائق والسجلات كما في نسخة تيدسي.

وترتيبا على ما تقدم أرى أن العنوان الثابت للكتاب والذي ينبغي أن يعتمد ما ثبت عن طريق الرواية مما نقله ابن خير بسنده إلى المؤلف بلفظ «**الوثائق والسجلات**»، وما نقل في ذكر الكتب ونسبتها وعناوينها بالسند المتصل إلى مؤلفيها ومملیها أولى بالاعتبار والتقديم.

وما ورد في النسخ الخطية وغيرها من المصادر التي نقلت عن ابن العطار مكتفية بلفظ «الوثائق» قد يكون ذلك على سبيل الاختصار، والاكتفاء بما يدل على الغالب في الكتاب وهو الوثائق.

---

(1) وقد اغتر بذلك أيضا كل من الباحثين الاسبانيين شالميتا وكورنيطي فجعلا النسخة الثانية المنسوبة خطأ إلى ابن العطار جعلاها من وثائقه، ولم ينتبها إلى أنها الجزء الثالث من كتاب الوثائق المجموعة لابن فتوح كما ورد في قيد الختام، وطبع الكتاب بتحقيقها بعنوان الوثائق والسجلات وهو في الحقيقة يضم كتابين اثنين النصف الثاني من وثائق ابن العطار، والباقي من الوثائق المجموعة لابن فتوح، فاختل بذلك نظام الكتاب، وخرج على غير الصورة التي أرادها مؤلفه، مشوها فيه خلط وسقط كبير. وقد يسر الله بفضله ومنه تدارك تلك الأخطاء وتجاوزها فيما سيطبع -قريبا إن شاء الله- بتحقيقنا اعتمادا على نسخة تيدسي.

ثانيا: دواعي تأليف الكتاب.

صرح ابن العطار -رحمه الله- في مقدمة كتابه[1] بسبب إملائه لكتاب الوثائق فقال: «كتب إلي القاضي محمد بن يحيى قاضي الجماعة بقرطبة -وفقه الله- يسألني أن أملي وثائق مختصرة لمسائلها لحفيده محمد بن أحمد بن محمد فجاوبته... أن أختصر ذلك بأشد... مع تبيان يتأدى فهمه إلى [الطالب] المبتدئ، وتتجدد به الذكرى [للراسخ] المقتدي، وأن أجتلب بإثر تمام عقد كل وثيقة منها فقه فصوله، وتفسير بعض ما يخفى من معاني ألفاظها».

فمن خلال هذه المقدمة يظهر أن ابن العطار -رحمه الله- أملى كتابه الوثائق تلبية لطلب قاضي الجماعة المعروف بابن برطال خال الحاجب المنصور ابن أبي عامر، ونزولا عند رغبته في أن يسمع كتابه لحفيده محمد بن أحمد بن محمد، وكان إملاؤه له، ولباقي الطلبة بالمسجد الجامع بالزاهرة على عهد الحاجب المنصور[2].

المحور الثاني: منزلة الكتاب وقيمته العلمية.

لقد تبوأ كتاب الوثائق والسجلات منزلة رفيعة في الأوساط العلمية، ونال من الذكر والثناء ما لم تحظ به العديد من الكتب، وكتب له من القبول عند عامة العلماء ما لم يكتب لغيره من المؤلفات الفقهية، ووصف في كتب التراجم بالمؤلف «الحسن» الذي عول الناس عليه، وفي ذلك يقول ابن بشكوال عقب حديثه عن تقدم ابن العطار في

(1) وردت هذه المقدمة في فهرس نالينو للمكتبة الوطنية بتورنيو في معرض وصفه للنسخة الخطية التي كانت تحتفظ بها، لكنها -للأسف- ضاعت مع ما احترق من المكتبة. انظر مقدمة تحقيق شالميتا وكورنيطي لكتاب الوثائق.

(2) الصلة لابن بشكوال (109/2).

علم الشروط: «...وجمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول الناس في عقد الشروط عليه، ويلجأون إليه».

وبلغ من اهتمامهم واحتفالهم به أن جعلوه من الكتب المقررة في الأندلس لمن رام الطلب، وأراد التفقه، وقد نص على ذلك الإمام المجتهد ابن العربي -رحمه الله- في كتابه العواصم من القواصم، فقال: «... فصار الصبي عندهم إذا عَقَل، فإن سلكوا به أمثل طريقة لهم، علموه كتاب الله، فإذا حذقه نقلوه إلى الأدب، فإذا نهض فيه، حفظوه «الموطأ» فإذا لُقِّنه نقلوه إلى «المدونة» ثم ينقلونه إلى «وثائق ابن العطار» ثم يختمون له «بأحكام ابن سهل».

ولهذه المنزلة كثر النقل عن وثائق ابن العطار في كتب المذهب المالكي، فلا تجد كتابا - كان في الفقه أم في النوازل أم في الأحكام- يخلو من نقل عنه، أو إحالة عليه.

وعليه كان المعول في عقد الشروط وعللها، فلم يستغن عنه شروطي، ولم يغفُل عنه موثق. وكل من جاء بعده ممن ألف في علم التوثيق اعتمد عليه.

ومما يؤكد ذلك أن ابن فتوح في كتابه «الوثائق المجموعة» جعله من مصادره الأولى التي بنى عليها كتابه، حيث بلغ مجموع ما نقله عن وثائق ابن العطار ما يزيد عن ثلثي الكتاب، وأغلب ما نسبه أهل العلم لابن فتوح في كتبهم من نقول إنما هي في الحقيقة أقوال ابن العطار في كتابه «الوثائق».

كما اعتمد عليه ابن مغيث، والونشريسي، والمتيطي، والفشتالي، وغيرهم كثير.

كما حظي بعناية كبيرة من أهل العلم، فقد كعفوا على تدريسه، وتصحيحه، وإصلاحه، والانتصار له، فألف ابن الفخار -رحمه الله- كتابه الموسوم ب «إصلاح

الغلط الواقع في وثائق أبي عبد الله المعروف بابن العطار»[1] منتقدا له في العديد من مسائل كتابه، ولم يلبث كتابه إلا قليلا، حتى توالت عليه التآليف انتصارا لابن العطار، وانتقادا وردا على ابن الفخار، منها:

- كتاب «العدل والقول الفصل لأبي عبد الله ابن العطار من أبي عبد الله ابن الفخار» لأحمد بن عمر بن ورد التميمي[2] (ت 540هـ).

- وكتاب «الانتصار لابن العطار فيما رده عليه أبو عبد الله ابن الفخار» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن عبد الحميد التجيبي[3].

ومما يجلي أهمية كتاب ابن العطار -رحمه الله- ويزيد في الكشف عن قيمته العلمية ما نجمله في النقاط التالية:

✓ كونه من أجل المصنفات في علم الوثائق يشهد على ذلك كثرة النقول عنه، والاقتباس منه.

✓ كونه كتابا حسنا كبيرا في الوثائق والسجلات فقد احتوى على أزيد من ست وستين وأربعِمائة 466 عقدٍ ووثيقة شملت كل الأبواب الفقهية الخاصة بالمعاملات.

---

(1) قام زميلي الأستاذ الدكتور رضوان بن صالح الحصري بتصحيح هذا الكتاب، وتم طبعه سنة 1437 هـ/2016م من طرف المجلس العلمي المحلي بأكادير المغرب.

(2) هو أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر التميمي المعروف بابن ورد الفقيه المشاور توفي في رمضان سنة 540 هـ، روى عنه ابن خير كتابه ذلك مشافهة عنه، كما أخبر في كتابه الفهرسة (ص213) وانظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال (131/1-132).

(3) هو أبو عبد الله القبريري محمد بن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن التجيبي من أهل قلعة أيوب عمل سرقسطة روى عنه أبو عبد الله بن سيداري، وكان أحد حفاظ الفقهاء وجلة المشاورين بصيرا بالمذهب المالكي أديبا شاعرا. انظر التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (349/1) والذيل والتكملة لأبي عبد الله للمراكشي (293/6-294) تحقيق إحسان عباس.

✓ كونه يشتمل على عيون المسائل الفقهية الدقيقة التي لم ترد في دواوين وكتب المذهب، وقل من يحسنها من الناس ويتقنها، وهذا ما صرح به ابن العطار –رحمه الله– غير ما مرة في كتابه.

✓ كون الكتاب غنيا بمادة علمية وفقهية تدل على رسوخ قدم صاحبه في العلم وتبحره في الفقه، بحيث لا يستغني عنه باحث أو فقيه.

✓ كون موضوع الكتاب يجمع بين الوثائق وفقهها، ويضم في ثناياه الفقه بشقيه: العلمي النظري، والتطبيقي العملي.

✓ كون الكتاب نموذجا متميزا من كتب المالكية التي ربطت مسائل الفقه بأدلتها الشرعية من نصوص الوحي قرآنا وسنة.

المحور الثالث: مصادر الكتاب، ومنهج المؤلف فيه.

أولا: مصادر الكتاب.

يمكن تصنيف المصادر التي اعتمدها ابن العطار في كتابه الوثائق إلى: مصادر صرح بالنقل منها، ومصادر لم يصرح بالنقل منها، فأما الأولى فهي:

1- **موطأ مالك**: للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس (ت 179هـ).

2- **المدونة**: لسحنون (ت 240هـ).

3- **موطأ ابن وهب**: لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم (ت197هـ).

4- **المدنية**: للإمام أبي زيد عبد الرحمن بن دينار (ت201هـ).

5- **الجدار**: لأبي محمد عيسى بن دينار الأندلسي (ت212هـ).

6- **المختصر الكبير**: لأبي محمد عبد الله بن عبد الحكم (ت214هـ).

7- **الواضحة**: لأبي مروان عبد الملك بن حبيب (ت238هـ).

8- **العتبية أو المستخرجة**: لأبي عبد الله محمد المعروف بالعتبي (ت255هـ).

9- **العبدوسية أو المجموعة**: لأبي عبد الله محمد بن عبدوس القيرواني (ت 260هـ).

10- **عشرة يحيى**: ليحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي (ت233هـ، وقيل ت234هـ).

ومن المصادر الفقهية التي تبين لي من خلال البحث، والمقارنة اعتماد ابن العطار عليها دون التصريح بها في كتابه:

- **كتاب الموازية**: لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني المعروف بابن المواز (ت 269هـ).

نقل ابن العطار عن ابن المواز في عدة مواضع من كتابه، إلا أنه لم يصرح بالمصدر الذي نقل منه رواياته وأقواله، والراجح أن كل ما نقله عنه هو من كتابه الموازية، ويدل على ذلك موافقة تلك النقول لما أورد ابن أبي زيد القيرواني في كتابه النوادر من نقول مماثلة لها نسبها لابن المواز في كتابه الموازية.

-**كتاب الناسخ والمنسوخ**: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224).

لم يصرح المؤلف -رحمه الله- بما نقله عن أبي عبيد مع أنه اقتبس منه ونقل، يدل على ذلك ما ذكره ابن العطار من الآثار والأخبار في تزوج بعض الصحابة رضي الله

عنهم بنساء أهل الكتاب، وكلها مطابقة لما رواه أبو عبيد بن القاسم بن سلام في كتابه الناسخ والمنسوخ.

ثانيا: منهج المؤلف في كتابه.

من خلال مقدمة الكتاب تتبين بعض ملامح منهج ابن العطار في كتابه الوثائق والسجلات، وذلك أنه يذكر بدايةً نص الوثيقة ثم يثني بذكر فقه فصولها، ثم يعقبه بذكر تفسير بعض ما يخفى من معاني ألفاظها.

وما ذكره في المقدمة هو بمثابة المنهج العام الذي سار عليه في كتابه، اكتفى به واستغنى عن الإطالة بذكر التفاصيل والجزئيات، أما ما يتعلق بتفصيل هذا المنهج وتبيينه، وكشف اللثام عما خفي منه، فيحتاج إلى تتبع واستقراء لجميع أجزاء الكتاب، وقد تبين من خلال قراءة الكتاب كله، وتتبع ما جاء فيه أن ابن العطار -رحمه الله- لم يَحِد عما سأذكره من قضايا وأمور تمثل في مجموعها ملامح منهج المؤلف في كتابه:

1- افتتح كتابه بمقدمة قصيرة مختصرة في أسطر لم يتجاوزها حتى اقتحم لجج الإملاء.

2- استوعب كتابه الوثائق جميع الأبواب الفقهية باستثناء أبواب العبادات، مبتدئا بكتاب النكاح، ومعرجا على باقي الأبواب الأخرى المعروفة، منتهيا بتسجيلات القضاة والحكام. وما نسيه -بسبب ما يقتضيه الإملاء- من مسائل وأحكام لم يذكرها في أبوابها الأصلية لها فإنه يستدرك ذلك ويقول - مثلا-:

- «ومما استدركناه من ذكر فقه ما تقدم ذكره من القبالات، والأكرية في الدور...»[1].

(1) انظر الصفحة (508) من الوثائق والسجلات لابن العطار -قيد الطبع إن شاء الله-.

3- يورد لكل وثيقة عنوانا مناسبا لموضوعها ثم يعقبها في الغالب بفقه أحكامها، ويفصل بين الوثيقة وبين أحكامها بكلمة «فقه»، ولم يلتزم تفسير ما خفي من ألفاظها في كل وثيقة إلا إذا دعت الضرورة لذلك، فيعنون ذلك بقوله «تفسير»، وفي بعض الأحيان يجمع بين الفقه والتفسير كما في قوله: «تفسير وفقه»، أو«فقه هذا العقد وتفسيره» أو «تفسير فقه هذا الباب» وقد يستعمل في بعض الأحيان كلمة «باب» أو «فصل» لبيان حكم شرعي، أو توضيح معنى خفي.

وبهذا يعتبر كتاب الوثائق لابن العطار نموذجا للكتب التي سلكت مسلك المزج بين التوثيق وفقهه، حيث ضمت إلى جانب التوثيق النظري تطبيقاته الفقهية.

4- ذكره لصيغ متعددة ومختلفة للعقد الواحد حتى يترك للطالب المتعلم الحرية في اختيار ما يراه مناسبا وملائما للعرف والواقع، ومن ذلك قوله: «قبالة حمام، إن شئت قلت: اكترى فلان. وإن شئت قلت: تقبل فلان من فلان، وكثير ما يجري عندنا تقبل»[1].

5- تنويعه في ذكر بعض العقود ذات الموضوع الواحد، ولعل مرد ذلك إلى ما يقع من اختلاف في الأحكام الفقهية الخاصة بكل نموذج من تلك العقود، وانظر على سبيل المثال عقود الجوائح[2] وما ذيله بها من فقه، فقد ذكر في فقه كل وثيقة منها أحكاما وأقوالا فقهية لم يرد ذكرها فيما تقدم من النماذج السابقة.

6- التزامه بالمنهج التعليمي في صياغته للعقود والوثائق موجها الخطاب فيها ابتداء إلى تلميذه محمد بن أحمد بن محمد حفيد قاضي الجماعة ابن برطال الذي ألف

(1) انظر الصفحة (461) من وثائق ابن العطار.

(2) انظر الصفحة (890) وما بعدها من وثائقه.

لأجله الكتاب، مع حرصه الشديد على الجمع بين سلامة الصيغة، وبين صحة المضمون[1]، والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي منها بقوله: «وقولك: وعلى أعقابهم بالواو، موجب للشركة بين الآباء، والأبناء، وإذا قلت: «ثم» لم يشرك الآخر الأول معها، وإن قلت: «بعدهم» بَيَّنت وقوَّيت»[2].

7- حرصه على أن تكون ألفاظه مسايرة لمعانيه غير مخلة بها، ولا منحرفة عن مقاصدها، وأن تكون دقيقة العبارة واضحة الدلالة بعيدة عن الإبهام والإيهام هدافة إلى إيصال المقصود من غير غموض ولا التباس[3].

8- حرصه على الإيجاز والاختصار ما أمكن التزاما بالشرط الذي عقد في صدر إملاء كتابه الوثائق وهو الاختصار ومن ذلك قوله: «ومنعنا من الاستقصاء فيه ما شرطناه من الاختصار في أول الكتاب»[4].

9- اعتماده المنهج التقريري في عرض الأحكام وإيراد الأقوال[5]، وذلك بتقرير المسائل وإصدار الأحكام من غير نسبة -وهو الكثير الغالب- أو مع نسبة إلى أصحابها، ويدل هذا على جرأة فقهية، وشجاعة علمية تجعل صاحبها يستقل بآرائه وأحكامه، ومن ذلك قوله «وأنا أقول: إذا باع أرضا بيضاء لا تبع لها من دار، ولا ثمرة، ولا غير ذلك على التكسير إن ذلك لا يجوز حتى يعرف قدر طيب الأرض من متوسطها من رديئها»[6].

(1) سبق إلى التنبيه على هذا عبد العزيز الدباغ في مقاله الذي نشره في مجلة دعوة الحق العدد 337.
(2) انظر الصفحة (718) من وثائقه.
(3) سبق إلى التنبيه على هذا عبد العزيز الدباغ في مقاله الذي نشره في مجلة دعوة الحق العدد 337.
(4) انظر الصفحة (648) من وثائقه.
(5) الوثائق والأحكام بالأندلس لإدريس السفياني (488/2).
(6) انظر الصفحة (331) من وثائقه.

10- التزامه بمشهور المذهب من غير جمود عليه ولا تقليد، وقد يؤدي به اجتهاده ونظره الفقهي تارة إلى ترك المشهور- وإن كان القضاء والعمل به- فينتصر للقول الراجح ويأخذ به، ومن ذلك قوله: «ولا يجوز في قول ابن القاسم -رحمه الله- وروايته انعقاد البيع على شرط مغرم من المغارم المذكورة، وهو عنده من الأغرار الموجبة لفسخ البيع. وأشهب: يرى انعقاد البيع على ذلك جائزا، والتبري للمبتاع الملتزم له لازما. وكان بقول ابن القاسم القضاء عندنا، وعليه كانت جرت الفتوى إلى أن أمر المنصور بترك قوله، إن عقدوا التبري من الوظيف في كتاب آخر غير كتاب الابتياع، وقالوا: إنه تبرأ به إليه بعد انعقاد الصفقة. وَقَلَّ ما تنعقد صفقة إلا بعد معرفتهما بهذا، وإنه لمن الكذب الذي تركه أحسن وأفضل، لكن لزمنا التعريف بفعل أهل البلد. ولو أخذ فيه بقول أشهب، وعقد في نفس الصفقة، لكان أحسن، ويخرج الناس من حد الكذب»[1].

11- كثيرا ما اعتمد في الترجيح بين روايات مالك-رحمه الله- وأقوال أصحابه على التحسين، وتارة على ما به القضاء، ومن ذلك قوله:

«وإن بارأ الزوج زوجته على أن تصرف السياقة، والمهر إليه كان جميع ذلك للأب الذي التزمه، وساقه، ولم ينفذ منه للابن شيء في قول ابن القاسم -رحمه الله-، وقال ابن الماجشون: إن النصف يكون للأب، والنصف الثاني الذي كان يكون لها بالطلاق - لو لم تفتد به- يرجع إلى الابن المبارئ بسبب هذه الوضيعة، وهو إن شاء الله أعدل، وأحسن»[2].

(1) انظر الصفحة (282) من وثائقه.

(2) انظر الصفحة (243) من وثائقه.

«وفي ابتياع الثمرة المأبورة بعد استبراء الأصول اختلاف من أهل العلم:... روى عيسى عن ابن القاسم: أنه جائز في القرب والبعد. وبه القضاء، وعليه العمل عندنا»[1].

12- عدم تقيده بإيراد النقول بألفاظها بل الغالب على نقوله التصرف، والاكتفاء بنقل المعنى، كما أن ابن العطار قليل التصريح بالمصادر التي ينقل عنها إلا ما كان من بعض المصادر الفقهية التي يحيل عليها بين الفينة والأخرى، أما المصادر المرتبطة بالفنون الأخرى فلم يصرح بواحد منها.

13- إشارته بين الفينة والأخرى إلى الخلاف العالي، ومن أمثلة ذلك قوله:

-«إلى أن تطهر ثلاث أطهار، وهي: الأقراء في مذهب مالك، وأهل الحجاز، وأهل العراق يقولون: إنها الحيض. فإذا دخلت في دم الحيضة الثالثة، حلت للأزواج في مذهبنا»[2].

14- عنايته بالاستدلال بأصول المذهب، وقواعده مثل: القرآن، والسنة، وأقضية الصحابة وعملهم، والإجماع، والقياس، والعرف، والأخذ بالأحوط، وما جرى به العمل، ومراعاة الاختلاف والخروج منه.

15- اهتمامه بتعليل الأحكام: كان ابن العطار -رحمه الله- محيطا بمقاصد الشريعة وأسرارها، قوي التعليل، منقبا عن المعاني، غير جامد على ظواهر النصوص، وغير مكتف بعرض الأقوال، وتقرير أحكامها دون البحث عن حكمها وغاياتها.

---

(1) انظر الصفحة (277) من وثائقه.

(2) انظر الصفحة (129) من وثائقه.

الفصل الثالث: نسخ الكتاب الخطية

المحور الأول: نسخة تيدسي العتيقة.

هي نسخة عتيقة توجد ضمن مجموع موجود بخزانة أخينا المفضال الأستاذ الفقيه مولاي مصطفى الأنصاري التيدسي -حفظه الله- برقم:422[1]، يضم في أوله كتاب: الوثائق والسجلات لابن العطار، وفي آخره: كتاب إصلاح الغلط الواقع في وثائق أبي عبد الله ابن العطار لابن الفخار (ت419هـ).

ونُسِخت هذه النسخة بخط أندلسي دقيق غاية في الجمال والتنسيق على ورق غليظ، وهي خلو من ذكر اسم الناسخ، أما تاريخ نسخها فكان عقب رجب الفرد سنة 501هـ، وهو ما نص عليه الناسخ في قيد الختام حين قال: «تم الجزء الخامس والعشرون من الأم بحمد الله وعونه، وبتمامه كمل جميع ديوان الوثائق لأبي عبد الله الفقيه محمد بن أحمد بن عبيد الله المعروف بابن العطار -رحمه الله- وذلك عقب رجب الفرد الذي من سنة إحدى وخمس مائة. وصلى الله على نبي الرحمة محمد وعلى آله وسلم، اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني».

وبلغت لوحات المجموع 156 لوحة، استأثر منها كتاب الوثائق لابن العطار بحصة الأسد ب 146 لوحة، وكان لكتاب إصلاح الغلط العشرة المتبقية. كل لوحة منه تضم وجهين اثنين، في كل وجه 33 سطرا، وقد يصل إلى 34 سطرا.

أما بالنسبة لحالة النسخة، فهي جيدة عموما، وكل أجزائها سليمة لا بتر فيها ولا

(1) قام شيخنا الدكتور إبراهيم أزوغ بإعداد لائحة تضم عناوين كتب الخزانة التيدسية، وهي محفوظة بخطه في الخزانة المذكورة.

طمس، وخطها واضح ومقروء باستثناء اللوحات الأولى من الكتاب فحالتها سيئة جدا، وأوراقها متلاشية، ولولا أنها رممت لما بقي منها شيء، غير أن الذي قام بتسفير هذه النسخة، وترميمها غطى بعض كلماتها في طرفي لوحاتها الأولى. كما أحدثت الأرضة فيها خروما عديدة، وطمست الرطوبة -التي أتت على جوانب أوراقها العليا والسفلى- العديد من الأسطر والكلمات، بالإضافة إلى ضياع الأوجه الأولى[1] من أول من الكتاب، لتضيع معها مقدمة الكتاب، ووثيقة من وثائق النكاح وفقهها.

ولولا ما نقله نالينو مفهرس خزانة تورينو عن مقدمة نسخة كتاب الوثائق -التي ضاعت هي أيضا-، وما نقله ابن فتوح في كتابه الوثائق المجموعة من بعض الوثائق المفقودة من كتاب ابن العطار لما علمنا عنها شيئا.

هذا وقد جاء كتاب الوثائق في هذه النسخة مجزءًا إلى خمسة وعشرين جزءا كلها منقولة عن النسخة الأم، ومقابلة عليها، والمقصود بالأم هنا نسخة المؤلف وأصله، وقد ورد في نسخة تيدسي مجموعة من الأدلة والقرائن التي تثب مقابلتها على نسخة ابن العطار وأصله منها:

- ✓ الطرة التي وردت في اللوحة 126/ أ وفيها: بلغت بأصل المؤلف نسخا ومقابلة والحمد لله حق حمده، وصلى الله على محمد.
- ✓ والطرة التي جاءت في اللوحة 146/ أ وفيها: قوبل بالأجزاء المنتسخ منها أصل المؤلف التي حبسها الحمد لله وحده وصلى الله على نبيه الأكرم وعلى آله.
- ✓ وما اختتم به الناسخ كل جزء من أجزاء الكتاب، بقوله: تم الجزء كذا من الأم.

(1) حزرتها بثلاثة أوجه بناء على عدد اللوحات المخصصة لكل جزء من أجزاء الكتاب.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجموع المذكور أُثبت في أوله فهرسٌ لتراجم الكتاب، وقد كتب بخط حديث مغاير للخط الذي نسخ به المجموع، ومما جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليما، هذه تراجم وثائق الإمام ابن العطار وفقهها -أعني ما وجد منها-...» ثم ذكر كل العناوين الواردة في الكتاب مع التنصيص على أرقام صفحاتها من المخطوط.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا مدى نفاسة وعتاقة هذه النسخة التي نسخت بداية القرن السادس سنة 501هـ، كما يتبين له مدى صحة هذه النسخة التي تمت مقابلتها على النسخة المؤلف الأم التي أعتقد أنها الإبرازة الأخيرة للكتاب.

المحور الثاني: نسخة جامع القرويين بفاس.

تحت رقم470، وهي نسخة غير تامة، فُقِد أولها، وسقط منها آخرها سوى قيد الختام، بالإضافة إلى السقط الكثير في ثناياها بسبب انتقال نظر الناسخ. ابتدئت ب: **وثيقة مزارعة تنعقد في أرض معمورة يبتاع المزارع عمارتها**، وختمت بأسطر من: **تسجيل وثيقة إطلاق السفيه**.

وقد نسخت بخط مغربي، وميزت عناوينها بخط غليظ بلون أسود، وتارة بلون أحمر، وكتبت هذه النسخة في شعبان عام 928هـ على يد ناسخ تسمى بالبعلاوي اليقوي كما في قيد الختام[1].

(1) وفيه ما نصه: نجز السفر الثاني من وثائق أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبيد الله المعروف بابن العطار رحمه الله تعالى، وعفا عنه، على يدي... البعلاوي اليقوي كتبه لنفسه، ولمن شاء الله، وكان الفراغ منه ليلة السبت لعشر خلون من شعبان المكرم عام ثمانية وعشرين وتسعمائة. وعلى من وقف على خطأ، وغلط في كتابنا هذا أن يصلحه، وليعذر... غير صحيح، وأن بعض أطرافه قد تمزقت، ودثرت، والسلام.

أما بالنسبة لحالة هذه النسخة فهي متوسطة على العموم، أحدثت فيها الأرضة خروما عديدة أدت إلى ضياع العديد من الكلمات خاصة الورقة الأخيرة منها.

في كل لوحة منها وجهان أو صفحتان ما عدا أول النسخة، وآخرها ففيهما وجه واحد، وفي كل صفحة ما يقارب 27 سطرا.

وتمثل هذه النسخة ما وجد من السفر الثاني من وثائق ابن العطار، وأما عدد صفحاتها فست ومائة/ 106 صفحة على التحقيق، وقد ذُكر في فهرس المكتبة أن عددها ثمان ومائة/ 108 صفحة، وهو غير صحيح، والسبب في ذلك سقوط صفحتين منها وهما: الصفحة 154 و155 من المخطوط، وهو ما لم يتنبه له المفهرس.

والظاهر أن هذه النسخة غير مقابلة ولا مصححة كما أن ناسخها ليس بذاك، بدليل ما فيها من أخطاء وتصحيفات عديدة، وسقط كثير أتى على العديد من وثائق الكتاب بسبب انتقال نظر الناسخ بالإضافة إلى تصرفه فيها.

ورغم ما تقدم فإن هذه النسخة تظهر قيمتها في ما انفردت به من زيادات مهمة تم بها المعنى وزال بسببها الكثير من الغموض الذي اكتنف بعض نصوص نسخة تيدسي.

صور بعض اللوحات من نسخة تيدسي ونسخة القرويين:

الوجه ب من اللوحة الأولى من نسخة تيدسي

اللوحة الثالثة من نسخة تيدسي

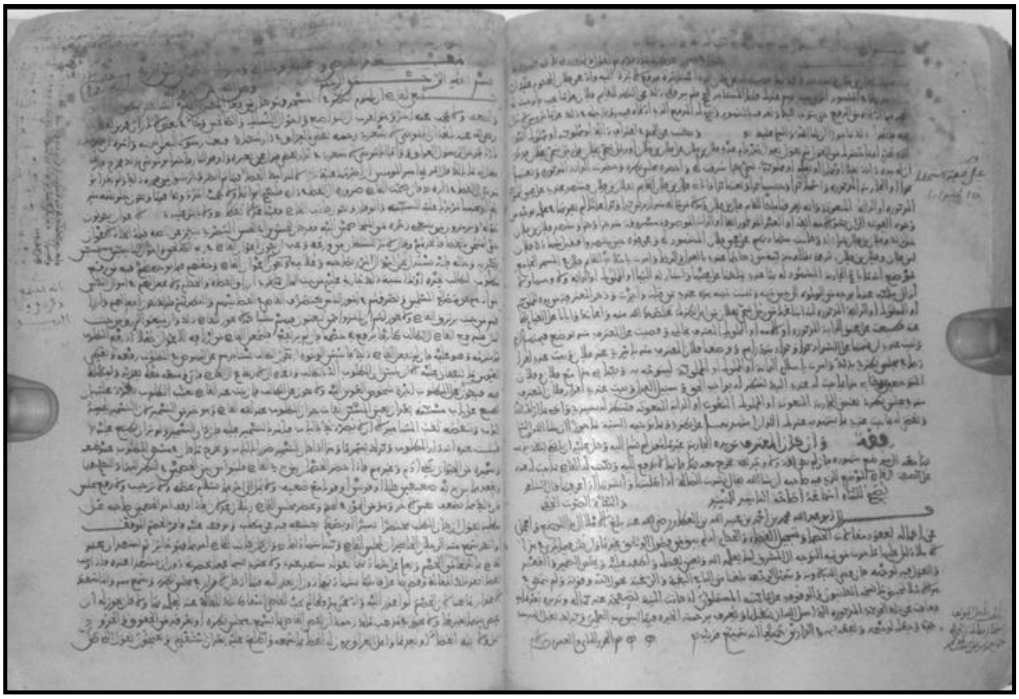

اللوحة 126 من نسخة تيدسي

الوجه الأول من نسخة القرويين المبتورة

اللوحة الأخير ة من نسخة القرويين

لائحة المصادر والمراجع

1- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1399هـ)، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

2- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت 599هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة سنة 1967 م.

3- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

4- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ) تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 2003 م.

5- تاريخ علماء الأندلس لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، المعروف بابن الفرضي (ت403هـ) عني بنشره وصححه ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1408هـ - 1988م.

6- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لبرهان الدين إبراهيم بن

علي بن محمد بن فرحون اليعمري (ت799هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى 1406هـ/ 1986م.

7- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت544هـ) تحقيق مجوعة من العلماء، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية 1403هـ/ 1983م.

8- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت544هـ) تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ/ 1998م.

9- التوثيق لدى فقهاء المذهب المالكي بإفريقية والأندلس من الفتح الإسلامي إلى القرن الرابع عشر الهجري تأليف عبد اللطيف أحمد الشيخ، قدم له وراجعه عز الدين بن زغيبة، المجمع الثقافي دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، سنة 2004م.

10- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي (ت 488هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، سنة 1966 م.

11- حركة علم التوثيق في قرطبة بالأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين – محمد بن أحمد بن العطار ت 399 هـ نموذجا- أطروحة لنيل الدكتوراه في الشريعة بجامعة القرويين، كلية الشريعة فاس، إعداد محمد بن الطالب، تحت إشراف عبد الحق ابن المجدوب الحسني، سنة1424 ه/ 2003م.

12- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ)، تحقيق وتعليق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

13- الصلة في تاريخ الأندلس وعلمائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت578هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، سنة 1374هـ/ 1955م.

14- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت578هـ)، حققه وضبط نصه، وعلق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، سنة 2010م.

15- الصلة في تاريخ الأندلس وعلمائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت578هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، سنة 1374هـ/ 1955م.

16- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت578هـ)، حققه وضبط نصه، وعلق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، سنة 2010م.

17- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت578هـ)، حققه وضبط نصه، وعلق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، سنة 2010م.

18- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، سنة 1941م.

19- مجلة دعوة الحق تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، العدد 337، سنة 1419هـ/ 1998م.

20- المحمدون من الشعراء وأشعارهم لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه حسن معمري، راجعه وعارضه بنسخة المؤلف حمد الجاسر، دار اليمامة، سنة 1390هـ/ 1970م.

21- معجم المؤلفين معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت1408هـ)، مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث العربي بيروت.

22- المقفى الكبير (تراجم مغربية ومشرقية من الفترة العبيدية) لتقي الدين المقريزي (ت 845هـ) اختيار وتحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ/ 1987م.

23- المقفى الكبير (تراجم مغربية ومشرقية من الفترة العبيدية) لتقي الدين المقريزي (ت 845هـ) اختيار وتحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ/ 1987م.

24- المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ) تحقيق عبد الرحمن بن حمود بن

عبد الرحمن الأطرم دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1426هـ/ 2005م.

25- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951.

26- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، سنة 1420هـ/ 2000م.

27- الوثائق والأحكام بالمغرب والأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين، تأليف إدريس السفياني، نشر مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، الطبعة الأولى 1433 هـ/ 2012م.

28- الوثائق والسجلات للفقيه الموثق محمد أحمد الأموي المعروف بابن العطار اعتنى بتحقيقه ونشره ب. شالميتا، ف. كورينطي، مجمع الموثقين المجريطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983م.

التعريف بنسخة خطية عتيقة من المخطوط

«ري الظمآن في عدد آي القرآن»

لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتَوْري(ت834هـ)

الحسن الوزاني
أستاذ باحث بمركز الدراسات القرآنية
الرابطة المحمدية للعلماء الرباط

الحمد لله الذي شرف أهل العلم ورفع درجاتهم، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد اعتنى علماء الغرب الإسلامي بالقرآن الكريم منذ عصور قديمة، قراءة وإقراءا، ودرسوه شكلاً ومضمونا، واهتموا بقراءاته، ورسمه، وتفسيره، وإعجازه وشرح غريبه، وألفوا في مختلف علومه، ومن وجوه عنايتهم به اهتمامهم بعدد آياته، وقد ألف في ذلك الإمام أبو عمرو الداني (ت444هـ) كتابه: «البيان في عدّ آي القرآن»، وألف فيه أيضا الإمام الجعبري (ت732هـ) كتابه الموسوم: «حسن المدد في معرفة فن العدد» ثم ظهرت بعدهما مؤلفات عديدة.

وفي هذه الورقات سأتناول الحديث عن واحد من أهم المؤلفات المخطوطة الموضوعة في عدد آي القرآن الكريم، وهو كتاب «ري الظمآن في عدد آي القرآن»، لأبي عبد الله محمد المِنْتَوْري، فهو مؤّلفٌ بديع، معتمد في بابه، وقبل أن نعرض له لابد أن

نتحدث بشكل موجز عن حياة مؤلفه: (نشأته، وشيوخه، وتلامذته، ومصنفاته، ووفاته) ثم نتحدث عن الكتاب، عنوانه، معرجين على سبب تأليفه، ومنهجه فيه، ومصادره التي اعتمدها في تصنيفه، ونسبته له، مع تقديم وصفٍ لنسخته المخطوطة التي نقدمها في هذه الدراسة مع ذكر النسخ الأخرى المخطوطة وأماكنها.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

أولا: اسمه ونسبه ومشيخته:

هو الإمام العلامة المقرئ، المسند، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الملك بن عبد الله القيسي المِنْتَوْرِي[1] ـ بكسر الميم وسكون النون وفتح التاء وسكون الواو وكسر الراء ـ[2]، ولا يعرف أهي نسبة إلى «حصن منتور من عمل قرطبة»، أم إلى حصن «المنتوري» القريب من«فنيانه» على الحدود بين إقليم غرناطة وإقليم ألمرية، وأغلب الظن أنه من هذا الموقع[3]. وقد زاد أحمد بابا التنبكتي نسبة الغرناطي بعد المِنْتَوْري وهذا يدل أنه ولد بمدينة غرناطة مهد العلم والعرفان، وكان ذلك أوائل شهر ربيع الثاني من عام واحد وستين وسبعمائة(761هـ/ 1360م)، ونشأ داخل أسرة

(1) انظر ترجمته في: فهرس المنتوري (بتحقيق الدكتور محمد بنشريفة)؛ درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي(2/ 287)؛ ونيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي(ص495)؛ وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي الكتاني(2/ 564)؛ وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص247).

(2) يقول الشيخ عبد الحي الكتاني: «كذا ضبطه البلوي، ورأيته بخط المنتوري نفسه»، (2/ 564).

(3) فهرس المنتوري (ص12).

عرفت بالخير والصلاح والفضل، مما ساعد على توجهه العلمي وتكوينه الديني. فلم تحدثنا المصادر التي ترجمت له عن أسرته كثيراً.

ثانيا: شيوخه وتلاميذه

أقبل منذ طفولته على التعلم والتفقه، وقد روى خلال حياته العلمية عن عدد من الشيوخ في المغرب والمشرق سماهم وعرف بهم في آخر برنامجه، وقد قسمهم إلى قسمين: قسم لقيهم وأخذ عنهم وسمع منهم وأجازوه، وهم أربعة عشر شيخاً، وقسم لم يلقهم ولكنهم أجازوه، وقد عد منهم خمسة وعشرين شيخاً[1]، فكان تكوينه الحقيقي إذا على يد شيوخ مغاربة وأندلسيين؛ ومن أبرز شيوخه:

ـ الإمام الفقيه الشيخ أبو سعيد فرج بن قاسم ابن لُبّ (711-782هـ)[2]، إمام غرناطة وكبير مفتيها فقد درس القراءات والنحو واللغة والفقه والحديث والتوحيد والتصوف عليه، وروى عنه كتباً كثيرة وهي مذكورة في برنامجه[3]، وذلك في المدرسة النصرية اليوسفية.

ـ ومن شيوخه أيضاً الذين تأثر بهم كثيراً الإمام المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي القيجاطي (730-811هـ)، النحوي المقرئ، فريد عصره في القراءات والنحو، قرأ عليه القرآن الكريم بالقراءات السبع، وسمع منه كثيرا من الكتب وأجازه[4].

(1) ذكر مترجمنا جميع شيوخه في آخر برنامجه (ص390).
(2) ترجمته في: درة الحجال (3/ 256)، ونيل الابتهاج (ص219).
(3) فهرس المنتوري (ص89)
(4) ينظر فهرسة المنتوري فقد ذكره في عدة مواضع (ص60-62-43..)، ونيل الابتهاج (ص282).

ـ الإمام المقرئ أبو عبد الله محمد بن علي البلنسي(714-782هـ)؛ كان علامة مشاركا[1].

ومن الشيوخ المغاربة الذين لقيهم في فاس:

ـ الشيخ المقرئ أبو الحجاج يوسف بن علي بن عبد الواحد السدوري المكناسي (ت781هـ)[2].

ـ وأبو عبد الله محمد المعروف بابن عادل الكناني السبتي(729-805هـ).

وغيرهم من الأعلام البارزين في زمانه، وبعد مرحلة الطلب التي قضى منها شطر عمره، تفرغ للإقراء والتدريس.

فبعد مرحلة التحصيل على يد كبار علماء الأندلس والمغرب، كان ولابد من العطاء العلمي، وبذل ما حصله الشيخ لطلبته فاستفاد منه كثير من الطلبة، سنذكر منهم:

- ✓ الفقيه النحوي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الغرناطي(782-853هـ)، كان علامة مشاركا في مختلف العلوم[3].
- ✓ القاضي أبو يحيي محمد بن أبي بكر بن محمد بن عاصم(ت857هـ)[4].
- ✓ وأبو إسحاق إبراهيم البُرْشاني(ت888هـ)[5].
- ✓ والفقيه أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري المعروف بالمواق مِن ألزمهم وأوثقهم بشيخه(ت897هـ)[6].

---

(1) ينظر ترجمته في: الإحاطة (3/ 38)، وفهرس المنتوري (ص226).

(2) ينظر ترجمته في: فهرس المنتوري (ص381)، ودرة الحجال (3/ 352).

(3) ينظر ترجمته في: شجرة النور الزكية (ص248)

(4) ينظر نفح الطيب (3/ 402)، وشجرة النور الزكية (ص897).

(5) ثبت الوادي آشي (ص183).

(6) ثبت الوادي آشي (ص190).

ثالثا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

يُعدُّ أبو عبد الله المنتوري من الأعلام الذين ظهرت عليهم سمات النبوغ والتفوق، وعلامات الإبداع المبكر، فكانت له بذلك منزلة رفيعة، ومكانة مرموقة بين علماء عصره.

لا شك أنَّ العلوم التي قرأها المنتوري وأخذها عن شيوخه ـ كما جاء في برنامجه ـ أهَّلته لأن يصبح عالما متمكِّنا في العلوم، وأن يصبح قِبلة للعلم والتحصيل، فقد أقبل عليه الطلبة وازدحموا على بابه، فخلف تراثا علميا ضخما يشهد على تبحرِّه في العلم، وقوة قريحته ويتجلى ذلك في مؤلفاته المتنوعة في مختلف العلوم.

قال عنه أحد أقرانه، وهو الشيخ يحيي السَّرَّاج (ت805هـ): «صاحبنا الفقيه القاضي النزيه، الأستاذ المحقق الحافظ»[1].

وحلَّاهُ ابن القاضي في درة الحجال(ت1025هـ) بقوله: «العالم الأستاذ الرّحلة، المحدث المتفنِّن، شيخ الجماعة»[2].

وقال أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): «الأستاذ، المقرئ، الخطيب، المحقق، الراوية، إمام الإقراء، ومعلم الأداء، الأصولي»[3].

وقال عنه محمد مخلوف (ت1360هـ): «الأستاذ المقرئ الخطيب المحقق، الفقيه الأصولي المتفنن المدقق»[4].

وقال عنه عبد الحي الكتاني (ت1382هـ) في برنامجه: «هو الإمام العلامة، راوية المغرب ومسنده»[5].

---

(1) فهرسة السراج (ص670).
(2) درة الحجال (2/ 287).
(3) نيل الابتهاج (ص461).
(4) شجرة النور الزكية (1/ 356).
(5) فهرس الفهارس (2/ 5).

كان رحمه الله تعالى إماما من أئمة العلم، ورائدا من رواده، ما ترك فنا من الفنون إلا وقرع بابه، ودخل ميدانه، حتى كان كعبة يطوف بها الوراد، ومقصدا يفزع إليه رواد المعرفة والثقافة والعلوم.

رابعا: مؤلفاته

فإضافة إلى اشتغاله بالعلم والتدريس خلف المنتوري تآليف كثيرة تدل على اتساع علمه وتنوع فكره، فكان رحمه الله من المبرزين في التأليف، فلقيت كتبه قبولا وإقبالا كبيرا في عصره وبعده. وهي مذكورة في آخر برنامجه[1] ونورد بعضها فيما يلي: كتاب «الرائق في نصوص الوثائق»، وكتاب «التعريف بالحافظ أبي عمرو»، وكتاب «شرح رجز أبي الحسن بن بري»، وكتاب «الأمالي في الأحاديث العوالي»، وكتاب «المسلسلات»، و«برنامج رواياته»، وكتاب «ري الظمآن في عدد آي القرآن»[2]... والقائمة طويلة كلها في علوم القرآن والقراءات والحديث والرقائق؛ وهذا إن دلَّ على شي فإنَّما يدل على علوِّ كعبه في العلوم والمعارف.

خامسا: وفاته:

بقي الشيخ على نهجه الذي سطره في سبيل العلم حتى أتاه اليقين في رابع ذي الحجة من عام (ت834هـ)[3]، فرحم الله الإمام المنتوري رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

---

(1) فهرسة المنتوري (ص407).

(2) وهو الكتاب الذي أشتغل بتحقيقه.

(3) انظر ترجمته في: درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي(2/ 287)؛ ونيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي(ص495)؛ وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني(2/ 564)؛ وفهرس المنتوري بتحقيق الدكتور محمد بنشريفة.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب

أولا: عنوانه وتحقيق نسبته وسنة تأليفه:

صرح المؤلف رحمه الله تعالى في مقدمة الكتاب بعنوانه حيث قال: «وسميت هذا الكتاب بري الظمآن في أعداد آي القرآن، والله تعالى ينفعنا بالعلم ويجعلنا من أهله الحاملين له محله، بمنه وفضله». كما جاء في آخر ورقة من فهرسته في معرض ذكره لتآليفه[1]. كما نسبه له كل الذين ترجموا له.

وقد ذكره كذلك ابن القاضي المكناسي في الفجر الساطع، ونقل منه وأحال عليه في عدة مواضع[2]. وذكره أيضا عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس[3]. فهذه كلها أدلة وقرائن تجعلنا نجزم بصحة نسبة هذا الكتاب ـ «رأي الظمآن في أعداد آي القرآن» ـ للمنتوري.

كتب المخطوط في سنة اثنين بعد مائة وألف للهجرة (1102هـ) كما قال ناسخه محمد بن أحمد الهواري في آخر النسخة الخطية.

ثانيا: منهج المؤلِّف وأهمية الكتاب

يقول المنتوري في مطلع كتابه مبينا أهميَّة هذا العلم، والمنهج المتبع فيه، والذي تميز بالضبط والاختصار، يقول: «هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله أعداد آي القرآن التي عدها الناس في جميع الآفاق قديمًا وحديثًا، وهي: عدد أهل المدينة الأول، وعدد أهل

(1) انظر فهرسة المنتوري (ص407).
(2) الفجر الساطع في شرح درر اللوامع لابن القاضي المكناسي(ص405).
(3) فهرس الفهارس (2/ 564).

المدينة الأخير، وعدد أهل مكة، وعدد أهل الشام، وعدد أهل البصرة، وعدد أهل الكوفة، وأبين الاتفاق والاختلاف في الأعداد المذكورة»، فهو يتعرض في أول الأمر إلى ذكر الخلاف في عدد الآي ويبين قول كل إمام من أئمة العدِّ الستة على منهج المغاربة، الذين يعتبرون العد الشامي، على منهج الإمام الداني، ثم يذكر الآية المختلف فيها، وهذا ما انفرد به رحمه الله عن غيره من أئمة العدِّ.

ثم يشير بعد ذلك إلى منهجه فيقول: «وإذا أقول: آية كذا عدَّها فلان، فإنَّ من عداه لم يعدها، وإذ أقول: لم يعدها فلان فإن من عداه عدها، وأجعل ذلك على سور القرآن العظيم، ليقرب مأخذه، ويسهل حفظه، على من أراده، وأرتب كل سورة على عدد أهل المدينة الأخير، حسبما روي عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، إذ عليه مصاحف أهل بلدنا، وبه يرسمون فواتح السور، ويخمسون ويعشرون»، فسار على هذا الترتيب الذي ذكره بطريقة إحصائية دقيقة خالية من النقول والأقوال، وهو مسبوق بكتابي الفضل بن شاذان[1] وأبي عمرو الداني، الذي قرأهما على شيخه القيجاطي كما جاء في فهرسته[2].

وبعد مقدمته شرع رحمه الله في دراسة نوع السورة، ويتبعه بالحديث عن عدد آيها ثم اختلافها، ورؤوس آيها، وهكذا على سائر سور القرآن الكريم، ملتزما بالعدِّ المدني الأخير.

---

(1) الإمام المقرئ أبو العبّاس الفضل بن شاذان بن عيسى شيخ الإقراء وكان إماما كبيرا ثقة عالما. قال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه، توفي في حدود سنة تسعين ومائتين. انظر ترجمته: النشر في القراءات العشر (1/ 167)، غاية النهاية (2/ 10).

(2) يقول المنتوري: «كتاب عدد آي القرآن للفضل بن شَاذَان المقرئ، سمعت بعضه تفقها على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله محمد بن الحاج القِيجَاطِي، وأجاز لي جميعه.... كتاب البيان عن عدد آي القرآن، للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني، قرأت منه تفقها على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله محمد بن الحاج القِيجَاطِي، وأجاز لي جميعه»، انظر، فهرسة المنتوري (ص69-97).

وسنورد نموذجا من كلام المؤلف على هذا، وذلك في قوله في بداية المخطوط في سورة الفاتحة: «سورة الفاتحة، اتفقوا على أنها سبع آيات، واختلفوا في عدد آيتين، ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: عدها المكي والكوفي.

﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: لم يعدها المكي والكوفي، ورؤوس آيها: ﴿الْعَالَمِينَ﴾، ﴿الرَّحِيمِ﴾، ﴿الدِّينِ﴾، ﴿نَسْتَعِينُ﴾، ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾، ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾».

ثم انتقل إلى سورة البقرة بنفس الترتيب الذي ذكره رحمه الله في مقدمة كتابه، بأسلوب مختصر ودقيق، وقد أراد أن يكون هذا الكتاب سهلا ويسيرا لطلبة العلم ومن رام الاشتغال بهذا العلم الجليل.

وهذا ما يبرز قيمة هذا الكتاب الذي رغم وجازته تميز بالضبط والاختصار، فقد اعتمد منهجا علميا مهما لم يسبق إليه رحمه الله، وهو أنه يقوم بإضافة النظائر من الآيات في أغلب سور القرآن الكريم، والأماكن التي يقف عليها، عدا أو إسقاطا.

ثالثا: وصف النسخة الخطية:

توجد من هذا المؤلف نسختان:

النسخة الأولى وهي المعتمدة في هذه الدراسة: محفوظة بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء برقم: (336/ 6) ضمن مجموع. تتكون من 22 ورقة، في كل صفحة 27سطراً، وفي كل سطر حوالي11 كلمة، كتبت بخط مغربي مجوهر، وكتبت عناوين مسائلها باللون الأحمر، وكذلك رؤوس فقراتها. وعليها تعقيبات مما يساعد على حفظ ترتيب الأوراق، وعليها بعض الطرر والشروح على بعض المسائل.

وقد قيدت بتاريخ: شهر رجب من سنة (1102هـ)، بخط محمد بن أحمد الهواري في آخر النسخة الخطية.

وفيه نسخة أخرى محفوظة بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط برقم (1552د) ضمن مجموع من ورقة 19 إلى ورقة41.

وإلى هذا نخلص إلى أنّ مؤلف هذا المخطوط من أئمة هذا العلم وقد تأثر بشيخه القيجاطي الذي لازمه كثيراً، ودرس عليه كتاب الداني «البيان في عدّ آي القرآن»، ويعتبر مخطوطه هذا مصدرا مهما في علوم القرآن والقراءات، استفاد منه كثير ممن جاء بعده من العلماء، كما ذكر ابن القاضي وغيره وقد كان رحمه الله حجة في هذا العلم.

كما نذكر كذلك أنّ قيمة هذا العلم تتجلى في كونه يبحث في أحوال آيات القرآن الكريم من حيث عدد الآيات في كل سورة، وبداية الآيات ونهايتها، كما تقدم في منهج الشيخ رحمه الله.

وبهذا أكون قد أعطيت نبذة موجزة حول كتاب «ري الظمآن في عدد آي القرآن» لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتَوْري رحمه الله تعالى، ومبينا أهمية هذا المؤلف وصاحبه، وما تفرد به عن غيره من أئمة العدد، مع بيان قيمة هذا العلم وأهميته...فأسأل الله أن يوفقنا وييسر لنا سبل العمل في إتمام هذا العلق النفيس والذي عنيت بتحقيقه [1]، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(1) كما لا يفوتني أن أشير إلى أن هذا الكتاب حققه الطالب عبد المجيد بوشبكة في رسالة جامعية دبلوم الدراسات العليا بجامعة محمد الخامس تحت إشراف فضيلة الدكتور التهامي الراجي رحمه الله سنة 1992.

مصادر البحث ومراجعه

1. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين محمد بن عبد الله ابن الخطيب الغرناطي (ت776هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. (ط.1/ 1424هـ).
2. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، نشر: دار العلم للملايين. (ط.15/ 2002م).
3. تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم محمد الحفناوي، نشر مؤسسة الرسالة(ط.1) (1982 م).
4. توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لبدر الدين محمد بن يحيي بن عمر القرافي (ن1008هـ)، تحقيق: الدكتور علي عمر، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (ط.1)(2004م).
5. ثبت أبي جعفر البلوي الوادي آشي، تحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت (ط.1/ 1983م).
6. درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي(ت1025هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث القاهرة.
7. الدرر الكامنة في أعيان المائة، لشهاب الدين ابن حجر(ت852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند (ط.2)(1972م).

8. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، (ت799هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

9. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللاوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت1082هـ)، تحقيق: أحمد البوشيخي، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش (ط.1/ 2007م).

10. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني (ت 1382هـ)، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، (ط.2/ 1982 م).

11. فهرسة الإمام الحافظ أبي زكرياء يحي بن أحمد السراج الفاسي(ت803هـ)، تحقيق: نعيمة بنيس نشر دار الحديثة الكتانية (ط.1/ 2013م).

12. ـ فهرسة المنتوري، لأبي عبد الله محمد بن الملك القيسي المنتوري، تحقيق الدكتور محمد بنشريفة، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، دار ابن حزم (ط.1/ 2011).

13. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت 1067هـ)، نشر: مكتبة المثنى – بغداد (1941م).

14. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي(1422هـ).

15. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق محمد مطيع منشورات وزرة الأوقاف والشؤون الإسلامية (2000م).

16. معجم المؤلفين، محمد رضا كحالة (ت1408هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

17. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيي الونشريسي (ت911هـ)، تحت إشراف محمد حجي.

18. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، نشر دار الفكر، ط.6 (1985م).

19. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر/ بيروت، 1968 م.

20. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، نشر: دار الكاتب، طرابلس(ط.2)، 2000 م).

21. وفيات الونشرسي، لأبي أحمد بن يحيي الونشريسي، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، نشر شركة نوابغ الفكر.

رواية الداودي وكريمة المروزية بقراءة وسماع أبي زُرعة عن أبيه الحافظ زين الدِّين العراقي لصحيح الإمام البخاري رواية محفوظة بالخزانة الحسنية رقم10802

عبد المجيد خيالي

الخزانة الحسنية الرباط

حمداً لمن لا يخيب مَنْ قَصَده، الذي أنزل كتابهُ المُبين على رسوله الصَّادق الأمين، فشرح به صدور عبادِهِ المؤمنين، ونَوَّرَ به بصائر أوليائه المتقين الحاملين، وجعلَ السُّنَّةَ النَّبوية شارحة ومُبينة لكتاب ربِّ العالمين حيث قال تعالى ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [النحل: 44].

وبعد، فأقول وأنا العبدُ الفقيرُ إلى رحمة مولاه: لما كان إسناد الرِّواية من الدِّينِ، ومن الطرق الموصلة إلى سيِّد المرسلين، وقد حثَّ عليه السَّلَفُ الصَّالح لما له من شأن عظيم. قال فيه ابن المُبَارَك[1]: «مثل الذي يطلبُ أمْرَ دينه بلا سَنَدٍ كمن يرتقي إلى سَطح بغير سُلّم»[2].

(1)- هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي أبو عبد الرحمان الحافظ، كان من سكان خُراسان، ومات بهيت (على الفُرات) منصرفا من غزو الروم، ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح توفي سنة 181هـ. **ترجم في**: التاريخ الكبير للإمام البخاري 5 / 212 رقم (679)، تاريخ الثقات للعجلي ص 275- 276، الجرح والتعديل للرازي 5 / 179ـ 181 رقم (838)

(2) الكفاية في علم الرواية ص 432 ولفظه: «مثلُ الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»، وأدب الإملاء والاستملاء ص 6.

وقال محيي الدين النَّوَوِي[1]: «فإن لم يكن معك سِلاح فبم تُقاتل»[2].

وقال مُحَمَّدُ بنُ أَسْلَمَ[3]: «قُرْبُ الإسنادِ قُرْبٌ». أو قال: «قُرْبَةٌ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ»[4].

وقال ابن حجر الهيتمي[5]: «ولكون الإسناد يعرف به الموضوع من غيره كانت معرفته من فروض الكفاية»[6].

ولولا التمسك بِعُرْوةِ الإسناد، لتجرَّأَ على الدين أهل الضلال والفساد، وحاولوا نقض بنائه المَرْصُوص بعد إحكامه، وأشاعوا ضلالتهم مظهرين أنها من أحكامه، فهو إذ

---

(1) يحيى بن شرف بن مِرَى بن حسن بن حسين الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) واليها نسبته. توفي سنة 676هـ. ترجم في: طبقات الحفاظ للسيوطي ص 539، طبقات الشافعية للسبكي 8 / 395 ـ 400، شذرات الذهب 5 / 354ـ356.

(2) هذه القولة مسندة لسفيان الثوري. أورده ابن حبان في: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 1/ 31، وأدب الإملاء والاستملاء ص 8 وفيه: «الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شئ يُقاتل».

(3) هو مُحَمَّدُ بنُ أَسْلَمَ بنِ سَالِمِ بنِ يَزِيدَ الكِنْدِيُّ مَوْلاَهُمْ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الرَّبَّانِيُّ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو الحَسَنِ الكِنْدِيُّ مَوْلاَهُمُ، الخُرَاسَانِيُّ، الطُّوسِيُّ، وثقه ابن حبان. توفي سنة 242 هـ. ترجم في: الجرح والتعديل لابن حبان 8 / 201، سير أعلام النبلاء 12 / 195 ـ 207، طبقات الحفاظ للسيوطي ص 257 ـ 258.

(4) مقدمة ابن الصلاح النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي وَالنَّازِلِ ص 130، تدريب الراوي 2 / 160.

(5) أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي، الأنصاري الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه مشارك في أنواع من العلوم. ولد في محلة أبي الهيتم من إقليم الغربية بمصر في رجب، وتوفي بمكة سنة 973هـ. ترجم في: الكواكب السائرة 3 / 101 ـ 102، شذرات الذهب 8 / 370 ـ 372، البدر الطالع ص 124 ـ 125.

(6) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري أورده في كتاب العلم، الفصل الأول 1/ 218، المطبعة الميمنية بمصر 1309هـ.

ذاك الذخيرة العُظمى، والعُروة الوثقى، التي تستمر على طول الزمان وتبقى[1]. ومن بين الكتب الحديثية الصَّحيحة التي وصلتنا بالرِّواية المتصلة والسَّند المتصل صحيح الإمام البخاري الذي سمعه منه أكثر من تسعين ألف كما قال ذلك الإمام الفَرَبْري المتوفى سنة 320هـ: إنه سَمعه مِنْهُ تسعون ألفا وَأَنه لم يبْق من يرويهِ غَيره.[2] لكن تعقبه ابن حجر قائلا: وَأطلق ذَلِك بِنَاء على مَا فِي علمه وَقد تَأَخّر بعده بتسع سِنِين أَبُو طَلْحَة مَنْصُور بن مُحَمَّد بن عَليّ بن قريبَة الْبَزْدَوِيّ وَكَانَت وَفَاته سنة تسع وَعشْرين وثلاثمائة[3]. ولم يشتهر من هؤلاء الرواة إلا فئة قليلة، اشتهرت كل رواية باسم راويها ومن أشهرها:

1- رواية محمد بن يوسف بنِ مَطَر الفَرَبْرِي المتوفى سنة 320هـ وهي أتم الرِّوايات وأشهرها.

2- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقَل النَّسفي المتوفى سنة 294هـ.

3- رواية حمَّاد بن شاكر النَّسوي المتوفى سنة 290هـ.

4- رواية منصور بن محمد بن علي أبو طلحة البزدوي المتوفى سنة 329هـ وهو آخر من حَدَّث بالصَّحيح.

لكن عُمدة المسلمين هي رواية الفربري التي انعقد عليها الإجماع والتي تعتبر بمنزلة الأم لجميع الرِّوايات، فقد سمع الفربري الصَّحيح من الإمام البخاري مرتين: مرة بفربر سنة 248هـ ومرة ببخارى سنة 252هـ، وأشهر من حمل الصَّحيح عن الفربري هم كالآتي:

---

(1) فهرس الكوهن بتحقيقنا.

(2) فتح الباري لابن حجر 1/ 491، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.

(3) المصدر نفسه.

- أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن الحافظ المصري البغدادي الأصل المتوفى سنة 353هـ.

- أبو زيد المروزي محمد بن أحمد الفاشاني المتوفى سنة 371هـ.

- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود **المُسْتَمْلِيُّ** البلخي توفي سنة 376هـ.

- محمد بن يوسف الجرجاني المكي توفي سنة 373هـ.

- أبو محمد عبد الله بن **حَمّويَهْ** بن أحمد بن يوسف بن أعين السَّرَخْسِي، سمع سنة 316 هـ الصحيح من أبي عبد الله الفَربري وهو ثقة صاحب أصول حسان ولد سنة 293 هـ، وتوفي سنة 381هـ.

- أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن المكي بن زُراع **الكُشْمِيهَنِيّ** مات بمرو يوم عرفة سنة 389هـ.

- إسماعيل بن محمد الكشاني توفي سنة 391هـ.

قال ابن رُشَيد: «هؤلاء السبعة مشاهير أصحاب الفَربري، ووراءهم غيرهم من أعلام وأغفال»[1].

وقد روى عن كل واحد من هؤلاء جم غفير من الرُّواة. لكن يبقى الحظ الأوفر لثلاثة رواة مشاهير وهم: المُستملي، والسَّرَخسي، والكُشْميهني لأنهم أوثق من حمل الصحيح عن الفربري ولذا اعتمد الحافظ القدوة الداودي المعني بالترجمة على واحد من هؤلاء المشاهير الموسوم بأبي محمد عبد الله بن أحمد السَّرخسي سمع منه

(1) إفادة النصيح ص 23.

الصحيح سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة في صفر[1] في توثيق الكتاب الصحيح وتصحيح روايته.

التعريف بالداوودي صاحب الرواية:

هو: عَبْد الرَّحْمَن بْنُ مُحَمَّد بْن المظفَّر بْن مُحَمَّد بْن دَاوُد بْن أَحْمَد بْن مُعَاذ بْن سهل بْن الحكم بْن شيرزاد، أبو الْحَسَن بْن أَبِي طلحة الدَّاودي البوشنجي، شيخ خُراسان جمال الْإِسْلَام رَضِيَ الله عَنْهُ[2].

ذكره أبو سعد السَّمعاني فقال: «وجه مشايخ خُراسان فضلاً عن ناحيته، والمشهور فِي أصله وفضله وسيرته وورعه. له قَدَمٌ راسخ فِي التَّقْوى»[3]، يستحق أن يُطْوَى للتبرُّك بلقائه فراسِخْ. وفضله فِي الفنون مشهور، وذِكْره فِي الكُتُب مسطور. وأيّامه غُرَر، وكلماته دُرَرْ، قرأ الأدب على أَبِي علي الفَنْجُكِرْدي، والفقه على أَبِي بَكْر القفال المَرْوَزِي، وأبي الطيب سهْل الصُّعْلُوكي، وأبي طاهر بْن مَحْمِش، والأستاذ أبي حامد الإسْفراييني، وأبي الْحَسَن الطَّبَسي، وأبي سَعِيد يحيى بْن منصور الفقيه البوشنجي[4].

سمع ببوُشَنْج: عَبْد الله بْن أَحْمَد بْن حمُّوَيْه السَّرَخْسِي، وهو آخر من حدَّث عَنْهُ[5]، وَتَفَرَّد فِي الدُّنْيَا بِعُلُوِّ ذَلِكَ[6]. ورُوِيَ أَن أَبَا الْحسن عبد الغافر الْفَارِسِي كَانَ قد

(1) المرجع نفسه ص 127 وإكمال الإكمال لمحمد بن عبد الغني ابن نقطة 2/ 588.
(2) تاريخ الإسلام للذهبي 10/ 249.
(3) الأنساب لعبد الكريم السمعاني 5/ 295.
(4) تاريخ الإسلام للذهبي 10/ 249.
(5) المصدر نفسه.
(6) سير أعلام النبلاء18/ 223.

سمع الصَّحِيح من أبي سهل الحفصي وَله إجَازَة من الدَّاودِيّ فَكَانَ يَقُول الْإِجَازَة من الدَّاودِيّ أحب إِلَيّ من السَّماع من الحفصي.[1] وَذكره الْحَافِظ أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن يُوسُف الْجِرْجَانِيّ فَقَالَ: شيخ عصره وأوحد دهره وَالْإِمَام الْمُقدم فِي الْفِقْه وَالْأَدب وَالتَّفْسِير وَكَانَ زاهداً ورعاً حسن السَّمْت بَقِيَّة الْمَشَايِخ بخُراسان وَأَعْلَاهُمْ إِسْنَادًا

أَخذ عَنهُ فُقَهَاء بوشنج. ولد فِي شهر ربيع الآخر سنة أَربع وَسبعين وثلاثمائة. وَتُوفِّي ببوشنج فِي شَوَّال سنة سبع وَسِتِّينَ وَأَرْبَعمِائَة ابْن ثَلَاث وَتِسْعين سنة.[2]

رواية أبي زُرعة من طريق الداودي

أخبرنا الشَّيخ الإمامُ العالم العلاَّمة الحافظ الضَّابط المُتقن المُسْنِدُ الرُّحلة بقية السَّلف وعُمدة الخلف شيخ الإسلام أبو زُرعة أحمد ولي الدِّين بن الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام أمير المؤمنين في الحديث أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي الشَّافعي[3] رحمه الله بجميع كتاب الجامع المُسْنَد الصَّحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى قراءة عليه وأنا أسمعُ سنة ثمان عشرة وثمان مائة، قال أخبرني بجميع صحيح البخاري رحمه الله قاضي القضاة جمال

---

(1) طبقات الشافعية للسبكي 5/ 119.

(2) المصدر نفسه.

(3) عبد الرَّحِيم بن الحُسَيْن بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن إِبْرَاهِيم الزين أَبُو الْفضل الْكرْدِي الرَّازناني الأَصْل (من أعمال إربل) المهراني الْمصْرِيّ الشَّافِعِي، يعرف بابن العراقي. توفي بالقاهرة سنة 806هـ. **ترجم في**: الضوء اللاَّمع لأهل القرن التاسع 4/ 171- 178 رقم (452)، طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنهوي ص 309، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 2/ 106- 109، طبقات الشافعية لتقي الدين ابن قاضي شهبة 4/ 29- 33.

الإسلام مُفتي الأنام، بهاءُ الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام السُّبكي الشافعي[1] رحمه الله تعالى بقراءة والدي رحمه الله تعالى عليه وأنا أسمع، أنا أبو العباس أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ أَبِي الْنِّعَمِ الصَّالِحِيُّ[2]، وأم محمد وزيرة بنت عمر ابن أسعد بن المُنجا التنوخية[3] قالا أنا أبو عبد الله الحسين بن المُبارك بن محمد بن الزَّبيدي[4]، أنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السِّجْزِي الهَرَوِي[5]، أنا أبو

---

(1) القَاضِي بهاء الدّين أَبُو الْبَقَاء محمّد بن عبد الْبر بن يحيى بن عَليّ ابْن تَمام أقضى الْقُضَاة الْأَنْصَارِيّ السُّبْكِيّ الشَّافِعِي مولده سنة 707هـ وتوفي فِي جُمَادَى الأولى سنة سبع بِتَقْدِيم السِّين وَسبعين وَسَبْعمائة (777هـ)، وَدفن بتربة السُّبكيين. **له ترجمة في**: الوافي بالوفيات 3/ 173- 177، إنباء الغمر 1/ 121، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 3/ 127- 129، الدرر الكامنة 5/ 237- 239.

(2) - أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ أَبِي النِّعَمِ نِعْمَةَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بَيَانٍ الصَّالِحِيُّ الْحَجَّارُ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الشِّحْنَةِ، شِهَابُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَأَصْلُهُ مِنْ دَيْرِ مُقَرِّنٍ. مَاتَ قرب الْعَصْر فِي الْخَامِس وَالْعِشْرين من صفر سنة 730هـ. **ترجم في**: معجم الشيوخ للسبكي 1/ 62- 70 الدرر الكامنة 1/ 165- 166.

(3) سِتّ الوزراء بنت عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية الدمشقية الحنبلية أم عبد الله وتدعى وزيرة بنت القَاضِي شمس الدّين عمر ابْن شيخ الْحَنَابِلَة وجيه الدّين ولدت سنة 624هـ، وَسمعت من والدها جزءين وَمن أبي عبد الله بن الزبيدِيّ مُسْند الشَّافِعِي، قَالَ الذَّهَبِيّ كَانَت طَوِيلَة الرّوح على سَماع الحَدِيث وَهِي آخر من حدث بالمسند بِالسَّمَاعِ عَالِيا وَمَاتَتْ فِي ثامن عشر شعْبَان سنة 716هـ. **ترجمت في**: الدرر الكامنة 2/ 263، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 2/ 376- 377، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه 4/ 1471، درة الحجال 3/ 325- 226 وفيه أنها توفيت في عام 722هـ.

(4) هو الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم بن موسى بن عمران الربعي **الزبيدي** الأصل، وزبيد مدينة باليمن، البغدادي أبو عبد الله، ولد سنة ست أو سبع وأربعين وخمسمائة هجرية، وقيل سنة خمس وأربعين، قرأ القرآن بالروايات وسمع الحديث من أبي الوقت، وأبي زُرعة وغيرهما. توفي سنة 631 هـ ودفن بمقبرة جامع المنصور رحمه الله تعالى. ترجم في: العبر في خبر من غبر 3/ 209، شذرات الذهب 5/ 144.

(5) عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق **السِّجْزِي** الأصل (بكسر السين، وسكون الجيم وفي آخرها زاي، نسبة إلى سِجِسْتان على غير قياس)، أبو عبد الله الهروي المالِيني الصوفي. توفي سنة 553 هـ، وعمره 95 سنة. وكان أبوه سماه محمدا، فسماه أبو عبد الله الأنصاري عبد الأول وكناه أبا الوقت. ترجم في: إفادة النصيح ص 119 ـ 124، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير 1/ 431، العبر في خبر من غبر 3/ 20، شذرات الذهب 4 / 166، المنح البادية 1 / 157.

الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر الداودي[1]، أنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمُّويه الحمُّوي السَّرَخْسي[2]، أنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر الفَرَبْري[3]، أنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة البخاري الجُعْفِي[4] رحمه الله (ح).

وقال شيخنا رحمه الله: وأخبرني به من طريق أبي ذر[5]، وهي طريق المكيين أبو

---

(1) – هو عبد الرحمن بن محمد بن المُظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ الداودي البوشنجي مسند الوقت، ولد سنة 374 هـ، سمع الصحيح، ومسند بن عبد حميد وتفسيره، ومسند أبي محمد الدارمي من أبي محمد بن حمويه السرخسي. توفي سنة 467هـ وله 94 سنة. **ترجم في:** سير أعلام النبلاء 13 / 561، العبر في خبر من غبر 2 / 322، شذرات الذهب 3 / 327.

(2) هو أبو محمد عبد الله بن **حَمّـُويَـهْ** بن أحمد بن يوسف بن أعين السَّرَخْسِي، سمع الصحيح من أبي عبد الله الفربري سنة 316 هـ وهو ثقة، صاحب أصول حسان، ولد سنة 293 هـ، وتوفي سنة 381هـ. ترجم في: سير أعلام النبلاء 12 / 513، العبر في أخبار من غبر 2 / 157، إفادة النصيح ص 29 – 35، المنح البادية 1 / 145.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر **الفَرَبـْرِيّ**، ولقد اختلف الرواة في ضبط فائها بين الفتح والكسر، والأصح الفتح بلدا ونسبا، المحدث الثقة العالم، راوي الجامع الصحيح عن الإمام البخاري، سمعه منه بفربر مرتين. توفي سنة 320هـ. ترجم في: سير أعلام النبلاء 11 / 494 – 495، العبر في أخبار من غبر 2 / 5، إفادة النصيح ص 10 – 24، المنح البادية 1 / 145 ، شذرات الذهب 2 / 286.

(4) إن أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى هو صحيح الإمام البخاري المتوفى سنة 256هـ، حيث التزم في نقل أحاديثه التي أوردها فيه أعلى درجات الصحة، واشترط لنقلها شروطا خاصة التزم بها وتلقته الأمة بالقبول. وقد اعتمد فيه طريقة الكتب والأبواب، وقد أتى على مختلف الكتب الفقهية إضافة إلى غيرها من الكتب كالتفسير والعلم والإيمان وغيرها.
وفي شأنه قال زين الدين العراقي في ألفيته: [رجز]

أَوَّلُ مَـــنْ صَـــنَّفَ فِي الصَّـــحِيْحِ مُحَمَّـــدٌ وَخُـــصَّ بِـــالتَّرْجِيْحِ

(5) أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ الْمَالِكِيُّ نزيل مكَّة، روى الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الفَربري، وجمع لنفسه «معجماً» وعاش ثمانياً وسبعين سنة، وكان ثقة مُتقناً، ديِّناً عابداً، ورعاً حافظاً، بصيراً بالفقه والأصول. أخذ علم الكلام عن ابن الباقِلاّني، وصنّف مستخرجاً =

عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المُعطي الأنصاري المالكي[1] قراءةً عليه وأنا أسمع بمكة سنة ثمان وستين وسبع مائة، وأبو العباس أحمد بن سالم بن ياقوت المكي[2] قراءة عليه وأنا أسمع بمكة أيضا سنة ست وسبعين وسبع مائة، قالا أنا رضى الدِّين إبراهيم وصفي الدين أحمد ابنا محمد بن إبراهيم الطبري[3] قالا أنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي فتوح المكي[4] سماعا عليه قال الرضى خلا من باب قوله ﴿**وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا**﴾[5] إلى باب مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأجازه إن

= على الصحيحين، وكان شيخ الحرم في عصره. توفي سنة 435هـ. **ترجم في**: تاريخ بغداد 12/ 456- 457، ترتيب المدارك 7/ 227- 233، الديباج المذهب ص 311- 312، إفادة النَّصيح في التعريف بسند الجامح الصحيح ص 39- 45، شذرات الذهب 3/ 254، المِنح البادية 1/ 144، الرسالة المستطرفة ص 23.

(1) مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الْمُعْطِي بن مكِّي بن طراد الْأَنْصَارِيّ الخَزرجي الْمَكِّيّ جمال الدّين وُلد فِي سادس صفر سنة 702 وَسمع من جَدِّه لأُمِّه الصَّفي الطَّبَرِيّ، تفقه وبرع فِي الْفَرَائِض وَالْفِقْه سمع مِنْهُ أبو الفضل الْعِرَاقِيّ وَغَيره وَتفرد بِبَعْض مسموعاته وَكَانَ يُقَال لَهُ ابْن الصَّفِي فيُنسب لجَدِّهِ لأمِّهِ وَكَانَ خَيِّرا فَاضلا مَاتَ فِي تَاسِع عشر شهر رَجَب سنة 776هـ. **ترجم في**: الدُّرَر الكامنة 5/ 57، إنباء الغمر بأبناء العمر 1/ 89، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 1/ 47.

(2) أحمد بن سالم بن ياقوت المَكِّي شِهاب الدين أبو العباس المُؤذِّن بالمسجد الحَرَام. مات في المحرم سنة ثمان وسبعين وسبعمائة بمكة وبها ولد في نصف جُمادى الآخرة سنة سبع وتسعين وستمائة. **ترجم في**: إنباء الغمر بأبناء العمر 1/ 135، الدُّرر الكامنة 1/ 156، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 1/ 313- 314.

(3) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْفَقِيهُ صَفِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّبَرِيُّ ثُمَّ الْمَكِّيُّ أَخُو الشَّيْخِ رَضِيِّ الدِّينِ، سَمِعَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَرَمِيٍّ صَاحِبِ ابْنِ عَمَّارٍ، وَسَمِعَ مِنَ الْمُرْسِيِّ ، مَوْلِدُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلاثِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ. وَمَاتَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَسَبْعِ مِائَةٍ.**ترجم في**: معجم الشيوخ الكبير للذهبي 1/ 84، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 1/ 375.

(4) عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي حَرَميّ فُتُوح بْن بَنِين. أَبُو القاسم المكّيّ، العطّار، الكاتب، المعمّر الفاضل، الورّاق. وُلِدَ سنة بضع وأربعين وخمسمائة، روى عَنْهُ: رضيُّ الدّين إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد الطَّبريّ، وأخوه الصّفيّ أَحْمَد، وآخرون. تُوُفّي فِي نصف رجب، سنة 645هـ. وقد جاوز المائة.**ترجم في**: تاريخ الإسلام 14/ 518، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 2/ 91.

(5) [الأعراف: 85].

لم يكن سماعا، أنا أبو الحسن علي بن حُميد الطرابلسي[1] أنا أبو مكتوم عيسى بن أبي ذر بن أحمد الهَروي[2]، أنا المشايخ الثلاثة أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمُّويه[3]، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِي[4]، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيهني[5] قالوا أنا الفَرَبْرِي[6] ثنا البُخاري (ح).

رواية أبي زرعة من طريق كريمة المَرْوَزِيَّة

وقال شيخنا أيضا: رحمه الله وأخبرني به من طريق كريمة[7] وهي طريق

---

(1) علي بْن حُميد بْن عَمَّار، أبو الحسن الأنصاري الأطرابلسي ثم المَكِّي النَّحوي المُقرئ. المتوفى: 575 هـ حدث «بصحيح الْبُخَارِيّ»، عَن أَبِي مكتوم عيسى بْن أَبِي ذَر الهَروي سماعًا، وهو آخر مَن سمع منه. روى عنه محمد بن عبد الرحمن التُجيبيّ الأندلسي، وعبد الرَّحْمَن بْن أَبِي حرَميّ فُتُوح بْن بَنِين الْمَكِّيّ العطار، وناصر بْن عَبْد الله الْمَصْرِيّ العطار نزيل مَكَّة ستين عامًا حدّث فِي سنة خمسٍ وسبعين. **ترجم في**: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام 12/ 556، سير أعلام النبلاء 20/ 541، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 2/ 191.

(2) عيسى بن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي أبو مكتوم. سمع صحيح البخاري من أبيه وأجاز لأبي طاهر السِّلفي وحدَّث بالبخاري عن أبيه في شهور سبع وتسعين وأربعمائة وذكر يحيى بن عبد الباقي الزهري أنه سمعه منه في هذا التاريخ. **ترجم في**: إكمال الإكمال لابن نقطة 2/ 646، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص 393.

(3) تقدم.

(4) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود **المُسْتَمْلِيُّ** البلخي توفي سنة 376هـ. **ترجم في**: سير أعلام النبلاء 12 / 512، إفادة النصيح ص 25- 28، المنح البادية 1 / 145، شذرات الذهب 3 / 86، مرآة الجنان 2 / 304.

(5) هو أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن المكي بن زُراع **الكُشْمِيهَنِيَّ** بالضم والسكون وكسر وتحتية وفتح الهاء ونون مكسورة نسبة إلى كُشْميهن قرية بمرو المروزي. مات بمرو يوم عرفة سنة 389هـ. ترجم في: إفادة النصيح ص 36- 45، سيرأعلام النبلاء 12 / 512، العبر في أخبار من غبر 2 / 176، المنح البادية 1 / 145، شذرات الذهب 3 / 132.

(6) تقدم.

(7) كَرِيمَةُ بِنْتُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيَّةُ، الشَّيْخَةُ، العَالِمَةُ، الفَاضِلَةُ، المُسْنِدَةُ، لَمْ تَتزوَّج كَرِيْمَةُ قَطُّ، =

المصريين الإمام والدي رحمه الله تعالى بقراءتي عليه وقراءةً عليه وأنا أسمع قبل ذلك غير مرة والإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الرَّحيم اللّخمي بن الأميوطي[1] قراءة عليه وأنا أسمع بمكة سنة ست وسبعين وسبع مائة، قال والدي رحمه الله تعالى أنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف الأنصاري بن شاهد الجيش[2] سماعا عليه، وقال ابن الأمْيوطي أنا قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة[3]، وأبو بكر عبد الله بن علي بن عمر الصِّنهاجي[4] قالوا أنا المشايخ الثلاثة أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي[5]، وأبو طاهر إسماعيل بن عبد القوي بن

= وَكَانَ أَبُوهَا مِنْ كُشْمِيهَن، وَهِيَ الَّتِي تَرْوِي«صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ، عَلَى الْكُشْمِيهَنِيِّ وَقَرَأَ عَلَيْهَا الْأَئِمَّةُ كَالْخَطِيبِ وَأَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا.» تُوُفِّيَتْ بِمَكَّةَ سنة 463هـ، وَإِلَيْهَا انْتَهَى عُلُوُّ الْإِسْنَادِ لِلصَّحِيحِ إِلَى أَنْ جَاءَ أَبُو الْوَقْتِ.**تُرجمت في**: الكامل في التاريخ 8/ 227، البداية والنِّهاية 16/ 34، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص 499، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام 10/ 223، سير أعلام النبلاء18/ 233-235.

(1) إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أبي المجد اللخمي جمال الدين الأميوطي المصري الشافعي نزيل مكة. ولد سنة خمس عشرة وسبعمائة، ومات بمكة في ثالث شهر رجب في سنة تسعين وسبعمائة وله خمس وسبعون سنة. ترجم في: إنباء الغمر بأبناء العمر 1/ 356، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 1/ 446، الدرر الكامنة 1/ 68، الضوء اللامع 4/ 166- 167، بغية الوعاة 1/ 426.

(2) عبد الرَّحِيم بن عبد الله بن يُوسُف بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْأَنْصَارِيّ جمال الدّين أَبُو مُحَمَّد شَاهد الْجَيْش حدث بِالصَّحِيحِ مَرَّات وَهُوَ آخر من حدث بِهِ عَالِيا من طَرِيق المصريين وَمَات فِي يَوْم الْجُمُعَة سَابِع شهر ربيع الأول سنة 746هـ. **ترجم في**: الدرر الكامنة 3/ 151.

(3) مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن سعد الله بن جمَاعَة بن عَليّ بن حَازِم بن صَخْر بن حجر الْكِنَانِي الْحَمَوِيّ الْبَيَانِي الشَّافِعِي وُلد بحماة سنة 639هـ مَاتَ فِي جُمَادَى الْآخِرَة سنة 733 وَقد جَاوز التسعين بِأَرْبَع سِنِين وَأشهر. ترجم في الدرر الكامنة 5/ 4- 7.

(4) عبد الله بن عَليّ بن عمر بن شبْل بن رَافع بن مَحْمُود الصنهاجي نجم الدّين أَبُو بكر اتَ فِي عَاشر شعْبَان سنة 724هـ ترجم في: الدرر الكامنة 3/ 55.

(5) أحمد بن عليّ بن يوسُف بن عبد الله بن بُنْدَار، المُسْنِد، العالِم، مُعين الدّين، أبو العبّاس، ابن قاضي القُضاة زين الدّين أبي الحسن ابن العلّامة أبي المحاسن. الدّمشقيّ الأصل، المصري، الشّافعيّ. المتوفى سنة 670هـ. **ترجم في**: تاريخ الإسلام للذهبي 15/ 179، الوافي بالوفيات 7/ 157.

عَزُّون[1]، وأبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن رَشِيق قال ابن شاهد الجيش خلا من «بَاب المُسَافِرِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ تَعَجَّلَ إِلَى أَهْلِهِ» في أواخر كتاب الحج إلى أوَّل كتاب الصِّيام، وخلا من بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة، وخلا من باب غَزْوِ المَرْأَةِ فِي البَحْرِ إلى باب دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام بإجازة منهم إن لم يكن سماعا قالوا ثلاثتهم أنا هبة الله بن علي بن سعود البُوصيري[2]، وأبو عبد الله محمد بن حمد بن حامد الأرتاحي[3] أنبأنا أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر الفَرَّاء[4] قالا أخبرتنا أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية قالت أنا أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشميهني، أنا الفَرَبْرِي حدثنا البخاري رحمه الله تعالى ونفع به قال: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُ اللهِ تَبارك وتعالى: ﴿**إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ**﴾[5].

---

(1) إِسْمَاعِيلَ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ بْنِ عَزُّونَ الْمِصْرِيُّ، مات في خامس عشر المحرم سنة سبع وستين وستمائة (667هـ) بالقاهرة. ترجم في: العبر في خبر من غبر 3/ 316، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 1/ 467.

(2) أَبُو الْقَاسِم هبة الله بن عَليّ بن سعود بن هَاشم الْأنْصَارِيّ البُوصِيريُّ المُنَسْتِيْريُّ الأَصْل، الشَّيْخُ العَالِمُ المُعَمَّرُ، مُسْنِدُ الدِّيَارِ المِصْرِيَّة، أَمِيْن الدِّيْنِ، توفّي فِي ثَانِي صفر من سنة ثَمَان وَتِسْعين وَخَمْسمِائة (598هـ) **ترجم في**: إكمال الإكمال لابن نقطة 3/ 174، سير أعلام النبلاء 21/ 390، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 2/ 297- 298.

(3) هو أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابْنُ الشَّيْخِ الصَّالِحِ أَبِي الثَّنَاءِ حَمْدِ بنِ حَامِدِ بنِ مُفَرِّجِ بنِ غِيَاثٍ الأَنْصَارِيُّ، الشَّامِيُّ، الأَرْتَاحِيُّ (نسبة إلى أرتاح حصن من أعمال حلب)، ثُمَّ المِصْرِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، الأَدَمِيُّ. أَجَازَ لَهُ مَرْوِيَّاته: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَيْنِ الفَرَّا سَنَةَ ثمَانِي عَشْرَةَ، فَرَوَى بِهَا كَثِيْراً، وَتَفَرَّد بِهَا. تُوُفِّيَ: فِي العِشْرِيْنَ مِنْ شَعْبَان، سَنَةَ إِحْدَى وَسِتٍّ مائَةٍ. (601هـ). **ترجم في**: سير أعلام النبلاء 21/ 416، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 1/ 120- 121.

(4) عليّ بْن الحُسَيْن بْن عمر، أبو الحسن ابن الفرّاء المَوْصِليّ، ثمّ الْمَصْرِيّ. روى عَنْهُ: السِّلَفيّ، وقال: مِن ثقات الرُّواة، توفى سنة 519هـ. **ترجم في**: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام 11/ 302، سير أعلام النبلاء 19/ 500.

(5) [النساء: 163].

وصف نسخة صحيح البخاري برواية عَبْد الرَّحْمَن الدّاودي المحفوظة بالخزانة الحسنية

نُسخة هذه الرِّواية محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط رقم حفظها (10802)، ناقصة، غير تامَّة، وهي مُجزَّأة إلى جزءين، الأول تام، والثاني مبتور الورقة الأخيرة، ينقصه ثلاثة أبواب فقط، بمقدار ورقتين، في طالع جزءيه زخرفة مشرقية، على شكل قُبة مُذهبة ومشوبة بألوان، مُجدولة، كتب متنه بخط مشرقي نسخ مليح ومُنَمَّل، حبر كتابته أسود، مع استعمال خط أحمر جَلِي، لعبارة **باب، وحدثنا، ولفظ كتاب وعنوانه، يبتدئ الجزء الأول هكذا**: أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ الضَّابط المتقن المُسند الرُّحلة بقية السلف وعمدة من الخلف شيخ الإسلام أبو زرعة أحمد ولي الدين بن الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام أمير المؤمنين في الحديث أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي الشافعي... باب كيف كان بدء الوحي.. **وينتهي هكذا**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، ثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الأَنْصَارُ كَرِشِي، وَعَيْبَتِي وَالنَّاسُ سَيَكْثُرُونَ، وَيَقِلُّونَ فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ» تم النصف الأول من صحيح البخاري ويليه النصف الثاني، باب مناقب سعد. **ويبتدئ الجزء الثاني هكذا**: بَابُ مَنَاقِبِ الأَنْصَارِ، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ **وينتهي هكذا**: وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ. والحديث من باب: بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾.

هذه النسخة مروية بسند عالي، تاريخ روايتها القرن الثامن من الهجرة، برواية الحافظ أبي زُرعة عن أبيه زين الدِّين العراقي المتوفى سنة 806هـ. إلى الحافظ الجليل عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي عن الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميهني عن الفربري عن الإمام البخاري.

والكتاب سالم من الخروم فيه إفادة جليلة في آخره وهي حديث اليونيني عن طريقته الممنهجة في مقابلته لرويات الصحيح والرموز التي استعملها لهذه الروايات، وعلى الكتاب تملك بالشراء في جزءه الأخير بتاريخ تاسع وعشرين شوال عام 1225هـ، المسطرة 19س، التعقيبة: مائلة.

الرموز المستعملة في حاشية هذه النسخة ومدلولها:

رمز الرواية	مدلوله
0	**أبو ذر الهروي**
ص	**الأصيلي**
س	**ابن عساكر**
سـ	**المستملي**
ط أو ظ	**أبو الوقت**
حـ	**الحموي**
عط أو عظ	**لا يعرف راويها**
خ	**نسخة**

هـ	الكشميهني
حهـ	الحموي والكُشميهني
سهـ	المستملي والكشميهني

نماذج من الرموز المستعملة في الحاشية:

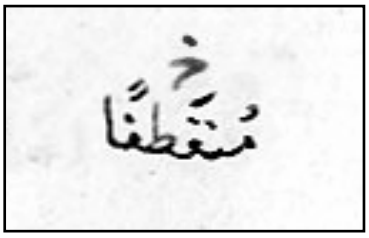

رمز «خ» الذي فوق كلمة (مُتَعَطِّفًا) الوارد في الهامش أصله(مُنعطفًا) بنون ساكنة داخل النص. ورمز الخاء يعني من نسخة أخرى.

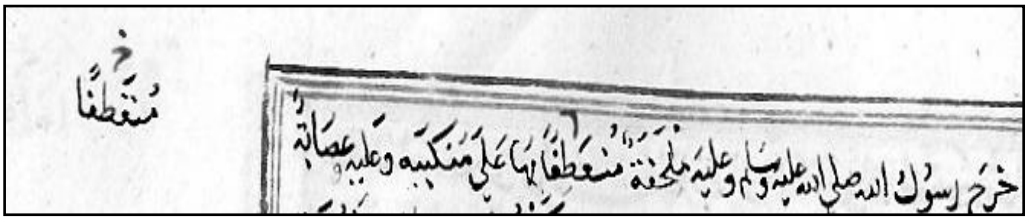

خَرَجَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ (مُنْعَطِفًا) بِهَا عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

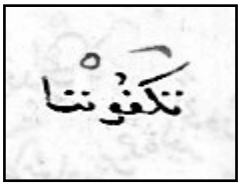

رمز «0» الذي فوق كلمة (تكفوننا) الوارد في الهامش أصله داخل النص (تَكْفُونَا) ورمز الصفر «0» يعني به رواية أبي ذر.

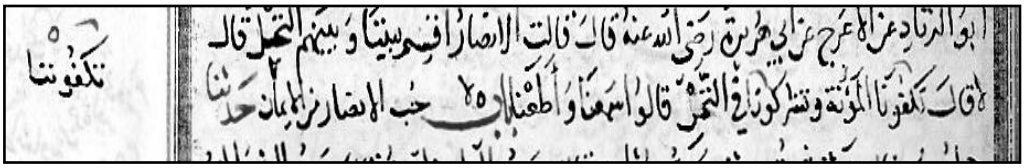

قَالَتِ الأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلَ، قَالَ: «لاَ» فَقَالُوا: (تَكْفُونَا) المَئُونَةَ، وَنَشْرَكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.

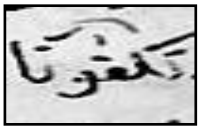

كلمة «تكفونا» الواردة داخل النص التي رويت عند أبي ذر بلفظ (تكفوننا).

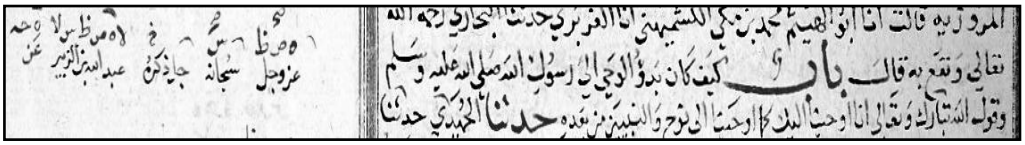

قوله: «**تبارك وتعالى**» الواردة داخل النص برواية الداودي وردت في الهامش بلفظ «عَزَّ وجلَّ» وعليها علامة «صح» عند أبي ذر المرموز له ب«0»، والأصيلي المرموز له برمز «ص» وأبي الوقت المرموز له ب «ظ»، ولابن عساكر المرموز له ب «س» وردت عنده بلفظ «سبحانه» وبرمز «خ» أي في نسخة أخرى ورد بلفظ «جَلَّ ذكره». انظر النموذج أسفله.

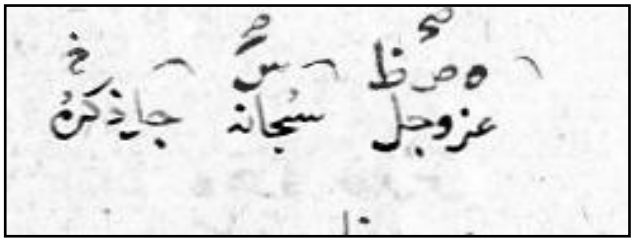

رموز الروايات المختلفة الواردة في الهامش

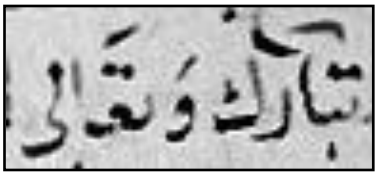

لفظ «تبارك وتعالى» الوارد برواية الداودي عن السرخسي عن الفربري.

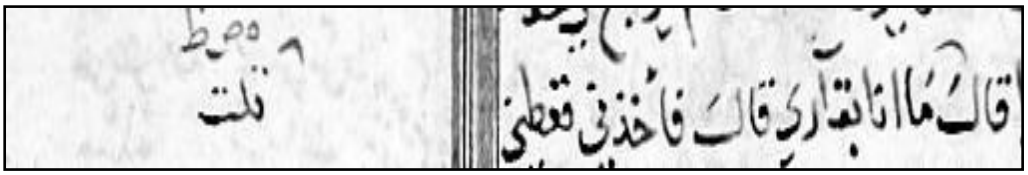

قوله: «**قال**» الواردة داخل النص برواية الداودي وعليها علامة قلامة ظفر بلون أحمر ورد مقابل لها في الهامش لفظ «قلت» وعليها علامة قلامة ظفر بلون أحمر بالرموز الآتية «0» يعني أبي ذر، والأصيلي المرموز له برمز «ص» وأبي الوقت المرموز له ب «ظ».

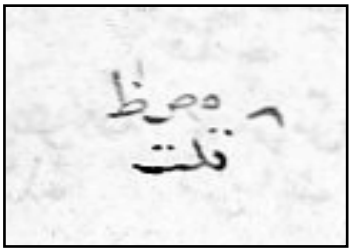

لفظ قلت الوارد في الهامش والمرموز له بالرموز الثلاثة «0» و«ص» و«ظ».

ملاحظات: من الملاحظات التي أبديناها من خلال هذا الموضوع، لما رجعنا إلى الرواية اليونِينِية نسبة لشرف الدِّين اليونِينِي المتوفى سنة 701هـ الذي تعتبر نسخته أحسن نسخة من حيث جمع كل الاختلافات الواردة في روايات صحيح البخاري وكشف الفروق بينها، أنه رقم لأبي ذر الهروي عن الرواة الثلاث الكشميهني والمستملي والسَّرخسي، ولم يرقم لعبد الرحمن بن محمد الداودي لكنه رقم لأبي

الوقت الذي سمع منه. وقد ورد في مقدمة النسخة التي بين أيدينا منسوبة لليونيني قائلا: عنيت برواية أبي ذر الهروي لأمرين قد سردهما في أكثر من صفحتين[1].

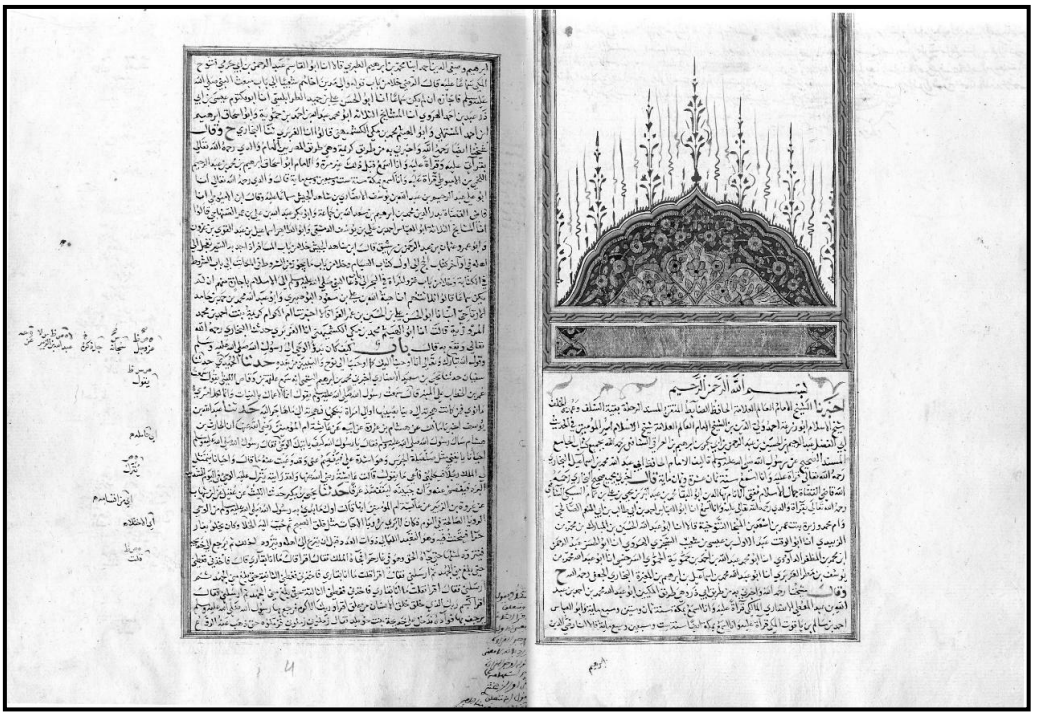

اللوحة الأولى من كتاب صحيح البخاري برواية الداودي

(1) انظر مقدمة صحيح البخارية في النسخة السلطانية.

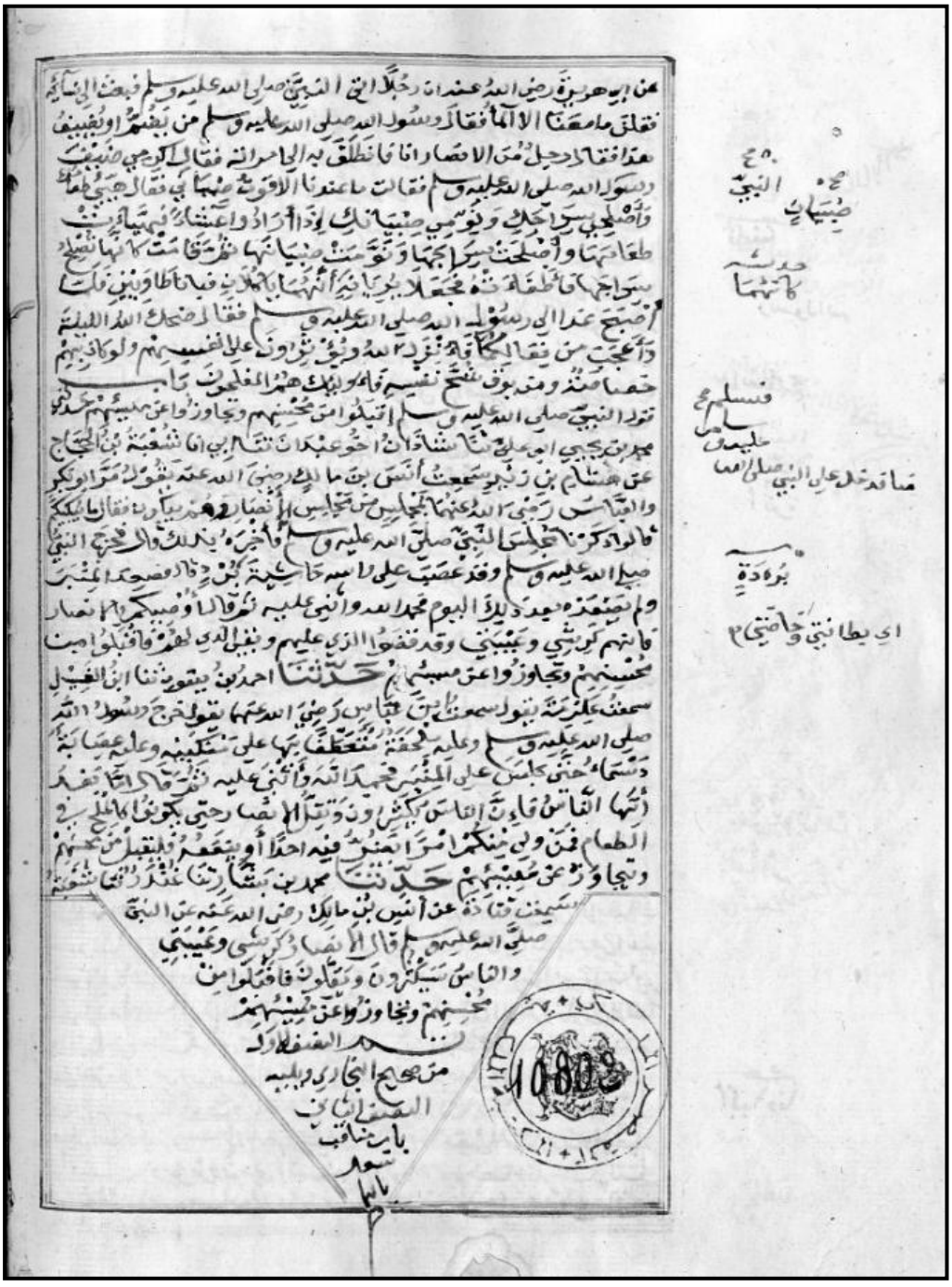

الصفحة الأخيرة من رقم الحفظ **10802**

النشم المذهب العزيز
في الجمع بين الملاك والوجيز
كتاب مخطوط في علوم القرآن

عبد الله محمد الزيات

جامعة طرابلس – ليبيا

يرقد في مكتبة دير الأسكوريال في ضواحي مدينة مدريد بإسبانيا مخطوط في علوم القرآن منسوب إلىٰ طرابلسي يدعى بأبي جعفر أحمد بن علي الصخري الأندلسي ثم الطرابلسي (طرابلس الغرب)

وهو من الحجم الكبير إذ يبلغ عدد أوراقه 521 ورقة ، أو لوحة ذات وجه وظهر وكل وجه يحمل 25 سطرا، بمعدل عشرين كلمة تقريبا، وقد حوت بعض اللوحات لحقا في الهامش لسقط من المتن كما هو الشأن في اللوحة [40 ب]، واللوحة [122 ب] غير أن الترقيم الذي جاء في أوراق المخطوط بالرقم العربي ليس هو الرقم المتطابق مع الأرقام الهندية التي يبدو أن الناسخ قد وضعها محتسبا صفحتي أو لوحتي الفهرس الذي وضع للسور حسب مجيئها في المخطوط، بمعنى أن الترقيم الذي بالأرقام الهندية لا يظهر إلا في الفهرس الذي هو علىٰ هيئة جدول وهو بخط الناسخ أو المؤلف.

لم يوجد بالمخطوط صفحة العنوان، بل أول شيء نجده هو الصفحة التي تبين تصنيف او تكشيف المخطوط؛ فبالإضافة إلىٰ الرقمين اللذين ذكرا في فهرسي المخطوطات العربية في هذه المكتبة، أي فهرسي Casiri و Derenbourg يوجد في هذه الصفحة توصيف مختصر للمخطوط ذكر به عنوان الكتاب حسبما اعتقد المكشف وذكر المنسوب إليه وهو أحمد بن علي الأندلسي الطرابلسي طرابلس الغرب ثم ذكر بداية المخطوط ونهايته.

وقد أعطاه المكشف عنوان النشم المذهب العزيز في الجمع بين الماد والوجيز، وهو ليس كذلك بل المؤكد أنه النشم المذهب العزيز في الجمع بين الملاك والوجيز، فكلمة الماد ليست واردة، وإنما هي الملاك قرأها المكشف خطأ نتيجة سوء خط الكلمة في العنوان الذي جاء في مقدمة المؤلف، وكذلك نتيجة جهل المكشف بعناوين كتب علوم القرآن وعدم قراءته الجيدة للمقدمة التي يتضح فيها بما لا يدع مجالا للشك أن الكلمة هي الملاك كما بدى العنوان في المقدمة وكما ذكر مؤلفه أبا جعفر ابن الزبير الغرناطي في المقدمة أيضا.

خط هذا المخطوط أندلسي فرغ من تأليفه أو نسخه عام 971 هـ وذكرت له علاقة بمكتبة الشيخ محمد العبيسي التونسي، جاء في آخره:

«كمل في أوائل ذي الحجة الحرام من عام 971 هـ علىٰ يد أحمد بن علي الصحري أو الصخري الأندلسي... طرابلس الغرب من خزانة الشيخ الإمام العالم العلامة سيدي أحمد العُبيسي التونسي..... فاجتهدت في نسخه، فلا أدري أهو من مقوله أو من منقوله.....».[1]

(1) لوحة 521/ ب.

و لم تتضح نسبة الكتاب صحيحة إلىٰ هذا الذي كمل علىٰ يديه، إذ قد يكون دوره فيه ناسخا وليس مؤلفا خصوصا مع وجود بعض الكلمات الغامضة في هذا الموضع لنجد بعدها قوله «فاجتهدت في نسخه فلا أدري هل هو من مقوله أو هو من منقوله».

ومعنى النشم كما جاء في لسان العرب من بين المعاني الكثيرة «والنشم أيضا مثل النمَش علىٰ القلب [أي القلب بين الميم والشين تقديما وتأخيرا] يقال منه: نشِم بالكسر، فهو ثور نشِم إذا كان فيه نقط بيض ونقط سود»[1].

وفي تصوري أنه عنى أن كتابه هذا متنوع الفوائد ومختلفها، غزير المنافع العلمية تنوع النقط الموجودة علىٰ الثور النشم واختلافها وهذا ما يعنيه النشم، وأن هذه الفوائد والمنافع العلمية ذات قيمة كبيرة جدا، وهذا ما نفهمه من المذهب، ثم إن هذه الفوائد والمنافع قليلة الوجود علىٰ الصفة التي أوردها في كتابه هذا، وهذا معنى وصفه بالعزيز، وكيف لا يكون كتابه كذلك وقد جمع فيه أهم ما في أشهر كتابين قد سبقاه في هذا العلم، ليس هذا فقط بل أهم ما في كتب كثيرة في علوم كتاب الله العزيز ومن أهمها علم المتشابه.

والوجيز الذي ذكر في العنوان هو «المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلق بالكتاب العزيز» لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة [2].

وقد حققه المدعو طيار أكتي قولاج وصدر عن دار صادر ببيروت عام

(1) لسان العرب لابن منظور ن ش م، 12/ 576.
(2) ذكره حاجي خليفة [كشف 2/ 1655] والزركلي [الأعلام 3/ 299].

1394/ 1975 م عن نسختين من تركيا، وثالثة من الأسكوريال في مدريد، ولم يتمكن من نسختين أخريين ذكرهما. ولعل له طبعات أو نشرات أخرى لم أطلع عليها.

و موضوع المرشد الوجيز في علوم القرآن من جمعه وقراءاته، وقد انطلق فيه من الحديث «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف» ولم يكن الكتاب طويلا كما قد يوحي كتاب الصخري الذي ذكر بأنه جمع فيه بين الكتابين هذا الكتاب المرشد الوجيز وكتاب العاصمي الغرناطي ملاك التأويل، فالمرشد الوجيز يتمثل فيه عنوانه بوضوح؛ فهو وجيز في عناوين موضوعاته، وفي تناول هذا الموضوع، وهو من الحجم المتوسط لم تزد صفحاته المطبوعة علىٰ 288 صفحة.

أما كتاب أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي 627-708 هـ «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في وجوه المتشابه اللفظ من آي التنزيل» فقد طبعته دار الكتب العلمية في بيروت بحواش وضعها عبد الغني محمد علي الفاسي غير محقق، كما نشرته دار الغرب الإسلامي بتحقيق الأستاذ سعيد الفلاح، وكان هذا التحقيق في الأصل رسالة علمية تحصل صاحبها بها علىٰ الماجستير من الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين[1].

وهو من عنوانه وكما يتطابق ذلك مع مضمونه يتناول الآيات المتشابهات اللفظ ، وقد عبر عن توضيح ذلك بقوله في المقدمة «توجيه ما تكرر من آياته لفظا أو اختلف بتقديم أو تأخير وبعض زيادة التعبير؛ فعسر إلا علىٰ الماهر حفظا، وظن الغافل عن التدبر والمخلد إلىٰ الراحة عن التفكر أن تخصيص كل آية من تلك الآيات بالوارد فيها مما خالفت فيه نظيرتها ليس لسبب يقتضيه، وداع من المعنى يطلبه ويستدعيه»[2].

(1) انظر ط 1 دار الغرب الإسلامي بيروت 1983.
(2) لوحة 8 / أ.

ومعنى ذلك أنه يهتم بتوجيه ما تكرر من آي الذكر الحكيم لفظا، واختلف معنى بتقديم أو تأخير أو ببعض زيادة في التعبير، وأوضح ما بتلك الآيات من معاني وحكم، تجعل الآيات في منأى عن التكرار والحشو والابتذال، وقطع ابن الزبير بذلك محاولة الملحدين الاستشهاد بتلك الآيات علىٰ سوء معتقداتهم.

وابن الزبير في هذا الكتاب يسلك سبيل الخطيب الإسكافي في كتابه درة التنزيل وغرة التأويل، كما يقول مؤلف النشم المذهب، أو كتاب درة التنزيل وغرة التأويل للفخر الرازي، كما يقول بروكلمان[1]، ومهما كان فإن الكتاب في الطبعة المذكورة لم يتجاوز بمجلديه وبفهارسه جميعا 519 صفحة، فإذا أضفنا إلىٰ ذلك كتاب أبي شامة المرشد الوجيز الذي لم يتجاوز 288 صفحة صار مجموع صفحات الكتابين مطبوعين لا يزيد علىٰ 800 صفحة إلا بسبع صفحات، والكتاب المخطوط النشم المذهب العزيز المذكور فيه الصخري أو المنسوب إليه، فاق الخمسمئة لوحة باثنتين وعشرين لوحة، يعني أكثر من ألف وأربعين صفحة مخطوطا، وهو بخط أندلسي، وورقه من الحجم الكبير تحوي الصفحة منه أو اللوحة 24 سطرا، مما يعني أن كتاب الصخري ليس اختصارا للكتابين المذكورين فقط، بل ضمنه أشياء أخرى كثيرة، إضافات من عنده ونقولات من كتب أخرى، ربما لم يسمها، وفي بعض الأحيان ذكرها؛ قال:

«وإني لما وقفت علىٰ كتاب الإمام الجليل القدوة، النبيل الأستاذ الخطيب الراوية الشهير أبو [هكذا] جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الأندلسي وكتاب الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد المقدسي الحنفي الشهير بأبي..... وسميته النشم المذهب العزيز في الجمع بين الملاك والوجيز، ونحن

(1) تاريخ الأدب العربي 7، 12/ 539.

نستغفر الله تعالى من تعاطينا لهذا الأمر العظيم والعمل الجسيم لأني لست من أقرانه ولا أعد في هذا الشأن من فرسانه»[1].

والنشم المذهب العزيز يهتم فيه مؤلفه أو جامعه ببيان المكي والمدني في السور والآيات ويبرز فيه الاهتمام الكبير بالبلاغة، بل يهتم أكثر ما يهتم بالبلاغة والنحو.

وقد نص علىٰ أنه اختصر في كتابه هذا الكتابين المذكورين، أي كتاب أبي شامة المقدسي وكتاب أبي جعفر العاصمي الغرناطي؛ قال في المقدمة بعد توصيته لأبنائه بتقوى الله وبالتمسك بالعروة الوثقى وذكر الكتابين: «وعز علي مطالعتهما وحملهما وثمنهما لضعف فرعي وقصر باعي وقلة بضاعتي..... فاختصرتهما لكم ليخف علي وعليكم نظره ومطالعته وحمله ومؤنته، وضممت إليه[2]». ومضى في ذكر كتب أخرى أخذ منها من بينها كتاب أسرار التنزيل الذي نسبه إلى الزملكاني كما نص علىٰ ذلك في مواضع عديدة من بينها عندما تناول قوله تعالى ﴿خلق الأرض في يومين﴾ [3] ثم قال ﴿في أربعة أيام﴾ [4]: «فإن من جملتها اليومين المذكورين أولا، وليست أربعة غيرها، وهو أحسن الأجوبة في الآية، وهو الذي أشار إليه الزمخشري ورجحه ابن سلام وجزم به الزملكاني في أسرار التنزيل.... وقال الكرماني في العجائب في قوله ﴿تلك عشرة كاملة﴾[5] ثمانية أجوبة؛ جوابان من التفسير، وجواب من الفقه، وجواب من النحو، وجواب من المعنى، وجوابان من الحساب وقد سقتها في أسرار التنزيل»[6]، كما نقل عن البيهقي وابن عساكر وغيرهما.

---

(1) لوحة 4/ أ.
(2) لوحة 3 أ.
(3) فصلت 9.
(4) فصلت 10.
(5) البقرة 196.
(6) لوحة 290 / ب.

منهجه:

يناقش ما يريد مناقشته في كل سورة بادئا بسورة الفاتحة ومنتهيا بسورة الناس بأن يقول في بداية كل سورة «سورة كذا» مفسرا - في بعض الأحيان - معنى اسم السورة أو سبب التسمية، ذاكرا ما إذا كانت مكية أم مدنية ، وذاكرا ما في السورة من غير المكي أو المدني بقوله واستثني منها كذا، وقد يعنى بذكر أسباب النزول في أول السورة كما هو الشأن في سورتي آل عمران ويوسف، ويمضي في إيراد ما يريد مناقشته بأن يذكر الآية ثم يورد ما فيها مما يتقول به بعضهم أنه زيادة علىٰ آية أو آيات أخرى مما يعد تكرارا أو نقصا في الفصاحة والبلاغة.

وقد يخصص فصلا داخل السورة ليناقش قضية معينة مثل تخصيصه فصلا لمناقشة بعض معاني الآية الكريمة ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾[1] فكتب بعدها: فصل: لم يتعرض لهذه الآية أكثر المفسرين، ومن تعرض منهم لها ألحقها بالأول، وقد وقفت في التفسير الكبير المنسوب إلىٰ الإمام أبو [كذا] الفضل بن الخطيب، وقد تعرض لهذه الآية فأورد مآخذ الإمامية القائلين بأن كل عصر لا يخلو من إمام معصوم ويذكر تخريج الآية عندهم عليه ثم محله وأتبع بأن قال فئة أنه لابد في كل عصر من أقوام تقوم الحجة بقولهم ثم حكى عن أبي بكر الأصم أن المراد بالشهيد هو أنه تعالى ينطق عشرة من أجزاء الإنسان تشهد عليه وهي الأذنان والعينان والرجلان واليدان والجلد واللسان قال والدليل عليه أنه قال في صفة الشهيد انه من أنفسهم وهذه الأعضاء لا شك أنها من أنفسهم[2].

(1) التوبة 128.

(2) لوحة 154/ ب.

ويستشهد بأقوال العلماء السابقين مثل استشهاده بقول الإمام السهيلي في قوله «قال السهيلي وإنما ذُكرت مريم باسمها علىٰ خلاف عادة الفصحاء لنكتة؛ وهو أن الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأ، ولا ينزلون أسماءهن، بل يكنون عن الزوجة بالعرس والعيال ونحو ذلك»[1].

وقد يخصص مبحثا بعنوان تنبيه أو تنبيهان كما جاء في قوله:

«تنبيهان: منطوق القرآن ما دل اللفظ في محل النطق؛ فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره فا [لنص] ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة﴾[2]. وقد نقل عن قوم من المتكلمين أنهم قالوا بندور النص جدا في الكتاب والسنة وقد بالغ إمام الحرمين وغيره في الرد عليهم، قال: لأن الغرض من الاستقلال بإجادة المعنى علىٰ قطع مع انحسام جهات التأويل والاحتمال، وهذا وإن عز حصوله بوضع الصيغ رد إلىٰ اللغة، فما أكثره مع القرائن الحالية والمقالية، انتهى[3].

ومن نماذجه في الاهتمام بتشابه اللفظ كما قال في سورة الناس: «وليس في هذه السورة من المتشابه إلا تكرير الناس خمس مرات تبجيلا لهم علىٰ ما سبق»[4].

وهو يصرح بنقله عن السابقين ذاكر كتبهم التي نقل منها مثل قوله:

«انتهى ما أردنا سياقه تتميما للفائدة، وإن أردت [الضبط] فعليك بالإتقان في علوم القرآن، للشيخ جمال الدين السيوطي، لأني نقلت هذا منه؛ فلقد أجاد في علومه

(1) لوحة 166 / أ.
(2) البقرة 196.
(3) لوحة 204 / أ.
(4) 519 / ب

نفعنا الله بها وبه، وبجاه محمد وآله ﷺ». قال ذلك بعدما أورد الألفاظ التي أصلها غير عربي وتكلمت بها العرب ونقلتها إلىٰ لغتها فصارت عربية.

ومن ذلك أيضا نقله عن الرسالة للشافعي: «قال الشافعي في الرسالة: «لا يحيط باللغة إلا نبي». قال ابن النقيب: «من فصاحة القرآن علىٰ سائر كتب الله المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزل عليهم، لم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن احتوى علىٰ جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير، وأيضا فالنبي ﷺ مرسل إلىٰ كل أمة وقد قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ فلابد وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم وإن كان أصله بلغة قومه هو».

وقد جاء الاهتمام باللغات وقضية غير العربي في القرآن في هذا الكتاب ومعنى كونه عربيا مع وجود تلك الكلمات التي أصلها ليس عربيا، وساق أقوالا مختلفة لعلماء كبار عديدين من أمثال الإمام الشافعي وابن عبد البر وابن مالك وغيرهم ثم ذكر محصيا تلك الألفاظ والجمل مرتبا إياها علىٰ حروف المعجم كما قال مبتدئا بكلمة أباريق ومنتهيا بالصور ثم أردف ذلك باللغات أو اللهجات العربية التي وردت في القرآن فكان ما ذكر من اللغات التي جاءت بها ألفاظ غير عربية الأصل الحبشية والعبرية والسريانية والرومية والقبطية والنبطية والبربرية واليونانية أيضا [1] وأحال في النهاية علىٰ كتاب السيوطي في علوم القرآن وقد ذكر السيوطى بعضا من ذلك أيضا في رسالة خصصها لذلك.

وهو يذكر الأقوال العديدة في الموضوع ويذكر اختيار بعض العلماء لآراء معينة

(1) انظر اللوحات 218 أ – 222 ب.

كما هو الشأن في الموضوع السابق الذي أتبعه بقوله: «ومال إلىٰ هذا القول الجواليقي وابن الجوزي وآخرون».

ويورد من أقوال النحويين واللغويين مثل قوله: قال الشيخ جمال الدين بن مالك أو قال ابن عبد البر في التمهيد.

وهو يورد المناقشات المختلفة والأقوال المحتملة الردود عليها: «وقال ابن عبد البر في التمهيد: قول من قال نزل بلغة قريش، معناه عند الأغلب، لا من غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لاتهمز»[1]

ويقوم الكتاب في كثير من مواضعه علىٰ البلاغة وموضوعاتها المختلفة فقد جاء في منتصف المخطوط قوله: «فصل: كما انقسم الايجاز إلىٰ إيجاز قصر وإيجاز حذف كذلك انقسم الاطناب إلىٰ بسط وزيادة:

- فالأول الاطناب بتكثير الجمل كقوله تعالى في سورة البقرة ﴿إن في خلق السماوات والأرض﴾[2]، أطنب فيها أبلغ إطناب لكون الخطاب مع الثقلين وفي كل عصر وحيز، للعالم منهم والجاهل، والموافق والمنافق.

- وقوله ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون﴾[3]، فقوله ويؤمنون إطناب لأن إيمان حملة العرش معلوم وحسنه إظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه و﴿ويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة﴾[4]، وليس من

(1) لوحة 221 / أ.
(2) البقرة 164.
(3) غافر 7.
(4) فصلت 7.

المشركين مزك، والنكتة الحث للمؤمنين علىٰ أدائها والتحذير من المنع حيث جعل [عدم أدائها] من أوصاف المشركين»[1].

ومن فوائد هذا الكتاب احتواؤه علىٰ ذكر كتب هي ضائعة حتى اليوم أو هي غير معروفة كما في ذكره كتاب ابن أبي الأصبع «الخواطر السوانح في أسرار الفواتح» ونقله عنه [2]. كما نقل عن منذر بن سعيد من كتاب في أحكام القرآن كما ذكر ابن حزم الذي يذكر له كتاب في ذلك ويقول إنه كان داودي المذهب قويا علىٰ الانتصار له وأنه وابن آمنة في أحكام القرآن غاية ويذكر لمنذر بن سعيد مؤلفات أخرى[3].

وهو في بعض الأحيان يتعقب الغرناطي وأبي شامة ويذكر ما لم يذكراه كما في ذكره أن الرجلين لم يتعرضا إلىٰ تفسير ما أشكل في سورة يس: «لم يتعرض صاحبا الملاك والوجيز إلىٰ تفسير ما أشكل في هذه السورة الشريفة أو قدم ماهيتها، ونذكر شيئا من مشكلها تتميما للفائدة، وقد قدمنا أن معنى يس بلغة الحبشة يا إنسان»[4].

والمؤلف مالكي المذهب إذ يصرح بذلك ويشير إليه في عدة مواضع منها قوله: «فالجواب أن مذهب إمامنا مالك إنما هو مبني علىٰ عمل أهل المدينة فلو عملوا به لاتبعهم، وقد سئل الامام سيدي محمد بن أحمد بن زروق (رزوق) فيمن يقرأ سورة الجمعة في صبح يوم الجمعة ويكون قصده الإخبار للمأموم ان هذا اليوم يوم الجمعة.....»[5].

---

(1) لوحة 285/ ب.

(2) لوحة 290 ب.

(3) رسائل ابن حزم تحقيق إحسان عباس 2/ 179.

(4) لوحة 314 ظهر

(5) لوحة 263 وجه.

واعتقد أن هذا الكتاب يعد حلقة أخيرة في سلسلة اهتمام معين من علماء الأندلس بخدمة كتاب الله والوقوف علىٰ معانيه وبيان ألفاظه حقيقتها ومجازها مفردها ومكررها مجملها ومفصلها والمذكور من أعلام القرآن والمبهم وغير ذلك، وقد عرفت الأندلس في مجالات كثيرة من علوم القرآن، ومن بين من عرف من الأندلسيين المتأخرين أو الذين بعد القرن الخامس أبو القاسم السهيلي ت 581 هـ بكتاب الإعلام لما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام وكذلك ابن عسكر المتوفى 636 هـ في كتابه التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام، وهذان الكتابان جمع بينهما أندلسي ثالث ينتمي إلىٰ القرن الثامن ت 782 هـ بكتابه مبهمات القرآن المعون بـ«صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل»[1].

من المؤلف؟

كما جاء في توصيف المخطوط الذي قام به المفهرس بل المكشف لمخطوطات مكتبة الاسكوريال هو أحمد بن علي الأندلسي الطرابلسي ولكن بالرجوع إلىٰ نهاية المخطوط لا يمك الركون إلىٰ ذلك: لأن في هذه النهاية ورد النص علىٰ أنه كمل علىٰ يدي هذا المدعو بأحمد بن علىٰ الأندلسي ولكن إضافة إلىٰ وجود كلمات غير مقروءة أثناء تلك النهاية يوجد أيضا القول بأنه نسخه من مكتبة المدعو محمد العبيسي التونسي ولا يدري هل هو من منقوله أم هو من مقوله.

ثم بحثت ما استطعت عن ترجمة لهذا المسمى أحمد بن علىٰ الأندلسي الطرابلس فلم أظفر بشيء ولا ظفرت بذكر لعنوان هذا الكتاب ولا بترجمة لهذا محمد العبيسي التونسي.

(1) حققه حنيف بن حسن القاسمي ونشرته دار الغرب الإسلامي 1411هـ/ 1991م.

هل المؤلف يمكن أن يكون الأندلسي محمدا دفين تاجوراء؟ هذا ما لا يتوفر توثيقه حتى الآن وقد ذكر الأستاذ عمار جحيدر أن دفين تاجوراء كان عالما وعلى صلاح كما يوحي بعض من أرخوا لمزاره كما هو الشأن في ذكر الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري للأندلسي دفين تاجوراء، حيث يذكر التاجوري أن سيده عبد السلام كرر ذكر الأندلسي في السلسلة [1].

وبالرجوع إلىٰ السلسلة الجوهرية المنسوبة إلىٰ عبد السلام الأسمر وجدت أن في هذه السلسلة ذكرا لشخص منسوبا بإضافته إلىٰ الأندلس أي الأندلسي وآخر بإضافته إلىٰ طرابلس أي الطرابلسي لكنه لم يفصح أو لم أجد شيئا يؤكد أنه عنى بهما أو بواحد منهما مؤلفنا أو ناسخ الكتاب خصوصا وان عبد السلام أورد هاتين النسبتين ليسا لشخص واحد أو من الصعوبة أن يفهما أنهما للشخص نفسه، بل الأدهى من ذلك أن يرد في شيوخ عبد السلام شخصا ثالثا يدعى بالصخري أو الصحري ولو اتفقنا علىٰ قراءة واحدة للصحري أو الصخري وجمعنا هذه القراءة إلىٰ النسبتين الأخريين الأندلسي الطرابلسي فإن هذا ينطبق علىٰ مؤلف أو ناسخ النشم المذهب العزيز.

فقد ذكر الصخري ثم ذكر صخر حيث قال [2]:

بابن سعدون الطيلسي المنتصري بابن سنجوبة ثم بابن صخري

ثم جاء بعد ذلك بأبيات عديدة بقوله[3]:

بإبراهيم العزوزي وصخر بالخرساني والعراقي الأبر

(1) انظر «الحياة الثقافية في ليبيا في العهد العثماني الأول: عبد السلام بن عثمان التاجوري وتراجم شيوخه» عمار محمد جحيدر، حولية المجمع، مجمع اللغة العربية، العدد الرابع طرابلس 2006، هامش 3ص 214 وهو ينقل عن الإشارات لعبد السلام بن عثمان التاجوري ص 37-39.

(2) السلسلة الجوهرية لعبد السلام الأسمر 13.

(3) السلسلة ص 14.

وبعد صفحات من ذكره لذلك قال[1]:

بـــإبراهيم التـــازي بالأندلســـي بطـــاهر الحبســـون بـــابن قـــيس

وجاء بعد صفحة ونصف[2]:

وبالطرابلســـــي والغريـــــاني ثـــم بـــابن الفاضـــل الســـجعاني

ولو سلمنا بأن الذي يقصده عبد السلام هو مؤلف الكتاب فهو أندلسي طرابلسي كما ورد في نهاية المخطوط ولكن ما أدرانا أنه المقصود بهذا أو حتى بالأندلسي دفين تاجوراء ولو صح أنه دفين تاجوراء فما الذي يحتم أن يكون هو مؤلف أو ناسخ هذا الكتاب أي أحمد بن علي الصحري أو الصخري الأندلسي الطرابلسي.

إذن لم يثبت حتى الآن المؤلف الحقيقي لهذا الكتاب المخطوط ولم يعرف من نسب إليهما، ولعل الأيام العامرة بالبحث تنتج ذلك، ولعل في العمر بقية تسمح بإنجازه محققا ليتمكن منه القارئ وليسهل تناوله علي طالبي علوم القرآن وجميع الباحثين.

* * * *

المصادر والمراجع

القرآن الكريم. برواية حفص.

1- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط10، دار العلم للملايين، بيروت 1992 م.

2- إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(1) السلسلة ص 22.

(2) السلسلة ص 25.

3- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993م.

4- التكميل والإتمام لكتب التعريف والإعلام لمحمد بن علي الخضر الغساني لأبي عبد الله محمد المعروف بابن عسكر المالقي ت 636 هـ، تحقيق حسن إسماعيل مروة، ط1دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق 1997م.

5- «تفسير مبهمات القرآن» صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل حققه حنيف بن حسن القاسمي ونشرته دار الغرب الإسلامي 1411هـ/ 1991 م.

6- حولية المجمع، مجمع اللغة العربية العدد الرابع، طرابلس 2006 م.

7- رسائل ابن حزم تحقيق إحسان عباس ج 2، ط 2 المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1978 م.

8- السلسلة الجوهرية لسيدي عبد السلام الأسمر. د ون معلومات نشر.

9- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

10- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

11- النشم المذهب العزيز في الجمع بين الملاك والوجيز، المنسوب لأحمد بن علي الصخري الأندلسي الطرابلسي، مخطوط بالأسكوريال 1373.

12- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المحور الخامس

قراءات في كتب مخطوطة

التعريف بمخطوط: «التقريب لكتاب التمهيد على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد»

للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)

نوح العمراني
باحث في سلك الدكتوراه/ علم العقائد والأديان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- عين الشق

يندرج موضوع هذا المقال ضمن مجال تحقيق وتوثيق ودراسة كل ما له علاقة بالتراث العربي الإسلامي، في إطار إحياء التراث والتنقيب عن الموروث العلمي والثقافي الذي تركه العلماء السابقون في سبيل وصل الحاضر بالماضي واستفادة اللاحق بما تركه السابق في جميع المجالات العلمية والمعرفية سعياً للرقي الحضاري لهذه الأمة وبذل الوسع للقيام بواجب الاعتناء بما ألفه المتقدمون وأنتجوه في ضروب العلم والمعرفة.

ويهدف بحث المقال إلى بيان طرق العلماء المتقدمين في التعامل مع تراث من تقدمهم حفظاً ورواية ودراية، والكشف عن وجه من ضروب التصنيف ألا وهو «الاختصار» الذي يقوم على الترتيب والتهذيب للمسائل، أو الحذف والاختصار إن احتاج المقام لذلك، من خلال تسليط الضوء على كتاب: «**التقريب لكتاب التمهيد على**

ما في الموطأ من المعاني والأسانيد» للإمام أبي عبد الله القرطبي المتوفى سنة671هـ، والتعريف بمنهج مؤلفه فيه.

ولاشك أن لمعرفة قيمة الكتاب وأهميته من ضرورة النظر إلى صاحب الكتاب ومؤلفه ومنزلته والحقبة الزمنية التي عاش فيها، وكتاب التقريب الذي بين يدينا قد ألفه عالم أندلسي كبير ومشهور بين الصغير والكبير، وهو الإمام أبو عبد الله القرطبي من علماء القرن السابع[1]، والذي اتسمت كتبه بالتحقيق الدقيق والاستنباط الفريد، ومن أشهر كتبه التي انتشرت في الآفاق تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»، وما ذلك إلا لما حباه الله به من بسط في فنون العلم وكثرت تردده على المشايخ والعلماء ليس في الأندلس فقط، بل تعدى ذلك مهجره بلاد مصر التي احتضنته واستفاد من علمائها وتراثها.

ومن الأدلة التي بين أيدينا على استفادة القرطبي من علم مصر، ما نص عليه صراحة في مقدمة المخطوط الذي بين يدينا «التقريب» قائلا:

«فأما كتاب الموطأ: فقرأت جميعه في ثغر الإسكندرية على الشيخ الفقيه المحدث المتقِن أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن عبد الرحمان الأنصاري التلمساني المعروف بابن الترمس، وهو يمسك أصله سنة ثمان وثلاثين وستمائة».

ولم يقتصر على قراءة الموطأ – الذي يعد أصلا لكتاب التمهيد – فقط، بل تعدى ذلك طريق السماع عن أشهر شيوخه ألا وهو الشيخ أبو العباس القرطبي صاحب كتاب «المفهم في اختصار صحيح مسلم»، حيث قرأ على يديه الموطأ كاملا بلا استثناء.

---

(1) ينظر في ترجمته: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصّلة، لأبي عبد الله المراكشي (5/ 585)، الوافي بالوفيات للصفدي (2/ 87)، نفح الطيب (2/ 210-211)، طبقات المفسّرين لمحمد الداودي (2/ 69-70)، طبقات المفسّرين للسّيوطي (92)، الديباج المذهب، لابن فرحون (2/ 308-309)، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (1/ 197).

ومما يزيد في أهمية هذا الكتاب، أن الإمام لم يشرع في اختصاره حتى قرأه ودرسه على يدي كبار علماء عصره، كما صرح بذلك في مقدمة التقريب، وأخذ على إثر ذلك إجازة من شيخه المعروف بأبي الحجة، وأجازه سائره وسائر كتب الإمام أبي عمر ابن عبد البر.

كما قرأ على بعض علماء مصر كتاب «**التقصي**» لابن عبد البر، وهو تجريد للآثار الأحاديث من الأسانيد ومرتب على حروف المعجم، وهذا الكتاب نفسه كان محط عناية من لدن القرطبي في تقريبه، حيث سار على منواله في منهجه وترتيبه.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن كتاب التقريب، صنعه القرطبي بناء على دراسة طويلة ابتدأت بقراءة أصل أصله وهو الموطأ على أيدي علماء متقنين، وانتقل بعد ذلك لأصله ليدرسه دراسة فقهية متأنية حتى أجيز على إثرها، ولم يبق من كتب ابن عبد البر إلا كتاب التقصي في هذا السياق، فلاحظ القرطبي مقصد مؤلفه فيه وانبرى لإتمام مشروع تقريب الأمة من كتاب التمهيد، حتى ييسر على طلاب العلم دراسته والتفقه فيه، على طريقة المتقدمين من أهل العلم.

موضوع الكتاب:

يرتكز موضوع هذا الكتاب على تقريب وتلخيص ما ورد في كتاب التمهيد للإمام أبي عمر بن عبد البر وذلك من ناحيتين:

ـ الناحية الأولى: ما يخص المعاني الواردة فيه، وقد صرح القرطبي بذلك في مقدمة المخطوط حيث قال: «**وأذكر ما ذكره من كلام في إسنادٍ وفقه وغريب وخلاف**».

ـ الناحية الثانية: ما يتعلق بالأسانيد والمتون، فقد تكفل أبو عبد الله القرطبي بمنهجية فريدة في اختصار وإزالة ما فيه من التطويل والتكرار وكثرة الأسانيد والأخبار، كما أوضح ذلك في المقدمة، وعلل ذلك بقوله: «**ليقل حجمه، ويسْهل حفظه**».

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:

1/ ورود اسم المؤلف في صدر النسخة الفريدة المخطوط في خزانة القرويين، والتي هي من تحبيس السلطان أحمد المنصور في شعبان سنة 1011هـ والتي جاء في الجزء الأول منها: «**قال الشيخ الفقيه الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري**».

كما نص المؤلف رحمه الله تعالى على اسم هذا الكتاب في مقدمة النسخة فقال: «**وسميته: بكتاب التقريب لكتاب التمهيد على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد**».

وورد كل من اسم المؤلف ومؤلفه في أول ورقة على ظهر وثيقة الوقف.

2/ تمت الإشارة إلى ذلك أيضاً من قبل الناسخ لهذا في الجزء الأول من الورقة الأولى من المخطوط، حيث قيل: «**الأول من اختصار التمهيد**» وفي موضع آخر من نفس الجزء: «**آخر الجزء الأول من مختصر التمهيد**».

وفي الجزء الثاني منه قال: «**الجزء الثاني من التقريب لكتاب التمهيد اختصار الشيخ الفقيه الإمام الصالح الورع أبي عبد الله محمد بن فرج القرطبي غفر الله له ورحمه**».

3/ كما ورد هذا الاسم منسوباً إليه في بعض الكتب التي تعرضت لترجمته، كما جاء ذلك في كل من «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان «3/ 276» و«الأعلام» للزركلي «5/ 322».

وقد لفت انتباهي كتابين أكثر القرطبي بالتصريح باسمهما في تفسيره وهما:

- «**المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس**».
- «**شرح التقصي لابن عبد البر**».

لكن لم يرد لهما ذكر في أحد الكتب التي ترجمت له، وهذا يؤكد على أن هذه أسماء لمسمى واحد وهو اختصر التمهيد الذي سماه المؤلف بـ: «التقريب لكتاب التمهيد».

وقد أشار إلى ذلك أيضاً بعض المحققين من المعاصرين، أمثال: الشيخ مشهور حسن سلمان في ترجمة له، ويؤيد ذلك ما سطره بعض النساخ لهذا الكتاب قائلا: «**واختصر التمهيد، وزاد زيادات مناسبة، وتكلم على الآثار في خمسة أسفار**».

فالعبارة الأولى تدل بالتصريح على الغاية من تأليف كتاب التقريب، وهو اختصار التمهيد، في حين تدل العبارة الثانية على الزيادات التي قد يزيدها القرطبي لتدعيم قول أو ردّه مما يورده ابن عبد البر في شرحه على موطإ مالك، فجعل ذلك بمثابة «الاقتباس».

وتأتي العبارة الأخيرة مشيرة لما نهجه القرطبي من السير على منهاج كتاب «التقصي» لابن عبد البر في الترتيب والتبويب على حروف المعجم، وشرح ما أورده من آثار في ذلك.

ولذلك فإن كل من وقف على الكتابين السابقين وهما «المقتبس» و«شرح التقصي» في تفسيره، ظنهما كتابين مستقلين إزاء كتاب «التقريب».

إلا أن المرجح أن يقال إن كلّ تلك الأسماء مسميات لمسمى واحد وهو اختصار التمهيد، المسمى بـ«التقريب»، الذي تضمن تلك المسائل كلها.

وصف نسخ المخطوطة:

أما عن كتاب «التقريب لكتاب التمهيد» للإمام ابن فرح القرطبي، فلم أعثر إلا على نسخة واحدة – بعد طول البحث والسؤال– ونسخته المخطوطة الوحيدة في العالم – على حد علمي– التي تم العثور عليها موجودة فقط في مكتبة خزانة القرويين بفاس في

المغرب، وهي تحتوي على نسختين:

- النسخة رقم 1: تحت رقم 992، ويتضمن جزئين ضخمين بخط أندلسي واضح في كاغد متلاش مبتور.

- النسخة رقم 2: موجودة في مكتبة بنفس الخزانة السابقة تحت رقم 807 (1964)، نقلت هذه النسخة من الجزء الثاني من النسخة المتقدمة لكون نسخة هذا الجزء متلاشية وهي مسجلة في الخزانة تحت رقم 992 ولم يتمها الناقل.

وهذا توصيف للجزء الأول من النسخة رقم 1، وإليكم تفاصيله:

يقع هذا الجزء في (199) لوحة، في كل لوحة صفحتان، وخطه أندلسي واضح، جيد مقروء.

وهو من تحبيس السلطان أحمد المنصور بتاريخ شعبان عام 1011هـ كما في وثيقة الوقف بظهر أول ورقة منه. ولا يوجد اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ.

وهذا الجزء مصدر بفهرسة من قبل الناسخ في «ذكر ما في هذا المختصر من الأحاديث لكل شيخ من أشياخ مالك وذكر مضمون كل حديث منها على حروف المعجم».

وأول هذا الجزء: «**الحمد لله رب العالمين ونشهد أن لا إله إلا الله الحق المبين، وصلى الله على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...**».

وآخره: «..**هذا آخر الجزء الأول من مختصر التمهيد ويتلوه في أول الثاني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة. والحمد لله رب العالمين**».

وعلى غلاف الصفحة الأولى من هذا الجزء الأول: «اختصار التمهيد»، وبعدها قال الناسخ:

«بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. قال الشيخ الفقيه الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري..».

وصدر الكتاب بمقدمة تضمنة سبب اختصاره للتمهيد، ومنهجه في ذلك.

وثنى ذلك ببيان سماعاته لكل من الموطإ والتمهيد والتقصي وذكر شيوخه في ذلك.

وأعقب ذلك بترجمة وافية لكل من الإمامين أبي عمر ابن عبد البر والإمام مالك وما تضمنه كتاب الموطأ من أحاديث وتفصيل القول في مراسيله ومسنداته...

وبعد هذه المقدمة شرع في اختصار أبواب التمهيد المرتبة على شيوخ الإمام مالك ترتيب المعجم وهي على النحو الآتي:

_ باب الألف: «تبتدئ بما رواه مالك عن إبراهيم بن عقبة» / باب الثاء/ باب الخاء/ باب الدال/ باب الراء...

صور من المخطوط:

الورقة الأولى من الجزء الأول

ويظهر عليها اسم الكتاب وفهرسة الجزء الأول وجهة التملك

الجزء الأول

وبه بداية اختصار التمهيد للقرطبي

وعليها اسم الكتاب والمؤلف

الإضافات العلمية في الكتاب.

يعد كتاب التمهيد للإمام ابن عبد البر موسوعة فقهية كبيرة، لما اشتمل عليه من الأحاديث والآثار الكثيرة ولما تضمنه أيضاً من فقه وأقوال للسلف رحمهم الله من عهد الصحابة فمن بعدهم إلى الأئمة المجتهدين إلى عصر الإمام ابن عبد البر.

فالكتاب إذاً يؤصل للخلاف العالي في الساحة الفقهية وينقح ويناقش هذه الأقوال على ضوء ما تقرره الأصول ويسنده الدليل.

وإذا نظرنا إلى عمل الإمام أبي عبد الله القرطبي في تقريبه، الذي سلك فيه مسلك الإيجاز والاختصار لما ورد في كتاب التمهيد، نجد إضافاته العلمية في هذا المختصر لا تخلوا من أمور:

- إما أن تكون تدعيماً لرأي ذكره صاحب التمهيد، فيأتي بالأدلة لترجيح تلك المسألة الفقهية.
- وإما استدراكاً على صاحب الأصل في عدم إيراد بعض الأحاديث في الباب.
- وقد ينفرد الإمام القرطبي باستنباط لبعض الأحكام الفقهية.
- أو إضافة أحاديث لم يذكرها ابن عبد البر في كتابه التقصي.
- وقد يعمد في بعض الأحيان إلى الحكم على بعض الأحاديث وبيان درجتها معزوة إلى أصحابها.
- إضافة زيادات من كتب أخرى لابن عبد البر ككتاب «الكافي»، وبيان الفروق بين روايات التمهيد والتقصي.
- وإما بياناً لمسألة لغوية أو شرح لغريب الألفاظ.

- نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها وتصحيح بعض ما نسب لغير أصحابه.
- ذكر المناسبات بين أبواب الموطإ وأحاديثه، مع بيان فقه بعض تراجم الإمام مالك.

هذا مجمل عمل الإمام القرطبي في تقريبه من حيث الإضافات العلمية، وهذا كله لا يخرج عن المسار العام الذي سطره في مقدمة كتابه، وهو اتباع مسلك الاختصار والتقريب للمعاني والآثار الواردة في التمهيد.

ولذا تجد تعليقاته في هذا المختصر لا تتعدّى (15 سطراً) في أعلى تقدير، وقد تصل في الحدّ الأدنى إلى سطرين، مع قلة المواضع التي يضيف فيها القرطبي إضافات علمية.

وفي نهاية هذا المقال، آمل أن يكون هذا المقال فاتحة خير للباحثين للإقبال على هذا السّفر العظيم؛ لإخراجه من رفوف النسخ المخطوطة حتى يرى النور في مستقبل الأيام ضمن رفوف المكتبات والكتب المطبوعة.

وهذا ما يسر الله إعداده وأعان الله على ذكره، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❊ ❊ ❊ ❊

التعريف بمخطوط

«التعريف بالشيخ الحوات» لأحمد الزكاري

امحمد رحماني

باحث في سلك الدكتوراه بجامعة محمد الأول بوجدة

يعتبر علم التراجم من أبرز العلوم التي اشتهر بها المسلمون منذ بدايات عصر التدوين بعلم التوثيق أو ما كان يسمى آنذاك بعلم الجرح والتعديل، حيث يتم التحقيق في اسم الراوي وكنيته وتاريخ ولادته ووفاته ومروياته وعدالته وضبطه وأقواله وعقيدته ومذهبه، فصار للأمة تراث توثيقي ضخم اعتبر سجلا مدنيا لأفراد المجتمع وبخاصة علمائه ومثقفيه في خطوة استباقية حازت الريادة والسبق الإسلامي على غيره من الأمم والملل، فاشتهرت تراجم الرجال وبيان طبقاتهم منذ القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا، ومن أقدم كتب التراجم التي عرفها المسلمون كتاب «طبقات أهل العلم والجهل» لواصل بن عطاء (ت 131هـ) وكتاب «من روى عن النبي ﷺ وأصحابه» لهيتم بن عدي (ت207هـ) هذا إذا اعتبرنا في التراجم العلمية المستقلة، وإلا فيمكن اعتبار القرآن الكريم أول كتاب يعرفنا بمجموعة من الأشخاص والمجتمعات البشرية التي لم نكن نعرفها عنها شيئا مطلقا من قبيل عاد وثمود وأصحاب الرس وقارون وفرعون وذا القرنين ولقمان الحكيم، وإنْ لم يكن بذلك الشكل الذي استقل به علم التراجم والأنساب.

كما اشتهر في الأوساط العلمية ترجمة العالم لنفسه من باب أنه أخبر بها من غيره فعرف ما يسمى بالفهارس والتراجم والأثبات، كما فعل الشيخ الحوات في كتابه «ثمرة أنسي في التعريف بنفسي» فعرف فيه بنفسه وشيوخه وكثير من أحواله، أو يعرف التلاميذ بشيوخهم وقبائلهم ومجتمعاتهم، ومنها المخطوط الذي بين يدينا والذي سنحاول أن نعرف به في هذه المقالة المختصرة:

التعريف بالمؤلف

اسمه:

أحمد بن أبي القاسم الزكاري.

شهرته:

ابن الخياط الفاسي

نسبه:

أبو العباس أحمد بن أبي القاسم محمد بن عمر بن عبد الهادي بن العربي بن محمد الخياط بن محمد بن الحسن بن صالح بن محمد بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن نوح بن الجون بن يعقوب بن الحسن بن عمر بن يوسف بن المنتصر بن مصرتان بن أحمد بن محمد بن القاسم بن إدريس الأزهر[1].

ولادته:

ولد رحمه الله بفاس في 16 من شعبان سنة 1252هـ الموافق لـ 1836م.

(1) أخذت نسبته كاملة من معجم الشيوخ المسمى برياض الجنة صفحة 99.

أقوال العلماء فيه:

قال فيه محمد مخلوف: «العلامة المتفنن الفهامة الصوفي الفرضي الأصولي من وعاة الفقه المالكي وحملته العارفين بأصوله وفروعه الخائضين فيه، جليل القدر شهير الذكر محمود السيرة طيب السريرة مع دماثة أخلاق وطيب أعلاق، عمَّر فألحق الأحفاد بالأجداد خاتمة علماء فاس»[1].

وقال عنه ابن سودة: «خاتمة المحققين وإمام المدققين شيخ الجماعة وآخر الناس علما وعملا الصوفي العامل بعلمه»[2].

وقال عنه عبد الحي الكتاني: «العلامة المشارك المتمكن الصوفي الحيسوبي الفرضي الأصولي البياني المعمر، آخر من بقي بفاس من وعاة الفقه المالكي وحملته على كاهلهم العارفين بأصوله وفروعه الخائضين فيه أكبر وأوسع خوض عرف عن المتأخرين مع التحري والتثبت»[3].

شيوخه:

أخذ العلم عن كبار أهل عصره في العلم، منهم:

محمد بن عبد الرحمن الحَجَّرْتِي الفيلالي السجلماسي المتوفى سنة 1275هـ.

أحمد بن محمد المرنيسي المريني المتوفى سنة 1277هـ.

عبد السلام بن الطائع أبو غالب الحسني.

---

(1) انظر شجرة النور الزكية (2/ 67) ترجمة عدد 1718.

(2) انظر اتحاف المطالع (2/ 437).

(3) انظر فهرس الفهارس (1/ 387) ترجمة عدد 191.

الحاج الداودي بن العربي التلمساني الحسني المتوفى سنة 1271هـ.

عبد الرحمن بن أحمد الشدادي الحسني المتوفى سنة 1261هـ.

الوليد العراقي المتوفى سنة 1268هـ.

ومن الشيوخ والعلماء الذين أجازوه إجازة عامة، نذكر منهم:

محمد الصادق بن الهاشمي المدغري قاضي سجلماسة دفين مراكش المتوفى سنة 1271ه قال عنه عبد الحي الكتاني: «وهو أعلى ما عنده وأقدم مجيزيه وفاة»[1].

محمد بن أحمد بن الطيب البناني الفاسي أصلا المراكشي دارا، المعروف فيها بـ«بونوا» المتوفى بمراكش سنة 1317هـ.

أبو محمد عبد الملك بن محمد العلوي الضرير المتوفى سنة 1313هـ.

وغيرهم كثير.

تلاميذه:

عبد الحفيظ الفاسي المتوفى سنة 1383هـ.

محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي المتوفى سنة 1376ه صاحب «الفكر السامي».

أحمد بن سكيرج العياشي المتوفى سنة 1363هـ.

الفاطمي بن محمد الشَّرادي المتوفى سنة 1344هـ.

وغيرهم كثير.

---

(1) انظر فهرس الفهارس (1/ 387 – 388).

غرائبه:

ومن غرائبه أنه تصوف وتزهد بما لم يعرف قبلا حتى اشتهر به وبلغ فيه مبلغا لم يرضه له كثير من أهل العلم، لكونه ترك العلم وهام على وجهه يتتبع الأسواق فنُهي عن ذلك ولم ينته حتى بلغ أمره لقاضي فاس عمر بن عبد القادر الرَّنْدَهْ فأدخله السجن مدة ثم خرج وانتهى عما كان فيه وعاد إلى دروس العلم ومجالس الفتوى.

ومن غرائبه أيضا أنه لما كبر سنه ضعفت ذاكرته فصار لا يعرف أولاده ويسأل عن كل من دخل عليه منهم، فإذا حضر وقت الصلاة أو جلس في مجلس العلم رجعت إليه ذاكرته وحضر ذهنه فيؤدي الصلاة بفرائضها وسننها ويتذاكر في العلم مستحضرا مسائله كأنه حررها بالأمس.

مؤلفاته وتصانيفه:

عرف رحمه الله بكثرة التآليف والتصانيف، جعلها ابن سودة تقترب من المائة تصنيف، نذكر منها:

تقييد رسائل الشيخ مولاي العربي الدرقاوي[1]: طبع على الحجر بفاس عام 1318هـ.

تقييد في القبض والسدل: منه نسخة بالخزانة الحسنية رقم 14001.

تقييد نفيس في علم التوحيد وطرر عليه: منه طبعة حجرية بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء تحت رقم 248 من 36 ورقة.

(1) وقد قام بتحقيقها الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي وطبعتها دار الكتب العلمية تحت عنوان «رسائل مولاي العربي الدرقاوي المسماة بشور الهداية في مذهب الصوفية».

حاشية على الطرفة: وهي حاشية على شرح محمد بن عبد القادر الفاسي في منظومة ألقاب الحديث في علم المصطلح لنظم العربي الفاسي، قال عنها عبد الحي الكتاني: «طبعت بفاس مرارا»[1]، منه نسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز تحت رقم 149 من 170 ورقة بعنوان: «تقييدات على شرح أبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي لمنظومة العربي الفاسي في ألقاب الحديث».

رسالة في تعيين وقت الإمساك للصوم ووقت صلاة الفجر: واسمها بالكامل: «تقييد فيما يجب اعتماده في تعيين وقت وجوب الإمساك للصوم ووقت صلاة الفجر وما يتعين في ذلك من أقوال علماء الرصد وأئمة الشرع»[2].

وفاته:

توفي بفاس يوم الاثنين 12 من رمضان سنة 1343هـ الموافق ل 1924م، ودفن بزاوية الرملية قرب ضريح الشيخ علي الجمل.

مترجموه:

ترجم له البناهي في رياض الجنة في أذكار الكتاب والسنة[3] ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية[4] وابن سودة في إتحاف المطالع[5] والكتاني في فهرس الفهارس[6].

---

(1) انظر فهرس الفهارس (1/ 388).

(2) وقد قام بتحقيقها الأستاذ محمد عز الدين ضفيري، وطبعتها دار الكتب العلمية، وقد ترجم فيها لابن الخياط ترجمة واسعة.

(3) انظر صفحة 99.

(4) انظر (2/ 67).

(5) انظر (2/ 437).

(6) انظر (1/ 387).

التعريف بالمخطوط

أولا: من ناحية الشكل:

1 - **بيانات الحفظ والورق والحجم**: يوجد المخطوط بخزانة علال الفاسي تحت رقم 229ع 605 ضمن مجموع من 391 إلى 402 سقطت منه ورقة تحمل الصفحتان 400 و.401

2 - بيانات الضبط والخط: الصفحة رقم 391 كتبت بخط الزمامي والباقي بخط مغربي رقيق، الصفحة 391 من 30 سطر في كل سطر 22 كلمة.

3 - الناسخ وتاريخ النسخ: ليس في أول النسخة ولا آخرها إشارة للناسخ ولا لتاريخ النسخ، وإنما عليها تصحيحات ومقابلات خطها محمد السلامي ابن عبد الله الحسني الصقلي الكاظمي فلعله هو ناسخها.

4 - حالة النسخة: حالتها العامة مقبولة ولو أن بعض من صفحاتها تعرض لأكل الأرضة كما في الصفحة رقم .393

5 - البداية والنهاية: بدأت النسخة بقوله: [سنة ست وتسعين ومائة وألف قدم علي صهيب وابن العم] وانتهت ببيتين شعريين:

فكفى لأبي الربيع فخارا حاز من قعدد النبوة صبوا

خص بالمجد والسيادة والفضل به ترتجي من الله عفوا

6 - صحة النسبة:

ثانيا: من ناحية المضمون:

1 – موضوع المخطوط: موضوعه في علم التراجم والأنساب حيث تناول فيه الزكاري نسب الشيخ سليمان بن محمد الحوات فقام بالترجمة لكل من ورد في النسب مع ختم كل ترجمة بأبيات ينظمها في حق من ترجم له، كما ضمنها مجموعة من الأحاديث الواردة في فضل شرف النسبة لآل البيت ويغلب عليها الوضع والضعف.

2 – فائدة المخطوط: وتظهر فائدة هذه النسخة في كونها احتوت تكميلات لنسخ أخرى وقع فيها سقط كثير اعتمدها عليها بعض المحققين، كما وقع للأستاذ عبد الحق الحيمر أثناء تحقيقه لمخطوط «ثمرة أنسي في التعريف بنفسي» وذلك عند الصفحة رقم 123 عند بيان الشيخ الحوات لسبب امتناعه عن أخذ الأجرة والراتب من الأوقاف حيث قال: «فلقد حدثت عن مولانا الوالد رضي الله عنه أنه كان يؤم بمسجد الأندلس من شفشاون المحروسة ويدرس فيه فقيل له في ذلك فقال لئلا ييتم أولادي مني ومن الحبس يوم موتي» ففي هذا النقل لا يظهر السبب الذي من أجله سئل عنه وقيل له فيه، وقد أَوضَحَتْهُ هذه النسخة بالنقل التالي: «فلقد حدثت عن مولانا الوالد رضي الله عنه أنه كان يؤم بمسجد الأندلس من شفشاون المحروسة ويدرس فيه وفي الجامع الأعظم ويترك الوفر الموقوف على ذلك لغيره فقيل له في ذلك فقال لئلا يتيتم أولادي مني ومن الحبس يوم موتي» ، ففي هذا النقل بيان للسبب، وهو امتناعه عند أخذ الأجرة الموقوفة على الإمامة والتدريس في مسجد الأندلس والجامع الأعظم.

3 – مشكلات النسخة: لهذه النسخة مجموعة من الإشكالات نشير إليها في الآتي:

أولا: سقوط ورقة منه تحمل الصفحتين 400 و401.

ثانيا: الاختلاف الواضح في الخط الذي نسخت به الصفحة 391 وباقي الصفحات، وهو ما يشير إلى أن الصفحة 391 مستلة من مخطوط آخر يرجح أنه مخطوط «ثمرة أنسي في التعريف بنفسي» لأنها نَقْلٌ منه تبدأ بقوله: [سنة ست وتسعين ومائة وألف] وتنتهي عند قوله: [وكتبه بتاريخ أواسط صفر سنة خمس ومائتين وألف].

ثالثا: خروج المؤلف عن غرضه من التأليف حيث أطال في ذكر بعض الأحداث التي لا علاقة لها بحياة المؤلف حتى كأنك تقرأ كتابا في التاريخ ونشأة البلدان لا في الأنساب والتراجم، ولم يتطرق فيها لترجمة الشيخ الحوات كما هو متوقع من عنوان المخطوط بل أكثر من الخرجات والاستطرادات، وقد أقر المترجم بنفسه لهذه الحقيقة عند قوله: «وقد خرجنا عن الغرض المقصود إلى ما ليس بمألوف في هذا الأمر ولا بمعهود»

رابعا: إيراده لمجموعة من الأحاديث المكذوبة والموضوعة مثل: «أثبتكم على الصراط أشدكم حبا لأهل بيتي وأصحابي» و«معرفة آل محمد براءة من النار» و«الولاية لآل محمد أمان من العذاب».

4 – صور المخطوط:

الصفحتان 391 و392

الصفحتان 399 و402

الشواهد في إثبات خبر الواحد

للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي الأندلسي (ت:463هـ)

جمع وترتيب

أنيس سالم

باحث في المذهب المالكي

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

وبعد؛ فإن الناظر في آثار الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي الأندلسي (ت:463هـ)[1] يظهر له جليا أنه أسهم في خدمة المذهب المالكي من جهة وفي فقه الحديث من جهة أخرى بشكل واسع، ويتجلى ذلك في خدمة كتاب «الموطأ» للإمام مالك رحمه الله (ت:179هـ) بموسوعتين وهما: «التمهيد» و«الاستذكار»؛ إلى جانب كتاب «الأجوبة الموعبة عن الأسئلة المستغربة»، ولم يقتصر على هذا فحسب، بل جال وصال في الصنعة الحديثية في هذه الكتب بالإضافة إلى بعض المباحث التي ذكرها في كتابه «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في حمله وروايته».

(1) تُنظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 8/ 127-130، جمهرة أنساب العرب؛ لابن حزم، ص: 302، جذوة المقتبس؛ للحُميدي: 2/ 586 ترجمة رقم: 874، بغية الملتمس؛ لأحمد بن يحيى الضبي: 2/ 659-660 رقم الترجمة: 1447، سير أعلام النبلاء؛ للذهبي: 18/ 153.

وإن من أهم ما اعتنى به في هذا المجال «أخبار الآحاد» التي ناقشها كثير من العلماء قبله[1]، مما جعله يناقشها بما يشفي العليل، كما تشير كتب التراجم أنه ألف كتابا موسوما بـ: «**الشواهد في إثبات خبر الواحد**»[2]، وقد أشار إليه في موضعين من كتابه «التمهيد» من ذلك قوله: «والحجة في إثبات خبر الواحد والعمل به قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس، وقد **أفردنا لذلك كتابا**[3] **تقصينا فيه الحجة على المخالفين**»[4].

كما قال في كتابه «الاستذكار»: «وقد أفردنا للحُجَّة في خبر الواحد **كتابا**»[5]، والعجيب في الأمر أن قرينه حافظ المشرق الخطيب البغدادي ألف كتابا في الموضوع نفسه سماه: «**الدلائل والشواهد في صحة العمل بخبر الواحد**»[6].

لهذا ارتأيت أن أجمع هذه الشواهد من خلال كُتب الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر مع بيان مذهبه في ذلك، وذلك وفق التصميم الآتي:

---

(1) ومن علماء الأندلس الذين لهم إسهام في هذا الموضوع: العلامة قاسم بن محمد بن قاسم بن يسار القرطبي الأندلسي (ت:278هـ) الذي ألف كتابا في خبر الواحد. يُنظر تاريخ علماء الأندلس؛ لابن الفرضي: 1/ 399، الديباج المذهب: 2/ 144، نفح الطيب: 2/ 51.

(2) يُنظر جذوة المقتبس: 2/ 587، رقم الترجمة: 874، ترتيب المدارك: 8/ 130، سير أعلام النبلاء: 18/ 159، بغية الملتمس: 2/ 660.

(3) ليس المقصود به كتابا كما هو متداول في عصرنا الراهن، وإنما هو جزء صغير فقط، قال الحميدي وهو يذكر مؤلفات الحافظ ابن عبد البر: «كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير ثلاثة أجزاء، وكتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد جزء». جذوة المقتبس ص:368.

(4) التمهيد: 5/ 116. يُنظر 1/ 2 (مقدمة المؤلف)، ط: الأوقاف.

(5) الاستذكار: 1/ 207 (الفقرة رقم: 217).

(6) يُنظر الكفاية في علم الرواية؛ للخطيب البغدادي ص: 66.

تقديم

المطلب الأول: مفهوم خبر الواحد وحجيته عند الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر.

المطلب الثاني: الشواهد في إثبات خبر الواحد عند الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر.

وبعد هذا التقديم أقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول:

مفهوم خبر الواحد وحجيته عند الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر

سأعرج على أنواع الأحاديث إجمالا عند الحافظ ابن عبد البر وبعدها أبين مفهوم خبر الواحد وحجيته عنده.

أولا: أنواع الأحاديث عند ابن عبد البر[1]:

قال ابن عبد البر: «وأمَّا أصولُ العلم فالكتاب والسُّنة، وتنقسم السُّنة قسمين:

أحدهما: تنقله الكافة عن الكافة، فهذا من الحُجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هنالك خلاف، ومَن ردَّ إجماعهم فقد ردَّ نصاً من نصوص الله، يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتُب، لخروجه عمّا أجمع عليه المسلمون العدول، وسلوكه غير سبيل جميعهم.

والضرب الثاني من السنة: أخبار الآحاد الثقات الأثبات العدول، والخبرُ الصحيح الإسناد المتصل منها يوجب العمل عند جماعة الأمة الذين هم الحجة والقدوة، ومنهم من يقول: إنه يوجب العلم والعمل جميعا»[2].

(1) قارن بكتاب الفقيه والمتفقه؛ للخطيب البغدادي: 1/ 276-278.

(2) جامع بيان العلم: 1/ 779-780، مختصر جامع بيان العلم ص: 287.

يتبين من هذا أن الأحاديث عند ابن عبد البر تنقسم إلى قسمين: الأحاديث المتواترة وأحاديث الآحاد، وبيانها كما يأتي:

أ- **الحديث المتواتر**: هو ما أخبر به جماعة يفيد خبرهم لذاته العلم؛ لاستحالة تواطؤهم على الكذب من غير تعيين عدد على الصحيح.

وهو يفيد العلم الضروري عند جمهور الأمة[1].

وشروطه المتفق عليها أربعة تستخرج من التعريف:

1. أن يرويه عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

2. استمرار تلك الكثرة في جميع طبقات السند.

3. إخبارهم عن علم لا عن ظن.

4. كون مستندهم الحس لا العقل[2].

ومن بين الأمور التي أشار ابن عبد البر أن الأحاديث فيها متواترة ما يأتي:

-في عذاب القبر وفتنته،

-والشفاعة[3].

-إباحة الانتفاع بجلد الميتة بشرط الدباغ[4].

-أن ﴿قُل هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[5] تعدل ثلث القرآن[6].

---

(1) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية؛ للسخاوي ص: 138، توجيه النظر إلى أصول الأثر ص: 108.
(2) يُنظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر؛ لابن حجر ص: 46، توجيه النظر إلى أصول الأثر ص: 109.
(3) جامع بيان العلم: 2/ 1053.
(4) التمهيد: 4/ 157. ط: الأوقاف.
(5) سورة الإخلاص؛ الآية: 1.
(6) التمهيد: 19/ 231. ط: الأوقاف.

ب- أحاديث الآحاد:

خبر الآحاد، ويُسمَّى أيضا خبر الواحد، هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء كان المخبِرُ واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، إلى غير ذلك من الأعداد التي لا تُشعِرُ بأن الخبر دخل بها في حَيِّز المتواتر[1].

ثانيا: حجية خبر الآحاد عند ابن عبد البر

أ- وجوب قبول خبر الواحد والعمل به

قال أبو عمر: «أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت، على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو أجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شِرْذمة لا تُعَدُّ خِلافا.

وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المُستفتى لما يُخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يُخبر به مثله، وقد ذكَر الحجةَ عليهم في ردِّهم أخبار الآحاد جماعةٌ من أئمة الجماعة وعُلماء المسلمين»[2].

ب- أدلته:

قال أبو عمر في حديث خروج عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم أجمعين إلى الشام ووجدوا بها الطاعون فرجعوا: «وفيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر

(1) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص: 108، نزهة النظر في شرح نخبة الفكر؛ لابن حجر ص: 55.
(2) التمهيد: 1/ 2. ط: الأوقاف، 1/ 192. ط: الفرقان.

الواحد؛ لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم في أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبد الرحمن بن عوف أنت واحد والواحد لا يجب قبول خبره إنما يجب قبول خبر الكافة، ما أعظم ضلال من قال بهذا والله تعالى يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْماً بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾[1]، وقرئت: فتثبتوا، فلو كان العدل إذا جاء بنبأ يُتثبت في خبره ولم ينفذ لاستوى الفاسق والعدل وهذا خلاف القرآن، قال الله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾[2]، والقول في خبر العدل من جهة النظر له موضع غير هذا وما التوفيق إلا بالله[3]».

هذا وستأتي أدلة وشواهد أخرى تدل على وجوب قبول خبر الآحاد والعمل به في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى.

ثالثا: هل خبر الآحاد يوجب العلم أو العمل أم هما معا عند ابن عبد البر؟

قال أبو عمر: «اختلف أصحابُنا وغيرُهم في خبر الواحد العدل، هل يُوجب العلم والعمل جميعا، أم يُوجب العمل دون العلم؟ **والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنه يوجب العمل دون العلم**، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله، وقطع العُذر بمجيئه قطعا، ولا خلاف فيه.

وقال قوم كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر: إنه يُوجب العلم الظاهر والعمل جميعا».

ثم قال مبينا مذهبه: «الذي نقول به: إنه يُوجب العمل دون العلم؛ كشهادة

---

(1) سورة الحجرات؛ الآية: 6.

(2) سورة ص؛ الآية: 28.

(3) التمهيد: 6/ 217 ط: الأوقاف. قارن بكتاب الفقيه والمتفقه؛ للخطيب البغدادي: 1/ 279-290.

الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أهل الفقه والأثر، **وكلهم يَدينُ بخبر الواحد العدل في الاعتقادات**، ويُعادي ويوالي عليها، ويجعلُها شرعا ودينا في مُعتقده، على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا»[1].

ولكن لماذا ردَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان؟

أما وجه رد عمر بن الخطاب حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان فيتجلى فيما سيأتي بيانه:

مالك، عن رَبِيعَةَ بن أبي عبد الرحمن، عن غير واحد من عُلمائهم، أن أبا مُوسى الأشعري جاء يستأذن على عُمَرَ بن الخَطَّاب، فاسْتَأْذَنَ ثلاثا ثم رَجَعَ، فأَرْسَلَ عُمَرُ بن الخطاب في أَثَرِهِ، فقال: ما لك لم تَدْخُلْ؟ فقال أبو موسى: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذانُ ثلاثٌ، فإن أُذن لك فادْخُلْ، وإلا فارْجِع». فقال عمر: ومَن يَعْلَمُ هذا؟ لئن لم تَأْتِني بمَن يعلم ذلك لأَفْعَلَنَّ بك كذا وكذا. فخرج أبو موسى حتى جاء مَجْلِسا في المسجد يُقال له: مجلس الأنصار. فقال: إني أَخْبَرْتُ عمرَ بن الخطاب، أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الاستِئذانُ ثلاثٌ، فإن أُذن لك فادْخُلْ، وإلا فارجع». فقال: لئن لم تأتني بمن يعلمُ هذا، لأفعلنَّ بك كذا وكذا. فإن كان سمع ذلك أحد منكم فليَقم معي. فقالوا لأبي سعيد الخدري: قُمْ معه، وكان أبو سعيد أصغرهم، فقام معه، فأخبر ذلك عمر بن الخطاب، فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى: أَمَا إني لم أَتَّهِمْكَ، ولكن خَشِيتُ أن يَتَقَوَّلَ الناس على رسول الله ﷺ[2].

---

(1) التمهيد: 1/ 6-7. ط: الأوقاف، 1/ 198-199. ط: الفرقان.

(2) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2722). يُنظر التمهيد: 3/ 190 ط: الأوقاف، 2/ 558. ط: الفرقان.

قال أبو عمر: «زعَم قومٌ أنَّ في هذا الحديثِ دليلا على أن مَذْهبَ عمرَ **ألا يقبل خبر الواحد. وليس كما زعَموا**؛ لأن عمرَ رضي الله عنه قد ثبَت عنه استعمالُ خبر الواحد وقبولُه، وإيجابُ الحكْم به، أليس هو الذي نَشَد الناس بمِنًى: مَن كان عنده علمٌ برسول الله ﷺ في الدِّيةِ، فليُخبرنا؟ وكان رأيُه أن المرأة لا ترث من ديةِ زوجها؛ لأنها ليست من عَصَبَتِه الذين يعقِلُون عنه، فقام الضَّحَّاكُ بن سُفيانَ الكِلابيُّ، فقال: كتَب إليَّ رسول الله ﷺ أن أُوَرِّثَ امرأةَ أشْيَمَ الضِّبَابيِّ من دِيةِ زوجها[1].

وكذلك نَشَد الناسَ في دِيَةِ الجَنين: مَن عنده فيه عن رسول الله ﷺ عِلْمٌ؟ فأخبرَه حَمَلُ بن مَالكِ بن النَّابِغَةِ أن رسول الله ﷺ قضى فيه بِغُرَّةٍ عبد أو أَمةٍ، فقضَى به عمرُ[2].

ولا يشُك ذُو لُبٍّ ومن له أقلُّ منزلةٍ في العلم، أن موضِعَ أبي موسى من الإسلام، ومكانَه من الفقهِ والدِّين، أجلُّ من أن يُرَدَّ خبرُه، ويُقبلَ خبرُ الضَّحَّاكِ بن سفيانَ الكِلابيِّ وحَمَلِ بن مالك الأعرابيِّ، وكلاهما لا يُقاسُ به في حالٍ، وقد قال له عمرُ في حديث ربيعةَ هذا: أمَا إني لم أتَّهِمْك ولكنِّي خَشِيتُ أن يَتقوَّلَ الناسُ على رسول الله ﷺ. فدَلَّ على اجتهادٍ كان من عمرَ رضي الله عنه في ذلك الوقتِ لمعنًى الله أعلم به.

وقد يحتمِلُ أن يكونَ عمرُ رضي الله عنه كان عنده في ذلك الحين من لم يَصْحَبْ رسول الله ﷺ من أهل العراق وأهل الشام؛ لأن الله فتَح عليه أرضَ فارسَ والروم، ودخَل في الإسلام كثيرٌ ممن يجوز عليهم الكذب؛ لأن الإيمان لم يَسْتَحْكِمْ في قلوب جماعة منهم، وليس هذه صفةَ أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأن الله قد أخبر أنهم خير أُمة

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2411).

(2) أخرجه النسائي في سننه الكبرى، (رقم: 6991)، وابن ماجه في سننه (رقم: 2641).

أخرجت للناس، وأنهم أشدَّاء على الكفار رحماء بينهم، وأثنَى عليهم في غير موضع من كتابه.

وإذا جاز الكذب وأمكَن في الداخلين إلى الإسلام، فيمكن أن يكون عمرُ مع **احتياطه في الدِّين** يخشى أن يخْتلِقوا الكذبَ على رسول الله ﷺ عند الرَّهْبة والرَّغبة وطلبا للحُجة، وفِرارا إلى المَلجَإ والمخرج مما دخلوا فيه، لقلَّة عِلمهم بما في ذلك عليهم، فأراد عمرُ أن يُريهم **أن من فعل شيئا يُنكَر عليه ففزع إلى الخبر عن رسول الله ﷺ فيه، ليُثْبِتَ له بذلك فعلَه، وجَب التَّثبُّتُ فيما جاء به إذا لم تُعرف حالُه حتى يَصِحَّ قولُه،** فأراهم ذلك، ووافقَ أبا موسى، وإن كان عنده معروفا بالعدالة غير مُتَّهَم؛ ليكون ذلك أصلا عندهم.

وللحاكم أن يجتهد بما أمكنه إذا أراد به الخير، ولم يخرُج عما أبيح له، والله أعلم بما أراد عمر بقوله ذلك لأبي موسى.

وعلى هذا قول طاوس، قال: كان الرجل إذا حدَّث عن رسول الله ﷺ أُخِذ حتى يجيء ببيِّنة، وإلا عوقب[1]. يعني: ممن ليس بمعروف بالعدالة ولا مشهورٍ بالعلم والثقة، ألا ترى إلى إجماع المسلمين أن العالم إذا حدَّث عن رسول الله ﷺ، وكان مشهورا بالعلم، أُخذ ذلك عنه، ولم ينكر عليه، ولم يَحْتج إلى بيِّنة؟ ومن نحوِ قول طاوس هذا قولُ سعد بن إبراهيم رحمه الله: لا يحدِّث عن رسول الله ﷺ إلا الثِّقات[2]. أي كل مَن إذا وُقف أحال على مخرج صحيح، وعلم ثابت، وكان مستورا لم تَظهر منه كبيرة، وبالله التوفيق.

---

(1) أخرجه الروياني في مسنده (رقم: 577).

(2) أخرجه الدارمي في في سننه؛ كتاب العلم/ باب الحديث عن الثقات (رقم: 449).

قال أبو عمر: وأما قولُ من قال: إن عمر لم يعرِفْ أبا موسى؛ فقول خرج عن غيرِ روية ولا تَدَبُّر، ومنزلة أبي موسى عند عمر مشهورة، وقد عَمِل له وبعثه رسول الله ﷺ عاملا وساعِيا على بعض الصَّدَقاتِ، وهذه منزلة رفيعة في الثِّقة والأمانة.

وفي قول عمر رضي الله عنه في حديث عُبيد بن عمير الذي ذكرناه في هذا الباب: خفي عليَّ هذا من أمر رسول الله ﷺ، ألْهاني عنه الصَّفْقُ في الأسواق. اعترافٌ منه بجهل ما لم يعلم، وإنصافٌ صحيح، وهكذا يجب على كلِّ مؤمن»[1].

أما باقي الأدلة على وجوب قبول أخبار الآحاد والعمل بها فستأتي في المطلب الموالي، وبالله التوفيق.

المطلب الثاني:

الشواهد في إثبات خبر الواحد عند الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر

تُعد أخبار الآحاد من علم الخاصة، حيث لا ينكر أن يخفى منه الشيء على العالم وهو عند غيره[2]، ولقد ذكر الحافظ ابن عبد البر في سياق كلامه عن فقه الحديث في كتابيه «التمهيد» و«الاستذكار» جملة من الشواهد الدالة على ذلك والتي تُوجب قبول خبر الآحاد والعمل بها، من أهمها:

الشاهد [1]: مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: كنت أَسقي أبا عُبيدة بن الجَرَّاح، وأبا طلحةَ الأنصاريَّ، وأُبي بن كَعْبٍ شرابا من فَضِيخٍ وتَمْر، قال: فجاءهم آتٍ فقال: إن الخمر قد حُرِّمت، فقال أبو طلحة: يا أنسُ، قُمْ

(1) التمهيد: 1/ 198-201. ط: الأوقاف، 2/ 565 -567. ط: الفرقان، الاستذكار: 27/ 162-163. (الفقرات من 40635 إلى 40643).
(2) التمهيد: 12/ 121. (بتصرف). ط: الأوقاف.

إلى هذه الجِرَارِ فاكْسِرْها. قال: فقُمت إلى مِهْرَاسٍ لنا، فضربتها بأسفله حتى تَكَسَّرتْ[1].

قال أبو عمر: «**وفي هذا الحديث أيضا قبول خبر الواحد**؛ لأنهم قَبِلوا خبر المُخبر لهم، وهو رجل من المسلمين، ولا شك أنهم قد عرفوه، ولذلك قَبِلوا خبره، وعَمِلوا به، وأراقوا شرابهم، وقد كان مِلْكًا لهم قبل التحريم»[2].

الشاهد [2]: مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحةَ الأنصاري، عن حُمَيْدَةَ ابنة أبي عُبَيْدَةَ بن فَرْوَة، عن خالتها كَبْشَةَ بنت كَعْبِ بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قَتادة - أنها أخبرتها: أن أبا قتادة دخل عليها، فَسَكَبَتْ له وَضُوءا، فجاءت هِرَّةٌ لِتَشْرَبَ منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كَبْشَة: فرآني أَنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: فقُلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بِنَجَسٍ، إنما هي من الطَّوَّافِينَ عليكم، أو الطَّوَّافَات»[3].

قال أبو عمر: «**في هذا الحديث أن خبر الواحد النساء فيه والرجال سواء**، وإنما المراعاة في ذلك الحفظ والإتقان والصلاح، **وهذا لا خلاف فيه بين أهل الأثر**»[4].

الشاهد [3]: مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رَجلا قَبَّل امرأته وهو صائم في رمضان، فَوَجَدَ من ذلك وَجْدًا شديدا، فأرسل امرأته تَسْأَلُ له عن ذلك،

---

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2543). يُنظر التمهيد: 1/ 242. ط: الأوقاف.

(2) التمهيد: 1/ 258. ط: الأوقاف، 1/ 482 ط: الفرقان.

(3) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 48). يُنظر التمهيد: 1/ 318. ط: الأوقاف.

(4) التمهيد: 1/ 319. ط: الأوقاف. قال مسلمة بن القاسم القرطبي: «ومن تمام السُّنة وكمالها الاستمساك بحديث الواحد من الصحابة من الرجال والنساء، سُمي أو لم يسم، إذا حدثك الثقة المعروف، يسند ذلك ثقة عن ثقة إلى الصاحب، ثم إلى النبي عليه السلام، فتمسك به فإنه حجة، وهو قول جميع الأئمة». الرد على أهل البدع (ص: 38).

فدخلت على أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النبي ﷺ فذكرت ذلك لها، فأخبرتها أُمُّ سلمة: أن رسول الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائم، فرجعت فأخبرت زوجها ذلك، فزاده ذلك شَرًّا وقال: لَسْنَا مثل رَسُولِ الله ﷺ يُحِلُّ الله لرسوله ما شاء، ثم رجعت امرأته إلى أُم سلمةَ، فوجدت عندها رسول الله فقال رسولُ الله ﷺ: «ما لهذه المرأة؟». فأخبرته أَم سلمة، فقال: «ألا أَخْبَرْتِها أني أفعل ذلك». فقالت: قد أخبرتُها، فذهبت إلى زوجها فأخبرته، فزاده ذلك شَرًّا وقال: لسنا مثل رسول الله، يُحِلُّ الله لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله ﷺ وقال: «والله إني لأَتْقَاكم لله، وأعلمُكم بحُدُوده»[1].

قال أبو عمر: «**وفيه من الفقه أيضا إيجابُ العمل بخبر الواحد الثقة، ذكرا كان أو أنثى**، وعلى ذلك جماعة أهل الفقه والحديث أهل السنة، ومن خالف ذلك فهو عند الجميع مبتدع.

والدليل على ما قلنا من العمل بخبر الواحد من هذا الحديث: قول رسول الله ﷺ لأم سلمة: «ألا أخبرتِها؟». فأوضح بذلك أن خبر أُمِّ سلمة يجب العمل به، وكذلك خبر المرأة لزوجها، ولو كان خبر أم سلمة لا يلزم المرأة، وخبر المرأة لا يلزم زوجها، لما قال رسول الله ﷺ لأم سلمة: «ألا أخبرتها؟»؛لأنها كانت تقول: وكيف كنتُ أخبرها عنك وحدي؟ وأيُّ فائدة في نقلي عنك وحدي؟ أو كيف تنقل المرأة الخبر وحدها إلى زوجها؟

وهذا بيِّن في إيجاب العمل بخبر الواحد وقبوله ممن جاء به إذا كان عدلا، والحجة في إثبات خبر الواحد والعمل به قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس، وليس هذا موضع ذكرها، **وقد أفردنا لذلك كتابا تقصَّينا فيه الحجة على**

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 800). يُنظر التمهيد: 5/ 107. ط: الأوقاف.

المخالفين والحمد لله، وإنما قصدنا في كتابنا هذا لتخريج ما في الأخبار من المعاني، وقد علمنا أن الناظر فيه ليس ممن يخالفنا في قبول خبر الواحد، وبالله التوفيق»[1].

الشاهد [4]: مالك، عن ابن شهاب، أن سَهل بن سَعْدٍ السَّاعِدي، أنه أخبره أن عُوَيْمِرَ العَجْلَاني، جاء إلى عَاصِم بن عَدِيٍّ الأنصاري فقال له: يا عاصمُ، أَرِأَيْتَ رَجُلا وجد مع امرأته رجلا، أَيقتُله فتقتلونه أم كيف يفعل؟ سَلْ لي يا عاصمُ عن ذلك رسول الله. فسأل عاصم رسول الله عن ذلك، فَكَرِهَ رسول الله ﷺ المسائل وَعَابَها، حتى كَبُرَ على عَاصِمٍ ما سمع من رسول الله، فلما رجع عاصم إلى أهله، جاءه عُوَيْمِرٌ، فقال: يا عاصمُ، ماذا قال لك رسول الله؟ فقال عاصمٌ لعُوَيمر: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله المسألة التي سألته عنها. فقال عُوَيمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عُوَيمر حتى أتى رسول الله ﷺ وهو وَسْطَ الناس فقال: يا رسول الله، أَرِأَيْتَ رَجُلا وجد مع امرأته رجلا، أَيقتله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد أُنزل فيك وفي صاحبتك، فاذهب فأت بها». قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله، فلما فَرَغَا من تلاعنهما، قال عُوَيمر: كَذَبْتُ عليها يا رسول الله إن أمسكتُها، فطَلَّقها ثَلاثًا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، قال مالك: قال ابن شِهاب: فكانت تلك بَعْدُ سُنَّة المُتلاعِنَيْنِ[2].

قال أبو عمر: «**فيه قبول خبر الواحد**؛ لأنه لو لم يجب قبول خبره عنده ما أرسله يسأل له»[3].

الشاهد [5]: مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عَامِر بن رَبيعة، أن عمر بن الخطاب خَرَجَ إلى الشام، فلما جاء سَرْغَ بَلَغَه أن الوَبَاء قد وقع بالشَّام، فأخبره

(1) التمهيد: 5/ 115-116. ط: الأوقاف، 3/ 531 ط: الفرقان.

(2) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 1784). يُنظر التمهيد: 6/ 183. ط: الأوقاف.

(3) التمهيد: 6/ 188. ط: الأوقاف.

عبد الرحمن بن عَوْف، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُم به بأرض فلا تُقدموا عليه، وإذا وقَع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارا منه»، فرجَع عمرُ بن الخطاب من سَرْغَ[1].

قال أبو عمر: «فيه قبول خبر الواحد»[2].

الشاهد [6]: مالك، عن ابن شِهاب، عن مالك بن أَوْسٍ بن الحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ، أنه الْتَمَسَ صَرْفًا بمائة دينار. قال: فدعاني طَلْحَةُ بن عُبيد الله، فتَرَاوَضْنَا، حتى اصْطَرَفَ مِنِّي، وأخذ الذهب يُقَلِّبها في يده، ثم قال: حتى يَأْتِيَنِي خَازِنِي من الغابة. وعمر بن الخطاب يسمع. فقال عمر: والله لا تُفَارِقُه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالوَرِق ربا، إلا هاء وهاء، والبُر بالبرِّ ربا، إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا، إلا هاء وهاء، والشَّعير بالشعير ربا، إلا هَاء وهَاء»[3].

قال أبو عمر: «وفيه أن الحجة بخبر الواحد لازمة»[4].

الشاهد [7]: مالك، عن ابن شهاب، أن عمر بن عبد العزيز أَخَّر الصلاة يوما، فدخل عليه عُروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شُعبة أَخَّر الصلاة يوما وهو بالكوفة، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا يا مُغيرة؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثُم صلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثُم صلَّى، فصلى رسول الله ﷺ، ثُم صلَّى، فصلَّى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم قال: بهذا أُمرت. فقال عمر بن عبد العزيز: اعلم ما تُحَدِّث به يا عُروة، أو إن جبريل هو الذي

(1) كذا الحديث في التمهيد: 6/ 210 ط: الأوقاف، 4/ 193 ط: الفرقان. وأخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2568). بلفظ: «إِذَا سَمِعْتُم به بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارا منه».

(2) التمهيد: 6/ 217 ط: الأوقاف، 4/ 199 ط: الفرقان.

(3) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 1987). يُنظر التمهيد: 6/ 281 ط: الأوقاف.

(4) التمهيد: 6/ 286. ط: الأوقاف.

أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة؟ قال عُروة: كذلك كان بَشِير بن أبي مسعود الأنصاري يُحدِّث عن أبيه[1].

قال أبو عمر: «**وفيه دليل على قبول خبر الواحد**؛ لأن عمر قَبِلَ قول عروة وحده فيما خفي عليه من أمر دينه. **وهذا منا على التنبيه، فإن قبول خبر الواحد مستفيض عند الناس**، مستعمل، لا على سبيل الحُجة؛ لأنا لا نقول: إن خبر الواحد حجة في قبول خبر الواحد على من أنكره»[2].

الشاهد [8]: مالك، عن ابن شِهاب، عن عُروة بن الزبير، عن عائشةَ أُمِّ المؤمنين، أن أزواج النبي ﷺ حين تُوفي رسول الله ﷺ، أَرَدْن أن يبعثن عُثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق، فيَسْأَلْنَه ميراثهن من رسول الله ﷺ، فقالت لهن عائشة: أَلَيْس قد قال رسول الله ﷺ: «لا نُورث، ما تَركْنَا فهو صَدَقةٌ»[3].

قال أبو عمر: «**وفي هذا الحديث قبول خبر الواحد العدل**؛ لأنهم لم يرُدُّوا على أبي بكر قولَه، ولا ردَّ أزواج النبي ﷺ على عائشة قولها ذلك، وحكايتها لهن عن رسول الله ﷺ، بل قَبِلوا ذلك وسلَّمُوه»[4].

الشاهد [9]: مالك، عن ابن شِهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن عبد الله بن عبد الله بن الحَارِث بن نَوْفَل، عن عبد الله بن عباس، أن عمر بن الخطاب خَرَجَ إلى الشام، حتى إذا كان بِسَرْغَ، لَقِيَهُ أمراء الأجناد: أبو عبيدة بن

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 1). يُنظر التمهيد: 8/ 10 ط: الأوقاف.
(2) التمهيد: 8/ 99 ط: الأوقاف، 5/ 398 ط: الفرقان، الاستذكار: 1/ 207 (الفقرة رقم: 216). – مع اختلاف في بعض الألفاظ –.
(3) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2794). يُنظر التمهيد: 8/ 105 ط: الأوقاف.
(4) التمهيد: 8/ 155. ط: الأوقاف، 5/ 460 ط: الفرقان.

الجَرَّاح وأصحابُه، فأخبروه أن الوَبَاء قد وقع بأرض الشام، فقال ابن عباس: فقال عمر بن الخطاب: ادْعُ لي المهاجرين الأوَّلين، فدعاهم فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختَلَفُوا. فقال بعضهم: قد خرجت لأمر، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقيَّة الناس وأصحابُ رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تُقْدِمهم على هذا الوباء، فقال عمر: ارْتَفِعُوا عنِّي، ثم قال: ادْعُ لي الأنصار، فدعوتهم، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: أدع لي من كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوهم فلم يختلف عليه منهم رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تُقْدِمهم على هذا الوباء. فنادى عمر في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظهر، فأصبحوا عليه.

فقال أبو عبيدة: أَفِرَارا من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة؟ نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهَبَطَت بها واديا له عدوتان إحداهما خِصبة، والأخرى جَدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله؟ وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان غائبا في بعض حاجاته، فقال: إن عندي من هذا علما، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه». قال: فحمد الله عمر، ثم انصرف[1].

قال أبو عمر: «**وفيه دليل على استعمال خبر الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح وأقوى ما يُروى من جهة الأثر في قبول خبر الواحد**؛ لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم، في أمر قد أشكَلَ عليهم، فلم يقولوا لعبد الرحمن بن

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2556). يُنظر التمهيد: 8/ 361 ط: الأوقاف.

عوف: أنت واحد، والواحد لا يجب قبول خبره، إنما يجب قبول خبر الكافة. ما أعظمَ ضلالَ من قال بهذا! والله عز وجل يقول: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:6]، وقُرئت: فتثبتوا. فلو كان العدل إذا جاء بنبأ يتثبت في خبره ولم يُنفَّذ، لاستوى الفاسق والعدل، وهذا خلاف القرآن؛ قال الله عز وجل: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: 27].

والقول في خبر العدل من جهة النظر له موضع غير هذا، وما التوفيق إلا بالله»[1].

الشاهد [10]: مالك، عن ابن شهاب، عن عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، عن أبي هريرة، وزَيْد بن خالد الجُهني، أنهما أَخْبَرَاه أن رَجُلَين اخْتَصَمَا إلى رسول الله ﷺ. فقال أحدهما: يا رسولَ الله، اقْضِ بَيْنَنَا بكتاب الله، وقال الآخر، وهو أَفْقَهُهُمَا: أَجَلْ يا رسول الله، فاقْضِ بيننا بكتاب الله، وائْذَنْ لي في أن أَتكَلَّم. قال: «تَكَلَّم»، فقال: إن ابْنِي كان عَسِيفا على هذا، فَزَنَى بامْرَأَتِه، فأَخْبروني أن مَا على ابْنِي الرجم، فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي. ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جَلْد مائة وتغريب عام، وأخبروني أنما الرَّجم على امرأته. فقال رسول الله ﷺ: «أما والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله، أما غَنَمكُ وجَاريتُك فَرَدٌّ عَلَيك»، وَجَلَد ابنه مائة، وغَرَّبه عاما، وأَمَر أُنيْسا الأَسْلَمي أن يأتي امرأة الآخَرِ، فإن اعتَرَفَت رَجمَها، فاعترفت، فرجمها[2]. قال مالك: والعسيف الأجير.

قال أبو عمر: «**وفي هذا الحديث أيضا: إثبات خبر الواحد، وإيجاب العمل به في الحدود**، وإذا وجَب ذلك في الحدود، فسائر الأحكام أَحْرى بذلك»[3].

---

(1) التمهيد: 8/ 370-371. ط: الأوقاف، 6/ 40-41 ط: الفرقان.

(2) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2470). يُنظر التمهيد: 9/ 71 ط: الأوقاف.

(3) التمهيد: 9/ 92. ط: الأوقاف، 6/ 195 ط: الفرقان.

الشاهد [11]: مالك، عن ابن شِهاب، عن سُليمان بن يسار، أن رسول الله ﷺ كان يَبعثُ عبد الله بن رَوَاحَة إلى خَيْبَر، فيَخْرُصُ بينه وبين يهود خيبر، قال: فجَمَعُوا له حُلْيًا من حُلي نسائهم. فقالوا: هذا لك، وخَفِّفْ عنا، وتجاوز في القَسْمِ. فقال عبد الله بن رَوَاحَة: يا معشر اليهود، والله إنكم لمن أَبْغَض خَلْقِ الله إلي، وما ذاك بحَامِلي على أن أَحِيفَ عليكم، فأمَّا ما عَرَّضْتُم مِنَ الرَّشوة، فإنها سُحْتٌ، وإنا لا نأكلها. فقالوا: بهذا قَامَتِ السماوات والأرض[1].

قال أبو عمر: «**فيه من الفقه: إثباتُ خبر الواحد**، ألا ترى أن عبد الله بن رواحة قَدِم على أهل خيبر وهو واحد، فأخبرهم عن النبي ﷺ بحكم كبير في الشريعة، فلم يقولوا له: إنك واحد لا نُصَدِّقُك على رسول الله ﷺ، ولو كان خبره واحده لا يجب به الحكم، ما بعثه رسولُ الله ﷺ وحده»[2].

الشاهد [12]: مالك، عن ابن شهاب، أن عُمر بن الخطاب نَشَدَ الناس بِمِنًى: من كان عنده عِلم من الدِّيَة أن يخبرني؟ فقام الضَّحَّاك بن سُفيان الكِلَابي، فقال: كتب إليَّ رسول الله ﷺ أَنْ أَوْرِث امرأة أَشْيَمَ الضِّبَابي من دية زوجها. فقال له عمر: ادْخُلِ الخِبَاء حتى آتيك. فلما نَزَل عمر بن الخطاب، أَخبَره الضَّحَّاكُ، فقضى بذلك عمر بن الخطاب. قال ابن شهاب: وكان قَتْلُ أَشْيَمَ خَطَأً[3].

قال أبو عمر: «فيه إثبات العمل بخبر الواحد، وفيه ما يُبيِّن مذهب عمر في خبر الواحد، أنه عنده مقبول معمول به، وأن مراجعتَه لأبي موسى في حديث الاستئذان، لم

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2268). يُنظر التمهيد: 9/ 139 ط: الأوقاف.
(2) التمهيد: 9/ 140. ط: الأوقاف، 6/ 255 ط: الفرقان.
(3) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 2411). يُنظر التمهيد: 12/ 115 ط: الأوقاف.

يكن إلا للاستظهار، أو لغير ذلك من الوجوه التي قد بيَّناها في (كتاب العلم)[1]، فأغنى ذلك عن ذكرها هاهنا»[2].

الشاهد [13]: مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عُمر، أنه قال: «بينما الناس بقُباء في صلاة الصُّبح إذ جاءهم آت، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أُنْزل عليه الليلة قُرْآن، وقد أُمر أن تُسْتَقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وُجوههم إلى الشَّام، فاسْتَدَارُوا إلى الكعبة»[3].

قال أبو عمر: «**في هذا الحديث دليل على قبول خبر الواحد وإيجاب الحكم والعمل به**؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم قد استعملوا خبره، وقضوا به، وتركوا قِبلةً كانوا عليها لخبره وهو واحد، ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله ﷺ، ولا أنكره واحد منهم، وحسبك بمثل هذا قوة من عمل القرن المختار خير القرون، وفي حياة الرسول ﷺ»[4].

الشاهد [14]: مالك، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرَة، عن عمته زينب بنت كعب بن عُجْرَة، أن الفُرَيْعَةَ بنت مالك بن سِنَان - وهي أُخت أبي سعيد الخدري، أخبرتها: أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بَنِي خُدْرَةَ، فإن زوجها خرج في طلب أَعْبُد له أَبَقُوا، حتى إذا كانوا بِطَرَفِ القدوم، لَحِقَهم فقتلوه، قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أَرْجِعَ إلى أهلي في بني خُدْرَةَ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن

(1) لم أقف على ذلك في كتاب جامع بيان العلم. ولقد ذكر هذه الأوجه في التمهيد: 1/ 198-201 ط: الأوقاف، 2/ 565 -567 ط: الفرقان، والاستذكار: 27/ 162-163. (الفقرات من 40635 إلى 40643).

(2) التمهيد: 12/ 121-122ط: الأوقاف، 7/ 489 ط: الفرقان.

(3) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 526). يُنظر التمهيد: 17/ 45 ط: الأوقاف.

(4) التمهيد: 17/ 45-46 ط: الأوقاف، الاستذكار: 7/ 188-201 (الفقرة رقم: 10135-10136).

يملكه ولا نفقة. قالت: فقال رسول الله ﷺ: «نعم»، قالت: فانصرفت، حتى إذا كنت في الحُجرة، ناداني رسول الله ﷺ، أو أمرني فنُوديت له، فقال: «كيف قُلت؟» فرَدَّدْت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي، فقال: «امكثي في بيتك حتى يَبْلُغَ الكتاب أجله». قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا، قالت: فلما كان عُثمان بن عفان، أرسل إلي فسألني عن ذلك، فأخبرتُه، فأتَّبَعه، وقَضَى به[1].

قال أبو عمر: «**في هذا الحديث إيجابُ العمل بخبر الواحد؛** ألا ترى إلى عمل عثمان بن عفان به وقضائه باعتداد المتوفَّى عنها زوجُها في بيتها من أجلِه في جماعة الصَّحابة من غير نكير»[2].

الشاهد [15]: مالك، عن سُمَيٍّ مَوْلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، يقول: كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم، وهو أمير المدينة، فذُكِر له أن أبا هريرة يقول: «من أصبح جُنُبا أفطر ذلك اليوم».

فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن، لتذهبن إلى أُمِّ المؤمنين عائشة وأُمِّ سلمة، فلتسألنَّهما عن ذلك، فذهب عبد الرحمن وذهبت معه، حتى دخلنا على عائشة، فسلَّم عليها، ثم قال: يا أُمَّ المؤمنين، إنا كنا عند مروان بن الحكم، فذُكر له أن أبا هريرة يقول: «من أصبح جُنُبا أفطر ذلك اليوم».

قالت عائشة: ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن، أَتَرْغَب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ فقال عبد الرحمن: لا والله. قالت عائشة: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جُنُبا من جِماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم.

---

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 1869). يُنظر التمهيد: 21/ 26 ط: الأوقاف.

(2) التمهيد: 21/ 31 ط: الأوقاف، 13/ 159 ط: الفرقان.

قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أُمِّ سلمة، فسألها عن ذلك. فقالت مثل ما قالت عائشة.

قال: فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم، فذَكَرَ له عبد الرحمن ما قالتا، فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد لتركبن دابتي، فإنها بالباب، فلتذهبن إلى أبي هريرة، فإنه بأرضه بالعقيق، فلتُخْبرنَّه ذلك. فركب عبد الرحمن وركبت معه، حتى أتينا أبا هريرة، فتحدَّث معه عبد الرحمان ساعة، ثم ذكر له ذلك، فقال له أبو هريرة: «لا علم لي بذلك، إنما أَخْبَرنيه مُخْبِرٌ»[1].

قال أبو عمر: «**فيه إثباتُ الحجَّة في العمل بخبر الواحد العدل، وأن المرأةَ في ذلك كالرجل سواء**، وأن طريقَ الإخبار في هذا غيرُ طريق الشهادات»[2].

خاتمة

يستخلص مما سبق:

- أن السنة النبوية تنقسم إلى قسمين: أخبار متواترة وأخبار آحاد.

- أن أخبار الآحاد توجب العمل، وفي إفادتها العلم خلاف، ويدل على ذلك شواهد عدة في السنة النبوية.

- أن أقوى شاهد على قبول خبر الآحاد وإيجاب العمل به هو حديث عمر بن الخطاب في الخروج للشام ورجوعه بعد أنْ علم أنَّ الوباء قد فشا فيها.

هذا ما تيسر جمعه ولله الحمد والمنة أولا وآخرا وظاهرا وباطنا

(1) أخرجه مالك في الموطأ، (رقم: 798). يُنظر التمهيد: 22/ 39 ط: الأوقاف.

(2) التمهيد: 22/ 40. ط: الأوقاف، 13/ 576 ط: الفرقان.

المصادر والمراجع المعتمدة

1. «**الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، في ما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار**»؛ للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المالكي (ت:463هـ)، تحقيق الدكتور: عبد المعطي أيمن قلعجي، ط: 1/ 1414هـ- 1993م، القاهرة.
2. «**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**»؛ لأبي جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، الضبي (ت: 599هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة، ط: 1967م.
3. «**تاريخ علماء الأندلس**»؛ لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، المعروف بابن الفرضي (ت: 403هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: 2/ 1408هـ - 1988م.
4. «**ترتيب المدارك وتقريب المسالك**»؛ لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت:544هـ)، تحقيق جمع من علماء المغرب، ط:1/ مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.
5. «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**»؛ للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المالكي (ت:463هـ)، حققه وعلق حواشيه، وصححه الأستاذ محمد عبد الله الكبير البكري، والأستاذ محمد بن مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط: 1387هـ -1967م.
6. «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**»؛ للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المالكي (ت:463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وسليم محمد عامر

ومحمد بشار عواد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط: 1/ 1439هـ - 2017م.

7. «**توجيه النظر إلى أصول الأثر**»؛ لطاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت: 1338هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط:1/ 1416هـ - 1995م.

8. «**جامع بيان العلم وفضله**»؛ للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المالكي (ت:463هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، مكتبة التوعية الإسلامية - مصر، ط: 1428هـ -2007م.

9. «**الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**»؛ لبرهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، اليعمري (ت: 799هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

10. «**جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**»؛ لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت: 488هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت، ط: 2/ 1410هـ - 1989م.

11. «**جمهرة أنساب العرب**»؛ لأبي محمد علي بن سعيد ابن حزم الأندلسي (ت:456هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:5، دار المعارف القاهرة.

12. «**سنن ابن ماجه**»؛ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط:1/ 1430هـ - 2009 م.

13. «**سنن الدارمي = مسند الدارمي**»؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط:1/ 1412هـ - 2000 م.

14. «**السنن الكبرى**»؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: 303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:1/ 1421هـ - 2001 م.

15. «**سير أعلام النبلاء**»؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:748ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط:1/ 1405ه - 1984م.

16. «**الرد على أهل البدع وتبيين أصول السنة، وحفظ ما لا بد للعمل منه بشاهد الحديث والقرآن**»؛ لأبي القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي (ت: 353هـ)، تحقيق: الدكتور رضوان الحصري، دار التوحيد للنشر - الرياض، ط:1/ 1437هـ - 2016م.

17. «**الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**»؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط:1/ 2001م.

18. «**الكفاية في علم الرواية**»؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

19. «**الفقيه والمتفقه**»، لأبي بكر أحمد بعلي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:462هـ)، تحقيق: عادل يوسف العزاوي، دار ابن الجوزي – السعودية، ط: 1/ 1417هـ – 1996م.

20. «**مختصر جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر**»؛ اختصره أحمد بن عمر المحمصاني، اعتنى به: الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس بيروت – لبنان، ط: 1/ 1427هـ – 2006م.

21. «**مسند الروياني**»؛ لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت: 307هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، ط:1/ 1416هـ.

22. «**الموطأ**»؛ للإمام مالك بن أنس (ت:179هـ)، تحقيق: جمع من علماء المغرب، من منشورات المجلس العلمي الأعلى – المغرب، ط:1/ 1434هـ – 2013م.

23. «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**»؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط:3/ 1421هـ – 2000 م.

24. «**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**»؛ لأحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: 1041هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

كتب الأَلعابِ السِّحرِيَّة وخِفَّة اليَد مصدرًا لقراءة التـاريخ

زهر البساتين في علم المشاتين

لمحمد بن أبي بكر المصري الزرخوني (الزرغوري أو الزرغوني)

المتوفى نحو (852هـ)

عمرو عبد العزيز منير

أستاذ مشارك التاريخ – بكلية الشريعة

والدراسات الإسلامية– جامعة أم القرى

كان طبيعيا في ضوء الاهتمام الأكاديمي المتنامي في الجامعات العربية بالموروث الشعبي العربي، أن يولي بعض الباحثين العرب اهتمامًا علميًا جادًا بكتب «الأَلعابِ السِّحرِيَّة وخِفَّة اليَد» والتي سمحت لنا دراستها أكاديميا بالوقوف علىٰ الأهمية التاريخية لهذه المصادر من حيث فائدتها في ما تخبرنا بصورة غير مباشرة وغير معلنة عن واضعيها وهواجسهم، وظروف إنتاج الخطاب التحذيري ودوافعه ووظائفه، وبالتالي عن المجتمع، ومن هنا تأتي أهميتها الحيوية، والتي لم تراع حتىٰ الآن حق المراعاة، في أية مقاربة تاريخية، هذا فضلًا عن ما تزخر به من معلومات حول النواحي الاجتماعية والحضارية. وقد عالج الكثير من الكُتاب موضوع حيل الاحتيال ووسائله، منهم بالمقامات ومنهم بالشعر، ومنهم بالنثر، وقد وصل إلينا بعض من هذه الكتابات، وفُقِد بعضها الآخر، وصلت إلينا إشارات عنها في بَعض المصادر التي تَناولت شَعْبَذة الألعاب السحرية، أو ألعاب الخفة، ومنها الكتب التي أشار إليها «النديم» في كتابه «الفهرست»، والتي لَم يصل بعضها إلينا، أَما مِن الكُتب التي وصلت إلينا، منها: كِتاب

«النارنجيات»، أو «الباهر في عجائب الحِيَل» لأبي عامر أحمد بن عبد الملك الأندلسي المعروف بابن شُهيد، الصادر في القاهرة 2019م، وكتابَ «إرخاء الستور والكُلَل، في كشف المدكَّات والحِيَل» ومِن الكتب الأخرىٰ التي تَناولت الألعاب السحرية وخفة اليد في تراثنا؛ كتاب «زهر البساتين في علم المشاتين» ذَكره حاجي خليفة بقوله: «مُختصر في الشَّعْبَذة. لمحمد بن أبي بكر. في عِلم الحِيَل.. الباب الأول: في الصُّورِ، والتماثيل. والثاني: في الأقداح والعفائر. والثالث: في الأُكَر. والرابع: في أشياء من الشَّعْبَذة. والخامس: في البيض والصناديق. والسادس: في القناديل والسروج. والسابع: في اللزاقات والتعاليق. والعاشر: في طرائق بني ساسان». وتلك الكتابات تؤكد أنَّ هذه الحِيَل لم تمرَّ علىٰ الوعي دون استجابةٍ يقظةٍ وانتباهٍ واعٍ بدور هذه الطائفة في التأثير علىٰ المجتمع. وأن هذه الكتابات بمنزلة شاهد علىٰ ذهنية المجتمع العربي، بخاصة في فترات التأزم الحضاري، وهي بذلك تُعَدُّ مجالًا مهمًّا لدراسة هذه الذهنية التي تتطلب سلاحًا نقديًّا ثاقبًا، وقد صدر الكتاب في القاهرة بتحقيق الباحث لطف الله قاري، في (208 صفحات)، **تحت عنوان**: «كتاب تراثي نادر في التقانة والصناعات»، وهذه العبارة ليست إلا تصرفًا للدعاية، وكان أحرى به أن يلتزم العنوان الذي أراده المؤلف، وأسقط ذكر اسم المؤلف على الغلاف.

الدراسة: نحو (40 صفحة)، وهى قاصرة لم تتعرض بشكل مفصل لحياة المؤلف وتعليمه، وشيوخه ومؤلفاته، ومصادر الكتاب، ومنهجه فيه، وأثر الكتاب في الكتب التي ألفت بعده، وقيمة هذا الكتاب في فنه، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، وصحة العنوان.

أما النص المحقق فشمل الصفحات من (43- 188)، والكشافات من (194- 208).

وصف النسخ:

جاء وصف المحقق للنسختين قاصرًا، ولا يدل على أنه رآهما، أو أن له أدنى مسحة بمعرفة الوصف الكوديكولوجي، فقد جاء وصف النسختين الخطيتين اللتين اعتمدهما في التحقيق في ثمانية أسطر ونصف!

منهج التحقيق:

لم يشر المحقق إلى اختياره طريقة النص المختار أو اعتماد نسخة يجعلها أصلًا والأخرى مساعدة (ثانوية)، وإن كان البادي أنه أثبت من إحداهما أحيانًا ومن الأخرى أحيانًا أخرى، والعجيب أنه وضع أرقام النسختين، وهذه من البدع التي لم يُسمع بمثلها، ولم يشتمل منهج التحقيق على ذكر النسخ والمقابلة، وإثبات الفروق، وأي النسختين أدقُّ وأضبط وأتقن، وليس ثمة إشارة لمنهج واضح، وهذا يعكس اضطراب الرؤية لدى المحقق لمفهوم «التحقيق».

وهناك أدلة كثيرة تدعم غياب مفهوم التحقيق لدى المحقق، سترد مبثوثة فيما يلي:

الكتاب على حجم الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية، والطباعية، والأسلوبية، الواردة فيه، يبدو أنه لم يُراجع لغويًّا. ولم يتفطن المحقق لجملة الأخطاء اللغوية الكثيرة التي أطبقت عليها النسختان؛ مما يدل على أن ذلك الخطأ في الأغلب مرده إلى المؤلف، ومع ذلك فاته أن يعقد مبحثًا لـ«لغة المؤلف»!

والمحقق وقع في تخطئة النسختين كثيرًا بسبب عدم معرفته بالنحو والصرف والعربية، فقطع بالخطأ مرارًا في الحواشي، واقترح الصواب الذي يعرفه هو:

– ففي (ص120) ورد في عبارة المؤلف: «وأما الألوان الذي...»، فوضع المحقق هامشًا هو هامش (7)، وقال: هكذا في النسختين، والصواب «التي». وغاب عنه أن التعبير عن المثنى والجمع بالمفرد «بالواحد» جائز؛ ذلك أن الواحد أصل للاثنين والجمع [انظر: أسرار العربية لابن الأنباري 170].

– وفي (ص141) وردت عبارة: «إن أردت بنفسجي»، وقال في هامش (4): هكذا في النسختين، والصواب: «بنفسجيًّا»، وغاب عنه أن الوقوف على الاسم المنصوب بالسكون جائز [انظر: شرح المفصل لابن يعيش 1/ 145].

– في (ص43) ورد: «فاستضعفوا الإخوان»، وعلق المحقق في هامش (4) بقوله: هكذا في النسختين، والصواب: «فاستضعف الإخوان»، وغاب عنه أن العرب تقول: «**أكلوني البراغيث**»، وفي الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار» [البخاري- حديث (555)]، وعن هذه اللغة لطيء وأزد شَنوءة وبلحارث بن كعب [انظر الكتاب لسيبويه 1/ 275].

وقد وقع المحقق في أخطاء لغوية بالجملة، منها:

– ص 12 (هامش 1): الهامة، ص 22: هامة، ص30: هامة، ص292: هام.

– والصواب: «المهمة، مهمة، مهمة، مهم»؛ لأن فعلها أهمَّ يُهِمُّ، فهو «مُهم»، والمسألة «مهمة».

– ص13: نفس الفصل، ص 67 (هامش 7): ونفس الخطأ.

– والصواب أن «النفس» توكيد والتوكيد يأتي بعد المؤكد، أي: «الفصل نفسه، الخطأ نفسه».

– ص20 (ت حول سنة...)، والصواب أن «حول» ظرف مكان وليس ظرف زمان، وإذًا فعليه أن يقول: (ت نحو سنة كذا).

– ص (8، 10، 18): قال بأن، والصواب أن قال تكسر همزة (إن) وجوبًا بعدها، وهو فعل متعد بنفسه لا بالحرف، فكان يجب أن يقول: (قال: إن)، وهذا الاستخدام: قال بأن/ بأنه، من الأخطاء المشتهرة على ألسنة الناس!!

– ص50، ص 58: (حيث أن)، والصواب: (حيث إن)؛ فهمزة (إن) تكسر وجوبًا بعد (حيث).

– ص20: (فأغلب مشاهير ومثقفي عصره)، والصواب أن يقول المحقق: (فأغلب مشاهير عصره ومثقفيهم)؛ ذلك أن العطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه لا يجوز، ولا حتى في ضرورة الشعر.

وقد أغفل المحقق ضبط بعض النِّسب:

– ص81: (الجوبري).

– ص20، 43: (الزرخوني).

وأغفل ضبط بعض المصطلحات:

– ص21: (الأكر)، ص23: (الزنجفرية)، ص11: (الليق)، (البخورات)، ص30: (خبيصة)، ص94: (صماخ).

وأغفل ضبط بعض الأعلام المملوكية:

– ص20: (يلبغا)، وصواب ضبطه (يَلْبُغَا).

أما التزام المحقق الرسم الإملائي القديم فهو قد ارتاد موردًا وعرًا، وهو أمر خلاف قواعد التحقيق وما جرى عليه المحققون، وخلاف قواعد النحو؛ فالهمز أصل،

التسهيل فرع عنه، ولكن المحقق أصرَّ على هذه البدعة في نحو: (طرايق/ الهوا/ الحايط/ الظرايف/ القايمة/ غايضة/ الزيبق/ قطايف/ الرايق)، [انظر: ص22، 62، 64، 78، 88، 95، 105، 106، 116، 117].

علامات الترقيم:

وضعت في غير موضعها، فجاءت في أول السطر (ص44، 176)، وهذا يدل على عدم مراجعة الكتاب وتدقيقه لغويًّا!

غياب تعريف بعض المصطلحات:

- ص23: (القرعات)، ص25: (الغيدان)، ص30: (خبيصة)، ص49: (البخش)، ص50: (مبخش)، ص54: (السندروس)، ص120: (العطاردي) «نوع من الأصباغ».

- ص121: (قلمًا واسطيًّا): لم يعرف ما هو القلم الواسطي.

- ص126: (البيكار، المنكاب).

- ص142: (الزرنيخ الأصفر الكشكاوي).

ذكر التعريف دون مصدر يوثقه:

- ص153 (هامش 7): الصوص، (وهو صغار الدجاج)، عرفه المحقق دون توثيق من مصدر.

- ص176 (هامش 5): (القد).

تكرار تعريف الشيء الواحد أكثر من مرة:

وقع المحقق في تعريف الشيء الواحد أكثر من مرة؛ مما يدل على غياب التركيز، وعدم إدراك ما سبق أو يأتي في العمل.

– ص 54 (هامش 2): عرّف المحقق في هذا الموضع كلمة (تسيبها)، فقال: أي: تتركها.

– ثم عاد في ص58 (هامش 3): فعرفها أيضًا التعريف نفسه.

التوثيق من مصدر غير معتمد:

– ص 77 (هامش 1): في كلام المؤلف على الزُّجاج، وثق المحقق التعريف من الإنترنت، وكانت الموسوعة العربية العالمية، وهى جهد طيب قامت به المملكة العربية السعودية في 17 مجلدًا (30 ألف صفحة) وحررها 1000 باحث عربي وأجنبي، كانت تغنيه عن التوثيق من شبكة الإنترنت.

اضطراب النص:

– ص28: يستشهد المحقق بكلام المؤلف فينقل قوله: «فإذا على الماء خرج منه ل] خا شديدًا»، ولم يعلق على هذا الكلام غير المستقيم معنًى وبنيةً.

عدم الدقة في العبارة، والوقوع في المغالطات العلمية:

– ص153 (هامش 7) في تعريفه لـ«الصوص» يقول: الصوص صغار الدجاج الحديث الولادة، ولعمري إن الدجاج يبيض ولا يلد!!

وليت شعري لو قال: «صغار الدجاج الحديث الخلقة/ النشأة/ أو: الخارج من البيض لتوه»، لكان موفقًا.

الرجوع كثيرًا لمصادر حديثة:

رجع المحقق في كثير من المواضع التي عرَّفها أو وثَّقها إلى المصادر الحديثة دون أن يعول على المصادر القديمة، أو أن يشفعها بها.

تقديم المصادر الحديثة على القديمة:

فعل المحقق ذلك في الهوامش، كثيرًا ففي ص132 (هامش 2): في تعريفه «الوشق» قدَّم أحمد عيسى بك على ابن البيطار!!

ما فاته من الإشارة لخطأ المؤلف:

- ص82: (وتجعل داخلها زباد مسك ملطخ): كان يجب عليه أن يشير في الهامش إلى أن ما تحته خط حقه النصب؛ لأنه مفعول به.

- ص95: (فمنهم من ركب على رقبة المذبوح مصران): لم يشر في هامش إلى أن ما تحته خط حقه النصب؛ لأنه مفعول به.

- ص130: (ويخلطوا على بعضهم بعضًا): لم يشر إلى أن الصواب أن يقول: ويخلط على بعضها بعضًا/ أو يخلطون.

- ص141: (أربع دراهم): لم يشر إلى خطأ المؤلف، وأن صواب القاعدة النحوية أن يقول: «أربعة دراهم».

عدم نسبة الأشعار لبحورها:

- ص44: ورد بيت شعر غير منسوب لبحر من بحور الشعر.

الاضطراب في التزام السجعة:

أورد المؤلف ص43: الرؤسا/ الجلسا؛ فحذف المحقق الهمزة؛ مراعاة للسجعة، إلا أنه في السطر الذي يليه ترك الهمزة في الحكماء، والعلماء/ الملوك القدماء.

الأخطاء الإملائية:

وقع المحقق في أخطاء إملائية كثيرة يغصُّ الكتاب بها، منها:

- ص 18، 196: الاسكندراني، الإسكندرية؛ والصواب أن همزتها همزة قطع مكسورة.

- ص 24: كبرتيد، والصواب: «كبريتيد».

- ص 34: الاشياء، والصواب: «الأشياء»، اياها، والصواب: «إياها».

- ص 39: الوزقة: الصواب «الورقة» بالراء المهملة.

- ص 88: المائين: الصواب «الماءين».

الأخطاء الطباعية:

لما كان الكتاب لم يراجع أو يُدقق لغويًّا؛ فقد وقع فيه الكثير من الأخطاء الطباعية، التي منها:

- ص 9 (هامش 1) + ص 28 (هامش 4): الان ليزية: الصواب «الإنجليزية».

- ص 28 (هامش 1): (ليوناردو دا؟نشي)، والصواب: «ليوناردو دافنشي».

- ص85: رأسل، والصواب: رأسين (بحسب المؤلف في المتن، وهى خطأ صوبه المحقق في الهامش رأسان بالرفع).

غياب التنسيق:

وُضعت الهوامش في غير أماكنها، (ص86) ورد في المتن: ثم تصور عليها محراب (2): ومع ذلك قال المحقق في هامش (3) وليس (2): هكذا في النسختين، والصواب «محرابًا»، فاختلت أرقام الهوامش، لغياب المراجعة.

كما قام المحقق بكتابة أبيات الشعر كالنثر، كما في (ص44، 45)، فأوهم على من لا علم له بالعروض أن الكلام نثر، وهذا كله يدل على أن هذه النشرة خرجت عَجْلَى لم تخضع لمراجعة ونظر!

أما بالنسبة للكشافات؛ فهى غير مرتَّبة وغير منسَّقة، ونسي المحقق أن يضع كلمة (كشاف) قبل كل نوع.

ومن البدع التي ما رأيناها في الكشافات من قبل: «كشاف أعلام الأشخاص والشعوب»: وكان يغنيه أن يقول: كشاف الأعلام.

وليس هناك من يضيف الشعوب إلى كشاف الأعلام، وحتى إن كان صنيعه هذا لقلة المادة الواردة عن الشعوب في الكتاب، لكنه ما كان مضطرًّا أن يضم مفردة أو مفردتين للكشاف.

ومن البدع أيضًا أن المحقق جعل المفردات في الكشافات كما هي واردة في حالتي الجر والنصب، والمعروف أن الكشافات تذكر فيها المفردات مرفوعة؛ ذلك أن هذا لا علاقة له بالأمانة العلمية؛ إنما الرفع أول حالات الأعراب وأشرفها. من ذلك: الأستاذين، الفراشين، المشكين. والصواب: الأستاذون، الفراشون، المشكون.

ومن البدع التي التزمها المحقق وأراد أن يجعلها منهجًا مطردًا؛ أن الكلمة ترد في النص معرفة بـ (أل)، فيوردها في الكشاف منكَّرة.

ومن البدع كذلك (كشاف الأماكن وألفاظ النسبة إليها)، والشطر الثاني من العنوان ابتداع ما رأينا المحققين الأثبات بله الشُّداة منهم يفعلونه!

عدم صدق صفحات الكشاف على الواقع:

مفردة مثل (العفص) وردت بحسب الكشاف في ص73، وبالفعل عرَّف المحقق هذه المفردة في المتن في الصفحة المذكورة، لكن سبق ورودها في ص69 بحسب الكشاف أيضًا، وبالرجوع إلى ص69 لم أجد اللفظة مذكورة فيها، وهذا يدل على أن التكشيف تم على البروفة قبل الأخيرة أو على قَطْع ومقاس آخرين!

وبالنسبة للمراجع: اضطرب المحقق في مداخلها؛ فتارة جعلها على المؤلف، وتارة على الكتاب!

إن هناك الكثير من الكتب المحقَّقة التي أفسدها محققوها، فجاءت غاصَّة بالأخطاء الفجَّة الفاحشة، وتجرؤ أولئك المحققون على المؤلِّفين والنُّساخ بـ«باطل دعوى منهم ووغول»؛ إنما يُرجع لجهالتهم وضحالة ثقافتهم، فما اسطاعوا حتى أن يقيموا النصَّ وأن يؤدُّوه سليمًا، وأن يشيروا لما فيه من خَلَل واضطراب وأسقاط وتصحيف وتحريف، ناهيك عن قراءته قراءة صحيحة، وإفساده بوضع علامات ترقيم موجِّهة للنص توجيهًا يفسده.

كما أن مفهوم «التحقيق» يختلط كثيرًا عند بعض المحققين، بين تعريفه النظري وإجراءاته في التطبيق، فإذا كان تعريف التحقيق معلومًا ولا مشاحَّة فيه، فإن الإشكالية إذًا تكمن في قلة الخبرة وعدم الدُّرْبة وضعف المحصول الثقافي للمحقق، وهو ما يعرف بـ«ثقافة المحقق».

وبعد فحَسْبُنا هذه الملحوظات السريعة على تحقيق هذا الكتاب المهم، تكون موجِّهًا أو تؤسِّس لباب جديد قديم هو «نقد التحقيق»؛ فإن ذلك يسهم في ضبط الفوضى السائدة في مجال تحقيق النصوص.

❊ ❊ ❊ ❊

مدارجُ التّعليم

نظرة إصلاحية في المناهج الدراسية من خلال وثيقة مخطوطة للعلامة المحدث محمد عبد الحي الكتاني (ت1382هـ)

دراسة وتحليل وتحقيق

يونس بقَيان

باحث في العلوم الشرعية - الحسيمة

مقدمة

الحمد لله وحده والصَّلاة والسَّلام على من لا نبي بعده.

وبعد؛ فقد عَرف موضوع إصلاح التّعليم بالمغرب مَوجَةً مِن الكتابة مُنذ مطلع القرن العشرين، حتى أصبحت تعكس الخلاف الذي كان حاصلًا بين المحافظين على التُّراث وإصلاح طرُق تَدريسِه، وبين الذين يحكمون بالقضاء على كلِّ قديم والأخذ بكلِّ جديد.

ومن هؤلاء الذين دَعَوا للمحافظة على التُّراث وإصلاح طرُق تَدريسِه العلامة المحدث محمد عبد الحي الكتاني في مشروعه الإصلاحي، فقد كان من دُعاة التَّجديد وإصلاح القرويّين وتنظيمه، وَكتبَ في ذلك عدَّة عرائض ورسائل - لو جُمعت لخَرجت

في مجلد كبير - رَفعها للسُّلطان المَولى يوسف ابن السُّلطان الحَسن رحمهم الله تعالى[1].

وقد اخْتِير مِن علماء الطبقة الأولى لـ(مجلس العلماء التّحسيني للقرويين)[2]، فكانت رؤيته الإصلاحية وِفق نظرَة علمية محكمة تستمدُّ أصولَها من التّاريخ الإسلامي، والتّمسُّك بالتُّراث وَمناهج علماء الإسلام، وكان ينادي بعَدم القضاء على كلِّ قديم والأخذ بكلِّ جديد، بل يرى أنَّ عقلَ المَرء المُؤمن ميزانه، فعليه أن يزِنَ كلّ جديد وقديم بميزان الدين وَالمَصلحة العامّة[3]؛ لذا نجده قد انسَحب من اللجنة التي يترأسها الفقيه الحجوي الثعالبي لعدة أسباب ذكَر تفاصيلها في «مذكراته»؛ أقتصر على ذِكْر بعضها:

أولاً: إقحام بعض الأفراد بين العلماء وليسوا منهم، لمجرد أنّ آباءهم كانوا كذلك.

ثانيًا: التَّدخُّل في ترتيب طبقات العلماء؛ فمَن كان في الطبقة الأولى أُخِّر إلى الثّانية، ومن كان في الثانية رحَّلوه إلى الثالثة أو الرابعة.

ثالثًا: انعدام الإرادة والجدِّية في الإصلاح، وفي هذا يقول[4]: «وكنا تعبنا في بسط القرارات وترتيبها وتبويبها فجاء عملاً مجيدًا، ولكن ذلك كلّه ذهب أدراج الرّياح، ثمّ رتب المجلس على شكل آخر فصارت النّتيجة فيه باجتهاد المشرفين، فخرجت حينئذ». ويقول أيضًا[5]: «وقد كلمني مرة أحد العارفين المَشهورين في طرق التّعليم...

(1) ينظر: مذكرات محمد عبد الحي الكتاني (ق65أ).
(2) الدرر الفاخرة (ص127).
(3) من مقدمة فهرس الفهارس لولد المؤلف العلامة الأديب عبد الأحد الكتاني (1/ 18).
(4) مذكرات محمد عبد الحي الكتاني (ق55ب).
(5) مذكرات الشيخ محمد عبد الحي الكتاني (ق62-63).

إلى قلّة أهمّية النِّظام، بل يحقِّقُ إضرارَه بالعِلْم قائلًا: كان الناس يقرؤون أحرارًا ويجِدّون ويَجتهدون بلا دافع الرَّغبة في العِلم؛ لأنَّه علمٌ، فَلِمَ يضيِّقون على أنفسهم بحصر السّاعات والكتب والأوقات والجلسات والأساتذة؟ ولعمري إنّه لرأيي؛ لأنّا إذا قابَلنا بَيْنَ ما كان يحصُل عليه الطالب سابقًا وَقارنّا بَيْن مَن كان يتخرَّج البارِحَة مِن القرويين وَمَن يتخرَّجون اليوم أدركنا الفرق. وطالما صحنا وكتبنا: أنَّ للسُّلطان أن يَبنِيَ مَدرسة جامعةً وكُلِّية كُبرى مِن باب المَحروق إلى باب بوعمير بمكناس ويُدِخل فيها من العُلوم واللّغات الحَيَّة والميِّتة ما شاء وكيف شاء، ويجلب لها الأساتذة من أيِّ جنس كانوا، أو أيِّ لغة يتكلمون، ومِن أيِّ مَذهَب كانوا وحزب. **ولكن يُبقي للقرويين عنوانَها الدّيني المَحْض** ليتخرَّج منها الفقهاء والمحدثون والمفسرون والوعاظ والأئمة والقضاة والعدول والخطباء والمرشدون فتُباعَد عن أنظمة التّعليم العمومي... والذين يريدون التَّوسُّع ليكونوا إداريين أو لائكيين يذهب للكلية الكبرى المتحدث عنها، أما شكل اليوم فإنه نظام لائكيٌّ إلحاديٌّ لا يمكن أن يخرِّج لنا مثل ما أخرج مسجد القرويين بالأمس مثل الفقيه الفضلي، والحسن مزوار، والطائع بن الحاج ومحمد بن الحاج، لا نقول مثل: ابن الخياط، وابن الجلالي، والمهدي الوزاني، وابن جعفر الكتاني، وعبد العزيز بناني وأمثالهم من الراحلين. فالنظام هذا سَلخ من القرويّين صِبغَتها وَبَهْجَتها وَزحزَحَها عَن رسالتها التَّقليدية، وربَّما لا يبقى لها أثر من الآثار السابقة بعد سنتين لا قدر الله».

ظلَّ الكتاني بعد خروجه من المجلس يدرِّس بالقرويين متطوِّعًا دون تقييد بالنّظام الجديد، ولم ينقطع عن التّدريس بها، فكان له درسان حافلان يوميًا، كما سجلَّ ذلك جماعة من الملازمين لهذه المجالس[1].

(1) ينظر: مذكرات الشيخ محمد عبد الحي الكتاني (ق64ب)، ومقدمة الأستاذ خالد السباعي للبحر المتلاطم الأمواج (1/ 144-145) باختصار.

وكما أسلفت فإنَّ للكتاني مشروعًا إصلاحيًا سَطّره في كتبه، وهذه الرِّسالة التي أقدِّمها اليَوم قطعة في إصلاح التعليم ومنهاجه.

موضوعها الرئيس: إصلاح التّعليم عامة، والمعارف التي ينبغي أن يُحَصِّلها طالب العلم خاصة، ومن المحتمل أن تكون هذه الوثيقة مما تبقى من برنامجه الذي وضعه لمؤسسته **دار الحديث الكتانية** لتدريس عِلم الحَديث النبوي الشّريف؛ إذ أنّ هذه الوثيقة تتعلَّق بِطالب العلم عموما وطالب الحديث على الخصوص.

وقد وضع يَده في هذه الرّسالة على موضع الدّاء (أسباب انحطاط التعليم)، وذكر ما ينبغي أن يتحَلّى به طالب العلم من مختلف العلوم، وَعَدَّ منها ثمانية.

فمن هو محمد عبد الحي الكتاني؟ وما هو المشروع الذي قدمه لإصلاح التَّعليم؟

المبحث الأوَّل: شذرات من حياة المؤلف

1- اسمه ونسبه[1]

ذكر المؤلف نسبه في أوّل كتابه «الردع الوجيز لمن أبى أن يجيز»[2]: هو: «محمد

(1) مصادر ترجمته: «إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان في أسانيد الشّيخ عمر حمدان»، لمحمّد ياسين الفاداني (ص52-56). و«إتحاف المُطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع» لعبد السلام ابن عبد القادر ابن سودة (2/ 578). و«إتحاف ذوي العناية» لمحمّد العربي العزوزي (ص17). و«الثبت الكبير في مشيخة وأسانيد وإجازات الشّيخ حسن المشّاط» (ص171-178). و«الجواهر الحسان في تراجم الفضلاء والأعيان من أساتذة وخلان»، لزكريا بن عبد الله بيلا (2/ 580-581). و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»، لمحمّد بن محمّد ابن سالم مخلوف التونسي (1/ 620-621). و«فيض الملك الوهاب المتعالي بأبناء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي»، لعبد السّتار الدّهلوي المكي (1/ 839-840). و«قدم الرسوخ فيما لمؤلفه من الشيوخ» لأحمد بن العياشي سكيرج (ص359-363). و«مطالع الأفراح والتهاني وبلوغُ الآمال والأماني في ترجمة الشّيخ عبد الحي الكتّاني»، لعمر بن الحسن الكتّاني الحسني.

(2) (ق 182) ضمن مجموع. بواسطة مقدمة البحر المتلاطم الأمواج (ص73).

عبد الحي ابن الشَّيخ أبي المكارم عبد الكبير، ابن الشَّيخ أبي المفاخر محمد بن أبي الصَّلاح عبد الواحد المدعو الكبير، ابن الإمام الشَّهير أبي العباس أحمد بن أبي مالك عبد الواحد، بن أبي حفص عمر، بن أبي العلاء إدريس، بن أبي العباس أحمد، بن أبي الحسن بن قاسم، بن أبي فارس عبد العزيز، بن أبي عبد الله محمد، بن أبي قاسم، بن عبد الواحد بن علي، بن محمد، بن علي، بن موسى، بن أبي بكر، بن محمد، بن عبد الله، بن هادي، بن يحيى المدعو أمير الناس، ابن عمران، بن عبد الجليل، ابن أمير المؤمنين يحيى، بن يحيى، بن محمد، ابن الغوث الأعظم مولانا إدريس الأزهر، ابن الهمام الغطمطم مولانا إدريس الأكبر، ابن عليّ القدر مولانا عبد الله الكامل، ابن الجلي الفضل مولانا الحسن المثنى، ابن وليّ الناس مولانا الحسن السبط، ابن سيدت عالمها مولاتنا فاطمة البتول، ابنة رسول العالمين سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وشرف وأكرم وأنعم وعظّم الحسني، الشهير بالكتاني نسبًا وطريقة، الفاسي استيطانًا وخلفة».

يكنى: أبا الفيض، وأبا المجد، وأبا الإقبال، وأبا الإسعاد، وبهما اشتهر، ولقبه شيخ السجادة الوفائية بمصر: أبا الإرشاد، وكان يكتب فيه شقيقه الشيخ أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني: أبو الكنى[1].

2- بعض شيوخه

1- والده الفقيه المحدث العارف الرباني السيد عبد الكبير بن محمد بن عبد الواحد الكتاني الفاسي الحسني. أخذ عنه التفسير والفقه[2].

(1) المظاهر السامية (ق231).

(2) نور الحدائق في إجازة محمد الصادق (ص61).

2- شقيقه الإمام العارف السيد محمد بن عبد الكبير الكتاني. أخذ عنه التفسير والحديث والفقه والأصول والفلسفة التشريعية[1].

3- خاله الإمام شيخ فقهاء فاس السيد جعفر بن إدريس الكتاني. أخذ عنه الحديث والفقه والسير[2].

4- ابن خاله شيخ الإسلام الإمام محمد بن جعفر الكتاني. أخذ عنه الصحيحين، والموطأ، وأبي داود، وجامع خليل، ومختصره، والمرشد، وجمع الجوامع[3].

5- العلامة شيخ الجماعة أحمد بن الخياط الزكاري. حضر دروسه كثيرًا في الفقه والحديث[4].

6- العلامة الفقيه المعقولي النحرير محمد بن عبد السلام كنون الفاسي. لازمته في قراءة عبادة المختصر بالدردير بالقرويين، ثُمَّ بجامع عين الخيل[5].

7- العلامة النحرير قاضي الجماعة بفاس السيد العلامة الفقيه قاضي الجماعة بفاس محمد بن رشيد العراقي الحسيني. قرأ عليه «مختصر خليل» كثيرًا[6].

3- بعض تلاميذه:

1- أبو العباس أحمد بن بوشعيب الأزموري الجديدي، حضر دروسه في الموطأ.

---

(1) نور الحدائق (ص62).
(2) نور الحدائق (ص51).
(3) ينظر: مقدمة البحر المتلاطم الأمواج (1/ 85).
(4) مذكرات المصنف (ق8).
(5) مذكرات المصنف (ق8).
(6) مذكرات المصنف (ق29).

2- السيد عمر بن الحسن الكتاني صاحب كتاب «مطالع الأفراح والتهاني»، صرح فيه[1] بأنه قرأ عليه الكثير من الموطأ.

3- لمحدث محمد العربي العزوزي البيروتي، ذكر في ثبته[2] أنه قرأ الموطأ على المُصَنِّف.

4- الفقيه النحرير الحسن بن عمر بن الحسن الرحماني الزرهوني جاء في ترجمته «إسعاف الإخوان الراغبين»[3] أنه أخذ عن السيد «الموطأ».

5- العلامة محمد بن أبي بكر التطواني، كما في ترجمته «من أعلام المغرب»[4].

6- الفقيه السيد عبد السلام بن قاضي بني شيكر بالريف سيدي محمد بن محمد العوفي الريفي، ينظر الترجمة اللاحقة.

7- رفيقه السيد شعيب بن علال القصوي السعيدي الريفي، قال الحافظ الكتاني: «كلاهما حضر عندي في الموطأ والشفا والشمائل والهمزية، وأجزتهما عامة بتاريخ 23 ربيع 2 عام 1354هـ».

8- العلامة المؤرخ البحاثة الشريف سيدي محمد بن عبد الهادي المنوني المكناسي الحسني، قال في ترجمته الذاتية[5] ذاكرًا شيوخه ومقروءاته عليهم: «قرأت عليه أواخر كتاب الشفا للقاضي عياض بين العشائين في جامع القرويين، ومن قبل حضرت عنده دروسًا في موطإ الإمام مالك بالجامع ذاته».

---

(1) (ص114).
(2) (ص17).
(3) (ص98).
(4) (ص330).
(5) كتاب الأستاذ محمد الرشيد عنه (ص93-94).

9- وَلد المصنف السيد عبد الرحمن ابن المصنف، حضر الموطأ رواية ودراية بالقرويين، ودامت هذه السلكة نحوًا من سنة لم يقطعها الحافظ، حتى وقت الشتاء وتهاطل الأمطار.

4- وفاته:

توفي فجر يوم الجمعة 28 ربيع الثاني سنة 1382هـ الموافق 28 شتنبر سنة 1962م بنواحي عاصمة باريس بفرنسا، ودفن بروضة الجالية المسلمة[1].

المبحث الثاني: قراءة في الوثيقة المخطوطة

تمهيد:

هذه الوثيقة تتكون من خمس صفحات من رصيد المكتبة السباعية لصاحبها الأستاذ خالد السباعي.

فقد كشف المؤلف رحمه الله في هذه الوثيقة عن موضع الدّاء، ووصف له الدّواء؛ فذكر أسباب انحطاط التَّعليم أوَّلًا، ثمَّ ما ينبغي أن يتحَلّى به طالب العلم مِن مختلف العلوم ثانيًا، وَعَدَّ منها ثمانية، وقد رأيتُ أن أرتِّبها على النَّحو الآتي:

1- أسباب انحطاط التَّعليم

1- عدم الكفاءة المعرفية للأساتِذة، فأوَّل مَرحلة في تَحسين وتطوير التَّعليم عند العلامة محمد عبد الحي الكتاني، هو اختِيار الأساتذة الأكفاء؛ لأنَّ عدم الاهتمام بصقل المُدرِّسين وإخضاعهم لاختبارات حقيقية للتَّأكُّد من مستواهم التَّعليمي قبل السّماح

(1) ينظر: معجم المطبوعات المغربية (ص302)، وإتحاف المطالع (2/ 578)، ومقدمة البحر المتلاطم الأمواج (1/ 175).

لهم بمُزاولة المِهنَة، لَهو مِن أهمِّ أسباب تَدَهْوُر التَّعليم، وفي هذا يقول[1]: «اعلم أنَّ هؤلاء المُدرِّسين يُقْرِؤون عُلومًا عدَّة قَرؤوها هُم مِن غَير تَحْصِيل لَها، فما حَصَّلوها هُم وَلا حَصَّلَها مَن يَأخُذها عنهُم»، ويواصل كلامه فيقول: «نَقطع أنَّ مَن يتصَدّى للكَلام فيها يَتَبَعْثَرُ وَيتلَكْلأ لسانه وَيعثر قلمُه».

2- انخفاض مُستوى المَناهج التّربوية بعَدَم التَّمييز بين ما يَصلُح أن يُدرَّسَ وَما لا يَصلُح، وانعدام التَّدرج في إعطاء المَعلومة للطالب، فلكلِّ مَرحة من مَراحل الدِّراسة لها العِلم المُناسب وَالكتاب المُناسب، وفي هذا يقول[2]: «غاية مَن يُسمى أصولِيٌّ هنا مَن قَرأ ابن السُّبكي أو أقرَأه. وَجمع الجوامع ألغازٌ واختصاراتٌ وإشاراتٌ وإحالاتٌ... إذ هو كتاب وُضِع تَذكِرة للأصوليِّ لا للمُبتدي كما يُعلم مِن فاتِحَتِه وَخاتِمَتِه... وَهل عِلْمُ الأصول محصورٌ في ابن السُّبكي وشروحه؟ إنَّما العلم في مثل: المُستصفى للغزالي، وهو أوْلَى ما أُلِّف في هَذا الفنّ، وكتب شيخه إمام الحرمين، أو البحر للزركشي، ولا أعلم في الدُّنيا أشرف من هذا الكتاب ولا أجمع ولا أصحّ نقلًا ولا أبسط بحكاية الخلاف مطلقًا».

3- عَدم اسْتثمار العِلم فيما وُضِع لهُ وَهو الكتاب والسُّنَّة، فيَذكُرُ أنَّ[3]: «الأصوليّ مَن حَقَّقَ العِلم وَتصرَّف فيه واستَعمله في مَقاصده، فإنَّ هذا العِلم وُضع ليُدرِك به الإنسانُ التَّفاوت بين دلائِل المُجتهدين وَمدارك الأفهام، وَيستسرف به على مَقاصد الكتاب والسُّنة والخَوض فيهما على طريق تَوحيد الاستنباطات، وَبيان المآخذ وَالعِلل». وقد ذكر المؤلف في خاتمة كتابه: «نور الحدائق»[4] وصيته للمُنتسبين للعلم

(1) وثيقة في إصلاح التعليم (ورقة 1).
(2) نفسه.
(3) نفسه.
(4) (ص186-188).

كافَّة، وفيها: «وإياك أن تكون كقومٍ أكثروا من الآلات والأسباب، وتركوا المقاصد وراء ظهرهم، فمثال من يدمن قراءة النَّحو والبيان والأصول والمنطق وغيره، ولا يستعملها فيما وضعت لأجله وسيلة، كمَن بقي كلّ عمره يجمع آلة بناء دارٍ ولم يبن، فكلّما قيل له: أين الدار لتسكنها؟، قال: لا زلت في الاستعداد لبنائها، مع أنَّ العمر قصيرٌ، والوقت سيفٌ إن لم تقطعه قطعك، وقد عمل قوم على السَّوابق وقومٌ على اللواحق، وقال الحكيم: أنا ابن الوقت».

4- عَدم احترام التَّخصُّص، من أسباب انحطاط التَّعليم كما يراه الكتاني عدم احترام التَّخصص، وفي هذا المعنى يقول[1]: «هذه العُلوم نَدر أن يوجَد مَن خَدمها خدمة يجب أن يُرجع إليه فيها، والسَّبب في ذلك ادِّعاؤُهُ لجَميعها، فلم يُحَصّل واحدًا منها»، و«أنَّه لم يُعطِها حَقَّها خاصَّة؛ فلذلك أجْمَع الناس على وُجوب أخْذِ كُلِّ صناعة عن المُتفرِّد بها والمُتْقِن لقواعدها؛ لأنَّ جمع الفكرة وَالذِّهن على شَيء يُثير ملكة فيه دون مَن خَلط وأراد أن يجمع» وفي هذا قيل: «إذا تَعارض كَلام السَّخاوي مَع الأسيوطيّ قدِّم كَلام السَّخاوي لاختصاصِه بالحَديث بِخلاف الأسيوطيّ فإنَّه شاركَ في فنون».

5- عَدمُ الاعْتِماد على كُتبِ المَذهَب في الأصول، يشتكي العلامة الكتاني مِن هجر المالكية كتبَهم والإقبال على كتب أخرى حتى وإن احتوى بعضها على الرَّدِّ على أصول الإمام مالك، فيقول[2]: «فالعجب كلَّ العجب مِن تمالي المالكية هَجر كُتبهم الأصولية واستعمال جَمع الجوامع... وقد اشتَمل على الرَّدِّ على مالك في مَسائل أصولية، وَالناس ها هنا يقرُّون ذلك وَيمرُّون ولا يتفطّنون لكونه يرُدُّ على مالك لما قرَّرناه أولًا مِن أنَّ الناس لا يَقرؤون الأصولَ ثمَّ يتصرَّفون ويستعملون مَسائله وسائِلَ

(1) وثيقة في إصلاح التعليم (ورقة 2).
(2) نفسه.

لما وُضِعَ له... ولا أرى للنّاس عذرًا في هجرهم تنقيح القرافي، مَع أنّه مطبوع، سَهل العبارة، بسط التَّركيب، ولكن الناس أعداء ما جهلوا وما لم يَسمعوا وما لك يَعرفوا».

6- عَدمُ الانضِباط بمَناهج وبَرامج معيَّنة، فتجدُ الأستاذ يتكلَّم في كلِّ العلوم بمُناسبة وَبدونها، وفي هذا يقول[1]: «تخيَّل لمَن حضر الدَّرْسَ أنَّ المُدرِّس يَقرأ نَحْوًا وَتصْريفًا لا كُتُبَ الحَديث؛ لكَثرة ما يسمع مِن الإعراب والتَّصاريف... فغالب مَن يتكلَّم على الأحاديث إنَّما يتكلم عليها من حيثُ إعرابُها والمَفهوم مِن ظاهرها بما لا يخفى على مَن له أدنى مسكة في العربية، وليس في هذا كبير فائدة؛ إنَّما الثَّناء في مَعرفة مَقصوده ﷺ وبيان ما تضمَّنه كلامه ﷺ مِن الحِكَم والأسْرار»، «وَسببُ ذلك أنَّه غير مُتقِنٍ للصِّناعَة الحَديثية بموجب أنَّه لم يُعطِها حَقَّها خاصَّة».

فهذه ستة أسباب ذكرها الإمام تَسَبَّبَتْ في انحطاط التَّعليم، ثمَّ ذكر حلولاً لهذه المشكلة واقتراح **المعارف التي ينبغي لطالب الحَديث أن يُحصِّلها**، وقال[2]: «فلا يمكن لطالب العلم أن يقصر نَفسه في الطَّلب والتَّحصيل على فنٍّ واحِدٍ، بل لابدَّ له مِن أن يجمع مِن أنواع العُلوم بَين ما له ارتباط ببعضه»، وَعدَّ منها ثمانية عُلوم بالإضافة إلى ضبطه علوم الحَديث رواية ودراية. وهذا ما سأتناوله في المطلب الثاني.

2- المعارف التي ينبغي لطالب الحديث أن يُحصِّلها[3]

أوَّلًا: مَعرفة قَدر مِن النَّحو يسلم به لسانه مِن التَّلفُّظ بالأحاديث النّبوية على غير وَجهها.

---

(1) وثيقة في إصلاح التعليم (ورقة 2).

(2) نفسه.

(3) نفسه (ورقة 2-5).

ثانيًا: التَّوسُّع في مَعرفة لغات العَرَب فيما يهديه إلى معرفة مَدلولات الألفاظ وما يراد بها، مع الاتكال في تَفسير الكتاب وَالسُّنَّة على مَن أَلَّف في غَريب القُرآن.

ثالثها: مَعرفة الأصول بالنِّسبة لمَن يخوض في الخلافيات والمَدارك وَمثار الأدِلَّة، فيلزمه أن يَعرف الأصول على المَذاهب الأرْبَعة.

رابعها: مَعرفة التّاريخ؛ حتى يعلم الإسناد المَقطوع مِن المُتَّصل.

خامسًا: مَعرفة طرف مِن علم الجُغرافيا ليتوصَّل به إلى مَعرفة الأقاليم، وَمتى بُنِيَت البَلدة الفُلانية...

سادسًا: مَعرفة طرف مِن الفِقْهِ ليقف على كيفية الاستنباط، وما وَسع هذا اللفظ النَّبوي مِن المعاني.

سابعًا: معرفة طرف مِن التَّصوُّف بوجه يهتدي به إلى مَلكة يَجمع بها بين النَّصين المُتعارضين.

ثامنًا: مَعرفة التَّاريخ بأنواعه، أي: جَميع أنواعِه؛ مِن تَواريخ المُلوك وَالعُلماء؛ وأرْباب المِلل والنِّحل؛ وَطبقات العلماء في كل عصر ومصر.

تاسعًا: عدم الاشتغال بالمَنطق والتَّوقيت والعَروض والحِساب والتَّنجيم وَنحو ذلك، فهذه عُلومٌ لا يَفرح المُحدِّثُ بِطلابها.

أضف لذلك: تربية الملكة النّقدية عند الطالب، فقد جعل الإمام الحافظ الإجازةَ والاتِّصال الحَديثيّ مدخلًا ووعاءً لنقل أفكاره العلمية ومبادئه الإصلاحية، وفي هذا يقول في «نور الحدائق»[1] ما نصُّه: «ولا تنسَ في العبادات والمُعاملات موطأ الإمام

(1) (ص186-188).

مالـك، فإنهـا النـور السـادح والهـدي المحمّـديّ الخـالص المقطـوع بـه، ولا تزعزعـك شقاشق المتفقّهة، فقد أجمع النظَّار على أنّ «الموطأ» المرجع عند الاختلاف، وهي المقدّمة أحاديثها وفتاويها على كلّ فتوى، لو كان ناقلها مَن كان».

ويقول أيضًا في مراسلته مع الإمام السيد محمد المكي بن عزوز ما نصُّه[1]: «وممّا وقع لي في هذه المسألة أنّي كنت عام أوَّل أُقْرِئ الموطأ في القرويين، فوصلتُ إلى حديث المسألة فقرَّرته، وصوَّبتُ القائِل به، وزيَّفت مَذهب المُخالف على عادَتي في دُروسي الحَديثية».

3- نموذج من المخطوط

(1) مقدمة البحر المتلاطم الأمواج (1/ 260).

الورقة الأولى من الوثيقة

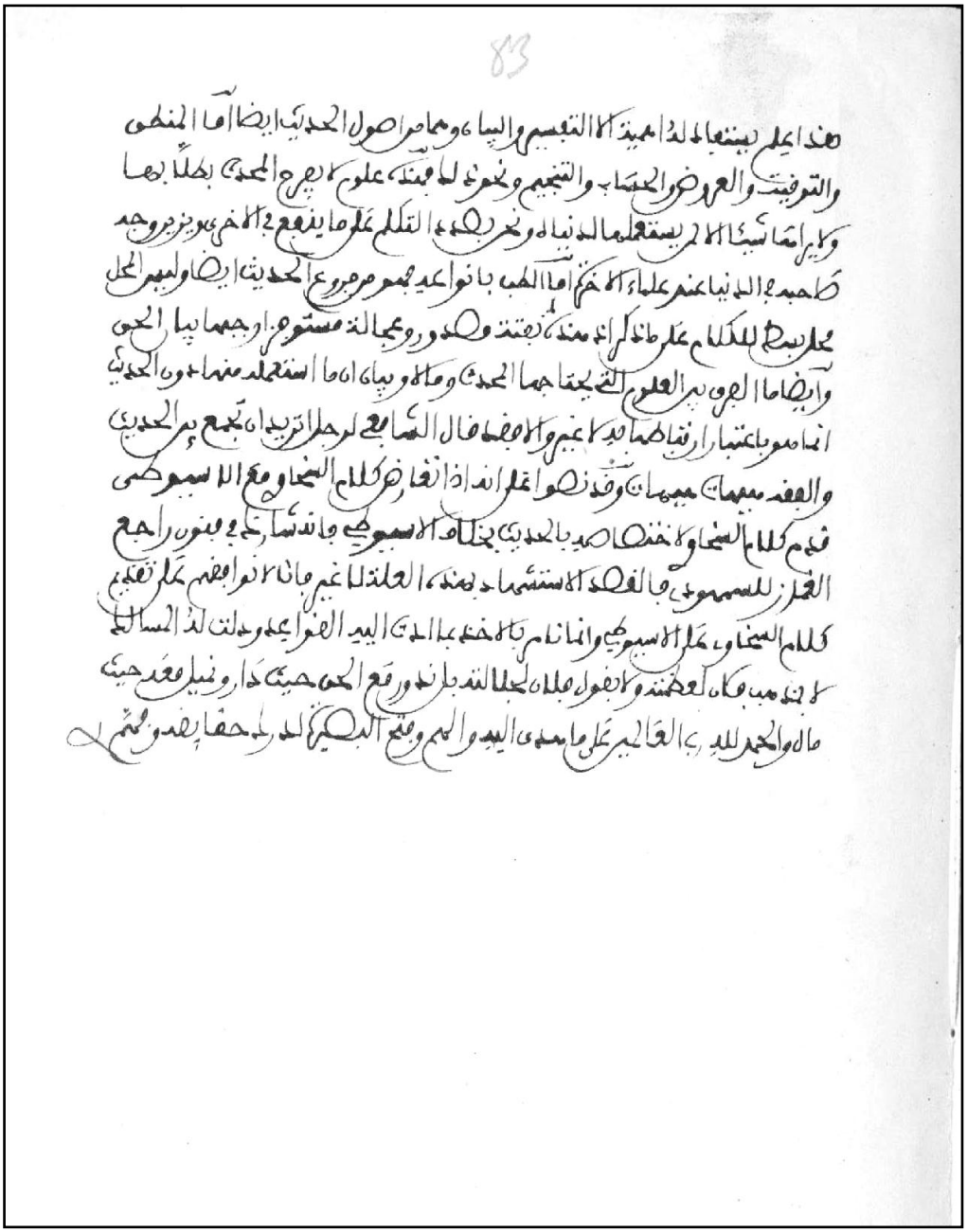

الورقة الأخيرة من الوثيقة

[نصُّ الوَثيقَة]

الحمد لله وحده؛

اعلم أنَّ هؤلاء المُدرِّسين يُقْرِؤون عُلومًا عدَّة قَرؤوها هُم مِن غَير تَحْصِيلٍ لَها، فما حَصَّلوها هُم وَلا حَصَّلَها مَن يَأخُذها عنهُم، والدَّليل عَلى ذلك أنَّه إذا نَزَلَتْ الآن نازلة تَفسيرية أو حَديثيّة أو أصولية أو لغوية أو بيانية أو مِن علم آخر مِن العلوم الأصلية الشَّرعية نَقطع أنَّ مَن يتصَدّى للكَلام فيها يَتَبَعْثَرُ وَيتلَكْلأ لسانه وَيعثر قلمُه ضَرورة أنَّ هذه العُلوم نَدر أن يوجَد من خَدمها خدمة يجب أن يُرجع إليه فيها، والسَّبب في ذلك ادِّعاؤُهُ لجَميعها، فلم يُحَصّل واحدًا منها، ألا ترى! يوجد الآن شخص خدم اللغة؟ لا لا لا وإنَّما يطالعون «المُختار»[1]، و«المصباح»[2] إذا أرادوا نَظم قَصيدة أو كتب رسالة.

ألا ترى! هَل فيهم مَن خَدم الأصول؟ لا لا لا، غاية مَن يُسمى أصولِيٌّ هنا مَن قرأ ابن السُّبكي أو أقرَأَه، و«جمع الجوامع»[3] ألغازٌ واختصاراتٌ وإشاراتٌ وإحالاتٌ ليس ذاك العِلم على حَقيقته إنَّما العلم في مثل: «المُستصفى»[4] للغزالي، وكتب شيخه إمام الحرمين[5]، أو «البحر»[6] للزركشي الذي اشتمل مَتنه على نَحو ستِّ مُجلدات ضخام،

(1) مختار الصحاح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت666هـ).

(2) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (ت: نحو 770هـ).

(3) جمع الجوامع في أصول الفقه، لقاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت771هـ).

(4) المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ).

(5) لإمام احرمين عدة كتب في أصول الفقه، منها: البرهان في أصول الفقه، والإرشاد في أصول الفقه.

(6) البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت794هـ).

على أنَّ الرَّجل لو أخذ العلم الكبيرة لم يكن أصوليًا قط؛ لأنَّ الأصولي مَن حقَّق العِلم وَتصرَّف فيه واستَعمله في مَقاصده، فإنَّ هذا العِلم وُضع ليُدرِك به الإنسانُ التَّفاوت بين دلائِل المُجتهدين وَمدارك الأفهام، وَيستسرف به على مَقاصد الكتاب والسُّنة والخَوض فيهما على طريق تَوحيد الاستنباطات، وَبيان المآخذ وَالعِلل، وَأين من يأخذ عِلم الأصول على هذه الطَّريقة فما اسْتعمَل العِلم فيما وضع له، وأشنَع الشَّناعات أنَّهم إذا سمعوا مَن يتكلم في مسألة أصولية وأمَّ فيها خِلاف ما لابن السُّبكي وَحواشيه راموه بالجَهل بذلك الفنِّ وتفوهوا بأنّه لم يُحرر، فَهل علم الأصول محصور في ابن السبكي وشروحه؟ لا لا.

[مؤلفات المالكية في الأصول]

واعجب من ذلك؛ لأنَّ هذا الذي تكلم على هذه المَسألة الأصولية بغير ما حرَّره ابن السبكي ننظر في مَذهبه، فإن كان مالكيًا نطالع تلك المسألة في كتب الأصول المالكية؛ لأنَّ لكلِّ مَذهب كتب أصولية على مذهبهم؛ فللمالكية «منتهى» ابن الحاجب[1]، و«اختصاره»[2]، و«تنقيح القرافي»[3] وشرحه[4]، و«ورقات إمام الحرمين» وشرحًا للحطاب[5]، وغير ذلك.

(1) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لأبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (ت646هـ).

(2) مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل. له.

(3) تنقيح الفصول في الأصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ).

(4) شرحه المؤلف نفسه.

(5) المسمى بقرة العين لشرح ورقات إمام الحرمين، لأبي عبد الله محمد بن محمد الرعيني الحطاب (ت954هـ).

[مؤلفات الحنفية في الأصول]

وللحنفية «مسلم الثبوت»[1]، و«المنار»[2]، ونظمه، و«التحرير»[3] وشروحه، و«أصول البدائع» للفناري[4]، وكتب السعد[5]، والسيد، وغيرهما.

[مؤلفات الشافعية في الأصول]

وللشافعية «الرسالة» للإمام الشافعي وهي أوَّل ما ألّف في هذا العلم، و«المستصفى» للغزالي وهو أوْلَى ما ألف في هَذا الفنّ، و«البحر» للزركشي ولا أعلم في الدنيا أشرف من هذا الكتاب ولا أجمع ولا أصحّ نقلًا ولا أبسط بحكاية الخلاف مطلقًا، ثم «الجمع» لابن السبكي، ونظمه للسيوطي «الكوكب الساطع»[6] وشرحه، و«اختصار جمع الجوامع» للشيخ زكريا[7] وشرحه.

[مؤلفات الحنابلة في الأصول]

وللحنابلة الموفق ابن قدامة[8]، وابن القيم[9].

---

(1) مسلم الثبوت، لمحب الله بن عبد الشكور البهاري (ت119هـ).

(2) المنار في أصول الفقه، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت710هـ).

(3) التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية، لابن همام الدين الإسكندري الحنفي (ت861هـ).

(4) فصول البدائع في أصول الشرائع، لمحمد بن حمزة بن محمد الفناري (ت834هـ).

(5) له عدة مؤلفات أصولية، منها: شرح التلويح على التوضيح، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح.

(6) الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ).

(7) لب الأصول، اختصر فيه جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي.

(8) له: روضة الناظر وجنة المناظر.

(9) له: إعلام الموقعين عن رب العالمين.

[مؤلفات المحدثين والأثريين في الأصول]

وللمحدثين والأثريين كتاب: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للقاضي الشوكاني، واختصاره لصديق حسن، ولا أحسن ولا أسهل من كتاب الشَّوكاني المَذكور؛ لأنَّه جمع بين طريقة المتقدمين والمتأخّرين في ذكر الأقوال وتوجيهها وذكر ما هو الحَق منها لا بطريق انتصار لمذهب مَخصوص، وهذا الكتب وغيرها لما لم تسمح النّفس بإفشاء اسمه كلها عندي ولله الحمد.

[انتقادُه هَجْر المالكية مؤلفاتِهم]

فالعجب كلَّ العجب مِن تمالي المالكية هَجر كُتبهم الأصولية واستعمال «جمع الجوامع» مَع تَعقيده وَتلخيصه؛ إذ هو كتاب وُضِع تَذكِرة للأصوليِّ لا للمُبتدي كما يُعلم مِن فاتِحَتِه وَخاتِمَتِه؛ خصوصًا وقد اشتمل على الرَّدِّ على مالك في مَسائل أصولية، وَالناس ها هنا يقرُّون ذلك وَيمرُّون ولا يتفطّنون لكونه يرُدُّ على مالك لما قرَّرناه أولًا مِن أنَّ الناس لا يقرؤون الأصولَ ثمَّ يتصرَّفون ويستعملون مَسائله وسائِلَ لما وُضِعَ له، لا، بَل حسبهم التَّمشدق باعتراضات العبادي، والنّاصر وأبحاث مَن بعدهما مما هو خارج عن مَوضوع علم الأصول إلى الجَدل والمهاجات والمُناقشة في العبارات التي لا تُسمن ولا تغني مِن جوع، ولا أرى للنّاس عذرًا في هجرهم «تنقيح» القرافي، مَع أنّه مطبوع، سَهل العبارة، بسط التَّركيب، ولكن الناس أعداء ما جهلوا وما لم يَسمعوا وما لم يَعرفوا، فعلم الأصول شيءٌ، وحَواشي ابن السبكي شيءٌ، وَهكذا بقية العُلوم، فإذا قَرأوا الحَديث تخيَّل لمَن حضر الدَّرس أنَّ المُدرِّس يَقرأ نحوًا وتصريفًا لا كتب الحَديث؛ لكثرة ما يَسمع من الإعراب والتَّصاريف.

وفي أول شرح المناوي على «الجامع الصغير»[1] نقلًا عن الصَّدر القونوي ما نصه: «غالب من يتكلم على الأحاديث إنَّما يتكلم عليها من حيثُ إعرابُها والمَفهوم مِن ظاهرها بما لا يخفى على مَن له أدنى مسكة في العربية، وليس في هذا كبير فائدة؛ إنَّما الشأن في معرفة مقصوده ﷺ وبيان ما تضمَّنه كلامه ﷺ مِن الحِكَم والأسْرار» الخ كلامه. وقد نقلتُه في كتاب: «اليواقيت الثمينة»[2] فليَرجع إليه مبتغيه.

وسبب ذلك أنَّه غير مُتقن للصِّناعة الحَديثية بمُوجب أنَّه لم يُعطِها حَقَّها خاصَّة فلذلك أجْمَع الناس على وُجوب أخْذِ كُلِّ صناعة عن المُتفرِّد بها والمُتْقِن لقواعدها؛ لأنَّ جمع الفكرة وَالذِّهن على شَيء يُثير ملكة فيه دون مَن خلط وأراد أن يجمع، ألا ترى أنَّ تعلم العلوم صنعة مِن الصَّنائع كالحدادة والنِّجارة سواء بِسَواء؛ وذلك لأنَّ الصِّناعة مَلكة مِن الملكات؛ فَمنها ما يحتاج إلى ملكة في أعضاء البدن كالصَّنائع الجسمية، ومنها ما يحتاج إلى ملكة في الدِّماغ كالعلوم النَّظرية والمَلكة التي تكون في الدماغ مهما كانت كاملة حسنة فلن تغني صاحبها عن ملكة الأعضاء في الصَّنائع التي تتعاطى بالأعضاء الجسمية، ألست ترى أنَّ أحدًا ما، رَجُل في العلوم العقلية وأمْهَر الناس فيها لو كلف قطع عود من الخَشب بقَدوم النَّجار لم يحسن ذلك ولم تهده ملكة الفكر إلى وجد ذلك مَهما تأصله وأمْعَن النظر فيه، تراه إذا ضرب بالقَدوم على العود ضَربتين وقَعت كلّ منهما في مَوضع، والنَّجّار مهما كان غِرًّا جاهلاً لا يَجد على نفسه أسهَل مِن ذلك العَمل وهو إذا ضرب بالقَدوم على العود عشر ضربات مُتواليات وَقعت الضَّربات كلها في مَوضع واحِد بغير تأمُّل منه ولا تدبُّر في ذلك، ولكن مُعاودة العَمل مرَّة

(1) فيض القدير شرح الجامع الصغير (1/ 2).

(2) اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد ووصولها الى المدينة (ص10).

بعد مرَّة جَعل في يَده مَلكة الإصابة في الفِعل كما يكون عند العالم مِن مُزاولة قواعد العِلم وَمعاودة النَّظر فيها ملكة الإصابة في النظر وكذلك ملكة اليد لا تغني في الصناعة الفكرية شيئًا، وإذا كانت العُلوم كبعض هذه الصَّنائع.

فينبغي أن يَحتاد في تعليمها حَدو تَعليم الصَّنائع الذي جَرى عليه نظام العَالم وَنحن نرى إذا نَظرنا أدنى نَظر أنَّ الصَّنائع لا يجتمع بين ثِنتين مِنها على شَخص واحِد في وَقت واحِد، بل قلَّ أن تَجد في النَّاس مِن جَمع بين صنعتين، ومن تراه جَمع بينهما فهو إنَّما يُحسن واحِدة فَقط، وربَّما كان لا يحسنها؛ لأنَّ كلَّ واحدة منهما عاقت فكرَه عن تحصيل ملكة في الأخرى لكن مِن حيثُ أنَّ لبَعض العِلم ارتباط ببعض وَلا كذلك الصِّناعات.

[العلوم التي يحتاجها طالب الحديث]

فليس يمكن لطالب العلم أن يقصر نَفسه في الطَّلب والتَّحصيل على فنٍّ واحِد، بل لابدَّ له من أن يجمع من أنواع العُلوم بَين ما له ارتباط ببعضه؛ كعِلم الحَديث فإنَّ الذي يظهر أنَّ الملكة الرّاسخة فيه وَالقلم الصّائب في درايته وَروايته لا تَحصل إلا لمَن خالط عدَّة عُلوم، أنا أنُصُّ هنا على أساميها ووجد الارتباط بينها وَبين العلوم الحديثية:

أوَّل ذلك؛ **مَعرفة قدر من النَّحو** يسلم به لسانه مِن التَّلفُّظ بالكَلِم النَّبوية على غير وجهها فما زاد على هذا فهو تكلُّف يورث خَللًا في العَقل، وَما كان السَّلف والصَّحابة يَعلمون نحوًا مُرتَّبًا وإنَّما كان مَلكة لهُم مَركوزٌ في الطِّباع بكثرة مُزاولتهم لكَلام السُّنَّة وَألفاظ القرآن، وَهذه خاصِّية فيهما، مَن أكثر مِن مُخالتطهما عُصِم مِن اللَّحن.

وثانيًا: التَّوسُّع في مَعرفة لغات العَرَب فيما يهديه إلى معرفة مَدلولات الألفاظ وما يراد بها، مع الاتكال في تَفسير الكتاب وَالسُّنَّة على مَن أَلَّف في غَريب القُرآن كابن عزيز[1] وأمثاله، وَغريب السُّنة كأبي عُبيد[2]، وَعياض[3]، وابن الأثير[4]، وأمثالهم؛ كـ«القاموس»[5]، و«المصباح»[6]؛ لأنَّ هذه الكُتب تَفسر كَلام العَرب مِن حيثُ هُو، و«المشارق» و«النهاية» واختصاراتها وَذيولها يبحثون عن المُراد مِن كلام المُصطفى ﷺ خاصَّة وَبينهما عمومٌ وخصوصٌ ظاهرٌ.

وثالثها: مَعرفة الأصول بالنِّسبة لمَن يخوض في الخلافيات والمَدارك وَمثار الأدِلَّة، فيلزمه أن يَعرف الأصول على المَذاهب الأرْبَعة حتى يمْكِنه تَسليم هذا الدَّليل لهذا الحُكم مَثلًا على قواعد المَذهب الفُلاني وَهكذا.

ورابعها: مَعرفة التّاريخ حتى يعلم الإسناد المَقطوع مِن المُتَّصل فيُعرف فلانٌ الرّاوي عَن فلان في أيِّ سَنة وُلِد، وَفي أيِّ سنة ماتَ شَيخه، ويعرف أنَّ فلانًا مَتى دخل البَلدة الفُلانية، وَفلانٌ الذي ادّعى أخْذه عَنه متى خرج منها مثلًا، وهكذا.

وخامسًا: طرف من علم الجُغرافيا ليتوصَّل به إلى مَعرفة الأقاليم، وَمتى بُنِيَت البَلدة الفُلانية، وَمن أيِّ جِهَة مِن جِهات البَحر الفُلاني، حتى تعلم إذا غابَ أحدٌ مِن المُحدِّثين عَن بلدته مُدَّة مُعيَّنة ثمَّ رَجع وَادّعى الأخْذَ عن فلانٍ بِبلدَةٍ وَفُلانٍ بِبَلْدةِ كذا، هَل يمكنه في المُدَّة التي غاب فيها وُصول إلى تلك البلاد وَما أشبه ذلك.

---

(1) له: غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب.

(2) له: غريب الحديث.

(3) له: مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

(4) له: النهاية في غريب الحديث والأثر.

(5) القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت817هـ).

(6) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: نحو 770هـ)

وسادسًا: مَعرفة طرف مِن الفِقْهِ ليقف على كيفية الاستنباط وما وَسع هذا اللفظ النَّبوي مثلًا مِن المعاني، وَما أمكن أخذُه مِنه مِن الأحكام بحسب دقَّة الأفكار واتِّساعها.

وسابعًا: معرفة طرف من التَّصوُّف بوجه يهتدي به إلى مَلكة يَجمع بها بين النَّصين المُتعارضين إذ أكثر مَن يهتدي إلى ذلك على وَجه مَرضي من سادات النّاس الصُّوفية قَدَّس الله أسْرارهم وَأبقى آثارهم آمين. فإليهم المَرجع في مُشكلات الكِتاب وَالسُّنَّة، وإليهم دِراية الفَهم، وَلهُم أعْظم منَّة.

وثامنًا: مَعرفة التَّاريخ بأنواعه، وَقد تقدَّم ذكرُ نَوع واحِد منهُ، وهنا أرَدنا به مَعرفة جَميع أنواعِه: مِن تَواريخ المُلوك وَالعُلماء؛ وأرْباب المِلل والنِّحل؛ وَطبقات العلماء في كل عصر ومصر؛ لأنَّ بذلك يُعرَف مَن أخذ بكلِّ حَديث وَمن لا، وَرُتبة هَذا الأخْذِ وَطبقته، وَالاستدلال عَلى عَصر فُلان بكونه كان في إمارة بني فلان مثلًا، وَمعرفة الخُطوط حتى يتوصَّل إلى مَعرفة الطِّباق والتَّمييز بين المُدلِّس وَغيره، وَيعرف حَقيقة فُلانٍ وَمذهَبه وَنِحلَته الاعتقادية حتى يقدر على الاستدلال على رُتبة الحَديث بِذلك؛ إذ أكثر ما كثرت المَوضوعات في أحاديث أصحاب العَقائد كلٌّ يَضع ما فيه تأييد لنِحلته وَطريقته، وَهكذا إلى عُلوم أخرى لا أستبيح النَّص عليها هاهنا فَهل مَن حَصَّل هذه العُلوم يوسم بِعَدم المُشاركة؟ لا، بَل هَذا هُو العِلم الأصْلِيُّ وَالمُشاركة الفاضِلَة، فَما بَقِي بَعد هذا عِلم يستفاد له أهمِّية إلا التَّفسير والبَيان وهما مِن أصول الحَديث أيضًا.

[العلوم التي لا يحتاجها طالب الحديث]

أما المَنطق والتَّوقيت والعَروض والحِساب والتَّنجيم وَنحو ذلك، فهذه عُلومٌ لا يَفرح المُحدِّثُ بِطلابها، وَلا يراها شَيئًا إلا لمَن يَستعملها لدُنياه، ونحن بِصَدد التَّكلُّم عَلى ما يَنفع في الأخْرى وَيزين وَجه صاحِبه في الدُّنيا عند عُلماء الآخِرة.

أما الطِّبُّ بأنْواعه، فهو مِن فُروع الحَديث أيضًا، وليس المَحلُّ مَحَلّ بَسط للكلام عَلى ما ذكر؛ إذ هذه نفتة مصدور وَعُجالة مُسْتَوْفِز أوْجبها بَيان الحَقِّ، وَأيضًا ما الفَرق بَين العُلوم التي يحتاجها المُؤلِّف وما لا؟ وبيان أنَّ ما اسْتَعمله مِنها دون الحَديث إنَّما هو باعتبار ارتباطها بِه لا غير، وإلا فقد قال الشّافعي لرَجُل[1]: «أتُريد أن تجمع بين الحَديث والفِقه! هيهات هيهات»، وقد نصُّوا على أنَّه إذا تَعارض كَلام السَّخاوي مَع الأسيوطيّ قدِّم كَلام السَّخاوي لاختصاصِه بالحَديث بِخلاف الأسيوطيّ فإنَّه شاركَ في فنون. راجع الغماز للسمهودي.

فالقصدُ؛ الاسْتشهاد بِهذه العِلَّة لا غير، فإنّا لا نُوافقهم على تَقديم كلام السَّخاوي على الأسيوطي، وإنَّما نأمر بالأخْذِ بما أدَّت إليه القَواعد وَدلَّت له المَسالك، لا بمذهب فُلانٍ لعظمته وَلا بقَول فُلانٍ لجَلالته، بل نَدور مَع الحَقِّ حَيثُ دار وَنميل مَعه حيثُ مال.

والحمد لله رب العالمين على ما هدى إليه وألهم وافتح البصيرة لدرك حقائقه وفهم.

* * * *

(1) ينظر: الضوء اللامع (5/ 5)، وفهرس الفهارس (2/ 991).

قائمة بأهم المراجع

1- إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان، لمحمد ياسين الفاداني، ط: دار البصائر، دت.

2- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة، (ت1400هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1417هـ/ 1997م.

3- إتحاف ذوي العناية، لمحمد العربي العزوزي، (ت1380هـ)، مطبعة الإنصاف - بيروت، 1370هـ.

4- البحر المتلاطم الأمواج المذهب لما في سنة القبض من العناد واللجاج، تأليف: محمد عبد الحي الكتاني، تحقيق: خالد السباعي، دار الحديث الكتانية 2020م.

5- الثبت الكبير في مشيخة وأسانيد وإجازات الشيخ حسن المشاط المكي، (ت1399هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الكريم بن عبيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1426هـ/ 2005م.

6- الجواهر الحسان في تراجم الفضلاء والأعيان من أساتذة وخلان، لزكرياء بن عبد الله بيلا، (ت1413هـ)، دراسة وتعليق: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ومحمد إبراهيم أحمد علي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1427هـ/ 2006م.

7- الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، لعبد الرحمن بن زيدان، (ت1365هـ)، المطبعة الاقتصادية، الرباط 1356هـ/ 1937م.

8- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف، (ت1360هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/ 2003م.

9- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، عناية: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1402هـ/ 1982م.

10- فيض الملك المتعالي بأبناء القرن الثالث عشر والتوالي، لعبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الحنفي، (ت1355هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي - مكة المكرمة، ط1، 1429هـ/ 2008م.

11- قدم الرسوخ فيما لمؤلفه من الشيوخ، لأحمد بن العياشي سكيرج، تحقيق: محمد الراضي كنون، دار الأمان. دت.

12- مذكرات الشيخ محمد عبد الحي الكتاني بخطه، مخطوط، منه نسخة مصورة في المكتبة السباعية.

13- مطالع الأفراح والتهاني في ترجمة الشيخ عبد الحي الكتاني لعمر بن الحسن الكتاني، تحقيق: خالد السباعي، دار الحديث الكتانية، ط1، 1436هـ/ 2015م.

14- معجم المطبوعات المغربية، إدريس بن الماحي الإدريسي (ت1391هـ)، تقديم: عبد الله كنون، مطابع سلا، 1988م.

15- نور الحدائق في إجازة الشيخ صادق، لمحمد عبد الحي الكتاني، (ت1382هـ)، عناية: خالد بن محمد المختار البداوي السباعي، دار الحديث الكتانية، ط1، 1435هـ/ 2014م.

قراءة في مخطوط
«شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم»
لحسين بن إبراهيم المالكي الأزهري (ت1292هـ)

نزهة الحيداوي

باحثة في العقائد والأديان السماوية

بكلية الآداب – جامعة محمد الخامس الرباط

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نور الأنوار، وسر الأسرار، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، سيدنا محمد ﷺ مبدي جواهر العلوم ونفائس الحِكم، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار.

إن تراث الأمة وميراثها عظيم النفع، مليء بالنوادر، والدرر والفوائد، زاخر بالجواهر التي يعز وجودها في غيرها، وللحفاظ عليه فإنه يستوجب الاهتمام بهذا الإرث العظيم الذي تركه سلفنا الصالح من أئمتنا المجتهدين الأعلام الذين رفعوا منار العلم، وأفنوا أعمارهم خدمة للميراث النبوي، فكانت نتاجهم هداية للمحتاج السالك وإرشادا له في ظلم المحالك، فأقبل الناس عليها من مشارق الأرض ومغاربها، إلا أن هذه الدّرر الثّمينة، والمخطوطات العظيمة ظلت محجوبة عن النّور دفينة، حبيسة المكتبات

والخزانات، وبقيت إلا أن أذن الله لها بالظهور، فهبّتْ نسائمُ التّحقيق خَفّاقَةً إلى إحياء تراثها تَوّاقة، فأزاحت الغبار عن تلكم الأسفار، وَنفخَت فيها رُوح الحياةِ والازدهار، فرأت النّور من جديد، ومن بين المخطوطات التي كانت دفينة الخزانات وهي الحكم العطائية، التي تعد من أهم ما ألف في علم التصوف، لكونها ذات أذواق وأنوار ترقي بالقارئ أفضل مرقى، وتخاطب وجدان المسلم، وتسمو بروحه، وتطهر نفسه وتعلو بها إلى أسمى درجات النقاء والكمال الروحي، عباراتها رائقة جامعة، وإشاراتها فائقة نافعة، لبابها التحقق بالعبودية والقيام بحقوق الربوبية، لمؤلفها تاج العارفين ابن عطاء الله السكندري الذي يعد من العلماء المبرزين في التصوف، ونظرا لانطواء هذه الحكم على أسرار مصونة وجواهر مكنونة، قام عدد كبير من العلماء بخدمتها نظما وشرحا، ومن العلماء الأفذاذ الذين قد شرحوها شرحا عميقا ينم عن ذوق رفيع، وكشف يسير، وشرح بسيط ذو أنوار باهرة وإشارات جلية واضحة، الشيخ **حسين بن إبراهيم المالكي** الذي شرح هذه الحكم ليسهل صورها البديعة، ولغتها الرمزية وإدهاش القارئ برأي وشرح ناصع، ولذا سمى شرحه بـ«**شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم**».

وللإشارة أن الدكتورة كريمة بوعمري تشتغل على تحقيق هذا السفر لإخراجه إلى حيز الوجود.

وقد رسمت خطة أسير عليها في قراءة هذا المخطوط وهي:

المحور الأول: التعريف بصاحب الكتاب الإمام حسين بن إبراهيم المالكي الأزهري

أولا: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

ثانيا: شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية.

ثالثا: مؤلفاته ووفاته.

المحور الثاني: التعريف بكتاب «شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم».

أولا: المستوى الكوديكولوجي للكتاب.

ثانيا: نبذة عن الكتاب.

1- عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

2- موضوع الكتاب ومنهج المؤلف فيه ومصادره.

3- وصف النسخ ونماذج من صور المخطوط.

المحور الأول:

التعريف بصاحب الكتاب الإمام حسين بن إبراهيم المالكي الأزهري

أولا: اسمه ونسبه ومولده ونشأته

هو الشيخ، الفقيه، المحدث، حسين بن إبراهيم بن حسين بن محمد بن عامر، المالكي، المغربي الأصل، يعرف بمصر بالأزهري، ولد سنة 1222هـ، من قبيلة يقال لها العصور،[1] رحل والده الشيخ إبراهيم بن حسين المالكي إلى القاهرة، وهناك نشأ

(1) الأعلام، الزركلي، خير الدين، دار العلم للملايين، الطبعة: 15، 2002م، ج2، ص: 320، ونثر الجواهر والدرر، يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى: 1427ه، ص: 1368، ونزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السعودية، دمشق، الطبعة الأولى: 1996، ص: 346، ومختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، اختصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العامودي وأحمد علي، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الثانية، 1406، ص: 181، وقرة العين بفتاوى علماء الحرمين، =

ابنه الشيخ حسين بن إبراهيم، وحفظ القرآن الكريم على يد الشيخ عبد الرحمان المالح، وتلقى علومه بالأزهر المعمور بالعلماء والنور، وتخرج به، ثم درَّس، ولكن الإقبال عليه كان قليلا، فأرشده أحد مشايخ الصوفية بالذهاب إلى مكة المكرمة وبشره بالإقبال وانتفاع الناس به، ثم رحل إلى مكة المكرمة واستوطن بها في نيف والأربعين ومائتين وألف، ناشرا بساط الإرشاد، متصديا للتدريس بالمسجد الحرام مع الخطابة والإمامة، وأخذ عن علماء المسجد الحرام علوما متعددة، وتولى إفتاء السادة المالكية فذاع صيته واشتهر بعدله وتحريه في كل فتوى يصدرها.[1]

ثانيا: شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية

1- شيوخه[2]

لقد نال الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي نصيبه العلمي من حلقات كبار المشايخ المبرزين في مجال الدرس والتعليم، ممن طبعوا مناهجهم العلمي، وإشعاعهم القرائي في مسار الشيخ حسين العلمي والأدبي، ومن بين هؤلاء العلماء:

- الشيخ منة الله الشباس.

= يشتمل على: فتاوى العلامة حسين بن إبراهيم المالكي، وفتاوى العلامة محمد صالح، أشرف على تصحيحه وضبط أصوله: محمد علي بن حسين المالكي، مطبعة مصطفى محمد، الطبعة: 1، ص: 2.

(1) نثر الجواهر والدرر، يوسف المرعشلي، ص: 1368.

(2) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2، الأعلام، للزركلي، ج2، ص: 320، ونزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346، وسير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100، ومختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

- الشيخ إبراهيم الباجوري.[1]
- الشيخ عثمان الدمياطي.[2]

2- تلاميذه

جل الذين ترجموا له رحمه لم يذكروا أسماء التلاميذ الذين أخذوا عنه وتتلمذوا عليه، ويمكن أن يعد أبناءه منهم وهم:

- محمد علي بن حسين المالكي.
- محمد عابد بن حسين المالكي.
- عبد الله بن حسين المالكي.[3]

3- مكانته العلمية

تبوأ الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي المكانة الرفيعة من العلم والإمامة والإتقان، وشهد له بذلك ثلة من العلماء الأجلاء، فقد قال عنه ولده الشيخ محمد

(1) أنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، ج1، ص: 71، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، سليمان رصد الحنفي الزياتي، مطبعة هندية، القاهرة، الطبعة الأولى: 1320هـ، ص 143، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، علي عبد العظيم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1398، 1/ 241، الخطط التوفيقية الجديدة، علي مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى: 1306هـ، ج2، ص: 8.

(2) أنظر ترجمته في: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية: 1982، ج2، ص: 276.

(3) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100، مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

علي بن حسين المالكي: «هو العالم الورع الزاهد المحدث الفهامة مفتي السادة المالكية في مكة المحمية»،[1] وقال عنه الزركلي: «فقيه، كان مفتي المالكية بمكة»،[2] وقال يوسف بن محمد الصبحي في كتابه وسام الكرم في تراجم أئمة وخطباء الحرم: «إمام المقام المالكي وخطيب المسجد الحرام»،[3] وقال عنه أيضا الشيخ أحمد بن محمد الحضراوي: «شيخ الشيوخ، وصاحب الفضل الشهير، والقدر الكبير، فقيه ماهر في العلوم العقلية والنقلية، فهو البحر العذب الفياض، والحبر الذي أزهرت علومه محفوفة الرياض»،[4] وقال عبد الله مرداد أبو الخير: «كان صاحب مكارم أخلاق، وحلم، وعلم، ونباهة، وورع، وبشاشة، وشأن».[5]

ثانيا: مؤلفاته ووفاته

1- مؤلفاته

من بين المميزات التي اختص بها الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي أنه لم يقف عند حدود استهلاك العلم والقيام بالإفتاء والإمامة والخطابة، وإنما تعداه إلى حدود الإنتاج والتأليف، فعطاءاته كانت في علوم شتى غير أن أغلبها بقي محبوسا في رفوف الخزانات والمكتبات ومن بينها:

(1) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(2) الأعلام للزركلي، ج2، ص: 320.

(3) وسام الكرم في تراجم أئمة وخطباء الحرم، يوسف بن محمد الصبحي، ص: 161.

(4) نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 345.

(5) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181

❖ **متن لطيف مختصر في مصطلح الحديث:**

وقد اختلف في تسمية هذه الرسالة فنجد خير الدين الزركلي سماها: «رسالة في مصطلح الحديث»[1]، كما ذكرت بنفس العنوان في فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية بمكة المكرمة[2]، وأما صاحب كتاب قرة العين بفتاوى علماء الحرمين فقد أطلق عليها اسم «متن مصطلح الحديث»[3]، كما ذكره بهذا الاسم عبد الله مرداد أبو الخير[4]، وأيضا ذكره عمر عبد الجبار بنفس الاسم[5]، ولكن أثناء الاطلاع على هذا المخطوط نجد أن الناسخ كتب في الصفحة الأولى لهذا المخطوط «هذا متن لطيف مختصر في مصطلح الحديث، للعالم العلامة الشيخ حسين مفتي المالكية ببلد الحرام...».

وقد تحدث فيه رحمه الله عن التعريفات الاصطلاحية لأنواع علوم الحديث، وذلك ببيان المراد من الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، والمرفوع، والمقطوع، والمسند، والمتصل، والمسلسل، والعزيز، والمشهور، والمعنعن، والمبهم، والموقوف، والمرسل، والغريب، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمدبج، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمنكر، والمتروك، والموضوع. وتوجد منه نسختان: النسخة الأولى محفوظة بمكتبة مكة

(1) الأعلام، الزركلي، خير الدين، 2002م، ج2، ص: 320.

(2) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1418هـ، ص: 36.

(3) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، يشتمل على: فتاوى العلامة حسين بن إبراهيم المالكي، وفتاوى العلامة محمد صالح، أشرف على تصحيحه وضبط أصوله: محمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(4) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(5) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

المكرمة تحت رقم: 46 فقه مالكي، عدد أوراقها: ثلاث لوحات، أما النسخة الثانية فأيضا توجد بمكتبة مكة المكرمة تحت رقم: 102، عدد لوحاتها أربعة، وقد اشتغل على دراسته وتحقيقه بالجزائر.

❖ **شرح على مصطلح الحديث:**

ذكره ابنه محمد علي بن إبراهيم المالكي في كتابه قرة العين[1].

❖ **توضيح المناسك في مذهب مالك:**

ذكره ابنه محمد علي بن إبراهيم المالكي في كتابه قرة العين[2]، وذكره أيضا عبد الله مرداد أبو الخير[3]، وذُكر في فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة تحت رقم: 384، عدد أوراقها: 96[4]، وتوجد نسخة أخرى بمكتبة المسجد النبوي الشريف تحت رقم: 616، عدد أوراقها: 59[5]، أما عمر عبد الجبار فقد ذكره باسم «موضح المناسك في مذهب مالك»[6].

---

(1) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، يشتمل على: فتاوى العلامة حسين بن إبراهيم المالكي، وفتاوى العلامة محمد صالح، أشرف على تصحيحه وضبط أصوله: محمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(2) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، يشتمل على: فتاوى العلامة حسين بن إبراهيم المالكي، وفتاوى العلامة محمد صالح، أشرف على تصحيحه وضبط أصوله: محمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(3) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(4) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 144.

(5) مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف: فهرس وصفي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1428هـ، ص: 298.

(6) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

وقد رتب كتابه هذا على ثمانية أبواب وكل باب قسمه إلى فصول: الباب الأول: في وجوب الحج، الباب الثاني: في حقيقة الإحرام، الباب الثالث: في محرمات الإحرام، الباب الرابع: في حدود الحرمين الشريفين، الباب الخامس: في دخول مكة الشريفة، الباب السادس: في أحكام المرأة والصبي والسفيه والمجنون، الباب السابع: العمرة، الباب الثامن: زيارته عليه الصلاة والسلام.

❖ **تقييدات على توضيح المناسك:**

ذكره محمد علي بن حسين المالكي باسم «حاشية على توضيح المناسك»[1]، وذكره أيضا بهذا الاسم أحمد بن محمد الحضراوي[2]، وكذلك عبد الله مرداد أبو الخير سار على نفس اسم سابقيه[3]، أما في فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة فقد ورد باسم «تقييدات على توضيح المناسك»[4]، وهذا هو الصحيح لأن مؤلِّفَ هذا الكتاب قد سماه بـ«تقييدات على توضيح المناسك، لأنه أثناء الاطلاع على هذا المخطوط وجدته رحمه قال في مقدمته: «هذه تقييدات جمعتها من هامش منسكي الجديد»[5].

(1) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(2) نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346.

(3) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(4) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 140.

(5) مخطوط تقييدات على توضيح المناسك، لحسين بن إبراهيم المالكي، مكتبة مكة المكرمة، اللوحة الأولى.

وقد تحدث في كتابه هذا بإسهاب وتفصيل عن أحكام مناسك الحج والعمرة على مذهب مالك، وذلك بتقسيمه إلى مواضيع عدة وهي: تعريف النسك، حكم الحج والعمرة، شروط صحة النسك، أركان الحج، أركان العمرة، شروط صحة الطواف، شروط السعي، الوقوف بعرفة، الإحرام، واجبات الحج، الرمي، آداب النسك، حد الحرم، ما يحرم على المحرم، ما يجوز للمحرم، الهدي، آداب زيارة رسول الله ﷺ. توجد نسخة بمكتبة مكة المكرمة تحت رقم: 52 فقه مالكي، عدد أوراقها: 282 ورقة[1].

❖ **حاشية على نسك الشيخ يحيى الحطاب المالكي:**

ذكره عبد الله مرداد باسم «حاشية على الحطاب»[2]، وذكره أيضا بهذا الاسم أحمد بن محمد الحضراوي[3] وعمر عبد الجبار[4]، وأما في فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة باسم «شرح منسك الحطاب المسمى: «هداية السالك» ويضم 60 ورقة[5].

(1) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 140.

(2) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(3) نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346.

(4) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

(5) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 189.

❖ **شرح بانت سعاد:**

ذكره عمر عبد الجبار[1]، وعبد الله مرداد[2]، وأحمد بن محمد الحضراوي[3].

❖ **شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم**: وهو مصب حديثنا في هذه القراءة.

❖ **حاشية على قصة مولد النبي ﷺ للدردير:**

ذكره ابنه محمد علي بن حسين المالكي[4]، وأحمد بن محمد الحضراوي[5]، وعبد الله مرداد[6]، وأيضا عمر عبد الجبار[7].

❖ **فتاوى مهمة:**

ذكره ابنه محمد علي بن حسين المالكي[8]، وأحمد بن محمد الحضراوي[9]، وعبد الله مرداد[10].

---

(1) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

(2) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(3) نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346.

(4) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(5) نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346.

(6) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(7) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

(8) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(9) نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346.

(10) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

❖ **ربع العبادة على مذهب مالك**[1].

❖ **الألفاظ التي اصطلح عليها للمؤلفين**[2].

❖ **رسالة في قراءة الإمام حفص:**

بين المؤلِّف في كتابه هذا أحكام قراءة القرآن برواية الإمام حفص، وذلك بوضع أبواب تدل على حسن الإتقان والمنهج الرصين عنده رحمه الله وهي كالتالي: باب هاء الكناية، باب إظهار دال قد، باب إظهار تاء التأنيث، باب الإدغام، باب الإظهار، باب المد المتصل والمنفصل، باب الياءات، ثم بعد ذلك بين أحكام القراءة من أول القرآن إلى آخره. توجد نسخة بمكتبة مكة المكرمة تحت رقم: 143 علوم عربية، عدد لوحاتها 64 [3]، وقام بدراستها وتحقيقها أحد الباحثين بالجزائر.

2- وفاته

جل الذين ترجموا له رحمه الله اتفقوا على أنه توفي سنة ألف ومائتين واثنتين وتسعين هجرية(1292هـ)[4]، قال عبد الله مرداد: «توفي رحمه الله في ليلة العاشر من

(1) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 36.

(2) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 36.

(3) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 36.

(4) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2، الأعلام، للزركلي، ج2، ص: 320، ونزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346، وسير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100، مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

شهر ربيع الآخر سنة اثنين وتسعين ومائتين وألف (1292هـ)، ودفن بالمعلاة»[1]، وقال عمر عبد الجبار: «توفي رحمه الله بمكة في عشرة ربيع الثاني عام 1292هـ»[2].

المحور الثاني:

التعريف بكتاب «شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم»

أولا: المستوى الكوديكولوجي للكتاب

إن علم الكوديكولوجيا[3] يعد من أنفس آثار الكتاب المخطوط؛ لكونه يهتم بأبرز المعلومات التي تكون مبثوثة خارج النص، ويعتني ببيان العناصر المادية للكتاب المخطوط، مع تحديد الظروف العلمية والاجتماعية التي تم من خلالها صنع المخطوط، ويتعلق ذلك بالتملكات والإجازات والسماعات والإهداءات والأغلفة وورقات البيض أو ما يسمى بورق الطير والتقميشات، وارتأيت من خلال هذا العلم أن

(1) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(2) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

(3) الكوديكولوجيا(Codicologie) تعني: دراسة المخطوط باعتباره قطعة مادية، أي؛ نوع «الورق»، و«التجليد»، و«الخط»، و«اسم الناسخ»، و«تاريخ النسخ»، و«التملكات»، و«الورقات»، و«الإجازات»، و«السماعات»، و«القراءات»، و«العلامة المائية»، و«الفيليغران»، و«علامة القراءة»، والمعلومات المكتوبة عرضا في «الأغلفة»، و«الورقات البيض»...، مصطلحات المخطوط العربي معجم كوديكولوجي، د. أحمد شوقي بنبين، د. مصطفى طوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، الطبعة الأولى: 2005م، ص 291، ومدخل إلى علم المخطوط، جاك لومير، ترجمة: مصطفى طوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، الطبعة الأولى: 1427، ص: 24، وعلم الاكتناه العربي الإسلامي، لقاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، 1429هـ/ 2008م، ص: 23-28، وتقنية التعامل مع الكتاب المخطوط: مخطوط العقيدة نموذجا، لخالد زهري، دار أبي رقراق – الرباط، الطبعة الأولى: 1433هـ، ص: 33.

أبين ما احتوت عليه نسخ المخطوط من كتاب الإمام حسين بن إبراهيم المالكي الأزهري من معطيات كوديكولوجيا، خاصة أنه قد اعتنى بشرح الحكم العطائية التي لاقت قبولا كبيرا، تناولها الكثير من العلماء بالشرح والتحليل قديما وحديثا؛ لكونها حِكم صافية ذات مكانة سامقة الذرى من ناحية الأسلوب والصياغة والفكرة فكانت مثلا عاليا للأدب الرفيع وللفكر الصوفي.

ويتضح من نسخ هذا المخطوط أن مضامين الكتاب قد نسخت بمداد أسود داكن اللون، أما الترويسة ورؤوس الفقرات والحِكم كانت تكتب بالحمرة، واعتمد أيضا المؤلِّف في كتابه هذا على الرقاص[1] من أجل ترتيب ملازمه وأوراقه، فقد كتبت كلمة الملزمة التالية على ظهر آخر ورقة الملزمة السابقة، فقد كانت مائلة وفي بعض الأحيان أفقية، وكانت تكتب في أسفل يسار الورقة وذلك باللون الأسود.

ثانيا: نبذة عن الكتاب

1- عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

❖ عنوان الكتاب:

إن الناظر في المؤلفات المترجمة للإمام حسين بن إبراهيم المالكي نجد أنهم عنونوا هذا الشرح بمفهومه العام وهو: «شرح الحكم العطائية لابن عطاء الله

(1) الرقاص: أو التعقيبة أو الوصلة؛ وهي نوع من الترقيم استعمله القدماء لترتيب المؤلفات من جهة، ولمساعدة المختصين في صناعة المخطوط، كالمرقمين والمسفرين، في ترتيب ملازم المخطوط من جهة أخرى، أنظر: دراسات في علم المخطوط والبحث البيبلوغرافي، لأحمد شوقي بنبين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى: 1993م، ص: 72.

السكندري»، وممن حلاها بهذا الاسم: خير الدين الزركلي[1]، ومحمد علي بن حسين المالكي[2]، وعبد الله مرداد أبو الخير[3]، وعمر عبد الجبار[4]، إلا أنه بعد تصفح نسخ هذا المخطوط وجدنا النسخة التي كتبت في حياة المؤلف ذكر فيها باسم «شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم»، فقد قال رحمه الله في مستهل مقدمته: «سميته شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم»[5]، كما ذكر في فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة بهذا العنوان[6].

❖ نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

إن أغلب المصادر والمراجع التي ترجمت للشيخ حسين بن إبراهيم المالكي نسبت إليه مؤلِّفه «شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم»[7]، كما صرح رحمه الله على عنوان كتابه في مقدمته بذكر اسمه كاملا ونسبته إليه وذلك بقوله: «يقول الفقير

(1) الأعلام، الزركلي، خير الدين، 2002م، ج2، ص: 320.

(2) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، يشتمل على: فتاوى العلامة حسين بن إبراهيم المالكي، وفتاوى العلامة محمد صالح، أشرف على تصحيحه وضبط أصوله: محمد علي بن حسين المالكي، ص: 2.

(3) مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

(4) سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100.

(5) مخطوط«شفاء السقم وجلاء الظلم»، لحسين بن إبراهيم المالكي، لوحة 1، رقم: 48/ تصوف، فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة.

(6) فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان...وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، ص: 290.

(7) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، لمحمد علي بن حسين المالكي، ص: 2، الأعلام، للزركلي، ج2، ص: 320، ونزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، ص: 346، وسير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، لعمر عبد الجبار، ص: 100، مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير، ص: 181.

الدليل حسين بن إبراهيم المالكي.... سميته شفاء السقم وجلاء الظلم على متن الحكم».[1]

2- موضوع الكتاب ومنهج المؤلف فيه ومصادره

❖ موضوع الكتاب:

إن موضوع هذا الكتاب عبارة عن شرح مفصل لحكم ابن عطاء الله السكندري التي تعد من أهم ما صنف في علم التوحيد، وتربية النفس وتزكيتها من الأوصاف السيئة وتحليتها بالأخلاق الفاضلة للارتقاء بها في مدارج الكمال والسمو لتتهيأ لسلوك طريق الآخرة، وصولا إلى معرفة الله تعالى التي هي غاية خلق الخلق، ولأن متن الحكم غني بالدلالات، والإشارات، والرموز التي لا يفهمها إلا من فهم لغة القوم، وأدرك أسرارها، ومعانيها، وإشاراتها، فقد قام الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي بشرحها بروح عالية، وهمة سامية، وعزيمة صادقة، لما فيها من سر الحال، وصدق المقال، مبينا معاني النص وموضحا غوامض كلماته، ومبينا أفكاره المغلقة، معززا كل حكمة ما يناسبها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال العلماء من السادة الصوفية، مع استعماله لغة راقية واضحة المعالم، سلسة الفهم، بليغة الأسلوب، لأن في ذلك عون للقارئ على أن يلحظ ملامحه الشمولية في علمه وفكره، ومدى امتيازه في التفاعل مع متن الحكم وهو يشرحه ويوضح معالمه ومراميه.

❖ منهج المؤلف:

لقد ظهرت شخصية الشيخ حسن بن إبراهيم المالكي جلية من خلال المنهج

(1) مخطوط«شفاء السقم وجلاء الظلم»، لحسين بن إبراهيم المالكي، لوحة 1، رقم: 48/ تصوف، فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة.

الذي سلكه وسار عليه في كتابه هذا حيث شرح ما استغلق من الحكم ببيان معناها وتحقيق مبناها بأسلوب يحيي قلب العليل ويزرع النور في عين الكليل، مع استشهاده رحمه الله بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وأقوال العلماء الصوفية التي جاءت معززة شرحه للحكم، والأشعار والقصائد، فقد قال في مقدمته: «كتبت عليه بعض التقييدات تنفع القاصر مثلي من كلام الشارحين العارفين، سيدي أبي عبد الله محمد بن عباد وسيدي محمد بن زكري، مع زيادة تفسير الآيات وتوضيح ما خفي على مثلي من العبارات، وبعض اللطائف من حاشية العلامة الأمير»[1].

❖ **مصادر الكتاب:**

لقد استفاد الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي من عدد من الأئمة والعلماء، غير أنه رحمه الله اكتفى فقط بذكر أسمائهم دون استحضار كتبهم ومصنفاتهم، ومن العلماء الذين أورد أقوالهم وآراءهم، نذكر منهم:

- أنس بن مالك (ت91هـ).
- زين العابدين (ت93 هـ).
- الحسن البصري (ت110 هـ).
- أبو عبد الرحمان حاتم الأصم (ت237 هـ).
- أبو حامد الغزالي (ت505 هـ).
- أبو بكر بن العربي (ت543 هـ).
- ابن عساكر الدمشقي (ت571 هـ).

(1) مخطوط «شفاء السقم وجلاء الظلم»، لحسين بن إبراهيم المالكي، لوحة 1، رقم: 48/ تصوف، فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة.

- أبو مدين الغوث (ت594 هـ).
- عبد السلام بن مشيش (ت625 هـ).
- محي الدين بن عربي (ت638 هـ).
- أبو العباس المرسي (ت 686 هـ).
- ابن عطاء الله السكندري (ت709 هـ).
- ابن عباد النفري (ت772 هـ).
- أحمد زروق الفاسي (ت899 هـ).
- عبد الرزاق العثماني (ت1027 هـ).
- محمد بن زكري (ت1144 هـ).
- ابن عبد العزيز السنباوي (ت1232 هـ).
- شرف الدين ابن افارض (ت1234 هـ).

3- وصف النسخ ونماذج من صور المخطوط

❖ وصف النسخ:

نسخ مكتبة مكة المكرمة

النسخة الأولى: مسجلة تحت رقم: (48)، وهي نسخة تامة واضحة المعالم، عليها بعض الطرر، كتبت بخط مشرقي بمداد أسود مع استعمال اللون الأحمر لكتابة العناوين ورؤوس الفقرات، تقع في 209 لوحة، مسطرتها 20، بها تعقيبة مائلة وأحيانا أفقية، وكان الفراغ منها يوم الجمعة لعشرين خلت من شهر ربيع الأول سنة 1282هـ.

النسخة الثانية: مسجلة تحت رقم: (14)، وهي نسخة تامة، عليها طرر، كتبت بخط مشرقي لا بأس به بمداد أسود مع استعمال اللون الأحمر لكتابة العناوين ورؤوس الفقرات، تقع في 210 لوحة، مسطرتها 23، بها تعقيبة مائلة وأحيانا أفقية، وكان الفراغ منها يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر رمضان سنة 1284 هـ، خالية من اسم الناسخ.

النسخة الثالثة: مسجلة تحت رقم: (82)، وهي نسخة غير تامة، ناقصة الآخر، كتبت بخط مشرقي بالمدادين الأسود والأحمر، تقع في 168 لوحة، مسطرتها 21، خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

نسخة خزانة بن يوسف

مسجلة تحت رقم: (38)، وهي نسخة تامة، كتبت بخط مشرقي، مع استعمال الحمرة لكتابة رؤوس الفقرات والحكم، نسخها عوض بن أحمد الغمراوي، تمت نساختها يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر رجب سنة 1984هـ، عدد لوحاتها 243، مسطرتها 23.

❖ نماذج من صور المخطوط:

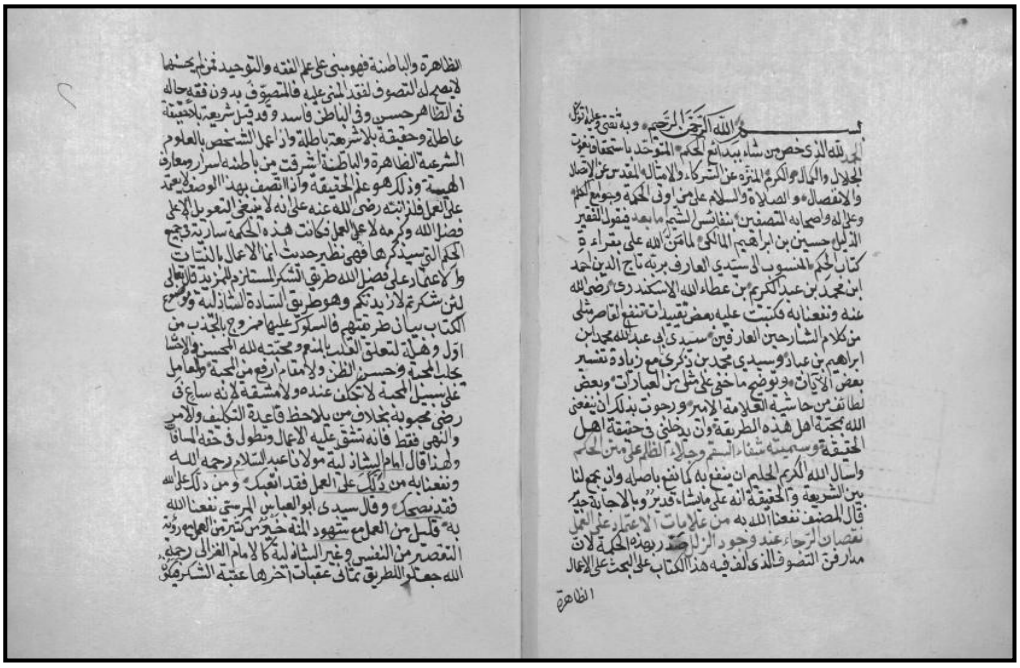

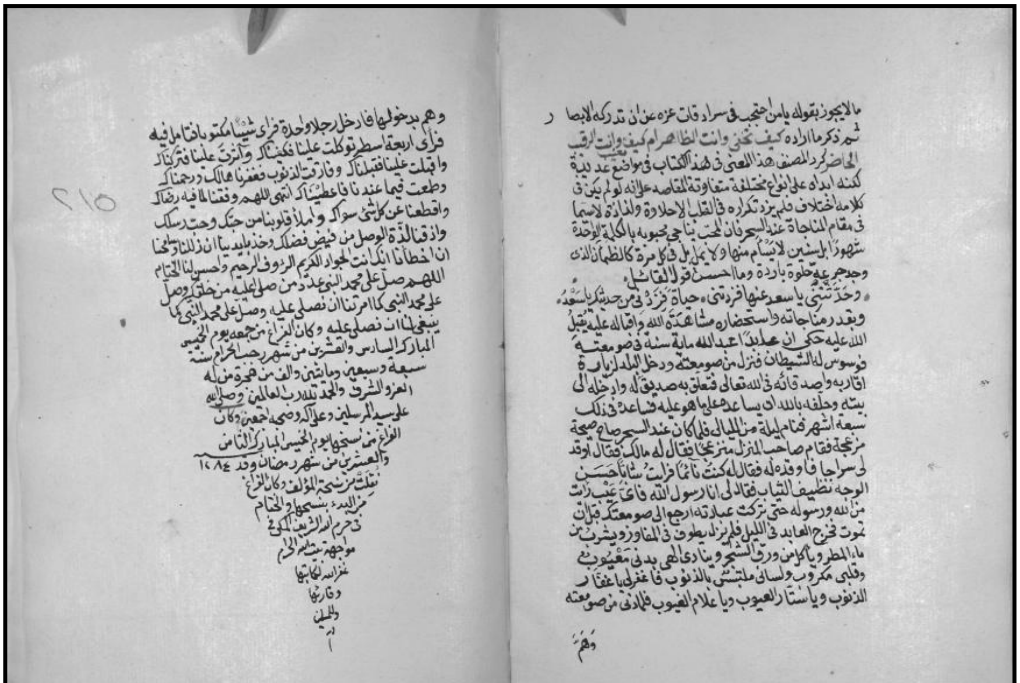

وبه ثقتي بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي خص من شاء ببدايع الحكم المتوحد باستحقاق
نعوت الجلال والكمال والكرم المنزه عن الشركاء والامثال المقدس
عن الانفصال والاتصال والصلاة والسلام على من اوتي الحكمة
وجوامع الكلم وعلى اله واصحابه المتصفين بنفايس الشيم
اما بعد فيقول الفقير الذليل حسين بن ابراهيم المالكي لما من
الله علي بقراة كتاب الحكم المنسوب الى سيدي العارف بربه
تاج الدين احمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله الاسكندري
رضي الله عنه ونفعنا به فكتبت عليه بعض تقييدات تنفع
القاصر مثلي من كلام الشارحين العارفين سيدي ابي عبد الله
محمد بن ابراهيم بن عباد وسيدي محمد بن ذكري مع زيادة
تفسير بعض الايات وتوضيح ما خفي علي شيء من العبارات
وسميته شفا السقم وجلاء الظلم على متن الحكم ورجوت بذلك
ان ينفعني الله بمحبة اهل هذه الطريقة وان يدخلني في حقيقة
اهل الحقيقة وبعض لطايف من حاشية العلامة الامير
واسال الله الكريم الحليم ان ينتفع به كما نفع باصله وان يجمع لنا
بين الشريعة والحقيقة انه على ما يشا قدير وبالاجابة
جدير قال المصنف نفعنا الله به من علامات الاعتماد
على العمل نقصان الرجا عند وجود الزلل صدر بهذه
الحكمة لان مدار فن التصوف الذي الف فيه هذا الكتاب على البحث
على الاعمال الظاهرة والباطنة فهو مبني على علم الفقه والتوحيد
فمن

٢
فمن لم يحسنهما لا يصح له التصوف لتوقفه المبني عليه في المتصوف
بدون فقه حاله في الظاهر حسن وفي الباطن فاسد وقد قيل
شريعة بلا حقيقة عاطلة وحقيقة بلا شريعة باطلة واذا عمل
الشخص بالعلوم الشرعية الظاهرة والباطنة اشرقت من
باطنه اسرار ومعارف الهية وذلك هو علم الحقيقة واذا اتصف
بهذا الوصف لا يعتمد على العمل فلذا نبه رضي الله عنه
على انه لا ينبغي التعويل الا على فضل الله وكرمه لا على العمل
فكانت هذه الحكمة سارية في جميع الحكم التي سيذكرها
فهي نظير حديث انما الاعمال بالنيات والاعتماد على فضل الله
طريق الشكر المستلزم للمزيد قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
وهو طريق السادة الشاذلية وموضوع الكتاب بيان طريقتهم
فالسلوك عليها ممزوج بالجذب من اول وهلة لتعلق القلب
بالمنعم ومحبته لله المحسن والاحسان يجلب المحبة وحسن الظن
ولا مقام ارفع من المحبة والعامل على سبيل المحبة لا تكلف عنده
ولا مشقة لانه ساع في رضى محبوبه بخلاف من يلاحظ
قاعدة التكليف والامر والنهي فقط فانه تشق عليه الاعمال
وتطول في حقه المسافات ولهذا قال امام الشاذلية مولانا
عبد السلام رحمه الله ونفعنا به من دلك على العمل فقد اتعبك
ومن دلك على الله فقد نصحك وقال سيدي ابو العباس
المرسي نفعنا الله به قليل من العمل مع شهود المنة خير من
كثير من العمل مع رؤية التقصير من النفس وغير الشاذلية
كالامام الغزالي رحمه الله جعلوا للطريق ثماني عقبات
اخرها عقبة الشكر فيكون السالك في السبع التي قبل الشكر

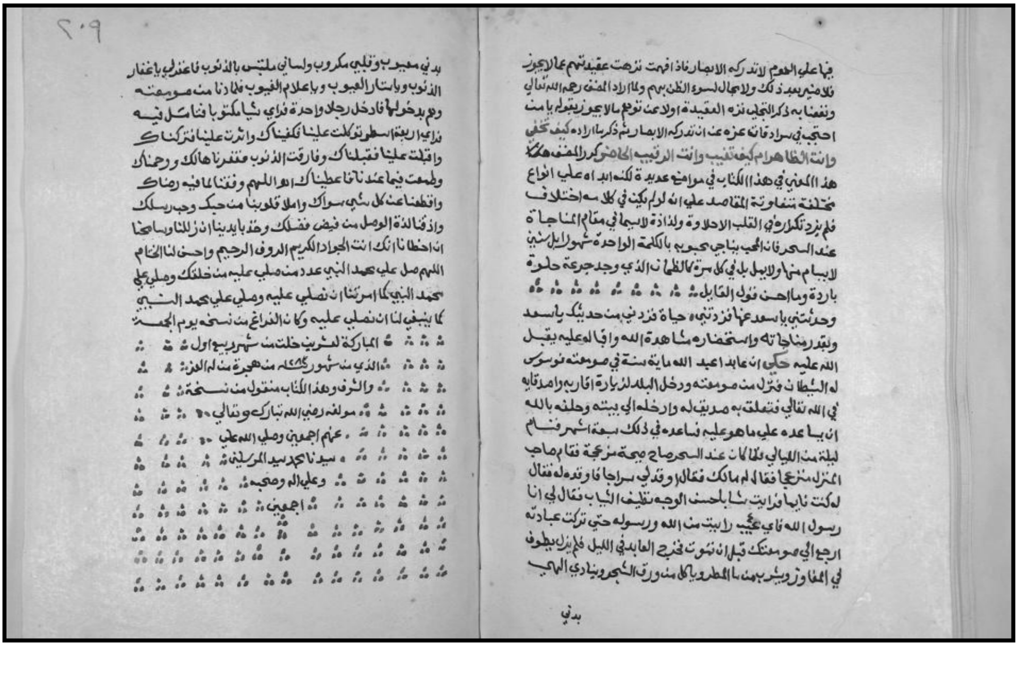

فيها على العموم لا تدركه الابصار فاذا فهمت تنزهت عقيدتهم عما لا يجوز
فلا ضير بعد ذلك ولا مجال لسوء الظن بهم ولما اراد المصنف رحمه الله تعالى
ونفعنا به ذكر التجلي نزه العقيدة اولا عن توهم ما لا يجوز بقوله يا من
احتجب في سرادقات عزه عن ان تدركه الابصار ثم ذكر ما اراده كيف تخفى
وانت الظاهر ام كيف تغيب وانت الرقيب الحاضر وكرر المصنف هكذا
هذا المعنى في هذا الكتاب في مواضع عديدة لكنه ابداه على انواع
مختلفة متفاوتة المقاصد على انه لو لم يكن في كلامه اختلاف
فلم يزد تكراره في القلب الا حلاوة ولذاذة لا سيما في مقام المناجاة
عند السحر فان المحب يناجي محبوبه بالكلمة الواحدة شهورا بل سنين
لا يسام منها ولا يمل بل في كل مرة كالظمآن الذي وجد جرعة حلوة
باردة وما احسن قول القائل
وحدثتني يا سعد عنها فزدتني حياة فزدني من حديثك يا سعد
ولتقرر مناجاته واستحضاره مشاهدة الله واقباله عليه يقبل
الله عليه حكي ان عابدا عبد الله مائة سنة في صومعته فوسوس
له الشيطان فنزل من صومعته ودخل البلد لزيارة اقاربه واصدقائه
في الله تعالى فتعلق به صديق له وادخله الى بيته وحلفه بالله
ان يساعده على ما هو عليه فساعده في ذلك سبعة اشهر فنام
ليلة من الليالي فلما كان عند السحر صاح صيحة مزعجة فقام صاحب
المنزل منزعجا فقال له ما لك فقال اوقد لي سراجا فاوقده له فقال
لقد كنت نايما فرايت شابا حسن الوجه نظيف الثياب فقال لي انا
رسول الله فاي عجيب رايت من الله ورسوله حتى تركت عبادته
ارجع الى صومعتك قبل ان تموت فخرج العابد في الليل فلم يزل يطوف
في المفاوز ويشرب من ماء المطر وياكل من ورق الشجر وينادي الهي
بدني

٢٠٩
بدني معيوب وقلبي مكروب ولساني ملتبس بالذنوب فاعذرني باغفار
الذنوب وباستار العيوب وباعلام الغيوب فلما دنا من صومعته
وهم بدخولها فادخل رجلا واحدة فراى شيئا مكتوبا فتامل فيه
فراى اربعة اسطر توكلت علينا فكفيناك واثرت علينا فتركناك
واقبلت علينا فقبلناك وفارقت الذنوب فغفرنا لك ورحمناك
وطمعت فيما عندنا فاعطيناك الهي اللهم وفقنا لما فيه رضاك
واقطعنا عن كل شيء سواك واملا قلوبنا من حبك وحب رسولك
واذقنا لذة الوصل من فيض فضلك وخذ بايدينا ان زللنا وسامحنا
ان اخطانا انك انت الجواد الكريم الرؤف الرحيم واحسن لنا الختام
اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصلي على
محمد النبي كما امرتنا ان نصلي عليه وصلي على محمد النبي
كما ينبغي لنا ان نصلي عليه وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة
المباركة لعشرين خلت من شهر ربيع اول
الذي من شهور [illegible] من هجرة من له العز
والشرف وهذا الكتاب منقول من نسخة
مولفه رضي الله تبارك وتعالى
عنهم اجمعين وصلى الله على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى اله وصحبه
اجمعين

فهرس المصادر والمراجع

1. الأعلام، الزركلي، خير الدين، دار العلم للملايين، الطبعة: 15، 2002م.
2. تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط: مخطوط العقيدة نموذجا، خالد زهري، دار أبي رقراق – الرباط، الطبعة الأولى: 1433هـ.
3. الخطط التوفيقية الجديدة، علي مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى: 1306هـ.
4. دراسات في علم المخطوط والبحث الببيلوغرافي، أحمد شوقي بنبين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة النجاح – الدار البيضاء، الطبعة الأولى: 1993م.
5. سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، عمر عبد الجبار، نشر تهامة، المملكة العربية السعودية – جدة، الطبعة الثالثة: 1403هـ.
6. علم الاكتناه العربي الإسلامي، قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، 1429هـ/ 2008م.
7. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية: 1982م.
8. فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة، إعداد ومراجعة: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان وآخرون، إشراف: عبد المالك بن عبد القادر طرابلسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1418هـ.
9. قرة العين بفتاوى علماء الحرمين، يشتمل على: فتاوى العلامة حسين بن إبراهيم

المالكي، وفتاوى العلامة محمد صالح، أشرف على تصحيحه وضبط أصوله: محمد علي بن حسين المالكي، مطبعة مصطفى محمد، الطبعة الأولى، د.ت.

10. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، سليمان رصد الحنفي الزياتي، مطبعة هندبة، القاهرة، الطبعة الأولى: 1320 هـ.

11. مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، عبد الله مرداد أبو الخير، اختصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العامودي وأحمد علي، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الثانية، 1406 هـ.

12. مخطوط تقييدات على توضيح المناسك، حسين بن إبراهيم المالكي، مكتبة مكة المكرمة.

13. مخطوط «شفاء السقم وجلاء الظلم»، لحسين بن إبراهيم المالكي، لوحة 1، رقم: 48/ تصوف، فهرس المخطوطات بمكتبة مكة المكرمة.

14. مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف: فهرس وصفي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1428هـ.

15. مدخل إلى علم المخطوط، جاك لومير، ترجمة: مصطفى طوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، الطبعة الأولى: 1427هـ.

16. مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، علي عبد العظيم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1398 هـ.

17. مصطلحات المخطوط العربي معجم كوديكولوجي، أحمد شوقي بنبين، مصطفى طوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، الطبعة الأولى: 2005م.

18. نثر الجواهر والدرر، يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى: 1427هـ.

19. نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأحمد بن محمد الحضراوي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة في سوريا دمشق، الطبعة الأولى: 1996م.

20. وسام الكرم في تراجم أئمة وخطباء الحرم، يوسف بن محمد الصبحي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ.

شروح حماسة أبي تمّام في الأندلس

شرح الجرجاني نموذجًا

محمد باسل عيون السود

أستاذ محاضر بكلية التربية – جامعة دمشق

حظيت حماسة أبي تمام باهتمام علماء اللغة العربية على امتداد الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي في المشرق والمغرب. وكان لعلماء الأندلس والمغرب العربي نصيب وافر في الإقبال على شرح هذه الحماسة، وحفظت لنا كتب التراث أسماء عشرة علماء أندلسيين نهضوا بمهمة رواية الحماسة وشرحها، وتفسير مفرداتها ومعانيها، وهؤلاء العلماء هم:

1 ـ أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني العدوي المتوفى سنة 431هـ[1]. له شرح على الحماسة، منه نسخة خطّيَّة وحيدة في مكتبة الإسكوريال تحت رقم 289، وعدد أوراقها 131 ورقة، كتبت بخط مغربي. ويحتفظ معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة بصورة عنها تحت رقم 517 أدب. وليس في نهايتها تاريخ النسخ، لكن د. عسيلان قال: «يبدو أنه نسخ في القرن السابع الهجري 643هـ»[2]، أي بعد وفاة الجرجاني بما ينوف عن مئتي سنة.

(1) معجم الأدباء للحموي 773، وإنباه الرواة للقفطي 1/ 298، وتاريخ الإسلام للذهبي 9/ 502، وبغية الوعاة للسيوطي 1/ 482.

(2) حماسة أبي تمام وشروحها 128.

2 ـ ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المتوفى سنة 458هـ[1]. له شرح على الحماسة بعنوان الأنيق، وهو شرح كبير في ست مجلدات[2]، وقال ياقوت: «الأنيق في شرح الحماسة عشرة أسفار»[3]. وهو مفقود.

وليس في كتب التراث نقولات عنه تدل على طبيعة الشرح، ولكن أعتقد أنه شرح لغوي بامتياز، وخاصة أن ابن سيده صاحب كتابين مهمّين في اللغة هما المخصص والمحكم في اللغة. وقال د. حمّودان: «والغالب على الظن أنه قد تناول فيه نصوص الحماسة وفق طريقة بعض الشّراح الذين وقفوا طويلا عند الجانب اللغوي، وأدّى بهم الإسهاب إلى الخوض في جملة من الاستطرادات اللغوية، واستعراض ضروب الخلاف القائم في شأنها بين علماء اللغة»[4].

ووهم مفهرس مخطوطات راغب باشا حين نسب المخطوط ذا الرقم 1123 إلى ابن سيده[5]، وهو في الحقيقة يتعلق بشرح البِياري على الحماسة[6]. ولعل ما أوقعه في هذا الوهم أن البياري وابن سيده كلاهما اسمه أبو الحسن علي.

3 ـ الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان بن عيسى المتوفى سنة 476هـ[7]. شرحه

(1) معجم الأدباء للحموي 1648، وإنباه الرواة للقفطي 2/ 225، ونكت الهميان للصفدي 204.

(2) كشف الظنون لحاجي خليفة 1/ 691، وانظر: تاريخ التراث العربي لسزكين، المجلد الثاني 1/ 113، وجامع الشروح والحواشي للحبشي 854.

(3) معجم الأدباء 1648.

(4) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، مقدمة المحقق 49.

(5) فهرس المخطوطات في مكتبة راغب باشا 7/ 399.

(6) البياري: أبو الحسن علي بن محمد بن الحارث السعيدي البياري، من علماء القرن الخامس الهجري. له شرح الحماسة أحسن فيه غاية إمكانه. معجم الأدباء للحموي 1959، وإنباه الرواة للقفطي 2/ 306.

(7) معجم الأدباء للحموي 2848، وإنباه الرواة للقفطي 4/ 65، وبغية الوعاة للسيوطي 2/ 365، وانظر مقدمة محقق شرح الحماسة للأعلم الشنتمري 7.

مطبوع بعنوان: شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري. تحقيق د. علي المفضل حمّودان. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي. دار الفكر، دمشق 1413هـ/ 1992م.

والكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه في كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1983.

كما حققه محمد عبد اللاوي، ونال به دبلوم الدراسات العليا من كلية آداب الرباط سنة 1985م.

كذلك حققه هاشم المهدي الشريف، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن[1].

4 ـ أبو بكر عاصم بن أيُّوب البلويّ البَطليُوسي المتوفى سنة 494هـ[2]. شرحه مفقود[3]. وليس في كتب التراث نقولات عنه، توضح منهج الشرح وطبيعته، غير أن د. حمُّودان قال: «والغالب على الظن أنه لم يكن بعيداً كثيراً عما صنعه الأعلم، نظراً لكون الرجل في اعتقادنا ممن ترسّم خطا الأعلم، وسار على مَهْيَعِهِ، والمقارنة بين ترتيب قصائد الشعراء والسّنة لديهما وبين شرحيهما تفضي إلى ذلك»[4].

5 ـ أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران بن الأخضر التنوخي الإشبيلي المتوفى سنة 514هـ[5]. شرحه مفقود.

---

(1) الحماسة البياسية لأبي الحجاج البياسي: تحقيق نجاة المريني، 163.

(2) إنباه الرواة للقفطي 2/ 384، وبغية الوعاة للسيوطي 2/ 24.

(3) فهرست ابن خير 476، وتاريخ التراث العربي لسزكين، المجلد الثاني، 1/ 114، وجامع الشروح والحواشي للحبشي 855.

(4) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري، مقدمة المحقق 50.

(5) بغية الوعاة للسيوطي 2/ 174، وجامع الشروح والحواشي للحبشي 855.

6 ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة 584هـ[1].

له: إيضاح المُنْهِج في الجمع بين كتابي التنبيه والمُبْهِج لابن جنّي.

ـ طبع مع حاشية أبي علي الشلوبين، تحقيق د. أحمد محمد علّام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، 1438هـ/ 2017م، ثلاثة أجزاء.

ـ طبع مع حاشية أبي علي الشلوبين، تحقيق محمد الجبري. منشورات باب الحكمة، تطوان، 1440هـ/ 2019م.

7 ـ أبو علي عمر بن محمد بن محمد الإشبيلي الأسدي الشلوبين المتوفى سنة 645هـ[2].

له شرح لطيف على الحماسة مطبوع مع كتاب: (إيضاح المُنْهِج في الجمع بين كتابي التنبيه والمُبْهِج لابن جنّي) لابن ملكون الإشبيلي المتوفى 584هـ.

وذكره د. حمّودان في مقدمة شرح الحماسة للأعلم الشنتمري فقال: «وهو شرح لطيف يدلّ على الرَّغبة في جعل معاني أشعارها ميسورة الاستخدام، وفي متناول الناشئين، حيث فسّر أبياتها، ووضح معانيها، مسمياً إياه بالمنثور البهائي»[3].

8 ـ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور المتوفى سنة 663هـ، أو 669هـ[4].

---

(1) بغية الوعاة للسيوطي 1/ 431، كشف الظنون لحاجي خليفة 1/ 691 ـ 692.

(2) إنباه الرواة للقفطي 2/ 332، وإشارة التعيين لليماني 241، ووفياة الأعيان لابن خلكان 3/ 451.

(3) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري، مقدمة المحقق 50.

(4) تاريخ الإسلام للذهبي 15/ 172، وإشارة التعيين لليماني 236.

له شرح الحماسة، لكنه لم يكمله[1]، وهو مفقود.

9 ـ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن محمد المعروف بابن الحاج النميري الغرناطي المتوفى سنة 768هـ[2].

له شرح الحماسة، لم يكمله[3]، وهو مفقود.

10 ـ محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد الشهير بابن زاكور الفاسي المتوفى سنة 1120هـ[4].

شرح الحماسة بعنوان: عنوان النفاسة في شرح ديوان الحماسة، ومنه عدّة نسخ خطية.

حققه مشاركة محمد جمالي وعبد الصمد بلخيّاط ومصطفى لغفيري. دار الكتب العلمية، بيروت، 2013م، ثلاثة أجزاء.

ويلاحظ مما تقدم أن خمسة من الشروح قد عفا عليها الزمن واندرست، وهذا يشكل نصف عدد الشروح الأندلسية، أما النصف الثاني الذي سلم من عوادي الدهر، فقد تم تحقيق أربعة شروح منه، وبقي شرح واحد منها لم تمتد إليه أيدي المحققين، وهو شرح أبي الفتوح الجرجاني.

---

(1) إشارة التعيين لليماني 236. وانظر: جامع الشروح والحواشي للحبشي 856، وشروح حماسة أبي تمام لمحمد عثمان علي 87.

(2) الإحاطة لابن الخطيب 1/ 178، والكتيبة الكامنة لابن الخطيب 260.

(3) الإحاطة لابن الخطيب 1/ 181.

(4) تاريخ التراث العربي لسزكين، المجلد الثاني 1/ 116، وجامع الشروح والحواشي للحبشي 857، وشروح حماسة لأبي تمام لمحمد عثمان علي 87.

وسأتحدث عن هذا الشرح من حيث عنوان الكتاب، وصحة نسبته إلى الجرجاني، ثم أوضح طريقة الجرجاني في شرح الحماسة، وأختم ذلك بالحديث عن النسخة الخطية لشرح الجرجاني، وما فيها من أخطاء وقع فيها الناسخ.

عنوان الكتاب:

ورد على صفحة غلاف نسخة الإسكوريال: (شعر فيه جميع أشعار الحماسة، اختيار أبي تمّام حبيب بن أوس الطّائي، شرح أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني رحمهما الله).

وقال الجرجاني في نهاية المخطوط: «تكلّفت تصحيح هذا الكتاب وشرح غريبه ومعانيه»، فالجرجاني يصرّح بأنّه قام بشرح غريبه ومعانيه، ولم يقل إنه شرح الحماسة.

وابن خير الإشبيلي يقول عن عمل الجرجاني: «كتاب الحماسة اختيار أبي تمام حبيب بن أوس، وتفسير أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني»[1]. ولم يقل إنه شرح، ولا يمكن أن نسمي هذا العمل بشرح للحماسة إلا من باب التجوّز[2].

والأجدر أن يكون اسمه كما ذكر ابن خير الإشبيلي تفسير الحماسة.

نسبة الشرح إلى الجرجاني:

قال د. عسيلان خلال حديثة عن شرح الحماسة للجرجاني: «لم أجد من ذكر له شرحًا للحماسة، ممن ترجم له، أو ممن عني بذكر شروح الحماسة كصاحب كشف الظنون، سوى أن بروكلمان أشار إلى مكان وجوده في الإسكوريال»[3].

---

(1) فهرسة ابن خير الإشبيلي 474.

(2) شرح حماسة أبي تمام: د. محمد عثمان علي 313.

(3) حماسة أبي تمام وشروحها 129. وانظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 1/ 112.

ويبدو أن د. عسيلان قد تسرّع في إطلاق هذا الحكم، ولم يمحِّص مليّا في المصادر التراثية، فقد ذكر ابن خير الإشبيلي (ت 575هـ) شرح الحماسة للجرجاني قائلاً: «كتاب الحماسة، اختيار أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وتفسير ثابت بن محمد الجرجاني»[1].

وذكر لسان الدين ابن الخطيب أن أبا الوليد كان راويـًا عن الجرجاني، وقال: «وقرأت عليه بالحضرة الحماسة في اختيار أشعار العرب، يحملها عن أحمد بن عبد السلام الحسين البصري...»[2].

وفي العصر الحديث نجد فؤاد سزكين يذكر هذا الشرح[3]. وصمتت سائر المصادر عن ذكر شرح الحماسة للجرجاني.

ومما يعزّز نسبة نسخة الإسكوريال إلى الجرجاني تصريحه باسمه في بداية الشرح حيث قال: «قال الأستاذ أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني رحمه الله: قرأت هذا الكتاب ببغداد سنة ثمان وسبعين وثلاثمئة على الشيخ أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري...»[4].

وقال في آخر المخطوط: «قال أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني: تكلّفت تصحيح هذا الكتاب وشرح غريبه ومعانيه بعد طول العهد به...»[5].

(1) فهرسة ابن خير الإشبيلي 474.
(2) الإحاطة في أخبار غرناطة 1/ 254.
(3) تاريخ التراث العربي، المجلد الثاني 1/ 112.
(4) مخطوط شرح الحماسة للجرجاني 1 ب.
(5) المصدر السابق 129 أ.

كما تخلّل الشَّرح تصريح باسمه في أكثر من موضع، ومن ذلك ما جاء عند شرح حماسية الفند الزماني، حيث بدأ الشّرح قائلاً: «قال أبو الفتوح ثابت بن محمد...»[1].

وكرّر ذلك عند شرح قصيدة أخرى للفند الزماني فقال:«قال ثابت بن محمد الجرجاني: أخبرني بذلك أبو أحمد...»[2].

وأكتفي بما تقدم من دلائل، فلست أهدف إلى استقصاء عدد المرّات التي ورد فيها اسم الجرجاني في شرح الحماسة.

ونستطيع أن نقول باطمئنان وثقة إن نسخة الإسكوريال من شرح الحماسة ثابتة النسبة إلى الجرجاني.

طريقة الجرجاني في شرح الحماسة:

انصبّ اهتمام الجرجاني في شرحه على تفسير المفردات اللغوية الواردة في أشعار الحماسة، ويلاحظ أنه في كثير من الأحيان يكون تفسيره اللغوي مأخوذاً بتمامه من جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321هـ)، دون غيره من المعاجم، مثل العين للخليل الفراهيدي (ت 175هـ)، والبارع لأبي علي الغالي (ت 356هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ)، والمحيط للصاحب بن عباد (ت 385هـ).

وليس غريباً عليه اعتماد جمهرة اللغة لتفسير المفردات، فهو الذي أدخل كتاب جمهرة اللغة إلى بلاد الأندلس.ورواه عنه الوزير أبو بكر محمد بن هشام بن محمد بن هشام المصحفي[3].

(1) المصدر السابق 2 أ.
(2) المصدر السابق 35 ب.
(3) فهرسة ابن خير الإشبيلي 429.

ولم يكتف الجرجاني باعتماد جمهرة اللغة بتفسير المفردات، بل إننا نجده يسوق شواهد شعرية لم ترد إلا في جمهرة اللغة، ومن ذلك قوله[1]: (ورشّحت الصبيَّ: أحسنت غذاءَه وتربيته، قال الشاعر:[المتقارب]

وطفلٍ تُرَشِّحُهُ أُمُّهُ متى تُدْعَ تَتْرُكْهُ قَدْ أُفْرِدا)

ـ وكذلك قوله[2]: (الجفر: البئر الواسعة الغير المطوية، قال الشاعر: [الوافر]

فإنَّ أبا حِضْنٍ حُذَيْفَةَ مُثْفَرٌ بِأَيْرٍ على جَفْرِ الهَباءَةِ أَسْوَدا)

ـ وأيضًا قوله[3]: (صَرْفُ الدَّهر: تقلُّبُه، والجمع صُروف،

قال الراجز:

ونَجّذَتْني هذه الصُّرُوفُ عَزُوزُها والثّرّةُ الصّفُوفُ)

فالشواهد السابقة مع التفسير اللغوي كلها مستقاة من جمهرة اللغة، ولم ترد في مصدر آخر.

ويلاحظ أن الجرجاني كان يعضد تفسير المفردات اللغوية بشواهد من الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو الأمثال، أو أقوال العرب، أو بأبيات من الشعر، وأحيانًا يمزج التفسير اللغوي بذكر حديث وبيت شعر، أو مثلٍ مع قول للعرب.

أ ـ التفسير اللغوي المقرون بشواهد من الآيات القرآنية:

1 ـ الورقة 2 ب:

الإقران: الطّاقة، قال الله: (وما كنّا له مقرنين) [الزخرف/ 120] أي مطيقين.

(1) شرح الجرجاني 4 أ، وانظر: جمهرة اللغة 513.

(2) شرح الجرجاني 29 أ. وانظر: جمهرة اللغة 462.

(3) شرح الجرجاني 35 ب. وانظر: جمهرة اللغة 741.

2 ـ الورقة 3 ب:

ألهفى، أراد: يا لهفا، فحذف، كما قال الله تعالى: ﴿يا أسفا على يوسف﴾ [يوسف/ 84]، و﴿يا ويلتا أألد﴾ [هود/ 73].

3 ـ الورقة 4 أ:

(وألدّ ذي حنقٍ...) أراد الشديد الخصوم. قال الله تعالى: ﴿وهو ألدُّ الخِصام﴾ [البقرة/ 204].

4 ـ الورقة 6 ب:

شريت الشيء: بعته واشتريته، وفي التنزيل: ﴿وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دراهم﴾ [يوسف/ 20] إذ باعوه، وكلّ من أخذ شيئًا وترك آخر فقد اشترى.

5 ـ الورقة 7 أ:

رسا: ثبت، قال الله تعالى: ﴿والجبال أرساها﴾ [النازعات/ 32].

6 ـ الورقة 10 أ:

حَفِيّ سؤالها: أي شديدة العناية في سؤالها. وفي التنزيل: ﴿يسألونك كأنَّك حَفِيٌّ بها﴾ [الأعراف/ 187] أي مَعْنِيٌّ بها.

7 ـ الورقة 12 أ:

يقال: ألام الرجل، إذا أتى بما يُلام عليه، قال الله تعالى: ﴿فالتقمه الحوت وهو مليم﴾ [الصافات/ 142].

8 ـ الورقة 13 ب:

بثثتُ الشيء: فرّقته، وانبثّ الشيء: إذا تفرّق، وفي التنزيل: ﴿فكانت هباءً مُنْبَثّا﴾ [الواقعة/ 6].

9 ـ الورقة 16ب:

الصِّنْوُ: الأخ. وأصله من الصِّنْوان، وهي نخل تتفرق ويجمعهما أصل واحد. والصّنوان: جمع صِنْو، مثل قِنْو وقِنْوان، وفي التنزيل: ﴿صِنْوانٍ وغير صِنْوان﴾ [الرعد/ 4]، وفيه: (قِنْوان دانية) [الأنعام/ 99].

10 ـ الورقة 18 أ:

الجُفاء: ما يأتي به السَّيل من ورق حطام. وفي التنزيل: ﴿فأما الزّبَدُ فيذهب جُفاءً﴾ [الرعد/ 17].

11 ـ الورقة 19 أ:

الفظاظة: الغِلَظُ في الخلق والجفاء، وأصله من الفَظّ، وهو ماء الكرش يُعتصر ويُشرب في المفاوز عند الحاجة الشديدة، وفي التنزيل: ﴿ولو كنت فظّاً غليظَ القلب﴾ [آل عمران/ 159].

ومع كثرة استشهاده بالآيات القرآنية فهو نادراً ما يتطرق إلى قراءات قرآنية، ومن ذلك قوله في الورقة 5 أ:

السُّرى: سِرْتُ الليل، وهو السّير فيه. يقال: سرى الرجل وأسرى، وقُرئ: ﴿فَأَسْرِ بأهلك﴾ [هود/ 81]: (وَاسْرِ)[1].

(1) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وأبي محيصن في معجم القراءات القرآنية 2/ 403.

ب ـ التفسير اللغوي المقرون بحديث نبوي:

1 ـ الورقة 3 أ:

الـدَّرء: الـدَّفع، وفي الحـديث: «ادْرِؤُوا الحُـدُودَ بالشُّـبهات». وقيـل: الـدَّرْءُ الميـل والاعوجاج.

2 ـ الورقة 3 أ:

الهـدون: الهُدْنَـة الموادعـة والسـكون، ومنـه الحـديث: «هُدْنَـةٌ علـى دَخْـنٍ» أي مصالحة تحتمل عداوة.

3 ـ الورقة 29 أ:

ذبّ عن الشيء يذبّ: إذا منع عنه. وفي الحديث: «إنّ النِّساءَ لَحْمٌ على وَضْـمٍ، إلا ما ذُبّ عنه».

4 ـ الورقة 30 أ:

وازغ الجيش: الـذي يكفهـم ويمـنعهم مـن الخـروج عـن الرتبـة. ووازغ السـيل: جوانب السيل، يمنعه مـن أن ينصـرف. ويقـال: وزغتـه: كفيتـه. وفي الحـديث: «مـن يـزغ السلطان أكثر ممن يزغ القرآن». وقال الحسن: لابدّ للناس من وزغة.

5 ـ الورقة 30 أ:

أحْسِني مَلاًّ: أحْسِني خُلُقًـا. وقال رسول الله ﷺ لأصحابه حين ضربوا الأعرابـي: «أحْسِنُوا مَلاَّكُمْ».

6 ـ الورقة 31 ب:

السَّفسـاف: الـدُّون مـن كـل شـيء. وفي الحـديث: «إنّ الله يحـبُّ معـالي الأمـور، ويكره سفسافها». وسفسف الرجل عمله: إذا لم يحكمه، وعَمَلٌ سفساف.

7 ـ الورقة 36 ب:

المغالق: القِداح. وإنما قيل لها مغاليق لأنها تغلق ما يقامر عليه، أي تذهب به، من قولهم: غلق الرّهن، إذا ذهب. وفي الحديث: «ولا يغلق الرهن».

8 ـ الورقة 38 أ:

الإيغال: الإبعاد في الشيء. أوغل في البلاد: إذا أبعد فيها، ومنه الحديث: «إنّ هذا الدِّين متين، فأوغل فيه برفق، فإنّ المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى».

ج ـ التفسير اللغوي المقرون بمَثَل:

1 ـ الورقة 2 ب:

دِنّاهم كما دانوا: أي فعلنا بهم مثل فعلهم بنا، ومنه المثل: كما تدين تُدان.

2 ـ الورقة 3 ب:

الخلس والاختلاس: أخذ الشيء بسرعة واختطاف. خالست الرجل مخالسة وخلاساً. ومن أمثالهم: بين الخُذَيّا والخِلْسَة.

3 ـ الورقة 9 أ:

يقال: ما كلّ بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرة.

4 ـ الورقة 30 أ:

المذاكي: المُقَرَّح من الخيل، ومنه المثل: جَريُ المُذْكِيات غلاب.

5 ـ الورقة 41 ب:

عَزّ: غَلبَ، ومنه المثل: من عزّ بَزّ، أي من غلب سلب.

د ـ التفسير اللغوي المقرون بأقوال العرب:

1 ـ الورقة 5 ب:

مُغْيِل: من الغَيْل، وهو أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل.

ومن كلام أمّ تأبط شرّا: ما حملته وضعـًا، ولا ولدته يَتْنـًا، ولا أرضعته غَـيْلا، ولا أبَتُّه مئقـًا، أي باكيـًا.

2 ـ الورقة 13 أ:

ما لأتُ: عاونت. وذُكر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «والله ما قتلت عثمان، ولا مالأتُ على قتله».

3 ـ الورقة 22 ب:

يقال: عصبت الشجرة، إذا جمعت أغصانها، وربطتها بحبل، ثم ضربتها بعصـًا ليسقط ورقها. وفي كلام الحجّاج: «لأَعْصِبَنَّكُمْ عَصْبَ السَّلَمَة».

هـ ـ ونجده يقرن الشرح اللغوي بشاهد من الشعر، ثم بقوله للعرب، كقوله في الورقة 15 ب:

تغمز مفاصلنا: أي تجسّها. قال الراجز: [الكامل]

[غمز ابن مرّة يا فرزدقُ كَيْنَها] غَمْزَ الطبيبِ نغانِغَ المعذورِ

وفي كلام الحجّاج: «إني والله لا يغمز جانبي كتغماز التين». وغمزت الرجل: إذا طمعت فيه.

ـ كذلك كان شرحه اللغوي مرافقـًا لمثلٍ يتبعه استشهاد بالشعر، ومن ذلك ما نقرأ في الورقة 1 أ:

الحفيظة: الحَميّة. والحفيظة: الغضب. ومن أمثالهم: إن الحفيظة تذهب الأحقاد. وقال الشاعر [الرجز]:

وحِفْظَةٍ أكَنَّها ضميري

مع الجَلا ولائحِ القتيرِ

و ـ يمزج أحياناً الشرح اللغوي مستشهداً بآية من القرآن، ويعضده بشاهد من الشعر، ومن ذلك ما ورد في الورقة 81 أ:

يقول: لا تطلب ابنتنا، فقد حرّم الله الوأد، وهو دفن البنات حيّات، لقوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) [الإسراء/ 31] وقال الله تعالى: ﴿وإذا الموؤودة سئلت بأي ذنبٍ قتلت﴾ [التكوير/ 8]، وقال الفرزدق: [المتقارب]

..... وأحيا الوئيد فلم توأدِ

يريد: إن إعطاءنا ابنتنا إياك ودفنها حيّة سواء.

ح ـ ومرة يمزج الشرح اللغوي مستشهداً بمثلٍ، يتلوه شاهد من الحديث، وذلك ما ورد في الورقة 19 أ:

الوَضْمُ: كل ما وقيت به اللحم من التراب. ويقال للذليل: هو لحم على وضم. وفي الحديث: (إنّ النِّساءَ لحمٌ على وَضْمٍ، إلا ما ذُبّ عنه).

ط ـ وتارة يكون الشرح اللغوي مشفوعاً بآية قرآنية، يليها مثل، كما في الورقة 29ب:

يقال: وفى وأوفى ووفّى، وفي التنزيل: ﴿وإبراهيم الذي وفّى﴾ [النجم/ 37]. ومن أمثالهم: لم أرَ كاليوم قفا وافٍ.

من خلال ما تقدم ذكره لاحظت أن نسبة استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية يفوق نسبة استشهاده بالأحاديث النبوية والأمثال وأقوال العرب.

ومع كل ذلك فإننا نجد هذا الشرح قد انصب على (بعض أبيات الحماسة، ولم يشملها جميعاً بالشرح. إذ نراه في أكثر الأحيان يتجاوز الأبيات الخمسة أو الستة، والعشرة أحيانا دون أن يتناول بيتاً واحداً منها بالشرح أو بالتعليق)[1].

واستنتج د. محمد عثمان علي النتيجة نفسها فقال: «إنه كثيراً ما كان يكتفي في رواية قطع الاختيار دون أدنى تعليق أو شرح. فهو مثلاً أورد ثلاث قطع متوالية في باب الحماسة دون أن يعقب عليها بكلمة واحدة. وفي باب النسيب أورد خمس قطع تباعاً دون تعليق. ووقع ذلك منه في باب الأضياف والمديح، فقد أوردت أربع قطع متوالية دون أن يعنى بشرح شيء منها. هذا بجانب وجود قطع متفرقة في مختلف الأبواب، جاءت خالية من أدنى عمل، وهي كثيرة جداً لا طائل لحصرها وتعدادها، ويكفي أن تنظر إلى باب مذمة النساء عنده لتجده أنه قد بلغ في روايته سبع عشرة قطعة اشتملت على ستة وستين بيتاً، كان حظها من تعليقاته اثني عشرسطراً لا غير، غلبتها المطلقة في شرح المفردات، وهي خالية تماماً من إيراد أي معنى من معانيها»[2].

تتبعه لاختلاف رواية الشعر:

1 ـ الورقة 3 أ، قال جعفر بن عُلبة الحارثي: [الطويل]

أَلَهْفَى بِقُرَّى سَحْبَلٍ حين أجلبتْ علينا الولايا والعدوُّ المُباسِلُ

أجلبت: أتت بالجلبة والصياح. ويروى: (أحلبت) أي اجتمعت وتآلفت.

(1) حماسة أبي تمام وشروحها د. عسيلان 129.

(2) شروح حماسة أبي تمام: محمد عثمان علي 311.

2 ـ الورقة 3 أ، قال جعفر بن عُلبة الحارثي [الطويل]

ولم ندرِ إن جِضْنا من الموتِ جَيْضَةً كـم العمـر بـاقٍ والمـدى متطـاولُ

ويروى: (حضنا من الموت حيضة)، حضنا: عَدَلْنا، وكذلك جضنا. يقال: جـاض يجيض جيضـًا وجيضانـًا.

3 ـ الورقة 3 أ، قال جعفر بن عُلبة الحارثي [الطويل]

لهم صدر سيفي يـوم صـحراء سَـحْبِلٍ ولـي منـه مـا ضُـمَّتْ عليـه الأنامـلُ

ويروى: (يوم بطحاء سحبل).

4 ـ الورقة 6 أ، ورد بيت لتأبط شرّا:

إذا حاص عَيْنَيْهِ كَرَى النَّوْمِ لم يـزلْ لـه كـالئٌ مـن قَلْـبِ شَـيْحانَ فاتِـكِ

ويروى: (خاط وحاص) بمعنى واحد. والحوص: الخِياطة.

ـ الورقة 6 أ، من قصيدة تأبط شرّاً:

إذا طلعــتْ أولــى العَــديّ فَنَفْــرُهُ إلى سَـلَّةٍ مـن صـارمِ الغَـرب باتـكِ

الغرب: الحدّ. ويروى: (الغَرّ) وهو الحدّ أيضـًا.

5 ـ الورقة 6 أ، وقال بعض بني قيس بن ثعلبة: [البسيط]

إنــا مُحيــوك ياســلمى فحيّينــا وإن سـقيتِ كـرامَ النـاسِ فاسـقينا

ويروى: (سراة كرام الناس)، وسراة الناس: سادتهم وخيارهم.

6 ـ الورقة 6ب، من القصيدة نفسها:

ونركـب الكُـرْهَ أحيانـاً فَيَفْرُجُـهُ عنَّـا الحفـاظُ وأسـيافٌ تواسـينا

تواسينا: تساعدنا. ويروى: (تواتينا) أي توافقنا.

7 ـ الورقة 7 أ قال السموءل: [الطويل]

ومـا مـات منـا سـيدٌ حتـفَ أنفـهِ ولا طُـلّ منّـا حيـثُ كـانَ قتيـلُ

أي لم يمت منّا أحد موتة، إنما يموت قتيلا. ويروى: (في فراشه).

8 ـ الورقة 10 أ قال رويشد بن كثير الطائي: [البسيط]

إنْ تُـذْنِبُوا ثُـمَّ يـأتيني بِقِيـنُكُمُ فمـا علـيّ بـذَنْبٍ عنـدكم فـوتُ

ويروى: (ثم تأتيني بقيّتكم).

9 ـ الورقة 10 أ قال عمرو بن معدي كرب: [م.الكامل]

قـومٌ إذا لبسـوا الحديـدَ تنمَّـروا حَلقـاً وقِـدّا

ويروى: (خُلُقـاً وقَدّا)، أي كثرة منظرهم في عين العدوّ.

والحَلق: الدّروع. والقِدّ: جلد كانوا يلبسونه في الحرب.

ـ تطرقه لبعض القضايا النحوية والصرفية:

1 ـ قال الجرجاني في الورقة 12 أ:

أصل دَمٍ دَميٌ، فحذفت الياء، وثُنِّي دَمَيان، قال الشاعر: [الوافر]

ولـو أنّـا علـى حجـرٍ ذُبحنـا جـرى الـدَّميان بـالخبرِ اليقـينِ

2 ـ ورد في الورقة 12 ب: [الطويل]

نشـــدتُ زيـــاداً والمقامـــةُ بيننـــا وذكّرتـــه أرحـــامَ سِـــعْرٍ وهيـــثمِ

يريد: وأهل المقامة بيننا، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

3 ـ ورد في الورقة 5 أ:

حملـــت بـــه في ليلـــة مـــزؤودةٍ كَرْهـــاً وعقـــدُ نِطاقهـــا لـــم يُحْلَـــلِ

يروى: (مزؤودة) بالجر والنصب، فإذا جررت كانت صفة ليلة، والمعنى: في ليلة ذات زؤدٍ، وهو الفزع، والنصب على الحال.

4 ـ ورد في الورقة 24 ب:

التّلاع: جمع تلعة، وهي مجرى الماء إلى الوادي. والتلعة أيضاً: المرتفع من الأرض، وهي من الأضداد.

5 ـ ورد في الورقة 35 ب: [الهزج]

ولـــــولا نبـــــلُ عَـــــوضٍ في حُظُبّـــــــاي وأوصـــــــالي

الحُظُبّى: عرق في الظَّهر... والحُظبّى على فُعلّى.

وقال غيره: الحُظُبّى الظَّهْر بعينه، والمعنيان متقاربان. ولم يأتِ على وزن فُعُلّى غير حُظُبّى، وحُذُرّى من الحذر، وغلبّى من المغالبة، وبذرّى[1] من البذر والتفريق.

(1) لم يذكره ابن خالويه في كتابه ليس في كلام العرب. وفي كتاب سيبويه 4/ 261: (قالوا: حذرّى ونذرّى، وهو اسم).
ولعل كلمة (نُذُرّى) محرفة من كلمة (بذرّى)، ففي المخصص 15/ 207: (قال الفارسي: كل فعلّى ففعلّى فيه منقولة. وفي بعض نسخ الكتاب: بُذَرّى في موضع بُذُرّى).

6 ـ ورد في الورقة 40 أ:

أيفع الغلام فهو يافع، ولم يقولوا موفِع، وهذا أحد ما جاء على أفعل فهو فاعل، نحو: أعشب فهو عاشب، وأبقل فهو باقل.

7 ـ ورد في الورقة 25 أ:[الطويل]

ألـم تَرَيـا أنِّـي حَمَيْـتُ حقيقتـي وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها

ورفع (دون) وهو ظرف غير متمكِّن، لأنه حملها محمل خلفها وأمامها.

8 ـ ورد في الورقة 39 ب:

ذو: لغة طيّئ، بمعنى الذي والتي.

أخطاء الناسخ:

خلال مراجعتي لشرح الجرجاني تبين لي أن الناسخ قد وقع في التحريف والتصحيف، ومن ذلك:

1 ـ الورقة 10 ب: ورد الحديث: «من كذب عليّ معتمداً فليتبوّأ مقعده من النار».

صوابه: «من كذب عليّ متعمداً».

2 ـ الورقة 11 أ: ورد شرح كلمة الشّعاع، فقال إنه الدم المفترق.

والصواب: الدم المتفرّق. قال الأعلم الشنتمري:

(الشَّعاع، بفتح الشين: وهو المتفرق من الدم).

3 ـ الورقة 18 أ: ورد عجز البيت: (إذا رماه الأعداء مركبه صعب).

والصواب: (إذا رامه الأعداء)، وبذلك يستقيم الوزن العروضي للبيت الذي هو من البحر الطويل. أما كلمة (رماه) فتخلّ بالوزن العروضي.

4 ـ الورقة 18 ب: ورد قوله: «والإمام: القصد».

والصواب: (والأمم: القصد)، والكلمة وردت كذلك في بيت الشعر السابق للشرح.

5 ـ الورقة 20 أ: ورد قوله: «وقال زياد السكوني يوم ذي قرار».

والصواب: «يوم ذي قار».

6 ـ الورقة 20 ب: ورد في آخر سطر: «بات يريه... وبتّ يريه».

والصواب: «وبتّ أريه».

7 ـ الورقة 22 ب: ورد قوله: «والحيزم: الصدر».

والصواب: «والحيزوم: الصدر».

8 ـ الورقة 25 أ: ورد قوله: «لا تُتَرْتِرْ أي لا تتزعع».

والصواب: «لا تتزعزع»، وكذا ورد في شرح الشنتمري 267.

نتائج البحث

تبين أن الجرجاني أول من شرح الحماسة في بلاد الأندلس، وهو من الشروح الأندلسية الخمسة التي نجت من الاندثار والفقدان، وبقي نصف عدد الشروح الأندلسية، وهي خمسة، في حكم المفقود.

وجاء شرح الجرجاني مقتصراً على تفسير المفردات، دون الاهتمام بشرح المعاني العامة للأبيات، أو الاهتمام بالنواحي البلاغية والعروضية. ولكنه أولى اهتماماً لذكر اختلاف الرواية، حتى إننا نجده في بعض الأحيان يذكر رواية بيت قلّما نجدها عند غيره من الشراح.

المصادر والمراجع

1. الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين ابن الخطيب. شرحه وضبطه يوسف علي طويل. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/ 2003م.
2. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي اليماني. تحقيق عبد المجيد دياب. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1406هـ/ 1986م.
3. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، علي بن يوسف. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ/ 1986م.
4. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1384هـ/ 1965م.
5. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. ترجمة عبد الحليم النجار. دار المعارف، القاهرة، ط4، 1977م.
6. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003م.
7. تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين. نقله إلى العربية محمد فهمي مجازي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط1، 1411هـ/ 1991م.

8. جامع الشروح والحواشي: عبد الله محمد الحبشي. المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1425هـ/ 2004م.

9. جمهرة اللغة: ابن دريد، محمد بن الحسن. تحقيق رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م.

10. حماسة أبي تمام وشروحها: عبد الله عسيلان. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

11. الحماسة البياسية: أبو الحجاج البياسي. تحقيق نجاة المريني. مجلة عالم الكتب، الرياض، مارس، 1993م.

12. شرح حماسة أبي تمام: أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني. مخطوط في مكتبة الإسكوريال برقم 289.

13. شرح حماسة أبي تمام: الأعلم الشنتمري. تحقيق علي المفضل حمودان. مركز جمعة الماجد الثقافية والتراث بدبي، ط1، 1413هـ/ 1992م.

14. شروح حماسة أبي تمام: محمد عثمان علي. دار الفكر الأوزاعي، بيروت، ط1.

15. فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا. إعداد محمود السيد الدغيم. سقيفة الصفا العلمية، جدة، ط1، 1437هـ/ 2016م.

16. فهرسة ابن خير الإشبيلي. تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد. دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2009م.

17. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.

18. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة. استنبول، 1360هـ.

19. المخصص: ابن سيده، علي بن إسماعيل الأندلسي. دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

20. معجم الأدباء: ياقوت الحموي. تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

21. معجم القراءات القرآنية: عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1997م.

22. نكتُ الهِميان في نكت العميان: صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي. وقف على طبعه أحمد زكي بك. المطبعة الجمالية بمصر، ط1، 1329هـ/ 1911م.

23. وَفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان أحمد بن محمد. تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.